التأسيس في فن دراسة الأسانيد

دراسة تأصيلية تفصيلية شاملة للجوانب النظرية والتطبيقية

تأليف
الدكتور عمر إيمان أبو بكر

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

التعريف بمحتوى الكتاب

قسمت البحث في هذا الكتاب إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب بستة فصول وخاتمة ثم الفهارس

أما المقدمة فقد أشرت فيها إلى شيء من مكانة سنة النبي ﷺ في التشريع وإلى الجهود التي بذلت في الحفاظ عليها عبر الأزمان ثم ذكرت فيها الأسباب الباعثة لي على تأليف هذا الكتاب.

وأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن السند وأهميته وعن بداية التفتيش عن السند وعن طبيعة سنة النبي ﷺ في حال حياته وبعد مماته.

وفي الباب الأول عرفت بالحديث الصحيح ثم تحدثت عن شروطه بالتفصيل مبينا كيفية تحقق كل شرط من شروطه كما تحدثت عن الأنواع التي تنشأ من اختلال شرط الاتصال كالمرسل بصوره والمنقطع بأنواعه والتدليس بأقسامه مع ضرب الأمثلة عليها.

ولما كان موضوع الكتاب يتعلق بدراسة الأسانيد ـــ وهي معرفة أحوال الرواة ـــ تحدثت عن كل ما يتعلق بذلك من جواز جرح المجروحين من الرواة وعن شروط المعدل والجرح وما يتصل بذلك من رواية الثقة عن الراوي هل يعد توثيقا أم لا، وعن التوثيق المبهم والحكم فيما إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل وعن مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند المتقدمين والمتأخرين كما تحدثت عن العدالة والضبط وأوردت أقوال أهل العلم في ذلك وبينت الراجح في المسائل التي وقع الاختلاف عليها عند أهل العلم حسب علمي ثم ضربت لذلك

أمثلة من الأحاديث خرّجت طرقها ودرست أسانيدها وذكرت أقوال أهل العلم فيها ثم حكمت عليها بناء على تلك الدراسة .

حققت القول في العلة والشذوذ ورواية المجهول والبدعة وزيادات الثقات مما لا تجده مجموعا في غير هذا المكان وأطلت القول فيها لما لهذه الأبواب من أهمية ولأجل ما يكتنفها من غموض في كثير من مسائلها لاسيما العلة والشذوذ وزيادات الثقات.

ولما كانت الأحاديث الضعيفة ليست كلها على درجة واحدة ــ حيث منها ما يكون ضعفه غيرَ شديد فيكون صالحاً للمتابعة والشواهد، ومنها ما ضعفه شديد فلا يصلح لذلك ــ تحدثت عن المتابعات والشواهد وبينت أهميتها ووضحت ما يصلح منها في باب المتابعات والشواهد مع ذكر الضوابط لذلك ثم ضربت لكل ذلك أمثلة من الأحاديث خرجت طرقها ودرست أسانيدها ثم حكمت عليها على ضوء تلك الدراسة مع الاستعانة بأقوال أهل العلم في كل ذلك.

وأما الباب الثاني ــ وهو مقصودي في هذا التأليف ــ فقد خصصته للرواة وبينت أنهم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام رئيسة ــ الثقات والمختلف فيهم، والضعفاء، ثم بينت أن كل قسم منها ينقسم إلى أنواع

فالثقات نوعان : ثقات متفق على توثيقهم، وثقات ضعفوا في بعض الجوانب كمن ضُعف في بعض الشيوخ أوفي بعض الأماكن أوفي بعض الأوقات دون بعضها فبينت حكم كل نوع من هؤلاء الرواة مع ضرب الأمثلة عليها وبيان سبب ذلك

والمختلف **فيهم** أيضا درجات فمنهم من اختلف فيه ولكن يترجح بعد الدراسة والتمحيص أحدُ الجانبين من التوثيق أوالتجريح على الآخر فهذا القسم لاينطبق عليه مصطلح " المختلف فيهم " وإذا لم يترجح أحد الجانبين لقوة الاختلاف أولتساوي الأقوال، فهو من المختلف فيهم.

ثم بينت سبب اختلاف أهل العلم في الراوي الواحد وكيف التعامل مع هذا الاختلاف إن وجد وذلك بالجمع بين الأقوال بتنزيل كل قول على حالة أوالترجيح بينها إذا لم يمكن الجمع ثم ذكرت حكم الحديث المختلف فيهم وأنه على قول الجمهور حسن لذاته مستشهدا بأقوال المحققين من أئمة الحديث في ذلك، وضربت لكل نوع منهم بأمثلة من الرواة قمت بترجمتهم باستيعاب الأقوال فيهم مع جمع الأقوال المتباعدة في الراوي ما أمكن لي ذلك ثم خلصت في حق كل راوٍ إلى نتيجة محددة من الضعف أوالتوثيق أوإثبات أنه من المختلف فيهم.

والضعفاء على أقسام: فمنهم من ضُعف من جهة العدالة كالكذب أو الاتهام به أو الفسق ونحو ذلك فهذا القسم يعتبر ضعفه شديدا فلا يعتد بشيء من رواياتهم حتى في باب المتابعات والشواهد ومثله من كان ضعفه من جهة حفظهم لكن كثر غلطهم وفحش خطؤهم حتى ذهب عنهم التمييز بين مروياتهم ومرويات غيرهم.

ومنهم من كان ضعفه من جهة حفظه و لم يفحش فهذا النوع صـــــالح يعتبر برواياتهم في المتابعات والشواهد ثم مثلت لكل نوع من تلك الأنواع ببعض الرواة ترجمت لهم بذكر أقوال أهل العلم فيهم لإثبات ضعفهم وبيان نوعـــه إن كان ممن يعتبر برواياته أم لا .

وأما الباب الثالث ـــ وفي الفصل الأول منه ـــ فقد ترجمت لأكثر مـــن ثلاثين من أشهر مشاهير النقاد ممن يرجع إليهم في معرفة الرواة ويعتمد قولهم في الجرح والتعديل، والقصد من ذلك أن يقف الباحث على شيء مـــن مناقبـــهم ويعرف منـــزلتهم التي استحقوا بها الإمامة في الدين والصدارة حتى قبل النـــاس قولهم في الرواة وليعرف أيضا مذاهبهم في الجرح والتعديل من التشدد والتساهل والاعتدال.

ثم في الفصل الثاني منه عرفت بأهم مصادر الرواة وأبـــرز أمـــهات التراجم حيث بينت محتوى هذه الكتب ومضمونها وعرفت بطريقة ترتيب المـادة العلمية الموجودة فيها ليتمكن الباحث من الوصول إلى غرضه بـــأقصر الطـــرق وأقل الجهد وليتم الاستفادة منها عل أكمل الوجه إن شاء الله .

وللوقوف على ما يحتوي هذا الكتاب من مواضيع مهمة بالتفصيل مما لم يتسع لذكرها المقام فانظر فهرسة المواضيع التفصيلية في نهاية الكتاب.

المؤلف د. عمر إيـــمـــان أبو بكر

مقـــدّمـــة :

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً كما يحب ربنا ويرضاه، لا إله إلا هو رب الأرض والسموات، خلق فسوى، وقدر فـــــهدى، جلـــت قدرتـــه، وتقدست أسماؤه وتعالى جده، ولا إله غيره، له الحمد في الأولى والآخرة.

وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين إلى جميع الثقلين بشيراً ونذيـراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، تركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنـــهارها لا يزيغ عنها إلا هالك فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعـــــهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فلا يخفى على أحد ماللسنة النبوية الشريفة من مكانـــة رفيعـــة ومنـــزلة عالية في شرع الله فهي تارة تسير مع كتاب الله جنبا إلى جنب تفســر معناه في تبيين مجمله وتخصيص عامه وتقييد مطلقه، وتارة أخرى تنفرد بســـــن تشريعات لم ترد في كتاب الله ولا غرابة في ذلك فالكل وحي مـــن عنـــد الله ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوْحَى﴾

وقد حفظ الله لنا هذه السنة بأن أقام لها رجالا من أولي العزم والتشـمير من لدن عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم فعكفوا عليها حفظـــا وتدوينـــا وتحريرا، ووضعوا لها من القواعد والضوابط ما يكفل لها البقاء ويصونها مـــن عبث العابثين حتى وصلت إلينا بحمد الله تعالى صافية نقية وســـتبقى بـــإذن الله هكذا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وبمرور الزمن قل اعتناء الناس في هذه العصور بالعلوم الشرعية وخصوصا السنة النبوية فعجز أكثرهم لبعدهم عنها وتناقص فهمهم عن إدراك وفهم مصطلحات القوم حتى صارت تلك المصطلحات من القواعد والضوابط عند بعضهم كأنها ألغاز.

ولكن بحمد الله لا يزال في كل عصر من العلماء من يقرب تلك العلوم ويبسطها للناس على حسب مستواهم، فألفت لتحقيق ذلك الغرض مؤلفاتٌ عديدة، واستحدثت فنون من العلوم متنوعة، خدمةً للشريعة وأداء للأمانة، وتبصيراً للناس أمور دينهم بأقرب الطرق وأيسر السبل كلٌّ بما يقدر عليه، ولن يكلف الله نفسا إلا وسعها.

ومن هذا المنطلق أحببت أن أشارك مع قلة بضاعتي في تقريب فن "دراسة الأسانيد" بجمع مادته وشتات مسائله من مصادر السنة وعلومها المتنوعة ثم ترتيبها على وجه يوضح بإذن الله معالم هذا الفن، ويبين مقاصده، وشدّ من عزيمتي أمور أذكر منها:

١ ــ كنت أقوم ــ وأنا في مرحلة الماجستير والدكتوراة ــ بتدريس مادة تخريج الحديث ودراسة الأسانيد بالتنسيق مع عمادة شئون الطلاب في السكن الجامعي فأتاح لي ذلك فرصة الاطلاع على كثير من مسائل هذا الفن وكنت ألاحظ حاجة الطلاب إلى مؤلف يجمع لهم شتات تلك المسائل .

٢ ــ أن هذا الموضوع رغم أهميته لم يفرد له تصنيف شامل إلاما ذكر من مسائله في كتب التخريج مما لا يفي بالغرض المطلوب.

٣ ـــ حين إعدادي لرسالة الدكتوراه في موضوع دراسة علـــل الأحـــاديث في سنن النسائي كانت تمر علي فوائد جمة تتعلق بهذا الموضوع فكنت أقيدهـــا في دفتر خاص بها فتجمع منها لدي الشيء الكثير فأحببت أن أجمعها في مؤلـــف يستفيد منها طلاب العلم ودارسو حديث رسول الله ﷺ.

٤ ـــ قد شاع في الآونة الأخيرة لدى كثير من محققي كتب الحديث تصحيـــحُ الأحاديث أو تحسينها بمجرد كون رجالها ثقات أو صدوقين بصرف النظر عـــن الأمور الأخرى التي هي شرط لصحة الأحاديث فعلى سبيل المثال قـــد يكـــون الراوي ثقة في الأصل ضعيفا في شيخ معين لسبب من الأسباب أويكون ثقـــة في منطقة ضعيفا في أخرى أويكون ثقة في بداية أمره، ثم يطرأ عليه تغيير يضعـــف بسببه كالاختلاط أويكون ثقة لكن خالفه من هو أقوى منـــه بقـــوة الضبـــط أوبكثرة العدد أويكون ثقة قد تعاصر هو والشيخ لكنه لم يسمع منه فيروي عنـه بصيغة تحتمل الاتصال فيظن أنه سمع منه وهو المرسل الخفي أوسمع منه بعـــض الأحاديث و لم يسمع منه البقية فيروي عنـــه كلاالقســـمين على حـــد ســـواء وهوالتدليس.

فهذه الأمور وغيرها تحتاج من الباحث التنبه لها فلا يغني الحكم الإجمالي على الراوي عن ملاحظة تلك الأمور حين الحكم على رواية الراوي في حديـث بعينه.

التمهيد

عنوان الكتاب (دراسة الأسانيد) يتكون من كلمتين: وهما الدراسة، والأسانيد.

أما الأسانيد في اللغة فجمع إسناد مأخوذ من قولهم " أسندت الحديث إلى قائله إذا رفعته إليه بذكر ناقله" .

واصطلاحا: السلسلة الموصلة إلى متن الحديث أوحكاية طريق متن الحديث والمراد بذلك هم رواة الحديث .

وأما الدراسة فالمراد بها هنا النظر في أحوال رواة الحديث جرحا أوتعديلا على الانفراد وما يطرأ على السند في حال الاجتماع من انقطاع أواتصال أورفع أووقف أوشذوذ أوعلة أوغير ذلك، وما يترتب على ذلك من صحة للحديث أوضعف.

وبهذا يتضح لك أن صحة الحديث أو ضعفه تتوقف على السند الموصل إلى الحديث قال شعبة: " إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد [(١)] ".

أهمية السند:

وقبل أن أتحدث عن أهمية السند أحب أن أشير إلى أن الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة لم يؤتها أمة قبلها.

---

(١) مقدمة التمهيد (٥٧/١)

قال ابن حزم: " نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل ... إلى أن قال: وإنه (أي الإسناد) من خصائص هذه الأمة وإنه من الدين " [1] .

وقال أبو علي الجياني: " خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها الإسناد والأنساب والإعراب " [2].

وقال ابن الصلاح: " الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة " [3] .

وقال ابن تيميه : " والإسناد من خصائص هذه الأمة وهو من خصائص الإسلام ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة " [4].

ولم تقف هذه الأمة المحمدية عند رواية الأخبار بالسند فحسب بل تعدت إلى ما هو أبعد من ذلك وأكثر شمولية، ويتمثل ذلك في معرفة رواة الأخبار وأحوالهم وما يتعلق بهم معرفة دقيقة تبدأ مع الراوي من ولادته ثم معرفة شيوخه وكيفية تلقيه عنهم ومعرفة تلاميذه على وجه التحديد ومعرفة حاله جرحا وتعديلا وحصر مروياته ثم تمييز خطئه من صوابه ثم ملاحظة حاله باستمرار إلى وفاته.

---

(١) الملل والنحل (٨٥،٨٢/٢) قواعد التحديث (٢٠٩)

(٢) تدريب الراوي (١٦٠/٢)

(٣) علوم الحديث (٢١٥)

(٤) منهاج السنة (٣٧/٧)

كل ذلك تم ــ بحمد الله ــ بتوفيق من الله لأئمة الحديث الذين أمعنوا في الحفظ وأكثروا في الكتابة وواظبوا على المذاكرة والتصنيف والمدارسة كأن الله خلقهم للحديث قال ابن حبان " إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدها عدا ولو زيد فيها ألف أوواو لأخرجها طوعا ولأظهرها ديانة ولولاهم لدرست الآثار ولاضمحلت الأخبار [(١)] ".

وأما أهمية السند فقد نبه عليه غير واحد من أهل العلم وأئمة الحديث **قال ابن سيرين:** " إن هذا العلم (أي الحديث) دين فانظروا عمن تأخذون دينكم [(٢)] ".

وبنحو قول ابن سيرين قال الحسن البصري وإبراهيم النخعي والضحاك بن مزاحم وزيد بن أسلم [(٣)]. وروي هذا القول عن بعض الصحابة كابن عباس ولايصح عنهم.

وقال ابن المبارك " الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء بما شاء [(٤)] ".

وقال سفيان الثوري: " الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل [(٥)] ".

---

(١) مقدمة المجروحين (١/٥٨)

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/١٤) مقدمة سنن الدرامي (١/٩٤) مقدمة الكامل (١/١٤٩)

(٣) انظر أقوالهم في مقدمة المجروحين (١/٢١ــ ٢٤)

(٤) مقدمة مسلم (١/١٥) مقدمة التمهيد (١/٥٦)

(٥) مقدمة المجروحين (١/٢٧) المدخل إلى الإكليل (٢٥) شرح علل الترمذي (١/٣٦٠)

وقال سفيان بن عيينة: " حدثنا الزهري يوما بحديث فقلت: هاته بلا إسناد فقال الزهري أترقى السطح بلا سلم"[1] **وقال الأوزاعي:**"ما ذهاب العلم إلاذهاب الإسناد "[2].

وهذه النصوص تدل على اهتمام السلف بالإسناد حتى أطلقوا عليه بأنه دين لما يترتب عليه من قبول الحديث إذا توفرت فيه الشروط ثم الأخذ بما فيه من التشريعات من تحليل أو تحريم أو أمر أو نهي وغير ذلك من أمور الدين.

وهذه الأهمية التي أشرنا إليها إنما كانت للأسانيد التي رويت بها الأحاديث في زمن الرواية وعليها يتوقف صحة الحديث أوضعفه بخلاف الأسانيد في الأزمنة الأخيرة فقد دونت السنة وعرف رواتها فلم يبق لهذه الأسانيد المتأخرة تلك الأهمية إلا أن المسلمين حفاظا منهم على هذه الخصيصة وإبقاء لسلسلة الإسناد درجوا على رواية الكتب والعلوم بجميع أنواعها بالسند، و لم يشترطوا لهؤلاء الرواة ما اشترطوا لرواة الحديث **قال ابن الصلاح:**"أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة التحديث ومشايخه فلم يتقيدوا لها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم[3]".

والفرق بين الحالتين هو ما أشار إليه السخاوي بقوله "والحاصل أنه لما كان الغرض أولاً معرفةُ التعديل والتجريح وتفاوت المقامات في الحفظ والإتقان

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٥٩)

(٢) التمهيد (١/١٥)

(٣) علوم الحديث (ص ١٣٢)

ليتوصل بذلك إلى التصحيح والتحسين والتضعيف حصل التشدد بمجموع تلك الصفات ولماكان الغرض آخرا الاقتصار في التحصيل على مجرد وجود السلسلة اكتفوا بما ترى [1].

بداية تفتيش السند

ففي حياة النبي ﷺ لم يكن الصحابة بحاجة إلى البحث عن الرواة فالكل كان يسمع عن النبي ﷺ ويحرص عليه كل الحرص وإذا لم يتيسر له ذلك سمع من أخيه الصحابي ما فاته، وإن أراد التأكد من ذلك ذهب بنفسه إلى النبي ﷺ ليسمع منه بدون واسطة.

روى البخاري في صحيحه في مواضع متعددة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن عمر ﷺ قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد ـــ وهي من عوالي المدينة ـــ وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوما وأنزل يوما، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعَل مثل ذلك فنزل صاحبي الأنصاري يوم نوبته، فضرب بابي ضرباً شديداً فقال: أثم هو؟ ففزعت، فخرجت إليه فقال:حدث أمر عظيم، طلق رسول الله ﷺ نساءه وفي رواية (اعتزل رسول الله نساءه) قال: فدخلت على حفصة فإذا هي تبكي فقلت: طلقكن رسول الله؟ قالت: لا أدري، ثم دخلت على النبي ﷺ فقلت: وأنا قائم أطلقت نساءك؟ قال: لا، فقلت: الله أكبر [2] .

---

(١) فتح المغيث (١٠٧/٢)

(٢) في العلم باب التناوب (١٨٥/١) قد أخرجه هنا مختصرا وفي مواضع أخر ى أتم من هذا.

ونلاحظ من هذا أن عمر ﷺ حين أخبره ذاك الصحابي هذا الخبر وكان وقعُه على عمر شديدا لم يتمالك إلا أن ذهب بنفسه إلى النبي ﷺ يتأكد منـــه، وكان الخبر كما أخبر به ذلك الصحابي إذا أخذنا بظاهر رواية " اعتزل رســول الله " وأما رواية " طلق رسول الله ﷺ نساءه " فهي على حسب ما فهم ذلــك الصحابي فظن فراقه ﷺ لهن طلاقا.

والقصد أن عمر ﷺ استطاع في مدة وجيزة وبسهولة أن يستكشــف الأمر بنفسه ويتأكد من الخبر بنفسه لوجود مصدره وهو النبي ﷺ .

ولم يكن للكذب وجود في ذلك المجتمع الطاهر فقد خالطت بشاشـــة الإيمان قلوبهم واستنارت عقولهم بهدي الله، وأذعنت لتوجيهات الله فآمنوا بــالله ربا، وبالإسلام دينا وبمحمد ﷺ رسولا، قال البراء بن عازب ﷺ : " ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال ولكـــن النــاس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب " [(١)].

روى البخاري في صحيحه في أحاديث الأنبيــاء (٦/٤٩٦ ح ٣٤٦٣) بسنده عن الحسن البصري قال:حدثنا جندب بن عبد الله في هذا المسجد ومـــا نسينا منذ حدثنا وما نخشى أن يكون جندب كذب على النبي ﷺ قال: قـــال رسول الله ﷺ كان فيمن كان قبلكم رجل ... فذكر الحديث.

وقال ابن حجر في الفتح في الموضع السابق : فيه إشارة إلى أن الصحابة عدول وأن الكذب مأمون من قبلهم ولا سيما على النبي ﷺ اهــ .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (ص ١٢)

وقال ابن عباس رضي الله عنهما "إنا كنا نحدث عن رســـول الله إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عن رسول الله ﷺ [1] ".

ولو فُرض وجود أحد يفكر في الكذب على رسول الله ﷺ لافتضـــح أمره بتنـــزل الوحي على النبي ﷺ كما افتضح أمر المنافقين فكان ذلك تحذيـــرا مباشرا للجميع عن التفكير في الكذب إذ إنه (أي الكذب) خصلة من خصـلل النفاق هذا إذا كان في الأمور العادية، أما إذا كان على رسول الله ﷺ فـــالأمر أشد والخطب أعظم وقد ورد عنه ﷺ الوعيد الشديد في ذلك بقولـــه: " **مـــن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار** [2] " .

ثم بعد وفاة النبي ﷺ استمر الحال في عهد أبي بكر وعمـــر رضـــي الله عنهما على ما كان عليه إلا أنه وجد في هذه الفترة مزيد من الاحتياط والتثبـت في رواية الحديث من الخليفتين ومن كبار الصحابة، وإنما احتاطوا أكثر مـــن ذي قبلُ لعدم إمكانية التثبت من النبي ﷺ كما كان الحال في حياته.

ولم يكن منشأ ذلك التثبت خوفا من الكذب على رسول الله ﷺ وإنمـــا كان منعا للتساهل في رواية الأخبار الذي قد يقع فيه بعض الناس عند روايـــة الأحاديث فللتمييز بين الحديث عن رسول الله ﷺ وبين الحديث عن غيره انتهج الخلفاء ذلك النهج حرصا منهم على الدين وحفاظا على سنة رسول الله ﷺ.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١٢/١)

(٢) وهو حديث متواتر رواه أكثر من سبعة عشر صحابيا عن النبي ورواه الشيخان وغيرهما.

وعندما وقعت الفتنة بمقتل عثمان بن عفان ﷺ وانقسم المسلمون بسبب ذلك انحرفت طوائف عدة عن جادة الصواب فوجدت الخوارج والشيعة ثم القدرية والمعتزلة والجبرية وغيرهم فحاولت كل فرقة أن تدعم موقفها بالنصوص الشرعية ولما كان القرآن الكريم محفوظا بحفظ الله منقولا بالتواتر لا يستطيع أحد أن يزيد فيه حرفا أو ينقص منه اتجهوا إلى سنة النبي ﷺ وخاصة أنها لم تدون بعدُ تدويناً كاملا فشرعت بعض هذه الفرق في وضع أحاديث تدعم بها موقفها واتجاهاتها، وأكثر تلك الفرق وضعا للأحاديث هي الشيعة بمختلف فرقها، عند ذلك انبرى لهم أئمة الحديث من أهل السنة في جميع العصور لكشف تلك الأحاديث وفضح رواتها، ووضعوا ضوابط لقبول الرواية ككون الراوي معروفا بالعدالة، قوي الذاكرة، على مذهب أهل السنة أوعلى الأقل أن لايكون داعية إلى مذهبه مع الديانة والصدق، ولا يكون في روايته ما يدعم به بدعته.

قال ابن سيرين: " لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا:سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلايؤخذ حديثهم [1]".

بل إن أول من تنبه لهذا الأمر وحذر منه هم الصحابة الذين تأخرت وفاتهم حتى أدركوا بعض هذه الفرق، ففي مقدمة صحيح مسلم بسنده عن طاوس أنه قال: جاء هذا (أي بشير بن كعب) فجعل يحدثه فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا فعاد له، ثم حدثه فقال له: عد لحديث كذا وكذا

---

(١) مقدمة مسلم (١/١٥) العلل الصغير للترمذي (٥/٧٤٠).

فعاد له فقال: ما أدري أ عرفت حديثي كله وأنكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا ؟ فقال له ابن عباس رضي الله عنهما : " إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول [1] تركنا الحديث عنه [2] ".

و **قول ابن عباس** رضي الله عنهما: إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذا لم يكن يكذب عليه إلخ يُفهَم منه أنه في هذا الوقت أي وقت تحديث بشير بن كعب له بدأ الكذب على رسول الله ﷺ من بعض الفرق أصحاب الهوى، فبدأ الاحتياط في الرواية عن رسول الله ﷺ أكثر من ذي قبلُ لأنه إذا كان روايات بشير بن كعب الحميري وهو ثقة باتفاق عند ابن عباس بهذه المثابة فمن باب أولى مع غيره من المتهمين بوضع الحديث وكل من ليس أهلا للحديث عن رسول الله ﷺ.

وقبل هذا وذاك هناك نصوص كثيرة عن النبي ﷺ تحذر عن الكذب عليه فقد تواتر عنه ﷺ كما تقدم أنه قال: " **إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار** " وهذا النص وغيره كان له أثر كبير في تقليل الكذب على رسول الله ﷺ عبر العصور لما في هذه النصوص من الوعيد الشديد حتى إن بعض الفقهاء يرى أن من تعمد الكذب

---

(١) قال النووي: أصل الصعب والذلول في الإبل ويعبر عن العسير بالصعب واليسير عن الذلول والمعنى بما سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم تركنا الحديث عنه شرح مسلم (١/٨٠).

(٢) مقدمة مسلم (١/١٢) ومقدمة سنن الدارمي باب الحديث عن الثقات (١/٩٤).

على الرسول ﷺ خرج عن الملة وصار بذلك كافرا، وعلله بأن من يتعمد الكذب على الرسول ينسب إلى الشرع ما ليس منه وكأنه بذلك يقيم نفسه مقام النبوة، ويكون بذلك مشرعا .

الثمرة من دراسة الأسانيد

الثمرة والفائدة المرجوة من دراسة الأسانيد هي الوصول إلى الحكم النهائي على الحديث من صحة أوضعف.

الباب الأول: تعريف الحديث الصحيح وذكر شروطه وبيان كيفية تحققها وما يستتبع ذلك من قواعد الجرح والتعديل وألفاظهما وذكر مراتب كل منهما :

و الهدف من دراسة الأسانيد كما تقدم هو الحكم على الحديث صحة أو ضعفا ولما كان ذلك لا يتسنى لأحد إلا بمعرفة شروط الحديث الصحيح التي إذا توفرت فيه صار الحديث بها صحيحا، وإذا اختل شيء من ذلك صار الحديث ضعيفا، كان لزاما عليّ قبل الدخول في التفاصيل أن أعرف بالحديث الصحيح وأن أذكر شروطه وما يتصل به من قواعد الجرح والتعديل .

والحديث ينقسم عند أهل الحديث إلى صحيح وحسن وسقيم كما حكى عنهم الخطابي في معالم السنن [1].

وعن الخطابي أخذ من جاء بعده هذا التقسيم واستقر عليه الأمر عند المتأخرين وأما المتقدمون فالحديث عند أكثرهم ينقسم إلى صحيح وضعيف.

فأما الحسن فقد ذكره ابن الصلاح في النوع الثاني فقال: " من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته [2] ".

---

(١) (٦/١)

(٢) علوم الحديث (ص ٤٥)

وأيد الحافظ ابن حجر ما قاله ابن الصلاح بقوله: " إن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح فمن ذلك ما رويناه عن الحميدي شيخ البخاري قال: " الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلا غير مقطوع معروف الرجال[1] " ورويناه عن محمد بن يحيى الذهلي " ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح [2] " ثم قال ابن حجر: فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معاً وكذا شرطُ ابن خزيمة وابن حبان لم يتعرضا فيه لمزيد أمر آخر على ما ذكره الذهلي [3] ".

وقال الذهبي : " ... ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء أوالذي يرغب عنه أبوعبدالله (البخاري) ويمشيه مسلم وبالعكس فهو داخل في أدنى مراتب الصحيح [4] ".

وهناك من العلماء من يرى أن الحسن في عرف المتقدمين داخل في قسم الضعيف قال ابن تيمية: " وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي : إما صحيح وإما ضعيف والضعيف نوعان: ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لم يعرف إلا اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة الحديث الضعيف أحب إلى من القياس فظن أنه يحتج

---

(١) الكفاية (ص٢٤)

(٢) المصدر السابق (ص ٢٠)

(٣) النكت (١/٤٨٠)

(٤) السير (١٣ / ٢١٤)

بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي ثم قال: ومعنى قولنا " إن الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه [1] ".

وحاول أبوشهبة أن يجمع بين القولين بقوله "والذي يظهر لي وينقدح في ذهني أن ما كانوا يدرجون في الصحيح هو الحسن لذاته ولعل هذا هو مراد ابن الصلاح وأن ما كانوا يدرجون في الضعيف هو الحسن لغيره [2] ".

وهذا التوجيه جيد ولكن يعكر عليه تمثيل ابن تيمية الحديث الضعيف عند المتقدمين بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهذا ليس من الحسن لغيره وإنما هو حسن لذاته ومع ذلك فهو في عرف المتقدمين ضعيف على ما ذكره ابن تيمية.

قلت: مهما يكن الأمر فنحن نرى أن الذي ذكره ابن الصلاح هو الذي عليه تصرفات أكثر الأئمة المتقدمين، فالحسن لذاته يندرج في قسم الصحيح ويلتقي معه في الاحتجاج به ولا فرق بينهما عمليا إلا في باب التعارض فيترجح الصحيح على الحسن بقوة ضبط رواته كما أن الصحيح يتفاوت بسبب تفاضل رواته في الأوصاف، ولهذا يخرجه (أي الحسن) ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود وغيرهم ممن اشترطوا على أنفسهم الصحة.

---

(١) الفوائد الحديثية من منهاج السنة (٤٣)

(٢) الوسيط في علوم الحديث ومصطلح الحديث (ص ٢٢٥)

وقد يقول قائل: إذا كان الحديث الحسن لذاته مندرجا في قسم الصحيح فلما ذا لم يخرجه الشيخان — البخاري ومسلم — في صحيحيهما فالجواب عن ذلك أن البخاري ومسلما لم يخرجا في صحيحيهما كل أنواع الصحيح بل أخرجا أعلى أنواع الصحيح المجمع عليه، ولا يؤخذ من ذلك أن ما كان أدنى من ذلك أنه ليس بصحيح مع العلم أنه قد يوجد في الصحيحين وخاصة في صحيح مسلم بعض الأحاديث الحسان التي لا تبلغ درجة الصحيح وأكثرها في الشواهد.

ولا يعنينا في هذا المبحث أن نذكر ما يتميز به الحسن عن الصحيح بذكر التعريفات للحسن التي لا تخلو من اعتراضات وليس هناك حد فاصل بين الصحيح والحسن فأدنى مراتب الصحيح هي أول مراتب الحسن، ولهذا تجد أن ما يحسنه هذا الإمام قد يصححه إمام آخر، ولهذا توصل الحافظ ابن حجر إلى أن تعريف الحسن من الحديث كتعريف الصحيح إلا أن راويه (أي الحسن) يكون خفيف الضبط ولكن لا ينزل إلى حد ترد به حديثه.

والخلاصة أن هناك درجة عليا ينفرد بها الصحيح لا يشاركه فيها الحسن كمالك عن نافع عن ابن عمر، أوسفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ﷺ ونحوهما مما ليس في رواته أي اختلاف بين العلماء في توثيقهم .

وهناك درجة دنيا ينفرد بها الحسن لا يشاركه فيها الصحيح كحديث شهر بن حوشب وغيره مما وقع الخلاف بين النقاد في تضعيف حديثهم وتحسينه.

وهناك درجة وسطى كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده وغيرهم ممن اختلف العلماء في تحسين حديثهم أو تصحيحه، فهذه الدرجة تختلف فيها وجهات نظر العلماء ، فمنهم من يصحح حديثهم، وعليه مشى الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود وغيرهم.

ومنهم من ينزلها عن درجة الصحة ويبقيها في درجة الحسن وهو الذي عليه معظم المتأخرين.

الفصل الأول تعريف الحديث الصحيح وذكر شروطه وبيان كيفية تحققها

الصحيح لغة ضد السقيم **واصطلاحا**: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

وقد عرفه الشافعي بتعريف أطول وأكثر وضوحا فقال: " ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفا بالصدق في حديثه عاقلا لما يحدث به عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أوأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، ولا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أدى بحروفه لم يبق وجه يخاف فيه إحالة الأحاديث، حافظا إن حدث من حفظه حافظا لكتابه إن حدث من كتابه إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئا من أن يكون مدلسا يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه أو يحدث عن النبي ﷺ بما يحدث الثقات بخلافه، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولا إلى النبي ﷺ أوإلى من انتهى به إليه دونه لأن كل واحد مثبت لمن حدثه مثبت على من حدث عنه [(١)] ".

وأما شروطه فهي خمسة مأخوذة من التعريف وهي كما يلي:

١ ـــ أن يكون الحديث متصل الإسناد

٢ ـــ أن يكون الراوي عدلا

٣ ـــ أن يكو ن ضابطا

---

(١) الرسالة (ص ٣٧٠) و نقله عنه ابن رجب في شرح علل الترمذي (٥٧٧/٢).

٤ ـــ سلامة الحديث من العلة

٥ ـــ سلامته من الشذوذ

ـــ وزاد الشافعي شرطين آخرين :

١ ـــ أن يعقل الراوي ما يروي إن كان ممن يؤدي الحديث بالمعنى.

٢ ـــ أن لا يكون مدلسا .

والأخير ـــ وهو كون الراوي غير مدلس ـــ يغني عنه اشتراط اتصال السند فالمدلس غير المصرح بالسماع يعامل حديثه معاملة المنقطع.

فإذا توفرت هذه الشروط الخمسة في الحديث يحكم عليه بأنه صحيح قال ابن الصلاح بعد أن ذكر تلك الشروط " فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث [1] ".

قال العراقي: وإنما قيد نفي الخلاف بأهل الحديث لأن غير أهل الحديث قد يشترطون في الصحيح شروطا زائدة على هذه كاشتراط العدد في الرواية كما في الشهادة [2] .

وقال الحازمي:" ولا أعلم أحدا من فرق الإسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخري المعتزلة فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا في الرواية ما اعتبروا في الشهادة [3] ".

---

(١) علوم الحديث (٩)

(٢) التقييد والإيضاح المطبوع مع علوم الحديث (٩)

(٣) شروط الأئمة (٦١)

ونقل ابن حجر عن الجاحظ وهو أحد المعتزلة أنه قال: " إن الخبر لا يصح إلا إن رواه أربعة " ثم نقل أيضا عن أبي علي الجياني قوله " أن الخبر لا يقيل إذا رواه العدل الواحد إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر أو عضده موافقة ظاهر الكتاب أو ظاهر خبر آخر أو يكون منتشرا بين الصحابة أو عمل به بعضهم [1] ".

قلت: ولعل الحافظ نقل قول الجاحظ لبيان سوء رأيه في سنة رسول الله ﷺ لأنه (أي الجاحظ) يريد أن يتوصل بهذا إلى إنكار كثير من السنة لعدم توفر هذا الشرط الذي ذكره الجاحظ في كثير من الأحاديث وهو رواية أربعة من الرواة للحديث في كل طبقة من طبقات السند .

وإنما قلت إنما نقل الحافظ عن الجاحظ لبيان سوء رأيه في سنة رسول الله ﷺ لا لاعتبار رأيه لأن الجاحظ لم يكن لديه من الديانة ما يؤهله من أن ينقل عنه قول في مسألة شرعية، فهو ممن كان يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ ويختلق أسانيد من عنده ليس لها وجود في الدنيا ثم يروي بها أعاجيب لقصد السخرية بالآخرين ولهذا قال ثعلب ــ وهو إمام اللغة في عصره " الجاحظ ليس بثقة ولا مأمون [2] " .

والعدد وإن لم يكن شرطا لصحة الحديث لكن ظن بعضهم ومنهم الحاكم النيسابوري أن الشيخين ــ البخاري ومسلم ــ يشترطان العدد في كل

---

(١) النكت (١/٢٤٢)

(٢) المغني للذهبي (٢/٤٨١)

حديث أخرجاه في صحيحيهما لالتزامهما بإخراج أعلى أنواع الصحيح، وإلى هذا أشار الحازمي في شروط الأئمة بقوله: " زعم بعض الناس أن شرط الشيخين أبي عبد الله الجعفي وأبي الحسين القشيري (مسلم) أن لا يخرجا إلاحديثا سمعاه من شيخين عدلين، وكل واحد منهما رواه عن عدلين كذلك إلى أن يتصل الحديث على هذا القانون برسول الله ﷺ ولم يخرجا حديثا لم يعرف إلامن جهة واحدة، أولم يروه إلاراو واحد وإن كان ثقة، **ثم نقل عن الحاكم** قوله " اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن الرسول ﷺ وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري ومسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة في روايته فهذه الدرجة الأولى من الصحيح، والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث [1] ".

ثم رد الحازمي هذه الدعوى بقوله: " هذا غير صحيح طردا وعكسا بل لو عكس القضية وحكم كان أسلم له وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان ثم نقل عنه قوله " وأما الأخبار فإنها أخبار الآحاد لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين، روى أحدهما عن عدلين وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله

(١) شروط الأئمة (٣٣ــ ٣٥)

ﷺ فلما استحال هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد، ومن اشترط ذلك فقد عمد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد[1]".

وقال ابن حجر: وأما من شرط العدد فهو قول شاذ مخالف لما عليه الجمهور بل تقبل رواية الواحد إذا جمع أوصاف القبول [2].

قلت: وإن كان الصحيح أن العدد ليس شرطا للصحيح ولكن ليس الأمر أيضا كما ذكره ابن حبان من أنه لا يوجد رواية عدلين عن عدلين إلى أن ينتهي ذلك إلى الرسول ﷺ بل يوجد رواية أكثر من ذلك في كل طبقة من طبقات السند وهناك أحاديث متواترة رواها جماعة عن جماعة إلى أن انتهى ذلك إلى رسول الله ﷺ ، اللهم إن أراد ابن حبان أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط من بداية السند إلى نهايته لا توجد أصلا فيمكن أن يسلم كما قال ابن حجر في نزهة النظر .

ملحوظة: لا يعترض على ابن الصلاح فيما ذكره من الشروط للحديث الصحيح وإجماع المحدثين عليها باحتجاج بعض المحدثين وكثير من الفقهاء بالحديث المرسل، مع أن المرسل ليس بمتصل .

قلت: إن احتجاج بعض هؤلاء بالمرسل لا يعني أنهم لا يحتجون بالمسند بل إنهم إذا احتجوا بالمرسل ــ وهو منقطع ــ فهم من باب أولى يحتجون بالمسند المتصل فهم مع المحدثين في إجماعهم على صحة الحديث إذا توفرت فيه

---

(١) شروط الأئمة (٤٤)

(٢) مقدمة لسان الميزان (١/ ٣٠)

تلك الشروط ومنها الاتصال ولكنهم لا يرون الاتصال شرطا لصحة الحديث إذاكان السقط بعد التابعي فخالفوا في ذلك عامة المحدثين كماسيأتي.

فائدة: إن إجماعهم على صحة الحديث الذي توفرت فيه هذه الشروط لا يمنع أن يختلفوا في تصحيح بعض الأحاديث لأن تحقق هذه الشروط من عدمها ترجع إلى نظر الإمام في بعض الصور فقد يرى أحد الأئمة أن الشروط المطلوبة قد توفرت في هذا الحديث، و عليه فهو صحيح، في حين يرى إمام آخر أن الشروط لم تكتمل وأنها غير متوفرة في أحد رواة هذا الحديث فيحسنه أو يضعفه على حسب رأيه في هذا الراوي.

ولنتحدث الآن بإسهاب عن كل واحدة من تلك الشروط الخمسة للحديث الصحيح لأن الغاية من دراسة الأسانيد كما قلنا غير مرة هي الوصول إلى الحكم على الحديث صحة أو ضعفا وذلك يتوقف على معرفة ومدى توفر تلك الشروط أو عدمها.

الشرط الأول: أن يكون الحديث متصل الإسناد

والمراد بالمتصل ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك الحديث من شيخه حتى ينتهي الإسناد إلى قائله.

وقد أكد العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أهمية اتصال السند وأنه شرط في صحة الحديث لأن الانقطاع يعني أن هناك حلقة مفقودة من سلسلة الإسناد ولا يدرى ما حال ذلك المفقود فيرد الحديث بسببه مع أن المفقود أو الساقط يحتمل أن يكون ثقة كما يحتمل أن يكون ضعيفا على حد سواء ، وإنما رد حديثه احتياطا للسنة أن يدخل فيها ما ليس منها وقد مر قول الحميدي :

"الحديث الذي يثبت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلا غير مقطوع معـــروف الرجال".

والنصوص الواردة من العلماء في التأكيد على اتصال السند وأهميتـه لا تدخل تحت حصر وإنما ذكرنا بعضها فيما سبق تنبيها على أكثرها، ومـا ورد عنهم في تطبيق ذلك أكثر ويظهر ذلك جليا في تعليلهم الأحـاديث بانقطـاع أسانيدها ليتوصلوا إلى تضعيف الحديث به.

ومما يذكر في هذا الباب ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه بسنده " قال أبو إسحاق إبراهيم عيسى الطالقاني قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن الحديث الذي جاء " إن من البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مـع صومك " قال : فقال عبد الله: يا أبا إسحاق عمن هذا ؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش فقال: ثقة عمن؟ قال: قلت: عن الحجاج بن دينـار (أي الواسطي) قال: ثقة عمن ؟ قال: قلت: قال رسول الله ﷺ قال: يـا أبـا إسحاق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطـي ولكن ليس في الصدقة اختلاف [1] " .

قال النووي: " لأن الحجاج بن دينار هذا من تابعي التابعين فأقل مـا يمكن أن يكون بينه وبين النبي ﷺ اثنان ـــ التابعي والصحابي ـــ فلـهذا قـال بينهما مفاوز أي انقطاع كثير [2]".

---

(١) (١٦/١)

(٢) شرح صحيح مسلم (١/ ٨٩)

وقال الزهري: لإسحاق بن أبي فروة وقد حدثه بأحاديث بدون إسناد فقال له الزهري " قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرأك ألا تسند حديثك تحدثنا بأحاديث ليست لهاخطم ولا أزمة [(١)] ".

والخلاصة أن العلماء اتفقوا على أن أي انقطاع يكون في السند في أي مكان كان يعد علة تمنع صحة الحديث إلا المرسل مرفوع التابعي كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

والمتصل ضده المنقطع وهو ما لم يتصل إسناده ويشمل المعلق والمعضل والمنقطع والمرسل بنوعيه الظاهر والخفي إلا أن بعض العلماء المتأخرين خصصوه بنوع من الانقطاع تمييزا بين الأنواع وتقريبا لها إلى الأفهام.

ولنعرف بكل نوع من هذه الأنواع باختصار مع ضرب الأمثلة عليها لتتضح الصورة وليكون القارئ على معرفة بمدلولاتها لأنها وإن اشتركت في الاسم وهو الانقطاع لكنها تختلف في الحكم، فالحديث المعضل مثلا أشد ضعفا من المنقطع إن كان السقط واحدا، والمنقطع والمعلق أشد ضعفا من المرسل الذي هو مرفوع التابعي لاختلافهم في الاحتجاج به .

ثم إنما تعرضنا لتعريف هذه الأنواع لما لها من صلة فيما نحن بصدده من الحديث عن اتصال السند لأن الأشياء تتبين بأضدادها فإذا ما أردنا أن نعرف المتصل حقا فلا بد أن نعرف ما يضاده وهو المنقطع بأنواعه.

---

(١) علل الترمذي (٧٧٤/٥) ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٦) والكفاية (٣٩١)

أما المعلق فهو ما سقط من مبتدأ إسناده راو فأكثر ولو إلى النبيﷺ أي أنه لو حذف المؤلف جميع السند وأسند الحديث بنفسه إلى النبي ﷺ فهو داخل في مسمى المعلق ومنه ما يذكره البخاري في ترجمة أبواب صحيحه من الأقوال ناسبا إياها إلى النبي ﷺ ومن أمثلة المعلق قول البخاري في كتاب الإيمان باب حسن إسلام المرء (١/٩٨ح٤١) قال مالك أخبرني زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه سمع رسول الله يقول: (**إذا أسلم العبد فحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها، وكان بعد ذلك القصاص، الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعة ضعف، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها**).

وهذا الإسناد فيه انقطاع بين مالك وبين البخاري لأن المعلوم أن البخاري لم يدرك مالكا بل ولد بعد وفاته بنحو عشر ين سنة ولهذا إذا أراد البخاري أن يروي حديثا من طريق مالك يرويه عنه بواسطة كعبد الله بن يوسف التنيسي وغيره من تلاميذ مالك.

قال ابن حجر في الفتح عند شرحه لهذا الحديث: " هكذا ذكره معلقا و لم يوصله (أي البخاري) في موضع آخر من هذا الكتاب وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته للصحيح والنسائي كلاهما من طريق الوليد بن مسلم عن مالك.

وأما المعضل فهو كما عرفه المتأخرون ما سقط من سنده اثنان على التوالي فيجتمع المعضل والمعلق في صورة ويفترقان في صورتين فيجتمعان فيما

سقط من أول السند راويان على التوالي، ويفترقان فيما كان السقط باثنين على التوالي من وسط السند أو من آخره.

ومن أمثلة المعضل ما رواه النسائي في المجتبى في القسامة باب صفة شبه العمد (٨/٥١ح٤٨٢٧) قال: أخبرنا محمد بن رافع قال: حدثنا مصعب قال: حدثنا داود عن الأعمش عن إبراهيم قال:" ضربت امرأة ضرها بحجر وهي حبلى فقتلتها فجعل رسول الله ﷺ ما في بطنها غرة ".

هكذا أرسل إبراهيم النخعي هذا الحديث وهو مع إرساله معضل علم ذلك من رواية النسائي نفسه في الموضع السابق والطيالسي في مسنده (ص ٩٥) وعبد الرزاق في العقول باب نذر الجنين (١٠/٦٠) وأحمد في المسند (٤/٢٤٥) والدارمي في سننه في الديات (٢/١١٧) والترمذي في سننه في الديات باب ما جاء في دية الجنين (٤/٢٤ح ١٤١١) وابن الجارود في المنتقى باب الديات (٣/٩٣) كلهم من طريق منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن عبيد بن نضلة الخزاعي عن المغيرة بن شعبة قال: ضربت امرأة ضرها بعمود الفسطاط وهي حبلى فقتلتها فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرة لما في بطنها فقال رجل من عصبة القاتلة: أنغرم من لا أكل ولا شرب ولا استهل فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ أسجع كسجع الأعراب فجعل عليهم الدية.

فأسقط إبراهيم اثنين في هذا الحديث على التوالي وهما عبيد بن نضلة الخزاعي والمغيرة بن شعبة.

والمنقطع كما سبق يطلق على كل ما لم يتصل إسناده فيشمل الجميع وإذا أريد تخصيصه بنوع خاص بحيث لا يشاركه فيه غيره قيل في تعريفه " ما سقط من وسط إسناده راو فأكثر لا على التوالي "

والمنقطع نوعان: النوع الأول ــ وهو الانقطاع الظاهر ــ ما يدرك فيه بعدم الإدراك بين الشيخ والتلميذ ومن أمثلته ما رواه أحمد في المسند (٦/٢٩٤) ورواه ابن أبي شيبة في المصنف في الحج باب ما قالوا في ثواب الحج في الجزء المفقود(ص ٧٧) كلاهما قال: حدثنا وكيع حدثنا القاسم بن الفضل عن أبي جعفر محمد بن علي عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ " الحج جهاد كل ضعيف ".

وعن ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في سننه في المناسك باب الحج جهاد النساء (٢/٩٦٨ح٢٩٠٢).

ورواه أحمد أيضا في المسند (٦/٣٠٣) ثنا محمد بن يزيد عن القاسم بن الفضل به.

ورواه أيضا في المسند (٦/٣١٤) حدثنا عبد الواحد بن واصل حدثنا القاسم بن الفضل وزيد بن هارون أخبرنا القاسم عن أبي جعفر به.

قلت: هذا الحديث مدار طرقه على القاسم بن الفضل الحدائي وهو عنه مشهور والقاسم ثقة وشيخه ــ وهو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالباقر ــ ثقة فاضل.

وهذا الإسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع لأن محمد بن علي لم يسمع من أم سلمة لأنه ولد سنة ٥٦ وقيل سنة ٦٠ وأم سلمة توفيت على الأصح ٦٢

وقيل قبل ذلك، وعلى قول من يقول إنه أدركها مع صغر سنه حين وفاتها يتفق مع الجميع أنه لم يلقها.

قال ابن أبي حاتم :سمعت أبي يقول: أبو جعفر بن علي لم يلق أم سلمة[1].

وقال الترمذي: " سألت محمدا (البخاري) عن هذا الحديث فقال: هو مرسل[2] لم يدرك محمد بن علي أم سلمة [3] ".

وروى ابن أبي حاتم بسنده عن أحمد بن حميد أنه قال: سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن علي سمع من أم سلمة قال: لا يصح أنه سمع قلت: سمع من عائشة فقال: لا، ماتت قبل أم سلمة [4] .

فهذا الحديث علم انقطاع سنده بعدم الإدراك أو بعدم اللقاء بين محمد بن علي وأم سلمة رضي الله عنها وهذا الانقطاع ظاهر لا يخفى على أحد لسهولة إدراكه بمجرد النظر في تراجم الرواة.

وأما النوع الثاني ــ وهو الانقطاع غير الظاهر ــ وهو ما علم انقطاعه بقرينة أخرى لولاها ما علم أنه منقطع وهو داخل في باب العلة ومن أمثلته ما رواه النسائي في المجتبى في الاستعاذة باب الاستعاذة من دعاء لا يسمع (٢٨٤/٨ح ٥٥٣٦) وفي الكبرى في الموضع نفسه (٤٤٥/٤ح٧٨٧٢) وابن أبي

---

(١) المراسيل (١٤٩)

(٢) وإنما سمى هذا المنقطع مرسلا جريا على عادة المتقدمين بإطلاق المرسل على كل انقطاع.

(٣) العلل الكبير (١٢٩)

(٤) المراسيل له (١٤٩)

شيبة في مصنفه في الدعاء (١٨٧/١٠ح٩١٧٥) وعنه ابن ماجه في سننه في المقدمة باب الانتفاع بالعلم والعمل به وعنه أيضا أبو يعلى في مسنده(٨٣/٦ح٦٥٠٦) وابن حبان في صحيحه في الرقائق باب الاستعاذة (١٨٤/٢ح١٠٢٩) والحاكم في المستدرك في العلم (١٠٤/١) كلهم من طرق عن أبي خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة قال رسول الله: ((**اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعاء لا يسمع**)).

ومحمد بن عجلان تابعه على هذا الوجه أبو معشر وابن أبي ذئب.

أما طريق ابن أبي ذئب فرواها الطيالسي في مسنده (ص ٣٠٥ح ٢٣٢٣) قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد به.

وأما طريق أبي معشر = نجيح فرواها الطبراني في الدعاء في الجزء السابع (١٤٤٠/٣ح ١٣٦٥) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن ــ وأيضا (١٤٤١/٣ح١٣٦٦) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي كلاهما عن أبي معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري به.

فهذا الحديث ظاهره الاتصال لأنه رواه ثلاثة عن سعيد المقبري اثنان منهم من أشهر تلاميذه، وسعيد المقبري معروف الرواية عن أبي هريرة ﷺ وليس معروفا بالتدليس فروايته بالعنعنة محمولة بالاتصال.

ومع ذلك فقد قال غير واحد من أهل العلم: إن هذا الحديث برواية سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ منقطع.

قال النسائي في الموضع السابق: لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة ﷺ .

قلت: وإنما قال ذلك لقرينة دلت على ذلك وهي وجود رواية سعيد المقبري عن أخيه عباد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ.

فقد رواه إسحاق بن راهويه في مسنده (٣٩٢/١) وأحمد في المسند (٣٤٠/٢، ٤٥١، ٣٦٥) وأبو داود في سننه في الصلاة باب الاستعاذة (١٩٢/١) و النسائي في المجتبى في كتاب الاستعاذة (٢٨٤/٨ح٥٥٣٧) وفي الكبرى في الموضع نفسه (٤٤٥/٤ح٧٨٧٣) والبخاري في التاريخ الكبير (٣٦/٦) وابن ماجه في سننه في الدعاء باب دعاء رسول الله (١٢٦١/٢) والحاكم في المستدرك في العلم (١٠٤/١) وأعاده في الدعاء (٣٥٤/١) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (ص ١٦١) كلهم من طرق متعددة عن الليث بن سعد عن سعيد أبي سعيد عن أخيه عباد بن أبي سعيد عن أبي هريرة.

ومما تقدم تبين أن سعيد المقبري هو الذي أسقط الواسطة تارة وذكرها تارة أخرى، وهذا يدخل المقبري في المدلسين لأنه روى عن أبي هريرة كثيرا، فكونه يروى عنه ما لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع هو عين التدليس مع أني لم أر من ذكره في المدلسين، ولعل ذلك يرجع إلى ندرة تدليسه.

وقد يقول قائل: لماذا لا نقول إن سعيد المقبري سمع هذا الحديث من أخيه في أول الأمر ثم سمعه من أبي هريرة ﷺ.

قلت: هذا متجه ولكن يعكر عليه اختيار الأئمة ترجيح الوجه الثاني على الوجه الأول كما تقدم في قول النسائي حيث جزم أن سعيد المقبري لم يسمع هذا الحديث من أبي هريرة ﷺ.

ومثله قول الدارقطني في العلل (١٠/٣٩٥) ((وقول الليث عن المقبري عن أخيه عن أبي هريرة أولى)).

وهذا يؤكد بوجود الواسطة بين سعيد المقبري وبين أبي هريرة ﷺ، وهذا الانقطاع لا يدرك بسهولة بل يحتاج للوقوف عليه إلى الرجوع إلى أقوال أهل العلم ومقارنة الطرق.

وأما **المرسل** فله إطلاقات متعددة ولكن الصورة التي لاخلاف فيها ما رفعه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ قولا أوفعلا، والصحيح في تعريفه أن يقال: ما رفعه التابعي كبيرا كان أو صغيرا إلى النبي ﷺ .

ويطلقه المتقدمون من أهل الحديث على كل انقطاع في السند فهو والمنقطع ـ والحالة هذه ـ سواء ، وإن أريد تخصيصه بنوع خاص من أنواع المصطلح قيدوه بما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ وسيأتي الدليل على أن المرسل الذي اختلفوا في الاحتجاج به إنما هو في صورة ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ دون غيرها من الصور مما أطلق عليه اسم المرسل.

والمرسل بمعنى المنقطع ينقسم إلى قسمين:

الأول: الإرسال الظاهر وهو " أن يروي الرجل عمن لم يعاصره بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث [1] ".

الثاني: الإرسال الخفي " والذي يظهر من تصرف ابن الصلاح والنووي والسيوطي أنه لا فرق بين الإرسال الخفي والتدليس نعرف ذلك من خلال

---

(١) شرح ألفية العراقي للعراقي (٢/ ٣٠٦)

تعريفهم للتدليس حيث عرفوه بما يشمل الإرسال الخفي وحتى يتبين لنا ذلك بصورة واضحة فإليك تعريف ابن الصلاح للتدليس قال: "التدليس هو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه أوعمن عاصره و لم يلقه موهما أنه قدلقيه وسمعه منه [1] ".

وعلى هذا فالإرسال الخفي والتدليس اسمان على مسمى واحد لأن إدخال عنصر عدم اللقاء في تعريف التدليس يجعلهما شيئا واحدا إلا أن الملاحظ أنهم لم يدخلوا في تعريف الإرسال الخفي قيد الإيهام وكأن الفرق بين النوعين يرجع عندهم إلى نية المحدث فإن كان قصده التعمية وإيهام أنه سمعه بنفسه فذاك هو التدليس سواء لقيه أو لم يلقه وإن لم يقصد بذلك التعمية والإيهام فهو الإرسال الخفي، ولعل كلام الخطيب البغدادي يفهم منه ذلك لأنه قال: " التدليس متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكا عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط وهو الموهن لأمره فوجب كون هذا التدليس متضمنا للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا لم يذم العلماء من أرسل الحديث وذموا من دلسه [2].

في حين فرق بعض أهل العلم بينهما بفرق دقيق وهو أن التدليس خاص بمن سمع منه والإرسال الخفي روايته عمن لم يسمع منه قال أبو الحسن ابن

---

(١) علوم الحديث (٧٨)

(٢) الكفاية (ص ٣٥٧)

القطان: " ونعني به (أي التدليس) أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، والفرق بينه وبين الإرسال هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه ولما كان في هذا قد سمع منه جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء فلذلك سمي تدليسا [1] ".

وقال ابن حجر: " وهو صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال وأن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع بخلاف الإرسال ".

وهذا تفسير من الحافظ لكلام ابن القطان وليس ترجيحا له لأن للحافظ رأيا آخر يخالف رأي ابن القطان في التفريق بينهما كما سنعرضه بعد سطور.

فالسماع عند ابن القطان هو المعتبر في الفرق بينهما بخلاف اللقاء وخالفه ابن حجر في ذلك فجعل اللقاء هو الفارق بينهما فأكد على ذلك في أكثر من موضع من كتبه وإليك بعضا من أقواله فقال **في تعريف أهل التقديس** بمراتب الموصوفين بالتدليس "وإذا روى شيئا عمن عاصره و لم يثبت لقيه بصيغة محتملة فهو الإرسال الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس والأولى التفرقة لتتميز الأنواع [2] ".

وقال في نزهة النظر: " والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكرنا هنا وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما من عاصره و لم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي [3] ".

---

(١) النكت لا بن حجر (٦١٤/١)

(٢) (ص ٢٥)

(٣) (ص ٤٣)

وقال في النكت: " والذي يظهر لي من تصرفات الحـــذاق منـــهم أن التدليس مختص باللقي فقد أطلقوا على أن رواية المخضرمين مثل قيس بـــن أبي حازم وأبي عثمان النهدي عن النبي ﷺ من قبيل المرسل لا من قبيل المدلـــس... إلى أن قال: والتحقيق أن من ذكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذكر بالصيغة الموهمة عمن لقيه فهو تدليس أو عمن أدركه و لم يلقه فهو المرسل الخفي أو عمـــن لم يدركه فهو مطلق الإرسال "(1) ". (أي الظاهر)

والذي يؤيد ما ذهب إليه ابن حجر في الفرق بين المرسل الخفي والتدليس باللقاء أني وجدت بعض التابعين رووا عن بعض الصحابة ممن عـــاصروهم و لم يلقوهم أو لم يعرف أنه لقيهم كرواية ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما كما سيأتي في التمثيل ومع ذلك لم أجد من عد ذلك من التدليس.

قال ابن عبد البر : " واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقـــه مثـــل مالك عن سعيد بن المسيب والثوري عن إبراهيم النخعي وما أشبه هذا، فقـــالت فرقة: هذا تدليس لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما كما فعلا في الكثـــير ممـــا بلغهما عنهما قالوا : وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلســـة **ثم قال:** فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه في قديم الدهـــر ولا في حدثه إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان فإن هذين ليس لهمـــا شيء من هذا لاسيما شعبة فهو القائل لأن أزني أحب إلى من أدلس (2) ".

---

(1) النكت (٢/٦٢٣)

(2) التمهيد لابن عبد البر (١/١٥)

وإنما **سمي هذا المرسل خفيا** لأنه من رواية المعاصر عن معاصره الـذي لم يلتق به في أي مكان وإنما صار خفيا لأن المتبادر إلى الذهن سماع المعاصر عمـن عاصره فإثبات عكس ذلك وهو عدم السماع يحتاج إلى التأمل والتدقيق.

ومن أمثلة المرسل الخفي ما رواه محمد بن سيرين عن ابن عباس رضـي الله عنهما قال: **ذكر في صدقة الفطر قال: صاعا من بر أو صاعا من تمـر أو صاعا من شعير أو صاعا من سلت** [1].

فرواه النسائي في الزكاة باب مكيلة زكاة الفطـر (٥/٥٠ح٢٥٠٩) ، و في الكبرى في الموضع نفسه (٢/٢٦ح٢٢٨٨) قال أخبرنا علي بن ميمـون عن مخلد عن هشام عن ابن سيرين به.

ورواه ابن حزم في المحلى في الزكاة باب زكاة الفطر (٤/٢٤٥) مـن طريق علي بن ميمون به بلفظ النسائي.

ورواه عبد الرزاق في مصنفـه في العيديـن بـاب زكـاة الفطـر (٣/٣١٣ح٥٧٦٧) عن هشام بن حسان به بلفظ " **زكاة الفطر على كل عبد أوحر صغير وكبير** "والباقي بنحوه إلا أنه ذكر الزبيب بدل البر " .

هكذا رووه عن هشام بلفظ ظاهره أنه موقوف، لكن وإن كان ظـاهره موقوفا إلا أن له حكم الرفع.

ولهذا روى عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن هشام بلفظ " أمرنا أن نعطي صدقة رمضان عن الصغير والكبير والحر والمملوك صاعا من طعـام " وزاد

---

(١) السلت ضرب من الشعير ليس له قشر يشبه الحنطة المعجم الوسيط (١/٤٤١)

وأحسبه قال: " من أدى دقيقا قبل منه، ومن أدى سويقا قبل منه " . **رواه الدارقطني** في سننه في الزكاة (١٤٤/٢) من طريق أبي الأشعث عن الثقفي به.

ومن طريق الدارقطني رواه البيهقي في الكبير في الزكاة باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع (١٦٨/٤) .

قلت: هذا فيه إرسال خفي وذلك أن محمد بن سيرين قد أدرك من حياة ابن عباس رضي الله عنهما أكثر من ثلاثين عاما لأنه (أي محمد بن سيرين) ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان بن عفان (أي سنة ٣٣) من الهجرة وابن عباس توفي سنة ٦٨ ومع ذلك لم يسمع من ابن عباس كما قال غير واحد من أهل العلم.

قال علي بن المديني وابن معين: لم يسمع من ابن عباس شيئا، وقال أحمد بن حنبل: لم يسمع من ابن عباس شيئا كلها يقول: نبئت عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال خالد الحذاء : كل شيء قال ابن سيرين: نبئت عن ابن عباس رضي الله عنهما إنما سمعه من عكرمة لقيه أيام المختار بالكوفة [1] .

قلت: وإنما كان ابن سيرين يرسل عن عكرمة ولا يسميه لأجل ما رمي به عكرمة من رأي الإباضية وهي فرقة من الخوارج كما سيأتي في ترجمة عكرمة في الباب الثاني.

---

(١) جامع أحكام المراسيل (٣٢٤) وتهذيب التهذيب (١٩٠/٩) .

وقال البيهقي عقب هذا الحديث في الموضع السابق : هذا مرسل محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما شيئا .

وهذا هو الإرسال الخفي لأن ابن سيرين وإن كان قد أدرك زمن ابن عباس لكنه لم يسمع منه فلو سمع منه ثم أرسل عنه لصار ابن سيرين بذلك مدلسا ولا قائل به.

وعليه فالفرق بين التدليس والإرسال الخفي أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، وأما من عاصره و لم يلقه أو لم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي كما أشرنا سابقا، وصاحب الإرسال غير ملوم لأنه لم يقصد التعمية ولا إيهام السماع بخلاف التدليس فإن صاحبه ملوم.

قلت: والظاهر أن ابن سيرين لم يجتمع بابن عباس في حياته قط وإلا لسمع منه كما هو المعروف من حرص التابعين على الأخذ من الصحابة ولعل أيام كان ابن عباس بالبصرة وهي موطن ابن سيرين كان ابن سيرين غائبا عنها.

ومثله رواية الحسن البصري هذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما فقد رواه أبو داود والنسائي وأحمد وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهم من طرق عن حميد الطويل عن الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن المديني وأحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي والبزار وغيرهم: لم يسمع الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ولكن بقي أن يقال: إن الحسن البصري يقول في بعض الروايات خطبنا ابن عباس وفي أخرى خطب ابن عباس مما يوهم أنه سمعه منه بنفسه.

ومن أجل ذلك قال الترمذي سألت محمدا (أي البخاري) عن حديث الحسن خطبنا ابن عباس فقال البخاري: روى غير يزيد بن هارون عن حميد عن الحسن قال: خطب ابن عباس وكأنه رأى أنه أصح أهـ . أي أن البخاري يرى أن المحفوظ من الألفاظ قوله ((خطب)) وهي لا تدل على أنه سمع منه بخلاف خطبنا فإنها تدل على أنه سمع بنفسه من ابن عباس رضي الله عنهما.

وذهب بعض أهل العلم إلى ثبوتها (أي خطبنا) وأولوها بما يلي **قال أبوحاتم الرازي:** قول الحسن خطبنا ابن عباس يعني خطب أهل البصرة، وقال البزار: كان يتأول فيقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة .

قلت: ومهما يكن الأمر فإنهم متفقون على أن الحسن لم يسمع من ابن عباس مع أنه أدركه والسبب هو ما ذكره علي ابن المديني بقوله: لم يسمع من ابن عباس وما رآه قط كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس رضي الله عنهما بالبصرة . وبنحو قوله قال أحمد بن حنبل والترمذي [1].

وعليه فإن رواية الحسن البصري عن ابن عباس من المرسل الخفي لأنه قد أدركه ولكنه لم يجتمع به وإلا فلو سمع منه مرة واحدة ثم أرسل عنه بلفظ عن وغيرها من الألفاظ المحتملة للسماع لعد ذلك من تدليسه، والحسن معروف بالتدليس. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر الكلام في سماع الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما في تهذيب التهذيب (٢/٢٣٣) وجامع التحصيل (١٩٦)

وبما تقدم ظهر لنا الفرق بين المرسل الخفي والتدليس مع استوائهما في الحكم إلا أن التدليس صاحبه ملوم بخلاف الإرسال الخفي.

فائدة: إذا كان صاحب الإرسال لا يقصد في إرساله الإيهام والتعمية إذا فما الباعث على الإرسال " هناك أمور تبعث على الإرسال ذكرها ابن عبد البر بقوله:

١ ــ "مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزى إليه علما بصحة ما أرسله.

٢ ــ وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزى إليه الحديث فذكره عنه فهذا أيضا لا يضر إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة كمالك وشعبة.

٣ ــ أو تكون مذاكرة فربما ثقل معها الإسناد وخف الإرسال إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة[١]".

التدليس :

وعلى ضوء ما سبق من الفرق بين الإرسال الخفي والتدليس يمكن لنا أن نعرف التدليس بأنه رواية الراوي عمن لقيه أوسمع منه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه بصيغة تحتمل السماع وغيره كعن أو قال وأن ونحوها.

---

(١) التمهيد (١٧/١)

والتدليس أنواع: وهذا الذي ذكرناه ـــ وهو تدليس الإسناد ـــ هـــو الأشهر المنتشر بين المدلسين

والباعث للمدلس على تدليسه أمور منها كون شيخه ضعيفا غير ثقـــة فيخاف إن ذكره أن يزهد الناس عن حديثه، أوكون شيخه أصغر منــــه سـنا فيأنف الرواية عنه لصغر سنه، أو أنه أكثر الرواية عنه فيمل من كثرة ذكـــره في إسناده وغير ذلك من الأمور، وكل هذه المقاصد كما ترى لا تـــبرر فعلـــه في التدليس أبدا.

والتدليس بجميع أنواعه مذموم وكان شعبة أشدهم إنكارا له حتى قال: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس وهذا كما قال ابن الصلاح محمول على المبالغة والزجر وقال شعبة أيضا: التدليس أخو الكذب .

وإنما ذم التدليس لأمور ذكرها الخطيب بقوله [1] :

١ ـــ أنه يوهم أنه سمع من الشيخ مما لم يسمع منه.

٢ ـــ عدوله عن الكشف إلى الاحتمال وذلك خلاف موجب الورع والأمانة.

٣ـــ أن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكـــره لم يكن مرضيا مقبولا عند أهل النقل فلذلك عدل عن ذكره.

٤ ـــ وفيه أيضا أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه طلبا لتوهيم علـــو الإسناد والأنفة من الرواية عمن حدثه وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضـــى

---

(١) الكفاية (ص ٣٥٨)

الديانة من التواضع في طلب العلم وترك الحمية في الأخبار بأخذ العلم عمن أخذه.

ومن أمثلته ما رواه أبو داود في سننه في المناسك باب في هدي البقر (٣٦١/٢ح ١٧٥١) عن عمرو بن عثمان ومحمد بن مهران قالا: حدثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى (ابن أبي كثير) عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ " أن رسول الله ﷺ ذبح عمن اعتمر من نسائه بقرة بينهن ".

ورواه النسائي في السنن الكبرى في الحج باب النحر عن النساء (٤٥٢/٢ح٤١٢٨) كلاهما عن عمرو بن عثمان به.

ورواه ابن خزيمة في الحج باب اشتراك النساء المتمتعات في البقرة الواحدة (٢٨٨/٤ح ٢٩٠٣) قال حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون بالإسكندرية حدثنا الوليد عن الأوزاعي به.

قلت: هذا الحديث رجاله ثقات روى ثلاثة من الثقات عن الوليد بن مسلم وشيخه ــ وهو الأوزاعي ــ إمام أهل الشام، وأبو سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف من كبار التابعين.

ولكن في هذا الإسناد الوليد بن مسلم الدمشقي وهو وإن كان ثقة لكنه كثير التدليس بل عرف بشر أنواع التدليس تدليس التسوية وهو إسقاط ضعيف بين ثقتين سمع أحدهما عن الآخر في الجملة.

ولم يصرح في شيء من الطرق السابقة في هذا الحديث بالسماع عن الأوزاعي ولهذا قال الترمذي: سألت محمدا (أي البخاري) عن حديث الوليد

بن مسلم عن الأوزاعي عن يحى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ " ذبح رسول الله عمن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن ".

فقال البخاري: إن الوليد بن مسلم لم يقل فيه حدثنا الأوزاعي وأراه أخذه عن يوسف بن السفر، ويوسف ذاهب الحديث، وضعف محمد هذا الحديث [1] ".

ولكن وجدت هذا الحديث عند ابن ماجه وقد صرح الوليد بن مسلم بالسماع عن الأوزاعي فقد أخرجه ابن ماجه في سننه في الأضاحي باب عن كم تجزئ البدنة والبقرة (١٠٤٧/٢) حدثنا عبد الرحيم بن إبراهيم (دحيم) حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي عن يحى بن أبي كثير به.

قلت: وفي نفسي من هذا التصريح بالسماع منه شيء ،وأخشى أن يكون ذلك من خطأ الطباعة فوقع التصريح في موقع العنعنة لأجل ما تقدم من البخاري وهو إمام في العلل من أن الوليد لم يقل حدثنا، ولا أظن أن هذا لوكان موجودا ما كان يخفى على مثل البخاري هذا من جهة، ومن جهة ثانية أنه اتفقت جميع الطرق الأخرى للحديث على عنعنة الوليد مما يؤكد صحة قول البخاري.

والخلاصة أنه يحتاج الرجوع إلى المخطوط لسنن ابن ماجه للتأكد من صحة هذا الأمر وعدمه.

---

(١) العلل الكبير للترمذي (١٣٣)

وأما إذا صرح المدلس بالسماع وثبت ذلك ولو في طريق واحد بإسناد صحيح عنه فإنه بذلك يرتفع عنه شبهة التدليس.

ومن ذلك ما رواه النسائي في المجتبى في قيام الليل باب صلاة القاعد في النافلة (٣/٢٢٠ح١٦٥٥) أخبرنا عبد الله بن عبد الصمد قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت:"والذي نفسي بيده ما مات رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صلاته قاعدا إلاالمكتوبة،وكان أحب العمل إليه ما داوم عليه وإن قل "

ورواه عبد الرزاق في مصنفه في الصلاة باب الصلاة جالسا (٢/٤٦٤ح٤٠٩١) اخبرنا الثوري عن أبي إسحاق به. وعنه أحمد في المسند (٦/٣٠٤، ٣١٩)

ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٢٥٢ح٥١٣) والبيهقي في الشعب في الباب الثالث والعشرين (٣/٤٠٠ح٣٨٨٠).

والثوري تابعه أبو الأحوص وإسرائيل

أما طريق أبي الأحوص فرواها ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الصلوات باب الرخصة في الصلاة جالسا (٢/٤٨) ثنا أبوالأحوص عن أبي إسحاق به مختصرا.

وعن ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في سننه في إقامة الصلاة باب في صلاة النافلة قاعدا (١/٣٨٧ح١٢٢٥) ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٢٥٣) .

ورواه أحمد في المسند(٦/٣٢١) حدثنا عفان حدثنا أبو الأحوص به بطوله.

وأما طريق إسرائيل بن يونس فرواها ابن راهويه في مسنده (٤/١٤٨ح١٩٢١) عن الفضل بن دكين ــ وأحمد في المسند (٦/٣٠٥) عن حسين بن محمد ــ كلاهما عن إسرائيل عن أبي إسحاق به.

وكذا تابعهما أيضا شريك القاضي ورحيل بن معاوية فأخرج طريقيهما الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٢٥٣) كلاهما عن أبي إسحاق به.

وهكذا أبو إسحاق السبيعي عنعن و لم يصرح بالسماع في شيء من تلك الطرق وهو مدلس فيتوقف الباحث بسبب ذلك عن القول بصحة حديثه .

ولكن لما بحثنا وجدنا أن أبا إسحاق صرح بالسماع في هذا الحديث في رواية شعبة عنه فرواه النسائي في المجتبى في قيام الليل (٣/٢٢٢ح١٦٥٤) قال أخبرنا إسماعيل بن مسعود حدثنا خالد عن شعبة عن أبي إسحاق قال: سمعت أباسلمة به بلفظ " ما مات رسول الله حتى كان أكثر صلاته قاعدا إلا الفريضة وكان أحب العمل أدومه وإن قل ".

ورواه أبو يعلى في مسنده (٦/٢٥٧ح٦٨٩٧) حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد ــ غندر ــ حدثنا شعبة قال: سمعت أبا إسحاق أنه سمع أبا سلمة يحدث عن أم سلمة أنها قالت: ما مات رسول الله ... الحديث .

وأعاده أيضا في مسنده (٦/٢٧٢ح٦٩٣٧) ثنا أبوخيثمة ثنا عبد الرحمن (بن مهدي) حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال:سمعت أبا سلمة يحدث عن أم سلمة الحديث.

ورواه ابن حبان في صحيحه في الصلاة باب ذكر الإباحة للمرء أن يصلي التطوع من صلاته وهو جالس (٩٣/٤ح ٢٤٩٨) عن أبي يعلى به بسنده وفيه أن عبد الرحمن بن مهدي قال:حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال: سمعت أباسلمة عن أم سلمة ... الحديث.

فهذه الطرق المتعددة في المصادر المختلفة تكفي للدلالة على أن أبا إسحاق السبيعي سمع هذا الحديث بنفسه من أبي سلمة رضي الله عنه و لم يدلسه عنه

النوع الثاني تدليس التسوية وهو إسقاط ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر **قال عثمان الدارمي:** سئل يحيى بن معين عن الرجل يلقى الرجل الضعيف بين ثقتين ويصل الحديث ثقة عن ثقة ويقول: انقص من الإسناد، وأصل ثقة عن ثقة قال: لا تفعل لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء فإذا أحسنه إذا هو أفسده ولكن يحدث بما روى قال عثمان: كان الأعمش ربما فعل هذا، قال ابن حجر : ظاهر هذا تدليس التسوية،وما علمت أحدا ذكر الأعمش بذلك [1]. ومن أمثلته قول الوليد بن مسلم مثلا حدثنا الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر ، وأصل الرواية عن الأوزاعي عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن نافع عن ابن عمر ﷺ .

فالوليد بن مسلم أسقط عبد الله بن عامر الأسلمي لكونه ضعيفا فلا يتفطن له لأن الوليد صرح بالسماع من شيخه الأوزاعي فيظن أن شبهة التدليس قد انتفت عنه والأوزاعي ليس بمدلس فعنعنته محمولة على السماع، وخاصة أن الأوزاعي قد سمع من نافع مولى ابن عمر فيحمل السند على

(١) لسان الميزان (٢٣/١)

الاتصال مع أنه منقطع لإسقاط الوليد عبد الله بن عامر الأسلمي شيخ شـيخه، وقد سئل الوليد بن مسلم عن هذا الفعل فقال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء فقيل له فإذاروى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيرها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضُعف الأزاعي فلم يلتفـت إلى قـول القائل [1] .

وهذا النوع شر أنواع التدليس وأقبحها لأن صاحبه موغل في التغريـر ومفرط في الغش حتى قال العراقي وهو قادح فيمن تعمد فعله [2] .

والنوع الثالث وهو أخفها " تدليس الشيوخ وهو أن يروي عن شـيخ حديثا سمعه منه فيسميه أويكنيه أوينسبه أويصفه لما لايعرف به كي لا يعرف[3]"

وهذا وإن كان أخف من غيره لكنه مكروه لما فيه من تعمية أمر الشـيخ وتوعير للطرق الموصلة إلى معرفته.

واختلفوا في قبول رواية المدلس والصحيح الذي عليه الجمهور أن مـا رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فمردود،وما صرح فيه السـماع فمقبول محتج به[4]

قال الخطيب: " واللفظ الذي يرتفع به الإبهام، ويزول به الإشـكال في رواية المدلس أن يقول: سمعت فلانا يقول، وقال لي فـلان، أو ذكـر لي، أو

(١) انظر التقييد والإيضاح للعراقي بهامش مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٩)

(٢) انظر التقييد والإيضاح (٧٩)

(٣) علوم الحديث (ص ٨٠)

(٤) علوم الحديث (٨٢)

حدثني، وأخبرني من لفظه أو حدث وأنا أسمع، أو قرئ وأنا حاضر، وما يجري مجرى هذه الألفاظ مما لا يحتمل غير السماع وما كان بسبيله [1] ".

والسبب في قبول ما صرح فيه بالسماع أنه عدل ولوصرح بالسماع بما لم يسمع لكان ذلك كذبا، والحديث إنما هو عن العدل المدلس قال ابن عبد البر: " ولا أعلم أحدا يجيز للمحدث أن يقول أخبرني أوحدثني أوسمعت من لم يخبره و لم يحدثه و لم يسمع منه [2]".

واستثني من ذلك تدليس من عرف أنه لا يدلس إلا عن ثقة أولايدلس إلا نادرا وكذلك إذا كان في الرواة عن المدلس أحد من عرف أنه لا يأخذ عنه إلا فيما صرح فيه بالسماع كرواية شعبة عن قتادة وأبي إسحاق السبيعي فإذا وجد رواية شعبة عنهما حملت على الاتصال.

قلت: وليس التدليس ظاهرة عامة عند المحدثين بل المدلسون عدد قليل بالنسبة لبقية الرواة وهم في حدود (١٥٠) راويا من بين آلاف الرواة، ومعظم المدلسين في الكوفة وقيض الله من العلماء من يحصي عليهم ما دلسوا، وكان قصدهم من التدليس تمشية رواياهم وترغيب الناس فيها فعوقبوا بنقيض قصدهم فصار التدليس وصمة عار على جبينهم يذكرون به أينما ذكروا بل وكان سببا لترك كثير من رواياهم حتى التي لم يدلسوا فيها إذا لم يكن فيها التصريح بالسماع لأنه ليس بالضرورة أن يدلس المدلس في كل الروايات التي لم يصرح فيها بالسماع، وإنما ترك خوفا من وقوع التدليس فيها.

---

(١) الكفاية (ص ٣٦٢) .

(٢) التمهيد (١/٢٧)

وكل انقطاع في السند مهما كان نوعه يعد علة تمنع من صحة الحديث لفقده شرط الاتصال إلا المرسل الذي هو مرفوع التابعي إلى النبي ﷺ فمختلف فيه وإليك بيان ذلك:

- اختلف العلماء في المرسل والاحتجاج به على أقوال أشهرها قولان:

القول الأول الاحتجاج به وهو مذهب مالك بن أنس وأبي حنيفة وجمع من الفقهاء ومن أدلتهم :

١ ـ إن الذي يسقط بعد التابعي يكون غالبا صحابيا، والصحابة بالاتفاق كلهم عدول.

٢ ـ إن التابعي الثقة لا يستجيز أن يرفع شيئا إلى النبي ﷺ وهو غير متأكد من ثبوته عنه ﷺ ولذا قالوا " إن من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك، ومن أرسل من الأئمة حديثا مع علمه ودينه وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر [(١)]".

٣ ـ أن المرسل كان محتجا به في زمن الصحابة والتابعين بدون خلاف إلى نهاية المائتين قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة " وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم [(٢)]".

---

(١) التمهيد (١/٣) وجامع التحصيل (ص ٢٨)

(٢) (ص ٢٥)

وقال الطبري: " لم يزل الناس على العمل بالمرسل وقبوله حتى حدث بعد المائتين القول برده [1] ". (يشير إلى الإمام الشافعي)

٤ ــ أننا وجدنا أمثلة تؤيد ما قلناه من الاحتجاج بالمرسل قال الحسن البصري وهو من كبار التابعين " كنت إذا اجتمع لي أربعة نفر من أصحاب رسول الله ﷺ تركتهم وأسندته إلى رسول الله ﷺ [2]". وبهذا أخذ من ذهب إلى أن المرسل أقوى من المسند كما قال بعض أهل العلم.

القول الثاني: عدم الاحتجاج بالمرسل وإلى هذا ذهب جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه " والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار أنه ليس بحجة [3] ". ومن أدلتهم :

١ ــ أن المرسل فقد شرطا من شروط القبول للحديث وهو معرفة عدالة الرواة وقالوا: إننا متفقون جميعا على أننا بحاجة إلى معرفة رواة الحديث من حيث العدالة والضبط، والساقط في الحديث المرسل غير معروف العدالة لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون تابعيا والتابعون ليسوا كلهم عدولا بالاتفاق فوجب البحث عن عدالة ذلك الراوي الساقط قال الترمذي : " ومن ضعف المرسل فإنه ضعف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير

---

(١) جامع أحكام التحصيل (٧٠)

(٢) جامع أحكام الحصيل (٧٧)

(٣) (١/ ٣٠)

الثقات فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة قد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني ثم روى عنه [1]".

وقال **ابن عبد البر**: " وحجتهم في رد المراسيل ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر وأنه لا بد من علم ذلك فإذا حكى التابعي عمن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة إذ قد صح أن التابعين أو كثيرا منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف فهذه النكتة عندهم في رد المرسل لأن مرسله يمكن أن يكون سمعه ممن يجوز قبول نقله وممن لا يجوز ، ولا بد من معرفة عدالة الناقل فبطل بذلك الخبر المرسل بالواسطة [2] ".

وأما دعوى الاتفاق على الاحتجاج بالخبر المرسل إلى رأس المائتين بمجيء الإمام الشافعي مردودة وقد مر إنكار الإمام الزهري وهو من التابعين على إسحاق بن أبي فروة بأنه يحدث أحاديث ليس لها خطم ولا أزمة يعني أنها مرسلة بحيث لا يسمي من حدثه.

كما أن هذه الدعوة مردودة بقول ابن سيرين السابق وهو من كبار التابعين وقد توفي سنة عشر ومائة "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ".

ومعلوم أنه لم يكن في ذلك الوقت (أي عند وقوع الفتنة) إلا الصحابة والتابعون، والذين طلب منهم أن يسموا رجالهم هم التابعون بلاشك، وهذا رفض منهم للإرسال في الحديث فكيف يدعي أحد الاتفاق على الاحتجاج به.

---

(١) العلل الصغير الذي في آخر سننه (٥/٧٥٥)

(٢) التمهيد (١/٦)

قال ابن لهيعة: سمعت شيخا من الخوارج وهـــو يقـــول :" إن هـــذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرنـــاه حديثا [1] ".

قال ابن حجر معلقا على هذه القصة: " إن هذه والله قاصمة الظـــهر للمحتجين بالمرسل إذ بدعة الخوارج كانت في مبدأ الإسلام والصحابة متوافرون ثم في عصر التابعين فمن بعدهم وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمرا جعلوه حديثـا وأشاعوه فربما سمعه الرجل السني فحدث به و لم يذكر من حدث به تحسينا للظن به فيحمله عنه غيره ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به ويكون أصلـــه مـــا ذكرت فلا حول ولا قوة إلا بالله [2] ".

ثم إننا وجدنا في الواقع الملموس بعضا من التابعين أرسلوا أحاديث عـــن النبي ﷺ ثم لما سئلوا عمن حدثهم سموا من ليس بمعتمد على روايته فهذا الإمـــام الزهري الذي يعد في التابعين في كثرة الأحاديث كأبي هريرة في الصحابة أرسل حديث القهقهة ثم سئل عنه من حدثه فسماه سليمان بن أرقم وهـــو مـــتروك الحديث عند أهل الحديث [3].

ولأن بعض المبتدعة وضعت أحاديث كثيرة تشييدا لبدعتهم، ولهذا قـــال المغيرة "لما بلغه ما وضعه الرافضة من أهل الكوفة على علي ﷺ : لم يكن يصدق

---

(١) مقدمة المجروحين (٨٢/١) والكفاية (ص ١٢٣)

(٢) لسان الميزان (٢١/١)

(٣) انظر الرسالة للإمام الشافعي (ص ٤٦٩)

على علي ﷺ في الحديث عنه إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود ﷺ "وقال رجل : قاتلهم الله أي علم أفسدوه [١] ".

وقال العلائي: "والحاصل أن إنكار أهل ذلك العصر للإرسال وردهم للمرسل موجود في صور كثيرة فلا إجماع حينئذ ، ولا يمكن طرد اتفاق الصدر الأول من الصحابة بعد ذلك، لما أشار إليه ابن عباس وابن سيرين وغيرهما من الفرق بينهم وبين من بعدهم لوجود الأهواء والكذب بعد الصدر الأول [٢] ".

ولهذا رد غير واحد من النقاد مراسيل كثير من التابعين لضعف من أرسلوا عنهم **قال الترمذي:** " حدثنا أبو بكر عن علي بن عبد الله (أي المديني) قال يحيى بن سعيد (القطان) مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بن أبي رباح بكثير كان عطاء يأخذ عن كل ضرب قال علي: قال يحيى : مرسلات سعيد ابن جبير أحب إلى من مرسلات عطاء، قال علي: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسلات أبي إسحاق (أي السبيعي) عندي شبه لا شيء والأعمش والتيمي ويحيى بن أبي كثير (أي شبه لا شيء) ومرسلات ابن عيينة شبه الريح ثم قال: إي والله وسفيان بن سعد (أي الثوري) [٣] .

وقال أحمد بن حنبل : ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد [٤] .

---

(١) أخرجهما مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٤)

(٢) جامع أحكام المراسيل (ص ٧٥)

(٣) العلل الصغير للترمذي (٥/٧٥٤)

(٤) جامع أحكام المراسيل (ص ٨٧)

ومهما يكن فإن الأمر هو كما قالت طائفة من أهل العلم " لسنا نقــول إن المسند الذي اتفقت جماعة أهل الفقه والأثر في سائر الأمصار وهم الجماعـــة على قبوله والاحتجاج به واستعماله كالمرسل الذي اختلف في الحكم به وقبولـه في كل أحواله بل نقول: إن للمسند مزية فضل لموضع الاتفاق وسكون النفــس إلى كثرة القائلين به. ..[1] ".

ومن أمثلة المرسل ما رواه أبو داود في كتابه المراسيل باب في الحج (ص ١٤٣) قال حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا هشيم أخبرنا يونس عن الحسن قال: لما نزلت: { ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا } قال: قيل يـــا رسول الله ما السبيل؟ قال: الزاد والراحلة ".

وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه في الحج باب متى يجب على الرجـــــل الحج (٤/٩٠) حدثنا وكيع عن سفيان وعبد الأعلى كلاهما عن يونس ــ

وأيضا عن أبي أسامة عن هشام كلاهما ــ يونس بن عبيد وهشام بـــن حسان ــ عن الحسن مرسلا.

ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره في تفسير قوله ﴿ من استطاع إليـــه سبيلا ﴾ (٤/ ١٧) من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن قال: بلغنا أن نـــبي الله قال له قائل أو رجل: يا رسول الله ما السبيل إليه؟ قال: من وجد زادا وراحلة. ورواه أيضا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة وحميد كلاهما عن الحسن عـــن النبي ﷺ .

---

(١) التمهيد (١/٥)

ورواه البيهقي في الكبرى في الحج باب بيان السبيل (٣٢٧/٤) من طريق أبي داود الحفري عن سفيان عن يونس عن الحسن مرسلا.

وهذا المرسل ظاهر لأنه لا يخفى على أحد أن الحسن تابعي لم يدرك النبي ﷺ ومع ذلك رفع كلاما إلى النبي ﷺ ولم يذكر من حدثه به عنه ﷺ فيحتمل أنه سمعه من بعض الصحابة أو من بعض التابعين الذين سمعوا عن بعض الصحابة .

وقد روي هذا الحديث مسندا مرفوعا لكن من وجوه لا يثبت منها شيء قال ابن جرير الطبري بعد أن ذكر هذه الأحاديث: " فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله في ذلك بأنه الزاد والراحلة فإنها أخبار في أسانيدها نظر لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين[1] ".

وقال ابن حجر : وطرقها كلها ضعيفة ثم قال: وقد قال عبد الحق: إن طرقه كلها ضعيفة ، وقال أبو بكر بن المنذر " لا يثبت في ذلك مسندا، والصحيح من الروايات رواية الحسن والمرسلة [2] " .

قلت: قل أن تجد حديثا مرسلا إلا وتجد من الرواة الضعفاء من يسنده ويرفعه للنبي ﷺ، ولا عبرة بذلك وإنما الاعتماد فيما صح إليه السند.

وبقية الأقوال في المرسل وهي كثيرة ترجع في النهاية إلى أحد هذين القولين السابقين .

---

(١) تفسير ابن جرير في تفسير هذه الآية (٣ / ١٨)

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ٢٨٥)

ومنها ما ذهب إليه بعض أهل العلم من أنه لا يقبل المرسل إلا من راو لا يرسل إلا عن ثقة ومن هؤلاء ابن تيمية: " والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها وأصح الأقوال أن منها المقبول ومنها المردود، ومنها الموقوف، فمن علم من حاله انه لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله فهذا موقوف [1] " .

فهذا القول يلتقي مع من يرى أن المرسل مردود في أصله فهو بمثابة استثناء بعض المسائل من هذا القول.

ثم إن هذا القول وإن كان مقبولا نظريا إلا أنه لا يوجد له عند التطبيق العملي أمثلة كثيرة تشهد له و لم يذكروا من الرواة من لا يرسل إلا عن ثقة إلا عددا قليلا جدا كسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي إن أرسل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وابن سيرين على اختلاف بينهم ، وبقية مراسيل التابعين ضعيفة تكلم فيها أهل العلم وإن كان بعضها أفضل من بعض.

ومن تلك الأقوال قول الإمام الشافعي أن المرسل مردود إلا إذا توفرت فيه شروط منها أن يكون المرسل من كبار التابعين وإن سمى من أرسل عنه لا يسمي إلا ثقة، وإن شارك الثقات فيما رووه لا يخالفهم، ثم بعد ذلك لا بد أن يكون له ما يقويه من حديث آخر مسند أو مرسل آخر روي من غير رجال الأول ، أو موافقة قول الصحابي أو عمل أهل العلم بمقتضى ما دل عليه المرسل [2].

---

(١) منهاج السنة (٤٣٥/٧)

(٢) انظر الرسالة للإمام الشافعي (ص ٤٦١ــ ٤٦٤)

قلت: وما ذكره الإمام الشافعي داخل أيضا في القول الثاني القائل بـرد المرسل وهو قول جماهير المحدثين وأكثر الفقهاء والأصوليين، وإنما خلاصة قـول الإمام الشافعي أنه يرى أن المرسل قابل للانجبار والتقوية فذكر لذلك أمثلة ولا أظن أن الذين قالوا برد المرسل يخالفونه في قبول المرسل إذا اعتضد بواحد مـن هذه الأمور التي ذكرها الإمام الشافعي.

ملحوظة: من أراد الوقوف على الأحكام المتعلقة بالمرسل مـن حيث استقصاء الأقوال والاحتجاج لكل قول فليرجع إلى كتاب أحكـام المراسـيل للعلائي ومن أراد الوقوف على الأحاديث المرسلة من قبل التـابعين فليطـالع الكتب المؤلفة في ذلك وأجمعها وأوسعها كتاب أبي داود السجستاني (المراسيل)

والله أعلم بالصواب.

كيفية التحقق من اتصال السند

وقد علمنا فيما تقدم أهمية اتصال السند وأنه شرط لصحة الحديث، ولهذا فلا بد من ذكر الطرق الموصلة إلى معرفة اتصال السند، وعليه نقول يتحقق اتصال السند بأحد أمور منها:

١ ـ العلم بمعاصرة التلميذ للشيخ أو المعاصرة مع اللقاء بينهما أواللقاء مع السماع منه على اختلاف بين أهل العلم في هذه المسألة علىما هو معلوم في موضعه وأصح الأقوال الذي عليه الجمهور أنه يشترط اللقاء بينهما، فإذا لم يتعاصرا أوعلم عدم اللقاء بينهما حمل روايته عنه بأي وجه كانت على الانقطاع .

٢ـ النظر إلى صيغ الأداء وأعني بذلك قولهم حدثني أوحدثنا أوسمعت أوسمعنا أوأخبرني أوأخبرنا أوقرئ عليه وأنا أسمع إلى غير ذلك من الصيغ المستخدمة في نقل الحديث من الشيخ للتلميذ، وهذه الصيغ وأمثالها تفيد اتصال السند وهي في الأصل وضعت لذلك، ولهذا أكد العلماء أن أجود أنواع المسلسلات ما تسلسل بإحدى الصيغ المفيدة اتصال السند قال ابن الصلاح: " وخيرها (أي المسلسلات) ماكان فيه دلالة على اتصال السند وعدم التدليس [(١)] ".

ولكي تفيد هذه الصيغ الاتصال لا بد من تحقق أمرين:

أولاهما أن يكون الكتاب الذي وردت فيه هذه الصيغ عني به عند طبعه أو حقق تحقيقا جيدا، وإنما قلنا ذلك لأن بعض الكتب تكون قد طبعت بطبعات

(١) علوم الحديث (٢٣٧)

رديئة إما لأن الأصل الذي طبع منه هذا الكتاب غير مقابل في الأصل بأصول صحيحة، أو أن الذي تولى تحقيق الكتاب غير مؤهل لذلك لجهله أصول التحقيق وعدم معرفته بمصطلحات الكتابة عند المتقدمين، أوأنه غير مهتم بالموضوع وإنما قصدُه التجارة بالكتاب غير مهتم بالجوانب العلمية.

فهذه الكتب من هذا النوع قلما يخلو سطر منها من خطأ، ومثل هذه الكتب لا يوثق بما فيها من الصيغ لوجود احتمال قوي بوقوع الخطأ في تغيير حدثنا موضع (عن) وسمعت موضع (قال) أوالعكس، ومن طالع بعض الكتب المطبوعة في شتى أنواع العلوم وجد من ذلك شيئا كثيرا.

ولهذا ينبغي لطالب العلم أن يتأكد قبل اشتراء الكتب أن يسأل أهل الاختصاص في ذلك.

ثانيهما: أن لا يكون الراوي الذي استخدم هذه الصيغة ممن يتأولها على غير معناها كالحسن البصري أحيانا فإنه كما قال البزار سمع الحسن البصري من جماعة من الصحابة وعن آخرين لم يدركهم، وكان يتأول فيقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة [1] ".

وقال ابن حجر: " قد يدلس الصيغة فيرتكب المجاز كما يقول مثلا حدثنا وينوي حدثنا قومه أوأهل قريتنا ونحو ذلك ثم نقل أمثلة ذكرها الطحاوي منها قول النزال بن سبرة قال لنا رسول الله ﷺ (إنا وإياكم نُدعى بني عبد مناف) قال: وأراد بذلك أنه ﷺ قال لقومه وأما هو فلم ير النبي ﷺ.

(١) تهذيب التهذيب في ترجمة الحسن البصري

ومنها قول طاوس: قدم علينا معاذ بن جبل اليمن، وطاوس لم يـــدرك معاذا وإنما أراد قدم بلدنا ثم قال ابن حجر: ومن أمثلـــة ذلـــك قـــول ثـــابت البناني:خطبنا عمران بن حصين وخطبنا ابن عباس رضي الله عنهما [1] ".

قلت: إن استعمال بعض الرواة للصيغ المفيدة بالسماع في الرواية عـــن قوم لم يسمعوا منهم قليل ونادر جدا، لايؤثر في أصل المسألة وهي أن ألفـــاظ السماع كحدثنا أوسمعت تفيد اتصال السند إلامن عرف من الرواة أنه استعملها في بعض المواضع لغير معناها الظاهر .

قلت: ومثل تلك الصيغ في إفادة الاتصال (عن) و(قـــال) و (أن) بشرط تحقق اللقاء بينهما، و يكون الراوي المستخدم لها غير مدلس ولا معروف بالإرسال الخفي فعنعنة هذا الراوي وتصريحه سيان كما هو المعلوم في المصطلـح قال ابن عبد البر: " اعلم ــ وفقك الله ــ أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديـث ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه فوجدهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن لاخلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطا ثلاثـة وهي:

ا ــ عدالة المحدثين في أحوالهم.

ب ــ ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة.

ج ــ وأن يكونوا برآء من التدليس [2] ".

---

(١) النكت لا بن حجر (٢/ ٦٢٥ــ ٦٢٦)

(٢) التمهيد (١/ ١٢)

٢ــ يتحقق أيضا اتصال السند من انقطاعه بالتخريج الموسع للحديث بجمــــع طرقه ومتابعاته من مختلف مصادر السنة حسب طاقة الباحث، وقد تيسر ذلــك بحمد الله في الآونة الأخيرة بمعرفة كثير من الباحثين بطــرق تخريــج الحديــث ووجود الكتب المساعدة على ذلك ككتــب الأطــراف والمعجــم المفــهرس والفهارس المتنوعة لمعظم مصادر السنة بل تطورت عملية تخريج الحديث بسـبب وجود الأقراص المتعددة لاستخراج الحديث من خلالها في الكمبيوتر فتجد مثـلا قرصا واحدا يحتوي على مئات المجلدات من مصادر السنة فبمجرد ضغــط زر واحد يعطيك من طرق الحديث وشواهده مالايمكن لك أن تجمعه في يــوم أو يومين ولكن لايليق بطالب العلم الاعتمادُ الكلي عليها بل لا بد من الرجوع إلى المصادر الأصلية والتأكد من صحة تلك المعلومات الواردة في ذلك القرص، فإننا وجدنا في بعض تلك الأقراص أخطاء شنيعة لأن معظم من يتولى عملية إدخــال الأحاديث من الفنيين لا يعرفون شيئا من الحديث وعلومه.

والمقصود من هذا أنك بجمعك لطرق الحديث ومتابعاته يتبــين لــك المتصل من المنقطع ولذلك قال غير واحد من أئمة الحديث" الحديث إذا لم يجمع طرقه لا تتبين علله ".

٣ ــ ويتحقق اتصال السند من غيره بالرجوع إلى ترجمة رواة الحديث في كتب الرجال فعادة يذكر أئمةُ النقدِ في ترجمة الراوي تاريخَ ولادته ووفاته ومن سمــع منهم ومن لم يسمع منهم وبيانَ حاله من التدليس والإرسال الخفي مع الإشـارة إلى الأحاديث التي أعلت بسببه، وكتبُ الرجال تتفاوت في هذا المجال، فكــل كتاب منها يهتم بجانب معين، ولكن يتحصل لنا من مجموعها ما ذكرته لك.

وكتاب تهذيب الكمال للمزي كتاب عظيم فريد في هذا الباب بل أنا أعتقد أنه لولا هذا الكتاب لما أمكن لأحد في هذا العصر أن يحقق كتابا من كتب الحديث بتخريج أحاديثه والكلام على رواته إلا بالرجوع إليه، ذلك أنه يكثر في كتب الحديث ورود الرواة المهملين الذين يردون دون ذكر ما يتميزون به عن غيرهم من نسب إلى أب أو جد أو لقب أو كنية أو نسبة وغير ذلك.

فلو أن الباحث في عصرنا هذا عرف واحدا منهم بالممارسة والخبرة فلن يستطيع تحديد الثاني و الثالث، فهذا الكتاب سد هذا الجانب، فالمؤلف ـ رحمه الله ـ بعد أن يعر ف بالراوي بذكر اسمه وأبيه وجده ولقبه وكنيته وغير ذلك يشرع بذكر جميع من وقف عليه من شيوخه مرتبا إياهم على حروف المعجم فيرد من بينهم ذلك الراوي المهمل منسوبا إلى أبيه و جده.

فإذا ما انتهى من ذلك ثنى بذكر تلاميذه على غرار ما فعله في الشيوخ ولا يخلو الكتاب مع ذلك من فائدة علمية كالتنبيه على عدم سماع هذا الراوي من شيخ معين وإن كان معدودا من شيوخه.

والخلاصة أن معرفة الرواة الدقيقة وما يتصل بهم،كل ذلك له دور مهم في معرفة اتصال السند من عدمه، ولهذا قال الثوري "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ[1] " وقال حفص بن غياث: " إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين [2] ".

---

(١) مقدمة الكامل (١/ ٨٤)

(٢) والكفاية (ص ١١٩)

٤ ــ ومما يتحقق به الاتصال أيضا النظرُ في الكتب المؤلفة في تخريج أحـــاديث كتب الفقه والتفسير كنصب الراية والتلخيص الحبير وغيرهما لما تمتـــاز هـــذه الكتب من الإشارة إلى الطرق وذكر كلام أهل العلم على الحديث في بيان العلل أو دفعها وغير ذلك من الفوائد التي لايستطيع البـــاحث الوصـــول إليـــها إلا بصعوبة.

ومن الأمور المهمة التي لا غنى للباحث عنـــها أن ينظـــر إلى القرائـــن الأخرى التي تخص كلَ حديثٍ بعينه، وهي لا تنحصر في أشـــياء محـــدودة ولا تنضبط بضوابط معلومة بل إن الباحث يستكشفها من خلال واقع الحديث.

ومثال ما توفر فيه شرط الاتصال بتصريح كل راو بالسماع عمن فوقه ما أخرجه الحميدي في مسنده (٢٦٩/٢ح٥٩٠) قال: حدثنا ســفيان حدثنـــا عمرو بن دينار قال: سمعْت أبا العباس الأعمى يقول: سمعت عبد الله بن عمـــرو يقول: دخل عليّ رسولُ الله ﷺ فقال: (ألم أخبر أنك تقوم الليـــــل وتصـــوم النهار؟ قلت: إني لأفعل ذلك، قال: فلا تفعل فإن لعينيك عليك حقـــا ...) الحديث .

فهذا الحديث في مسند الحميدي إسناده متصل لأن كل راو قد صـــرح بالسماع عمن فوقه، وهذا وحده كافٍ في اتصال السند .

والحديث رواه البخاري في صحيحه في التهجد (٣٨/٣ برقـم ١١٥٣) عن علي بن عبد الله (المديني) حدثنا سفيان عن عمرو عن أبي العباس قـــال: سمعت عبد الله بن عمرو قال لي النبي ﷺ : (ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصـــوم النهار ...) الحديث.

قد يتساءل المرء هنا فيقول: إن كلا من سفيان بن عيينة وعمرو بن دينار قد عنعنا عند البخاري في حين أهما صرحا بالسماع عند الحميدي فما السبب؟

الجواب: أن سفيان بن عيينة وعمرو بن دينار لم يكن تحديثهما لهذا الحديث مرة واحدة بل مرات عديدة، وفي مجالس متعددة، فمرة في مجلس يصرح بالسماع، وفي مجلس آخر يرويه بالعنعنة، وكل من الصيغتين من صيغ الأداء لا يختلف الأمر فيهما إلا عند المدلسين و لم يكن واحد منهما معروفا بالتدليس، ووَصفُ سفيان بالتدليس لا يضره لأنه نادر جدا ثم إن دلس لا يدلس إلا عن ثقة، ولهذا قبل أهل العلم تدليسه.

ومثال ما علم فيه الانقطاع من خلال ترجمة الراوي ما رواه مالك بن أنس في الموطأ في الطهارة باب والضوء من المذي (١/ ٤٠ برقم ٥٣) عن أبي النضر مولى عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه أن علي بن أبي طالب أمره أن يسأل له رسول الله عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ما عليه ... فقال ﷺ : ((**إذا وجد أحدكم فلينضح فرجه بالماء وليتوضأ وضوءه للصلاة**)) .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه في الطهارة برقم (٦٠٠) وأحمد في المسند (٤/٦) وأبوداود في سننه في الطهارة برقم (٢٠٧) وابن ماجه في الطهارة برقم (٥٠٥) وابن الجارود في المنتقى في الطهارة برقم (٥) وابن خزيمة في صحيحه في الطهارة برقم (٢١) وابن حبان في الطهارة برقم (١٠٩٨) كلهم ــ وهم ثمانية ــ رووه من طريق مالك.

فظاهر هذا الحديث أنه متصل ولهذا أخرجه ثلاثة من الأئمة في صحاحهم وهم ابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان.

ولكن بالرجوع إلى ترجمة سليمان بن يسار تبين لنا أنه لم يسمع من المقداد شيئا بل و لم يره، وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لأنه منقطع وإليك كلام أهل العلم في سماع سليمان بن يسار من المقداد.

قال الشافعي: حديث سليمان بن يسار عن المقداد مرسل [1]. (أي منقطع) وقال البيهقي عقب كلام الشافعي " وهو كما قال وكان مولد سليما ن سنة ٢٧".

وقال ابن عبد البر: "هذا إسناد ليس بمتصل لأن سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد ولا من علي و لم ير واحدا منهما، ومولد سليما ن سنة ٣٤ وقيل ٢٧ ولا خلاف أن المقداد توفي سنة ٣٣ [2] " أي أن سليمان بن يسار إما أنه ولد بعد وفاة المقداد بن الأسود بسنة على القول الراجح أو كان عمره وقت وفاة المقداد ست سنين فهذا العمر، وإن كان يصح فيه السماع إلا أنه علم أنه لم يلق مقدادا و لم يره.

لكن قال ابن حبان: مات المقداد سنة ٣٣ ومات سليمان سنة ٩٤ وقد سمع من المقداد وهو ابن دون عشر سنين [3] ".

---

(١) معرفة الآثار للبيهقي (١/ ٣٥٤)

(٢) التمهيد (٢١/ ٢٠٢)

(٣) صحيح ابن حبان (٢/ ٢١٥)

قلت: لم يذكر ابن حبان تاريخ ولادة سليمان بن يسار وهو الذي ينفع هنا في إثبات الاتصال من عدمه و لم يأت بما يثبت سماعه منه، والحق ما قاله الأئمة من عدم سماع سليمان من المقداد.

ولعل هذا هو السر في عدم إخراج الشيخين هذا الحديث في صحيحيهما مع قوة رجاله وعلو إسناده، وهذا يدل على شفافية الشيخين في اختيار الأحاديث .

وأخرج الشيخان هذا الحديث في صحيحيهما من حديث سليمان الأعمش عن منذر عن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما[1].

---

(١) انظر صحيح البخاري في الطهارة برقم الحديث (١٧٨) ومسلم في الطهارة برقم (١٧)

الشرط الثاني والثالث من شروط صحة الحديث: أن يكون الراوي عدلا ضابطا.

وإنما ذكرت هذين الشرطين في مبحث واحد ولم أخصص لكل واحد منهما مبحثا خاصا به كما فعلت في بقية الشروط الخمسة لشدة اتصال أحدهما بالآخر ولتعلقهما بذات الراوي بعينه بخلاف بقية الشروط فإنها تتعلق إما بالرواية ككل كالشذوذ والعلة أوتتعلق بالعلاقة بين الشيخ والتلميذ في كيفية نقل الحديث كالاتصال.

وقبل الدخول في تفاصيل العدالة والضبط يجدر بنا أن نشير إلى أن الصحابة رضوان الله عليهم مستثنون من هذا الأمر وأننا غير محتاجين إلى تكلف البحث عن عدالتهم وطلب التزكية لهم، وقد اختارهم الله لصحبة نبيه وهم خير هذه الأمة وحملة الشريعة للأجيال بعدهم، وبهم تأسست الدعوة الإسلامية وبذلوا كل شيء من الأموال والأنفس في سبيل نصرة الإسلام وأهله.

قال ابن مسعود ﷺ:" إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته وانتخبه بعلمه،ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم أنصار دينه وزراء نبيه يقاتلون على دينه فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئا فهو عند الله سيئ [1] ".

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٣٧٩/١) والطيالسي في مسنده (ص ٣٣) والبيهقي في المعرفة (١٠٨/١) وهذا الأثر صحيح عن ابن مسعود وقد وهم من رفعه إلى النبي ﷺ ، وقوله (وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن) يشير بذلك إجماعهم على حكم من الأحكام لأنه قال إثر=

قال ابن حبان: " خير هذه الأمة أصحاب رسول الله ﷺ الذين صحبوه ونصروه وبذلوا له أنفسهم وأموالهم ابتغاء مرضاة الله من المهاجرين والأنصار ومن آمن به وصدقه من غيرهم [1] ".

قال الخطيب البغدادي: " ويجب النظر في أحوال الرواة سوى الصحابي الذي رفعه إلى النبي ﷺ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن فمن ذلك قوله تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ وقوله تعالى ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ ثم ذكر آيات أخرى في فضل الصحابة ثم ذكر الأحاديث الواردة في فضلهم منها قوله ﷺ : ((**خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**)) إلى أن قال: والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق له ... ولو لم يرد من الله ورسوله شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم وأنهم أفضل من جميع

=إجتماع المسلمين على خلافة أبي بكر فإجماع المسلمين على شيء حجة يجب المصير إليها إذا تحقق الإجماع وتوفرت فيه الشروط.

(١) ثقات ابن حبان (٢/ ٣٣٨)

المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين وهو مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء [1] .

وحكى الإجماع على عدالتهم غيرواحد من أهل العلم منهم ابن عبد البر بقوله: " ثبتت عدالة الصحابة جميعهم بثناء الله وثناء رسوله عليه السلام ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرته ولا تزكية أفضل من ذلك ولا تعديل أكمل منه [2] ".

وقال ابن الصلاح: " للصحابة بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منه بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة ... إحسانا للظن بهم ونظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة [3] .

وقال النووي:" الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به [4] .

وقال ابن حجر: " اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول و لم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة [5]".

---

(١) الكفاية (٤٨، ٤٩)

(٢) الاستيعاب (١/ ١١٨)

(٣) علوم الحديث (ص ٢١٦)

(٤) التقريب (٢/ ٢١٤)

(٥) الإصابة (١/ ٩)

بل إن ابن حزم الظاهري يرى أنهم من أهل الجنة حيث قال : " الصحابة كلهم من أهل الجنة قال الله تعالى ﴿ لا يستوي منكم من أ نفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى ﴾ وقال تعالى: ﴿ إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ﴾ فثبت أن الجميع من أهل الجنة وأنه لا يدخل أحد منهم النار لأنهم المخاطبون بالآية السابقة [1] .

وقال ابن حجر: " فإن قيل: التقييد بالا نفاق والقتال يخرج من لم يتصف بذلك وكذلك التقييد بالإحسان في الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ﴾ يخرج من لم يتصف بذلك وهي من أصرح ما ورد في المقصود **ثم قال: والجواب** عن ذلك أن التقييدات المذكورة خرجت مخرج الغالب وإلا فالمراد من اتصف بالإنفاق والقتال بالفعل أوالقوة [2] ".

والصحابة معنيون بهذه الآيات، وقد تدخل الأمة معهم في بعض الآيات لكن من باب التبعية لهم.

فائدة: ثبوت عدالة الصحابة بإجماع من يعتد بإجماعه لا يعني أن الصحابة معصومون من وقوع الذنب منهم ولكن يعي أنهم عدول فيما يبلغونه عن الرسول، وإن وقع من بعضهم بعض الذنوب، وإن وقع بينهم خلاف أدى إلى قتل بعضهم ولكن لم يكونوا يكذبون على رسول الله ﷺ البتة حتى وهم في

(١) الملل والنحل (٢ / ٨٤)

(٢) الإصابة (١/ ١١)

حالة الحرب حين انقسموا إلى فريقين فريق مع علي وفريق مع معاوية رضي الله عنهم لم يأت أحد منهم بأحاديث يدعم بها موقفه كما فعلت بعدهم الفـــرق الضالة.

روى البخاري بسنده عن علي بن أبي طالب ﷺ " إذا حدثتكم عـــن رسول الله ﷺ فلأن أخر من السماء أحب إلي مـــن أن أكـــذب عليـــه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة " [١].

فإن قال قائل: عرفنا ثبوت العدالة للصحابة بما سبق مـــن النصـــوص القرآنية والسنة النبوية وإجماع من يعتد بإجماعه ولكن ما حال الجانب الثـــاني وهو ما يتعلق بضبطهم وحفظهم، ألا يوجد من بينهم من يخطئ ويهم في الرواية عن رسول الله ﷺ كما هو الحال في بقية الرواة.

الجواب: الصحابة بشر وليسوا معصومين من الخطأ والوهم ، وقد ذكـر ت بعض الأوهام التي وقعت لبعض الصحابة فهذا ابن عباس حبر هذه الأمة وقد دعا له النبي ﷺ بالفقه في الدين والعلم بتأويله ومع ذلك وهم في قوله رضي الله عنهما : (تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم [٢]). كما وهم ابـــن عمـــر رضي الله عنهما في قوله " اعتمر رسول الله أربع عمرات، إحداهن في رجـــب فقالت عائشة: يرحم الله أبا عبد الرحمن (ابن عمر) ما اعتمر عمرة إلا وهـــو شاهده وما اعتمر في رجب [٣] ".

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح (٦/٦١٨ح٣٦١١)

(٢) رواه البخاري في صحيحه في النكاح برقم (٥١١٤)

(٣) رواه البخاري في كتاب العمرة برقم (١٧٧٥)

وقد وهمت عائشة رضي الله عنها جماعة من الصحابة في بعض الأحاديث وكان الحق معها في بعضها.

ولكن هذه الأوهام التي وقعت للصحابة بحثت ودرست وأحصيت فتبين للنقاد أنها قليلة جدا ونادرة، والنادر لاحكم له، وذلك لشدة اعتنائهم بحديث رسول الله ﷺ لعلمهم أنه دين وأن الخطأ عليه ليس كالخطأ على أحد، ولهذا أمسك بعضهم عن الحديث عن رسول الله خشية الوقوع في الخطأ فما كانوا يحدثون إلا بما تأكدوا من ثبوته عنهﷺ.

ولهذا قال الذهبي: " فأما الصحابة رضي الله عنهم، فبساطهم مطوي وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات فما يكاد يسلم أحد من الغلط لكنه غلط نادر لا يضر أبدا إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل وبه ندين الله تعالى [1] ".

وأما من عدا الصحابة من رواة حديث رسول الله ﷺ فلابد من العلم بعدالته وضبطه، قال ابن الصلاح: " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا [2] ".

وذلك " أنه لما كان كل مكلف من البشر لا يكاد يسلم من أن تشوب طاعته معصية لم يكن سبيل إلى أن لايقبل إلاطائع محض الطاعة لأن ذلك يوجب أن لا يقبل أحد، وهكذا لاسبيل إلى قبول كل عاص لأنه يوجب أن لا

(١) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص ٤٦)

(٢) علوم الحديث (١١٤)

يرد أحد، وقد أمر الله تعالى بقبول العدل ورد الفاسق في نص القرآن فـــاحتيج إلى التفصيل [1] ".

وشذ بعض أهل العلم فاعتبر عدم العلم بجرح فيه تعديلا له كابن حبان فقال: "العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبن ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم وإنما كلفـــوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم [2] ". ويقال إن هذا أيضا مذهـــب شيخه ابن خزيمة.

ورد عليه ابن حجر فقال: " وهذا الذي ذهب إليه ابن حبـــان مـــن أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى ان يتبين جرحـــه مذهـــب عجيب والجمهور على خلافه وهذا هو مسلك ابن حبان في كتـــاب الثقـــات الذي ألفه فإنه يذكر خلقا ممن نص عليه أبو حاتم وغيره على أنهـــم مجـــهولون وكان عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهـــو مذهـــب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره [3] ".

" والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمـراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة [4] ".

(١) شروط الخمسة (ص ٥١)

(٢) ثقات ابن حبان (٣٣٨/٢)

(٣) اللسان (ص ٢٥)

(٤) النخبة وشرحها (ص ٢٩)

وقال الحاكم: " عدالة المحدث أن يكون مسلما لايدعو إلى بدعـــة ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته [1] ".

"**وصفات العدالة** هي اتباع أوامر الله تعالى والانتهاء عن ارتكاب مـــا نهى الله عنه وتجنب الفواحش المسقطة وتحري الحق والتوقي في اللفظ مما يثلـــم الدين والمروءة وليس يكفيه في اجتناب الكبائر حتى يجتنب الإصرار على الصغائر فمتى وجدت هذه الصفات كان المتحلي بها عدلا مقبول الشهادة [2] ".

وتتحقق العدالة بخمسة شروط وهي أن يكون الراوي مســـلما بالغـــا عاقلا سالما من الفسق بارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة سالما ممـــا يخـــرم المروءة.

قد يقول قائل:كيف تشترطون أن يكون بالغا مع أنه يجوز للـــراوي أن يتحمل وهو صغير وقد روى النعمان بن بشير عن النبي ﷺ وهـــو دون ســـت سنوات.

قلنا هناك فرق بين التحمل وبين الأداء فيجوز في التحمل ما لا يجـــوز في الأداء فيجوز أن يتحمل الحديث وهو صغير بل يجوز أن يتحمل وهو كـــافر ولكن لا يجوز أن يؤديه إلا وهو بالغ مسلم.

والمراد بالمروءة التخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه في لبسه ومشيه وحركاتـــه وسكناته وسائر أوصافه، ومن خوارم المروءة الدباغة والحياكة والحجامة ممـــن لا

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١١٤)

(٢) شروط الخمسة (٥٥)

يليق به من غير ضرورة وكالبول في الطريق وصحبة الأراذل ومجملها الاحتراز عما لايليق به عرفا [1].

ومع اتفاق الجميع على اشتراط العدالة في الراوي لكن لايعني ذلك أن الراوي لا يقع منه ذنب على الإطلاق، فالراوي كغيره بشر وليس بمعصوم يجري عليه ما يجري على غيره.

ولكن المراد أن يكون الراوي معروفا بين الناس بالصلاح والاستقامة في أفعاله وأقواله من حيث الجملة ثم لايضره أن يقع منه هفوة أو هفوات قال سعيد بن المسيب: " ليس من شريف ولاعالم ولاذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد ولكن من الناس من لاتذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله [2] ".

وقال الشافعي:" لا أعلم أحدا أعطي طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله إلا يحيى بن زكريا، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل، وإن كان الأغلب المعصية فهو المجرح[3].

وقال ابن المبارك: " إذا غلبت محاسن الرجل على المساوي لم تذكر المساوي وإذا غلبت المساوي على المحاسن لم تذكر المحاسن [4] ".

---

(١) توضيح الأفكار (٢ / ١١٨)

(٢) الكفاية ص (٧٩)

(٣) الرسالة للإمام الشافعي

(٤) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٦)

وقال الخطيب البغدادي : " ولو عمل العلماء والحكام على أن لايقبلوا خبرا ولا شهادة إلا من مسلم بريء من كل ذنب قل أو كثر لم يمكـن قبـول شهادة أحد ولا خبره لأن الله قد أخبر بوقوع الذنوب من كثير مـن أنبيائـه ورسله ... [١] ".

أهمية العدالة :

إن العدالة هي أهم شرط من شروط قبول الحديث من الراوي ولـذا اتفقوا على أنه لا يقبل من الراوي شيء إذا فقد العدالة، فحديثه ساقط بالمرة فلا يصلح للتقوية ولا للاعتبار بل ولايستحق أن يكتب إلا لبيان حاله بخلاف بقيـة الشروط كالضعف الذي يأتي من قبل قلة ضبطه فإنه على مراتب فإن كان وهمه قليلا فحديثه في مرتبة الاحتجاج إلا فيما وهم فيه وإن تساوى جانب حفظه مع خطئه وهو سيئ الحفظ فحديثه قابل للانجبار، فإن كثرخطؤه وفحـش غلطـه فيترك حديثه ولايصلح للاعتبار كماسيأتي في القسم الثالث من الرواة.

تتحقق العدالة بأحد أمرين:

الأول: الشهرة والاستفاضة فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل وشـاع ثناء أهل العلم عليه بالثقة والأمانة فمن كان حاله كما ذكر استغني بذلك عـن البحث عن عدالته [٢].

الثاني: تتحقق العدالة بتنصيص المعدلين من أئمة النقد على عدالة الراوي ولو كان المعدل واحدا، وذلك بالنظر إلى الرجل في هديه وملاحظة حاله قـال

---

(١) الكفاية (ص ٨١)

(٢) علوم الحديث (ص ١١٥)

إبراهيم النخعي "كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظـــروا إلى هديـــه وسمتـــه وصلاته ثم أخذوا عنه [1] ".

وقال أبو العالية : " كنا نأتي الرجل لنأخذ عنه فننظر إذا صلـــى، فـــإن أحسنها جلسنا إليه وقلنا هو لغيرها أحسن وإن أساءها قمنا عنه وقلنا هو لغيرها أسوأ [2] ".

البدعـــة :

وإنما ذكرنا البدعة هنا لما لها من علاقة بموضوع العدالة لأنها (أي البدعة) طعن في عدالة الراوي المتصف بشيء من البدعة.

وهي في اللغة ما أحدث على غير مثال سابق ومنه قـــول الله تعـــالى : ﴿ بديع السماوات والأرض ﴾ أي مخترعهما من غير مثال سابق متقدم.

وشرعا: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليـــها المبالغة في التعبد لله سبحانه [3]. وهي تعني اعتقاد شيء على خلاف ما كـــان عليه النبي وأصحابه أو إحداث شيء من العبادة لم يشرعها الله ولا رسوله.

والمقصود بالمبتدعة كل من انتهج غير منهج أهل السنة والجماعة ومـــن أشهر طوائف المبتدعة الخوارج والشيعة والقدرية والجهمية والجبرية والمعتزلـــة والمرجئة .

---

(١) سنن الدارمي (١/٩٣) التمهيد (١/٤٧)

(٢) سنن الدارمي (١/٩٣ــ ٩٤)

(٣) الاعتصام (١/ ٣٧)

فالإرجاء بمعنى التأخير وهو عندهم على قسمين منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين الذين تقاتلوا بعد عثمان رضي الله عنه، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك.

والتشيع محبة علي رضي الله عنه وتقديمه على الصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أوالتصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو.

والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده .

والجهمية من ينفي صفات الله تعلى التي أثبتها الكتاب والسنة ويقول: إن القرآن مخلوق .

والنصب بغض علي وتقديم غيره عليه.

والخوارج الذين أنكروا على علي التحكيم وتبرءوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم.

والإباضية منهم (أي الخوارج) أتباع عبد الله بن إباض والقعدية الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك.

والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا بليس بمخلوق [١] ".

---

(١) هدي الساري مقدمة صحيح فتح الباري (ص ٤٥٩)

وقال الذهبي: " ولقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة العدالة والإتقان ، فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟ ثم قال: وجوابه أن البدعة على ضربين: **بدعة صغرى** كغلو التشيع أوكالتشيع بلاغلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، ثم قال: وأيضا فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولامأمونا بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم فكيف يقبل نقل من هذا حاله حاشا وكلا[(١)]".

وقال ابن حجر : " وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أويفسق فالمكفر بها لابدّ أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره أوالإيمان برجوعه إلى الدينا قبل يوم القيامة أوغير ذلك وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لايغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة موصوفا بالديانة والعبادة فقيل يقبل مطلقا، وقيل يرد مطلقا، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهذا

---

(١) الميزان (١ / ٦)

المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرا فلا تقبل، وإن لم تشمل فتقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على مايرد بدعته قبل وإلا فلا، وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على مالا تعلق له ببدعته أصلا هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا، مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه إخمادا لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته والله أعلم [1]".

ومن هذا النص المطول نستخلص شروط قبول رواية المبتدعة على المذهب الراجح.

الشرط الأول :أن لا تصل به بدعته إلى حد التكفير فإن كان ذلك فلا تقبل منه كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو تكفير الصحابة ونحو ذلك .

الشرط الثاني: أن يكون لمستند بدعتهم تأويل، ظاهره سائغ قال ابن تيمية: "إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول لايكفر بل لايفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا هو المشهور عند الناس في المسائل العملية،

---

(١) هدي الساري ص (٣٨٥)

وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفر المخطئين فيها ثم قال: وهذا القـــول (أي التكفير) لايعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولاعن أحـــد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم... [1] ".

الشرط الثالث: أن لا تكون روايته مما يدعم به بدعته قال ابن حبـــان: "وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والرفض وما أشبههما فإنا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه إلاأن يكونـــوا دعـــاة إلى ماانتحلوا فإن الداعي إلى مذهبه والذاب عنه حتى يصير إماما فيه، وإن كان ثقـة ثم روينا عنه جعلنا للاتباع لمذهبه طريقا وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلـــى قوله فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منـــهم على حسب ما وصفناه [2] ".

الشرط الرابع : أن يكون صادقا مأمونا في روايته **قـــال الجوزجـــاني:** "ومنه زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثه إذكان مخذولا في بدعته مأمونا في روايته فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلاأن يؤخذ من حديثـــهم ما يعرف إذا لم يقو به بدعته فيتهم عند ذلك [3]".

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٢٣٩ـــ ٢٤٠)

(٢) مقدمة صحيحه (٨٩/١)

(٣) أحوال الرجال (٣٢)

وقال **الحاكم**: " وأصحاب الأهواء فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين [١]".

وهذا الشرط ـ وهو كونه صادقا معروفا بالديانة مشهورا بالأمانة ـ أهم شرط في قبول رواية المبتدع وهو مجمع عليه من جميع الطوائف وعليه يتوقف قبول رواية المبتدع بخلاف بقية الشروط فمختلف فيها ولهذا قال الشيخ أحمد شاكر :" وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرا من أهل البدع موضعا للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم [٢] .

وأما الضبط فنوعان: فضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه [٣]. وليس المراد أن لا يخرج الكتاب من يده إطلاقا بل المراد صيانته عن أن يتطرق إليه تغيير ولهذا يجوز إعارته لمن يثق به.

وقد كان المحدثون آية في الحفظ والتذكر وقد كان من الأئمة في زمن الرواية من يحفظ آلاف الأحاديث عن ظهر قلب، فإن سئل عن حديث معين ذكره بجميع طرقه ووجوهه بكل يسر وسهولة، وكانت المجالس تعقد للمذاكرة والمدارسة حتى صار الواحد منهم يحفظ أحاديثه كما يحفظ أحدنا سورة الفاتحة من كثرة اعتنائه بمروياته ، وكان يعز على أحدهم أن ينسب إليه وهم في

---

(١) المدخل إلى الإكليل (ص ٤٢)

(٢) الباعث الحثيث (٨٤)

(٣) شرح النخبة (ص ٢٩)

حديث، ومن أراد الوقوف على شيء من ذلك فلينظر في تراجم أئمة الحديث من زمن الصحابة إلى نهاية القرن الثالث فإنه يجد في ذلك ما يفوق الخيال، وإذا علمت ذلك سهل عليك أن تتصور كيف أن المحدثين عبر القرون حافظوا على سنة النبي ﷺ لا سيما قبل التدوين من كل دخيل حتى وصلت إلينا بحمد الله صافية نقية.

ويتحقق الضبط بأحد أمرين:

الأول: سؤال أهل العلم من أهل بلده عنه وعن حاله وما يتعلق بذلك فسنة المحدثين جرت على اختبار الراوي قبل الإقدام على السماع منه والأخذ بروايته قال الحسن بن صالح الهمداني: " كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه [١]".

الثاني: عرض مروياته على مرويات الثقات الأثبات للتأكد من حفظه ومقداره فإن وافقهم عليها أو على أغلبها علم ضبطه وحفظه ثم أخذ عنه الحديث **قال الإمام مسلم** : " وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله [٢] ".

وقال ابن الصلاح:" يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من

---

(١) الكفاية (٩٣)

(٢) مقدمة صحيح مسلم (٧)

حيث المعنى لرواياتهم أوموافقة في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه و لم نحتج بحديثه[1]

فمن لم يتوفر له من الحفظ والضبط مايؤهله من قبول الرواية عنه ردت رواياته وإن كان من أكثر الناس صلاحا وتقوى واستقامة لأن الصلاح وحده غير كاف في باب الرواية قال أبو الزناد " أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من أهله [2] " وقال يحيى بن سعيد القطان: " لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث[3] " وفي لفظ عند ابن عدي " لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث [4] ".

وقال مالك بن أنس: " لقد أدركت بهذا المسجد يعني المدينة مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون ما سمعت من واحد منهم حديثا قط قيل و لم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون [5] " .

وقال يحيى بن سعيد القطان: " رب صالح لو لم يحدث كان خيرا له إنما هو أمانة إنما هو تأدية الأمانة في الذهب والفضة أيسر منه في الحديث [6]".

---

(١) علوم الحديث (١١٥)

(٢) مقدمة صحيح مسلم (ص ١١٦)

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٧) والضعفاء للعقيلي (١/١٤)

(٤) مقدمة الكامل (١/ ١٤٤)

(٥) الكفاية (ص ١١٧)

(٦) أحوال الرجال (ص ٣٧)

رواية المجهول

وإنما ذكرنا رواية المجهول هنا لعلاقته بما نحن فيه، ذلك أننا تحدثنا عمن علم حاله من الرواة بجرح أو تعديل فناسب أن نذكر بعد ذلك من جهلت عدالته ظاهرا وباطنا أوباطنا.

والجهالة عيب من عيوب الرواة تستلزم رد روايتهم لفقدها شرطا من شروط قبول الرواية هوالعلم بعدالة الراوي:

إلا أن ابن حبان يرى كما تقدم " أن العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذالم يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم [1] " وتقدم رد ابن حجر عليه.

والجهالة: نوعان:

النوع الأول: جهالة العين وتكون في الراوي الذي عرف باسمه و لم تعرف عينه و لم يرو عنه إلاراو واحد و لم يوثقه أحد من الأئمة المعتبرين.

قال الخطيب البغدادي: " المجهول عند أهل الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلامن جهة راو واحد [2] ".

وعليه فإن المجهول إذا أطلق فالمراد به الراوي الذي عرف اسمه و لم يرو عنه إلاراو واحد ولا يعرف فيه جرح ولا تعديل.

---

(١) تقدم انظر في صفحة (٥٢)

(٢) الكفاية(ص ٨٨)

قال الشيخ أحمد معبد: وما ذكره الخطيب يشمل مجهول العين والحـــال إذ من لم يعرفه العلماء بجرح ولا تعديل وليس له من الرواة إلا راو واحد فذاك هو مجهول العين ومن كان من الرواة مجهول العين صار بالضرورة مجهول الحــال ولا عكس [1].

حكم رواية مجهول العين

قال ابن كثير: "والمبهم الذي لم يسم ولاتعرف عينه لايقبل روايته أحـد علمناه [2] ".

ولكن كما قيل إن عدم العلم بالشيء ليس دليلا على عدمه ولهذا قــال السخاوي: " وقد قبل هذا القسم مطلقا من العلماء من لم يشترط في الــراوي مزيدا على الإسلام وعزاه ابن الموافق للحنفية حيث قال: إنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد وبين من روى عنه أكثر من واحد بل قبلوا رواية المجهول علــى الإطلاق ثم قال السخاوي: وهو لازم كل من ذهب إلى أن روايـــة العـــدل بمجردها عن الراوي تعديل له بل عزا النووى في مقدمة شرحه لصحيح مســـلم لكثير من المحققين الاحتجاج به [3] .

قلت: ليس الأمر كما ذكره النووي و لا يحتج بخبر مجهول العين أحـــد من المحققين من الأئمة ولعل ابن كثير يعني بقوله " أحد علمناه " أحـــد مـــن العلماء المعتبرين وهذا هو المشهور الذي عليه الأئمة.

---

(١) مذكرة للشيخ في المجهولين وحكم روايتهم

(٢) اختصار علوم الحديث (٨١)

(٣) فتح المغيث (٢/٤٥)

وترتفع جهالة العين بأمور منها:

١ ــ **بجرح أحد الأئمة** للراوي أو تعديله سواء كان الجرح أو التعديل بالقول أوالفعل قال ابن عبد البر " الذي أقوله أن من عرف بالثقة والأمانة والعدالة لايضره إذا لم يرو عنه إلا راو واحد [١]".

٢ ــ **برواية اثنين من الرواة** فما فوق وهذا هو الذي عليه جمهور المتأخرين كما سيأتي.

٣ ــ **رواية إمام من الأئمة عنه .**

أي أن مجرد رواية الإمام عنه ترفع عنه جهالة العين بشرط أن يكون الراوي عنه أحد الأئمة البارزين لابمجرد الثقة هذا رأي لبعض الأئمة وخاصة إذا كان الإمام ممن عرف عنه الاحتياط فيمن يروي عنه قال الذهبي في أحمد بن يحيى بن محمد لا يعرف فتعقبه ابن حجر بقوله بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه وفي التعريف بحاله توثيقه له [٢].

النوع الثاني ــ وهو مجهول الحال ــ من عرفت عينه برواية اثنين فأكثر أواشتهر بطلب العلم وجهلت حاله بأن لم يعرف فيه جرح ولاتعديل، وهذا قول يحيى الذهلي وتبعه عليه المتأخرون [٣].

---

(١) الكفاية (ص ٨٨)

(٢) تهذيب التهذيب (١/٧٧)

(٣) شرح علل الترمذي (ص ٣٧٨)

وخالفه **يحيى بن معين** فجعل العبرة في رفع الجهالة بحال الـــراوي عـــن المجهول، قال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين متى يكون الرجل معروفـــا إذا روى عنه كم ؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهـــؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول، قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بـــن حـــرب وأبي إسحاق قال يحيى: هؤلاء (أي سماك وأبو إسحاق) يروون عن مجهولين[1]"

وقال ابن رجب: " وابن المديني يشترط أكثر من ذلك فإنه يقول: فيمن يروي عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم معا إنه مجهول، ويقول فيمن يـــروي عنه شعبة وحده إنه مجهول، وقال: فيمن يروي عنه ابن المبارك ووكيع وعـــاصم هو معروف، وقال فيمن يروي عنه عبد الحميد بن جعفر وابن لهيعـــة: ليـــس بالمشهور، وقال فيمن يروي عنه المقبري وزيد بن أسلم: معـــروف، وقـــال في يسيع الحضرمي: معروف وقال مرة أخرى: مجهول روى عنه ذر وحده ، وقـــال فيمن روى عنه مالك وابن عيينة: معروف ثم قال ابن رجب : والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه ونحو ذلك ولاينظر إلى مجرد روايـــة الجماعة عنه [2] ".

قلت: إن الذي يظهر من كلام ابن المديني أن مـــن رواه عنـــه واحـــد ولو كان ثقة إماما كشعبة فهو مجهول إذا لم يعرف فيه جرح ولا تعديل، أمـــا إذا رواه أكثر من اثنين فصاعدا فينظر في حال الراوين عنه فإن كانا إمامين فهو معـــروف، وإلا فهو في حيز المجهول.

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٧٧)

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٣٧٨)

حكم رواية مجهول الحال:

إن مجهول الحال أحسن حالا من مجهول العين ولهذا فقد احتج بعض أئمة الحديث برواية مجهول الحال وهو المستور كابن حبان قال ابن كثير " وعلى هذا النمط (أي التعديل برواية ثقتين) مشى ابن حبان وغيره بأن حكم له بالعدالة بمجرد هذه الحالة [1] ".

ترتفع جهالة الحال بجرح أحد العلماء أو تعديله سواء كان قولا أو فعلا والتعديل الفعلي كأن يوجد راو لم يعرف فيه جرح ولا تعديل مخرج له في الصحيحين أو في أحدهما في الأصول لا في المتابعات فهذا تعديل له من صاحب الصحيح.

قلت: والمجهولون وإن كان خبرهم مردودا عند الجمهور لفقده شرطا من شروط قبول الرواية إلا أنه يعتبر برواياتهم بلاخلاف بل إن الراوي المجهول أحسن حالا من الراوي الذي علم فيه جرح، ولهذا حين سبرت رواة النسائي وأبي داود في سننيهما وجدت أنهما أخرجا للمجهولين بنوعيهم بكثرة بخلاف الضعفاء الذين علم جرحهم فإن عددهم قليل إذا ما قورنوا بالمجاهيل.

ملحوظة: كما أن الضعف درجات فكذلك الجهالة تتفاوت فمن كان من المجاهيل في عصر كبار التابعين أحسن حالا ممن كان بعده لقرب زمنه من الصحابة .

---

(١) اختصار علوم الحديث (٨٢)

قال الذهبي: " وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين وأوساطهم احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره لا سيما إذا انفرد به[1]"

وقال ابن كثير: " ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس براويته ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير [2] ".

الفصل الثاني: ذكر المسائل والقواعد التي تتعلق بالجرح والتعديل وألفاظهما وبيان مراتب كل منهما.

ولما كانت المسائل المتعلقة بالجرح والتعديل كثيرة والآراء فيها متعددة، وجمعها على سبيل الاستقصاء والاستيعاب يحتاج إلى مؤلف خاص، وتركها كلية يخل بالبحث آثرنا أن نقتصر على القول المختار في كل مسألة أو على قول الجمهور إن خفي الراجح من المرجوح.

المسألة الأولى: جواز جرح المجروحين وتعديل المعدلين من الرواة

إن عرض المسلم مصون لا يجوز التعرض له بغيبة أوطعن كما لا يجوز سفك دمه وأخذ ماله قال ﷺ : (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ... الحديث [1]).

---

(١) ديوان الضعفاء (٤٧٨)

(٢) اختصار علوم الحديث (٨١)

واستُثني من هذه القاعدة أمور لغرض شرعي ومصلحة راجحة لاتتحقق إلا بذلك.

قال الإمام النووي: "اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها وهو بستة أسباب: إلى أن قال: منها جرح المجروحين من الرواة والشهود وذلك جائز بإجماع المسلمين بل واجب للحاجة [٢] ".

وقال في شرحه لصحيح مسلم: " اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة بل من النصيحة لله ورسوله والمسلمين، و لم يزل فضلاء الأئمة وأخيارهم وأهل الورع يفعلون ذلك[٣] ".

والأدلة متضافرة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ في جواز جرح المجروحين وتعديل المعدلين صونا للشريعة فمن كتاب الله تعالى قوله تعالى:﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ﴾.

هذه الآية نزلت في وليد بن عقبة بن أبي معيط الذي أرسله رسول الله ﷺ إلى قوم الحارث بن ضرار الخزاعي لأخذ الزكاة عنهم، بعد إسلامهم ولكن الوليد خاف أن يقتلوه، فرجع من أثناء الطريق وأخبر النبي ﷺ بأنهم منعوه من الزكاة وأرادوا قتله وكاد يقع بسبب ذلك أمر عظيم، فسمى الله ذلك الرجل

---

(١) رواه البخاري في كتاب الحج مع الفتح (٣/ ٥٧٣ برقم (١٧٣٩)

(٢) رياض الصالحين باب ما بيان ما يباح من الغيبة (ص ٤٥١)

(٣) شرح صحيح مسلم (١/ ٦٠)

فاسقا ثم أوجب على كل المسلمين أن يتثبتوا في خبر الفاسق فدل هذا النـــــص بمفهومه على قبول خبر العدل.

ثم إن الله سبحانه وتعالى اشترط العدالة في الشهود في مواضع متعــــددة من كتاب الله كالإشهاد على الرجعة وعلى الدين وتقدير المثل في جزاء الصيـــد وغير ذلك.

فإذا كانت العدالة مطلوبة في هذه الأمور التي لا يتعدى الضرر فيها على أصحابها في هذه القضايا فأن تطلب العدالة في حديث رســـول الله ﷺ الـــذي بثبوته يصير دينا يتقرب به إلى الله إلى قيام الساعة من باب أولى.

وأما أدلة السنة في جواز الجرح فكثيرة متنوعة ولكننا نكتفي هنا خشية الإطالة بإيراد حديث واحد من تلك الأحاديث وهو قوله ﷺ فيما روته عائشــة رضي الله عنها: " أن رجلا استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: بئـــس أخــو العشيرة وبئس ابن العشيرة [1]".

وهذا الحديث أصل في كشف عيوب الرواة والتحذير من أخذ الحديث عمن ليس بعدل ولامؤتمن لأن غير العدل وهو الفاسق قد خان نفسه بمخالفــة الشرع فلايكون قوله مقبولا في الشرع.

وأما كلام أهل العلم من أئمة الحديث والفقه في هذا الباب فأكثر مـــن أن يحصى وقد أخذ ذلك اللاحق عن السابق **قال الترمذي:** " وقد وجدنا غـــير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال منـــهم الحســـن البصـــري

---

(١) رواه البخاري في الأدب باب لم يكن النبي فاحشا (١٠/٤٥٢ح٣١٣٢)

وطاوس تكلما في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا روي عن أيوب السختياني وعبد الله بن عون وسليمان التيمي وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعفوا [١] ".

والآن نذكر بعض كلام الأئمة من أتباع التابعين ممن اشتهر منهم في باب الجرح والتعديل، وجمع كلامهم في الرواة فيما بعد.

قال يحيى بن سعيد بن القطان: " سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكا وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتا في الحديث فيأتيني الرجل فيسألني عنه قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت [٢] " وفي لفظ آخر قالوا جميعا: يبين أمره .

وقال عفان: " كنت عند ابن علية قال رجل: فلان ليس ممن يؤخذ عنه قال: فقال له الآخر: قد اغتبت الرجل فقال رجل: ليس هذا بغيبة إنما هذا حكم قال: فقال ابن علية: صدقك الرجل يعني الذي قال: هذا حكم [٣] ".

وقال محمد بن بندار الجرجاني: قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليشتد على أن أقول: فلان ضعيف، وفلان كذاب، قال أحمد: إذا سكت أنت، وسكت أنا فمن يعرف الجاهل الصحيح من السقيم [١] .

---

(١) العلل الصغير للترمذي التي في آخر سننه (٥/ ٧٣٩)

(٢) مقدمة مسلم (١/١٧) العلل الصغير للترمذي (٥/٧٣٩)

(٣) مقدمة الضعفاء للعقيلي (١/١١،١٢)

ولهذا كان الأئمة يتكلمون في الرواة حسبة ويـــرون ذلـــك طاعـــة لله ورسوله ﷺ لأنه دفاع عن الدين أن ينسب إليه ما ليس منه كان شـــعبة بـــن الحجاج يقول " تعالوا نغتاب في الله ساعة [٢] " وقال سعد بـــن إبراهيـــم " لا يروي الحديث عن النبي ﷺ إلاالثقات [٣] "

وقال أبو الزناد: " لا يحدث عن رسول الله إلا الثقات [٤] " ومعـــنى ذلك أنه لو روى الحديث من ليس بثقة فلا يجوز السكوت عليـــه بـــل يجـــب نصيحة لله ورسوله بيان حاله ثم رد روايته.

ومن أظرف ما يذكر في هذا الباب ما ثبت عن عبد الله بن المبارك أنـــه قال:" لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرر لاخـترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة فلما رأيته كانت بعرة أحب إلي منه [٥] " .

والخلاصة أن بيان حال الرواة جرحا وتعديلا ليس من الغيبة في شـــيء بل هي من النصيحة في الدين، ولاينبغي لأحد علم ذلـــك أن يســـكت عليـــه وإلاصار غاشا للمسلمين في أهم قضية لديهم وهو حديث رسول الله ﷺ قـــال الإمام مسلم " وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث ونـــاقلي الأخبار، و أفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبـــار في أمـــر

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٥٠)

(٢) مقدمة الضعفاء للعقيلي (١/١٥) وشرح علل الترمذي (١/٣٤٩)

(٣) سنن الدارمي ١٠/٩٣)

(٤) مقدمة صحيح مسلم (١/١٥)

(٥) المدخل إلى الإكليل (ص ٥٥) شرح علل الترمذي (١/٣٥٠)

الدين إنما تأتي بتحليل أوتحريم أوأمر أونهي أوترغيب أوترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن الصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك غاشا لعوام المسلمين إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أويستعمل بعضها ولعلها أوأكثرها أكاذيب لاأصل لها مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة (أي الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظهم وإتقانهم وعدالتهم) أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع [1] ".

قلت: الجرح وإن كان جائزا بل واجبا كما تقدم ولكنه يجب أن يبقى في نطاقه المحدود لأنه إنما أجيز للضرورة الشرعية، والمعلوم أن الضرورة تقدر بقدرها فالواجب ــ والحالة كما ذكر ــ الاكتفاء منه بما يحصل به المقصود مما له علاقة بالرواية وأن لا يتوسع في ذكر عيوب الراوي قال السخاوي: " لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد ".

وخوفا من انزلاق اللسان والوقوع في الغيبة المحرمة بحجة جرح الرواة فتنقلب النصيحة مفسدة، فعلى المجرح أن يوفق بين بيان حال الراوي وكشف ما يعلم منه مما يضر بروايته نصيحة للمسلمين وصونا للشريعة وبين الابتعاد عن الغيبة والإساءة إلى أخيه المسلم بهتك عرضه والتشهير بحاله مما ليس لذكره حاجة ولهذا قال ابن دقيق العيد " أعراض الناس حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام [2]".

---

(١) مقدمة صحيحه (٢٨/١)

(٢) الاقتراح (ص ٦١)

وبعد أن بينا من خلال النصوص السابقة ومن كلام أهل العلم جـــواز جرح المجروحين بل وجوبه صونا للشريعة يحسن بنا أن نذكر ما يتعلق بذلـــك من مسائل.

المسألة الثانية: شروط الْمُعدِّل والْمُجرِّح

إن الكلام في الرواة عظيم كما أسلفنا لكونه يتعلق بأعراض الناس فلابد وأن تتوفر في المتكلم في الرواة الشروط اللازمة حتى يكون أهلا لذلك.

وشروط المجرح والمعدل: العلم والتقوى والورع والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتزكية ومن ليس كذلك لايقبل منه الجرح ولا التزكية [1].

قال الذهبي: " والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام وبراءة من الهـــوى والميل وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله [2] ".

وقال ابن حجر: " تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عـــارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار ... وينبغـــي أن لا يقبل الجرح إلا من عدل متيقظ [3] ".

وتقبل التزكية على الصحيح من كل من توفرت فيه شـــروط التزكيـــة ذكرا كان أو أنثى حرا كان أو عبدا .

---

(١) الرفع والتكميل (٦٧)

(٢) الموقظة للذهبي (ص ٦٢)

(٣) النخبة مع شرحها (ص ٧١ـــ ٧٢)

وقال النووي: " يقبل تعديل العبد والمرأة العارفين " وعلل السيوطي ذلك لقبول خبرهما [1] ".

المسألة الثالثة : يقبل من المعدل أو المجرح بأي لفظ يأتي به للتعديل أو التجريح على دلالته اللغوية إلا إذا علم أنه أراد به غير ذلك قال الخطيب " .. والذي يجب عندنا في هذا الباب أن يأتي المعدل من اللفظ في التعديل ما يتبين به كونه عدلا مقبول الشهادة فأي قول أتى به من ذلك يأتي على معنى قوله أنه عدل رضا أو عدل قُبل وأجزأت تزكيته [2] ".

المسألة الرابعة: " الصحيح الذي عليه الجمهور من المحدثين والفقهاء وعليه استقر العمل أن الجرح والتعديل يثبتان بواحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله ولأن التزكية بمنزلة الحكم [3] ".

وقال الخطيب: " قد ثبت وجوب العمل بخبر الواحد فوجب لذلك أن يُقبل في تعديله واحدٌ وإلاوجب أن يكون ما به ثبتت صفة من يقبل خبره آكدَ مما يثبت وجوب قبول الخبر والعمل به وهذا بعيد [4] ".

المسألة الخامسة: رواية الثقة عن الراوي ليست تعديلا له على القول الصحيح عند جماهير العلماء من أهل الحديث والفقه " لأنه يجوز أن يكون العدل لايعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلا ولاخبرا عن صدقه بل يروي

---

(١) التقريب مع تدريب الراوي (١/٣٣٩)

(٢) الكفاية (ص ٨٦)

(٣) التقريب مع التدريب (١/ ٣٠٨)

(٤) الكفاية (٩٧)

عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية وفي بعضها شهدوا عليه بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب ثم أسند عن الثوري أنه قال: حدثنا ثوير بن أبي فاختة وكان من أركان الكذب [1] ".

رواية الثقات عن الضعفاء بسبب أو بآخر موجود قديما وحديثا مما يغني عن التمثيل والاستدلال له فما من إمام من أئمة الحديث إلاوجد روايته عن بعض الضعفاء بل ومن العلماء من عرفوا بالتحري واختيار الرواة كمالك بن أنس وشعبة وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان ومع ذلك وجد أنهم قدرووا عن بعض الضعفاء ظنا منهم أنهم عدول على حسب ظاهرهم ولكن علم غيرهم فيهم جرحا، فإذا جاز هذا على من اشترط على نفسه أو عرف أنه لايروي إلا عن ثقة فغيره من باب أولى.

لكن إذا قال العالم: كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث كان هذا القول تعديلا منه لكل من روى عنه وسماه وكان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي ثم أسند عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: " إذا روى عبد الرحمن بن مهدي عن رجال فروايته حجة [2] ".

ومما يتصل بهذه المسألة التوثيق المبهم كأن يقول العالم حدثني الثقة هل يقبل منه ذلك وهذه أخص من المسألة الأولى إذ ما من شك أن توثيق المبهم أقوى وأقرب للقبول من مجرد الرواية عن الراوي ومع ذلك فالصحيح الذي عليه

---

(١) الكفاية (ص ٩١)

(٢) الكفاية (٩٢)

الجمهور أنه لا يقبل التوثيق على الإبهام " لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قـــد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أوبالإجماع فيحتاج إلى أن يسميه حـــتى يعرف بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه ترددا [1] ".

ومن فروع هذه المسألة أيضا " أن عمل العالم وفتياه على وفق حديـــث رواه ليس حكما منه ولاتعديلا لرواته لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطـــا أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر كما أن مخالفة العالم لحديث رواه ليست قدحا منـــه في صحته ولا في رواته لإمكان أن يكون ذلك لمانع من معارض أو غيره [2] ".

المسألة السادسة: يقبل التعديل من المعدل من غير ذكر سببه ولايقبـــل الجرح إلا مفسرا مبين السبب على القول الصحيح.

وإنما قبل التعديل مجملا لأنه كما قال الخطيب " أسباب العدالة كثـــيرة يشق ذكر جميعها، ولو وجب على المزكي الإخبار بها لكان يحتاج إلى أن يقـــول المزكي هو عدل ليس يفعل كذا ولا كذا ويعد ما يجب عليه تركه، ثم يقـــول ويفعل كذا وكذا فيعد ما يجب عليه فعله،ولما كان ذلك يطول ويشق تفصيلـــه وجب أن يقبل التعديل مجملا من غير ذكر سببه [3] ".

---

(١) علوم الحديث (١٢٠)

(٢) تدريب الراوي مع التقريب بتصرف(١/ ٣١٥)

(٣) الكفاية (ص ١٠٠) ونحوه في علوم الحديث لابن الصلاح (١١٧)

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرا مبين السبب لأمرين:

١ ـــ لأن الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح فقد يطلق أحدهم الجرح بنـــاء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلابد من بيان سببه لينظـــر فيما هو جرح أم لا [١] .

وقد نقل عن بعض الأئمة تركهم الرواية عن قـــوم بـــأمور، وحـــين استفسروا عنها ذكروا ما لايسقط العدالة كترك شعبة حديثَ رجلٍ، فقيل له لم تركت حديثه؟ قال: رأيته يركض على برذون، وقيل للحكم بن عتيبة لم لم ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام، ورأى جرير بن عبد الحميد الضبي سماك بـــن حرب يبول قائما فتركه في أشياء يطول ذكرها [٢] .

وقولنا إن الجرح لا يقبل إلا مفسرا إنما هو في جرح من ثبتت عدالتـــه واستقرت فإذا أراد رافع رفعها بالجرح قيل له ائت ببرهان على هذا، وأما مـــن ثبت أنه مجروح فيقبل قول من أطلق جرحه لجريانه على الأصل المقرر عندنا ولا نطالبه بالتفسير إذ لا حاجة إلى طلبه [٣] .

وقال ابن حجر: " إن التجريح المجمل المبهم يقبل في حق من خـــلا عن التعديل لأنه لما خلا عن التعديل صار في حيز المجهول، وإعمال قول المجـــرح أولى من إهماله في حق هذا المجهول [٤] ".

---

(١) علوم الحديث(١١٧)

(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها في كتاب الكفاية (ص ١١٠) والرفع والتكميل (٨٠،٨١)

(٣) قاعدة الجرح للسبكي (٥٢) ونقله عنه في توضيح الأفكار (١٥٧/٢)

(٤) النخبة مع شرحها (ص ٧٣)

٢ ــ ولأن الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره بخلاف التعديل فإنه لن يحصل إلا بفعل الأوامر وترك النواهي مع المحافظة على المروءة فهذا يطول ذكره بالتفصيل.

والمسألة السابعة: إذا اجتمع جرح وتعديل في الراوي كأن يوثقه بعضهم ويجرحه آخرون قدم الجرح مطلقا ولوكان المعدلون أكثر من المجرحين على الصحيح.

والعلة في تقديم الجرح على التعديل أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه ويصدق المعدل، ويقول له قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به فوجب لذلك أن الجرح أولى من التعديل[1].

قلت: لاخلاف بين أهل العلم أن الراوي إذا لم يكن فيه إلا التعديل أنه يقبل مطلقا كما أنه لاخلاف بينهم إذا لم يكن في الراوي إلا الجرح فقط أنه يقبل مطلقا مجملا كان أو مفسرا لعدم ما يعارض ذلك، وإنما اختلفوا فيما إذا وجد في الراوي توثيق وتضعيف فهل يقبلان مجملين أو لابد أن يكونا مفسرين أويكون أحدهما مفسرا والآخر مجملا والصحيح كما تقدم ذكره تقديم الجرح على التعديل بشروطه.

ثم إن تقديم الجرح المفسر على التعديل إنما يكون إذا تعارضا و لم يمكن الجمع بينهما بأي وجه من الوجوه " أما إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك فلا تعارض البتة مثال ذلك أن يجرح هذا بفسق قد علم وقوعه منه ولكن علمت

---

(١) الكفاية (١٠٦)

توبته أيضا والجارح جرح قبلها أو يجرح بسوء حفظ مختص بشيخ أو بطائفة، والتوثيق يختص بغيرهم أو سوء حفظ مختص بآخر عمره دون بعض ولهذا كان السعيد من كان خير عمله خواتمه، فإذا اطلع على التاريخ فهو مخلص حسن، وقد اطلع عليه في كثير من رجال الصحيح جرحوا بسوء الحفظ بعد الكبر، وصاحب الصحيح روى عنهم قبل ذلك [(١)]".

وأما ما ذكرناه من تقديم الجرح المفسر على التعديل إنما هو في الرواة الذين تختلف فيهم وجهات النظر، وأما الأئمة المشهورون بالعدالة والثقة والأمانة، واستفاض أمرهم بين الأئمة فلايقبل فيهم جرح المجرحين لإجماع الأمة على عدالتهم " مثل مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج والأوزاعي والليث بن سعد وحماد بن زيد وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وعفان بن مسلم وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم لا يسأل عن عدالتهم وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين أو أشكل أمره على الطالبين [(٢)]".

قلت: إن الخطيب حين ذكر الأئمة المشهورين بالعدالة والصدق والأمانة بدأ بطبقة أتباع التابعين وكان الأولى في نظري أن يبدأ بطبقة التابعين

---

(١) تنقيح الأنظار لابن الوزير (١٦٧/٢)

(٢) الكفاية (٨٧)

وفيهم من لهم من الأمانة والثقة والشهرة ما لهؤلاء الذين ذكرهم الخطيب بل وأعلى منهم درجة لأنهم شيوخهم.

ومنهم علقمة بن قيس وأبو مسلم الخولاني وعلقمة بن أبي وقاص وسعيد بن المسيب وأبو إدريس الخولاني وعمرو بن ميمون والحسن البصري وإبراهيم النخعي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود والشعبي وسالم بن عبد الله بن عمر وطاوس بن كيسان وسليمان بن يسار وخارجة بن زيد بن ثابت وعطاء بن أبي رباح وميمون بن مهران ونافع مولى بن عمر والزهري وعمرو بن دينار وقتادة بن دعامة السدوسي وهشام الدستوائي وغيرهم.

ولهذا لم يلتفت أهل العلم إلى كلام بعض الأئمة في بعضهم واعتبروا ذلك ضمن كلام الأقران باعثه إما عصبية مذهبية أوتنافس فيما بينهم و نحو ذلك من الأمور البعيدة عن المحيط العلمي قال السبكي " إن الجارح لايقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إن كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أوغير ذلك فنقول مثلا لايلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك، وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب لو صح لتوفرت الدواعي على نقله وكان القاطع قائما على كذبه [١]".

---

(١) قاعدة الجرح (٢٨)

وأما كلام ابن أبي ذئب في مالك بن أنس سببه أن مالكا أخرج حديث ابن عمر أن رسول الله قال: " المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار".

ثم قال مالك " وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه [1].

قال ابن عبد البر: ــ وهو من أعلم وأشهر علماء المالكية ــ " وأجمع العلماء على أن هذا الحديث ثابت عن النبي ﷺ وأنه من أثبت ما نقل الآحاد العدول، واختلفوا في القول به والعمل بما دل عليه، فطائفة استعملته وجعلته أصلا من أصول الدين في البيوع وطائفة ردته ... فأما الذين ردوه فمالك وأبو حنيفة وأصحابهما لا أعلم أحدا رده غير هؤلاء إلا شيء روي عن إبراهيم النخعي إلى أن قال: وقد كان ابن أبي ذئب ــ وهو من فقهاء أهل المدينة في عصر مالك ينكر على مالك اختياره ترك العمل به حتى جرى منه لذلك قول خشن حمله عليه الغضب و لم يستحسن مثله منه [2] ".

والقول الخشن الذي أشار إليه ابن عبد البر هو قول ابن أبي ذئب : يستتاب مالك فإن تاب وإلا ضربت عنقه .

وأما كلام ابن معين في الشافعي فقد قال ابن عبد البر : " قد صح عن ابن معين أنه كان يتكلم في الشافعي فقال الذهبي : آذى ابن معين نفسه بذلك و لم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس ... إلى أن قال وكلامه يعني في الشافعي

---

(١) الموطأ (٢/ ٦٧١)

(٢) التمهيد (١٤ / ٩ـــ ١٠)

إنما هو من فلتات اللسان بالهوى والعصبية فإن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدثا [1] ".

وأما كلام النسائي في أحمد بن صالح فهو أيضا ثابت عنه فقد قال ابن حجر: وأما النسائي فكان سيئ الرأي في أحمد بن صالح ذكره مرة فقال: ليس بثقة، ولا مأمون [2] .

وسبب **كلام النسائي** في أحمد بن صالح المصري ما ذكره العقيلي أنه كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه، فلما قدم النسائي مصر جاء إليه وقد صحب قوما من أهل الحديث لايرضاهم أحمد فأبى أن يحدثه، فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه ثم قال العقيلي:وما ضره ذلك شيئا وأحمد بن صالح إمام ثقة [3].

قلت: أحمد بن صالح المصري الطبري إمام من الأئمة قرين أحمد بن حنبل وثقه البخاري وابن نمير وأبوحاتم والعجلي وغيرهم ولكنه كما قال الذهبي: الرجل حجة ثبت لا عبرة بقول من نال منه ولكنه كما قال الخطيب: كان فيه الكبر وشراسة الخلق نال النسائي منه جفاء في مجلسه فذاك الذي أفسد بينهما [4].

---

(١) مقدمة معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد (ص ٤٨)

(٢) هدي الساري (ص ٣٨٦)

(٣) تهذيب التهذيب في ترجمة أحمد بن صالح المصري

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/٩٥) وسيأتي مزيد في ترجمته.

وقال البخاري: " ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي وكلام الشعبي في عكرمة وفيمن كان قبلهم وتأويل بعضهم في العرض والنفس ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة والكلام في هذا كثير [1]".

(١) القراءة خلف الإمام (ص ٦١ فقرة برقم ١٤٥)

المسألة الثامنة : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل

وألفاظ الجرح والتعديل كثيرة جدا بحيث يصعب على المـــرء حصرهـــا فللإمام الواحد في التعبير عن مرتبة واحدة منها أكثر من لفظة فإذا كان هـــــذا شأن الإمام الواحد فكيف بباقي الأئمة عبر عصور الروايـــة وهـــم في منـــاطق متباعدة قد يكون لأهل كل منطقة مصطلحات في مدلولات بعض الألفاظ الـــتي يكثر دورانها على ألسنة النقاد وشاع استعمالها لتحديد منـــزلة كل راو مـــــن خلالها.

والمقصود من ذكر هذه المراتب وبيان المراد منها هو إنزال الـــــراوي في إحدى هذه المراتب ليتبين بذلك درجة حديثه من صحة أو حسن أو ضعف من حيث الجملة.

وألفاظ التعديل على ست مراتب :

الأولى ــ وهي أرفعها وأعلاها وصف الراوي بما يدل علـــــى المبالغـــة كقولهم إليه المنتهى في التثبت أو لاأعرف له نظيرا في الدنيا أولايسأل عن مثلـــه أوهو أجل من يقال فيه ثقة، أوركن في الصدق، وكذا ما عـــبر عنـــه بصيغـــة التفضيل كقولهم هوأضبط الناس أوهو أوثق الناس أوهو أحفظ الناس [1].

---

(١) هذه المرتبة زادها ابن حجر على من قبله وتبعه على ذلك تلميذه السخاوي ومن بعده، ثم إن هذا الألفاظ قليلة الورود في كلام الأئمة وهي في هذه المرتبة باعتبار الإمام الذي يستعملها بخلاف غيره من الجمهور فهم يستعملون لفظة الثقة مهما كان قدر الراوي ومترلته.

المرتبة الثانية [1] : ما تأكد بصفة من الصفات الدالة علىالتوثيق كثقة ثبت أوثقة حجة أوثبت حافظ أوثقة متقن أوثقة مأمون صاحب حديث، أوماكرر فيه لفظ التوثيق كثقة ثقة أوحجة حجة ونحو ذلك.

والمرتبة الثالثة [2] : ماأفرد بصيغة دالة على التوثيق كثقة أوثبت أوحجة أومتقن أوحافظ أومصحف أوضابط أوإمام ونحو ذلك.

فأصحاب هذه المراتب الثلاثة أحاديثها صحاح ولايقال للمرتبة الأولى والثانية أحاديثها أصح الصحيح، والثالثة أحاديثها صحيحة بل كلها صحيحة.

وهذا هو السبب في جعل هذه المراتب الثلاثة كلها في مرتبة واحدة عند ابن أبي حاتم وغيره من المتقدمين.

ولكن يستفاد من التفريق بين المراتب الثلاثة عند التعارض، فأحاديث أصحاب المرتبة الأولى تترجح على أحاديث أصحاب المرتبة الثانية بقوة الضبط إن استووا في الصفات الأخرى وتترجح الثانية على الثالثة كذلك .

المرتبة الرابعة: لابأس به أوليس به بأس أوصدوق (أومأمون أو خيار)[3] أوجيد الحديث أوحسن الحديث أومحله الصدق أومستقيم الحديث [4] .

---

(١) وهذه المرتبة زادها العرقي في شرح الألفية على ما ابن أبي حاتم وابن الصلاح وتبعه عليها تلميذه ابن حجر ومن بعده .

(٢)وهذه المرتبة هي الأولى عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح.

(٣) ما بين القوسين مأخوذ من العراقي

(٤) و هذه الألفاظ في هذه المرتبة بعضها متنازع فيها فمنهم من يجعل بعضها في المرتبة التي تليها.

المرتبة الخامسة: صالح الحديث وصويلح وشـيخ حسـن الحديـث، وصدوق إن شاء الله وأرجو أنه لابأس به، أومقارب الحديث.

والمرتبة السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح وهـي أدنى المراتـب كقولهم شيخ أو يروى حديثه، أو يكتب حديثه، أو يعتبر به، أوروى الناس عنه.

وهذه المرتبة السادسة والتي قبلها أحاديث أصحابها ضعيفة ولكنها قابلة للانجبار والتقوية وربما يوجد من العلماء من يحسن حديث من كان في المرتبـة الخامسة.

وأما مراتب الجرح فست مراتب :

المرتبة الأولى : ــ وهي أسهلها ــ فلان فيه ضعف، أوفيـه مقـال، أوليس بذاك، أوليس بالقوي، أوضعف، أوفيه شيء ،أوغيره أوثق منه، أوليـس بالمتين ، أوفيه ضعف، أوسيء الحفظ، أولين الحديث، أوفيه لين، أوتكلموا فيـه، أوله ما ينكر، أوتعرف منه وتنكر.

فأصحاب هذه المرتبة أحاديثها تكتب للاعتبار والتقوية وهي قريبة مـن المرتبة السادسة من مراتب التعديل إلا أن أصحاب المرتبة السادسة أحسن حـالا من أصحاب هذه المرتبة.

المرتبة الثانية: وهي تلي الأولى في الضعف كقولهـم فـلان ضعيـف، أومنكر الحديث، أوحديثه منكر، أومضطرب الحديث، أولا يحتج به.

المرتبة الثالثة: ــ وهي أضعف من التي قبلها ــ كقولهـم فـلان رد حديثه، أومردود الحديث، أوضعيف جدا، أو واه بمرة، أو طرحوه أومطـروح

الحديث، أولايكتب حديثه أولا تحل كتابة حديثه، أولا تحل الرواية عنه، أوليس بشيء أولايساوي شيئا ونحو ذلك.

المرتبة الرابعة: وهي أضعف مما قبلها كقولهم فلان متهم بالكذب أوالوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك، وذاهب الحديث، أومتروك الحديث، أوليس بثقة أوليس بمأمون أوأنه يسرق الحديث، أولايعتبر بحديثه، أوفيه نظر، أوسكتوا عنه كلاهما عند البخاري مع أن "فيه نظر" أخف من قوله "سكتوا عنه".

المرتبة الخامسة: وهي أضعف مما قبلها كقولهم كذاب، أويكذب في الحديث،أويضع الحديث، أوهو وضاع، أوهو دجال ونحو ذلك.

المرتبة السادسة: وهي مادل على المبالغة كقولهم هوأكذب الناس، أوإليه المنتهى في الكذب، أوهوركن الكذب، أوهو معدن من معادن الكذب، أوجبل في الكذب أوجراب الكذب ونحو ذلك وهي أردأ عبارات التجريح وأسوها على الإطلاق.

قال السخاوي : والحكم في المراتب الأربع هذه (أي الأخيرة) لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به [1].

قد يقول قائل: إذا كانت أحاديث أصحاب هذه المراتب لا يحتج ولا يعتبر بها فما الفائدة من التفريق فيما بينها.

قلت: هذه المراتب الأربع وإن اشتركت في عدم صلاحيتها للاعتبار فضلا عن الاحتجاج إلا أن بعضها أشد ضعفا من الآخر فحديث الموضوع غير الحديث المتروك والمنكرِ، وإن كان كل منهما غير محتج به [1].

---

(١) فتح المغيث (١٢٥/٢)

وهذه الألفاظ التي ذكرناها في المراتب السابقة هي مجمل الألفاظ التي يكثر استعمالها في تعديل الرواة وتجريحهم، وهناك ألفاظ أخرى كثيرة تجدها في كتب الرجال وهي في معنى ما ذكر من الألفاظ بحيث لا تخفى على اللبيب.

ثم إن توزيعنا لتلك الألفاظ على المراتب الاثني عشر إنما هو اجتهادي في بعضها فقد يضع إمام لفظةً أو ألفاظاً في مرتبة، ويضعها إمام آخر في مرتبة أدنى منها أوأعلى.

ملحوظة: يجب على الباحث تحرير عبارات التعديل والتجريح وملاحظة ما علم بالاستقراء من عرف كل إمام واصطلاحاته ومقاصده من خلال عباراته الكثيرة وألفاظه المتعددة، إذ ما من إمام إلاوله مصطلح خاص به في بعض مدلولات الألفاظ.

ومما ذكروا في هذا الباب قول ابن معين: لا بأس به فإنه قال: إذا قلت: لا بأس به فهو ثقة [٢].

وقول البخاري:"سكتوا عنه" "وفيه نظر" فإن الظاهر من هاتين العبارتين أنهما يدلان على جرح لين لكن البخاري لما عرف عنه من تهذيب ألفاظ الجرح يستعملهما للجرح الشديد إلا أن قوله "فيه نظر"قد يطلق أحيانا علىحديث الراوي لاعلىالراوي فيكون قصده تضعيف حديث بعينه لا تضعيف الراوي.

---

(١) هذه المراتب الاثنا عشر مأخوذة من مقدمة الجرح ١/ ١٠) وشرح ألفية العراقي وشرح نخبة الفكر وفتح المغيث (٢/١٠٨،١٣٠) وتدريب الراوي مع التقريب (١/ ٣٤١) وتوضيح الأفكار مع التنقيح (٢/٢٦١، ٢٧٠) والرفع والتكميل (١٢٩ـــ ١٨٦)

(٢) الكفاية (٢٢) وهدي الساري (٢/١٥٧)

ومنها قول أبي حاتم مجهول يعني به أنه مجهول العين [1] .

قال الذهبي : " وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم " ليس بالقوي " يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يطلق على الشيخ " ليس بالقوي ويريد أنه ضعيف [2] ".

وقول الدارقطني: لين فإن قال: إذا قلت: لين لا يكون ساقطا متروك الاعتبار ولكن مجروحا بشيء لا تسقط به عدالته [3].

وقال ابن حجر: " وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات " ليس بشيء " يعنى أن أحاديثه قليلة جدا [4] ".

ولهذا قال ابن حجر: " وينبغي أن يتأمل أيضا أقوال المزكين ومخارجها فقد يقول المعدل فلان ثقة ولايريد به أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجهِ السؤال له فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيُقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قُرن به فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط فمن ذلك أن الدوري قال عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبدة الربذي أيهما أحب إليك، فقال: ابن إسحاق ثقة وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة ومثله أن أباحاتم قيل له أيهما أحب إليه يونس

---

(١) الرفع والتكميل (ص٢٢٩)

(٢) الموقظة (ص ٦٣)

(٣) الكفاية (٢٣)

(٤) هدي الساري (ص ٤٢١)

أو عقيل؟ فقال:عقيل لابأس به، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح فقال: (عقيل ثقة متقن)[1] وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلا في وقت وجرح في وقت آخر، وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح يعني لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به فيتعين لهذا حكاية أقوال الجرح والتعديل بنصها ليتبين منها فالعلة تخفى على كثير من الناس [2].

وبعد أن ذكرنا ألفاظ الجرح والتعديل ومراتب كلٍ منهما يحسن بنا أن ننبه على أنه لا يجوز الأخذ بقول كل جارح في أي راو وإن كان ذلك الجارح من الأئمة أو مشهوري علماء الأمة فقد يوجد ما يمنع من قبول جرحه وله صور منها:

١ـ أن يكون الجارح في نفسه مجروحا فحينئذ لا يبادر إلى قبول جرحه وكذا تعديله ما لم يوافقه غيره [3].

وقال ابن حبان بعد أن نقل قول يزيد بن أبي زياد في عكرمة مولى ابن عباس: "ولا يجب لم شم رائحة العلم أن يعرج على قول يزيد بن أبي زياد لأن يزيد بن أبي زياد ليس ممن يحتج بنقل مثله " لأن من المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح [4] ".

---

(١) وما بين القوسين بياض في النسخة التي عندي والتصويب من كتاب الفوائد والقواعد من كلام المعلمي.

(٢) مقدمة لسان الميزان (١/ ٢٨)

(٣) الرفع والتكميل (٢٦٨)

(٤) تهذيب التهذيب في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس (٧/٢٤٠)

وعقب قول سفيان بن وكيع في حماد بن أسامة إني لأعجب كيف جلز حديثه كان أمره بينا، وكان من أسرق الناس لحديث حميد قال ابن حجر: " وسفيان بن وكيع ضعيف لا يعتد به كما لايعتد بالناقل عنه وهو أبوالفتح الأزدي [1] ".

ويلحق بهذا بعض الثقات ممن ليسوا من أهل النقد والمعرفة بما يجرح به أويعدل فينبغي أن يؤخذ كلامه إن تكلم في الرواة على حذر لأنه قد يجرح بما يظن أنه جرح وهو في الحقيقة ليس بجرح **قال ابن المديني** معقبا على قول سليمان التيمي في محمد بن إسحاق "كذاب": "وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل [2]".

ومن هؤلاء الأزدي قال الخطيب البغدادي: في حديثه مناكير وكان حافظا ألف في علوم الحديث [3].

وقال الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن إسحاق المدني : قال أبو الأزدي متروك، قلت: (أي الذهبي) فقد وثقه(أي أبان) أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم **وهو متكلم فيه.**

---

(١) الهدي (ص ٣٩٩)

(٢) تهذيب التهذيب في ترجمة محمد بن إسحاق (٣٩/٩)

(٣) تاريخ بغداد (٥٢٣/٣)

وقال ابن حجر: في ترجمة أحمد بن شبيب بعد أن نقل توثيقه عن جملة من الأئمة ثم قال: قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضي ثم قال (أي ابن حجر): ولا عبرة بقول الأزدي لأنه ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات [1].

ومن هؤلاء أيضا ابن خراش وهو عبد الرحمن بن يوسف بن خراش.

قال ابن عدي: وابن خراش أحد من يذكر بحفظ الحديث من حفاظ العراق إنما ذكر عنه شيء من التشيع فأما الحديث فأرجو أنه لا يتعمد الكذب[2]

وقال الذهبي: قال عبدان: كان يوصل المراسيل وحمل ابن خراش إلى بندار عندنا جزأين وضعهما في مثالب الشيخين فأجازه بألفي درهم فعلق الذهبي على هذا بقوله" هذا والله الشيخ المعثر الذي ضل سعيه، فإنه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة والاطلاع الكثير والإحاطة وبعد هذا فما انتفع بعلمه فلا عتب على حمير الرافضة [3] .

ومنهم البزار وهو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق صاحب المسند الكبير.

قال ابن حجر: صدوق مشهور قال أبو أحمد الحاكم: يخطئ في الإسناد والمتن، وقال الدارقطني: يخطئ في الإسناد والمتن حدث بالمسند بمصر حفظا ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه فأخطأ في أحاديث كثيرة جرحه النسائي وهو ثقة يخطئ كثيرا [4].

---

(١) الهدي (١١٢)

(٢) الكامل (٤/٣٢٢)

(٣) الميزان (٢/٦٠٠)

(٤) اللسان ((١/٢٥٧)

ومنها أن يكون بين الجارح والمجروح اختلاف في العقيدة فقد يجرح الناقد من يخالفه في العقيدة ولو كان ثقة، أو يبالغ في جرحه فيضعه في مرتبة هو أعلى منها قال الحافظ ابن حجر " وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لايتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية فهذا إذا عارضه مثله أوأكبر منه فوثق رجلا ضعفه قُبل التوثيق، **ويلتحق بذلك** عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نسب إلى الرفض فيتأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد [1] ".

وقال ابن حجر : وابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق فاعلم ذلك ترشد [2] .

ومنها أن يكون الجرح صادرا من الأقران بعضهم في بعض إذا كان بينهما عداوة سببها المنافسة في المراتب الدنيوية أودينية مثل ما جرى من محمد بن يحيى الذهلي من كلامه في البخاري لأن البخاري تفوق على شيخه في الحديث ورجاله وصار له شهرة واسعة أكثر منه فلهذا حسده يحيى الذهلي ــ غفر الله ــ فرماه بما هو منه بريء وقد تقدم في المسألة السابعة من مسائل

(١) مقدمة لسان الميزان لابن حجر (١/٢٧)

(٢) هدي الساري (ص ٤٤٣)

الجرح والتعديل قول الإمام البخاري " ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة وفيمن كان قبلهم، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير [1] ".

قال ابن حجر: " ويلتحق بذلك (أي الاختلاف في الاعتقاد) ما يكون سببه المنافسة في المراتب فكثيرا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمل [2].

ومنها أن يكون الجارح من المتعنتين المتشددين قال الذهبي:" اعلم ــ هداك الله ــ أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي، وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة. وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي **ثم قال: والكل أيضا** على ثلاثة أقسام: قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهو الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسرا يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب

---

(١) انظر صفحة (٧٦)

(٢) مقدمة اللسان (١/٢٧)

ضعفه وغيره قد وثقه فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب

ثم قال: وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون .

وقسم في مقابل هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحـاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون، **وقسم** كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابـن عدي معتدلون منصفون [1] .

وقال ابن حجر: " ... وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو مـن متشدد ومتوسط، **فمن الأولى** شعبة وسفيان الثوري وشعبة أشد منه، **ومـن الثانية** يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى أشد من عبد الرحمن، **ومـن الثانية** يحيى بن معين وأحمد ويحيى أشد من أحمد، **ومن الرابعة** أبو حاتم الـرازي والبخاري وأبو حاتم أشد من البخاري [2] ".

قلت: و المتشددون في الجرح أكثر مما ذكره الذهبي وابن حجر و لم يكن قصدهما أن يستوعبا كل المتشددين وإنما ذكرا هؤلاء من باب التمثيل.

ومن المتشددين غير من ذُكر الجوزجاني وخاصة فيمن رمي بالتشـيع والنسائي والأزدي وابن خراش وابن حزم وأبو الحسن ابن القطان الفاسي.

---

(١) ذكر من يعتمد قوله (ص ١٥٨ـ ١٥٩)

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٨٢/١)

وإليك بعض الأمثلة التي تدل على وصف بعض من سبق بالتشدد .

فأما شعبة بن الحجاج وهو من أوائل من تكلم في الرجال فقد اشتهر عن شعبة تشدده في الحكم على الرجال وفي الأخذ عن الشيوخ قال السخاوي: فإنه كان يتعنت في الرجال ولا يروي إلا عن ثبت [1].

وأما يحيى بن سعيد القطان فالتشدد عنه مشهور قال علي بن المديني: " إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما وكان في يحيى تشدد [2] .

وقال البخاري نقلا عن علي بن المديني: أن يحيى بن سعيد احتج به ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال لا سيما من كان من أقرانه [3] .

وأما يحيى بن معين فقد قال ابن رجب: " كان يحيى بن معين يوسع القول في الجرح ولا يحابي أحدا بل يصدع به في وجه صاحبه وقد مر وصف الذهبي وابن حجر له بالتشدد مما جعل عبد الله بن أحمد الدورقي يقول : " كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة [4] ".

وأما أبو حاتم الرازي فقد وصفه الذهبي بالتعنت في مواضع من كتبه، ومنها أنه قال: " إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله فإنه لايوثق إلا رجلا صحيح الحديث وإذا لين رجلا أوقال فيه لا يحتج به فتوقف حتى ترى ماقال

(١) فتح المغيث (١/١٩٣) ؟

(٢) تهذيب التهذيب في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي.

(٣) شرح علل بن رجب (١/١٩٢)

(٤) شرح علل الترمذي (١/٤٨٩)

غيره فيه فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم فإنه **متعنت** في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحيح ليس بحجة ليس بقوي أو نحو ذلك [1] ".

وأما النسائي فقد اشتهر عنه التشدد حتى قيل إن من روى عنه النسائي فهو ثقة ومما يشير إلى ذلك قول ابن حجر " فقد احتج به (أي أحمد بن عيسى التستري) النسائي مع نعنته [2] ".

وقال الذهبي في ترجمة عبد الله بن وهب المصري: " وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول :وابن وهب ثقة ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرا [3] ".

وقال أيضا في ترجمة مالك بن دينار: " النسائي قد وثقه وهو لا يوثق أحدا إلا بعد الجهد [4] ".

ملحوظة : قولنا إن الإمام الفلاني متشدد لا يعني أنه متشدد في كل الأوقات وفي جميع الأحوال ولكن المراد أنه يميل إلى التشدد من حيث الجملة وإلا فقد يوثق المتشدد ويجرح المعتدل أوالمتساهل وإليك بعض الأمثلة على ذلك

معاوية بن إسحاق بن طلحة القرشي التميمي قال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال أبوحاتم: لا بأس به، وقال أبوزرعة: شيخ واه [5].

---

(١) السير (٢٦٠/١٣)

(٢) هدي الساري (٣٨٧)

(٣) السير (٢٢٨/٩)

(٤) المغني ٥٣٨/٢)

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٢)

فأبوحاتم من المعروفين بالتشدد و أبوزرعة الرازي من المعتدلين ومع ذلك فقد عدله أبوحاتم وضعفه جدا أبو زرعة.

ومن أمثلته **غالب بن خطاف القطان** أبو سليمان البصري قال ابن معين والنسائي ثقة، وقال أبو حاتم :صدوق صالح: وقال ابن عدي: الضعف على حديثه بين، وفي حديثه النكرة [1] .

نلاحظ في هذا الراوي أن ابن معين والنسائي وأباحاتم ــ وكلهم من المتشددين ــ قد وثقوه، وخالفهم ابن عدي وهو معدود من المعتدلين فضعفه.

ومن ذلك حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير قال أبو حاتم: ثقة، وقال البخاري :فيه نظر .

والخلاصة أن وصف الراوي بالتشدد لا يعني أنه متشدد دائما في جميع الرواة وإنما المراد أنه متشدد في الغالب من حاله لأن الأمور نسبية .

(١) تهذيب التهذيب (٢١٧/٨)

العلّة

الشرط الرابع من شروط قبول الرواية أن يكون الحديث سالما من العلة.

أما العلة في اللغة فقد قال الفيروز أبادي: العلة بالكسر المرض مأخوذة من عل يعل وأعله الله فهو معل وعليل [1] واسم المفعول من أعل يأتي قياسا على معل بالتشديد وأصله معلل بلامين فأدغمت اللام الأولى في الثانية بعد نقل حركتها إلى العين التي قبلها.

واصطلاحا:سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث الذي ظاهره السلامة منها، وعليه فالحديث المعلل هو كما قال ابن الصلاح: هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها [2].

ظاهر التعريف يوهم أن العلة لابد أن تقدح في صحة الحديث وهذا ليس بمرادهم إذ ليس بالضرورة أن كل علة لابد وأن تقدح في صحة الحديث لدليل أن الحديث قد يختلف على إسناده من قبل رواة ثقات رفعا ووقفا، فإذا ما ترجح المرفوع على الموقوف بقوة ضبط رواته أوكثرهم أوغير ذلك من المرجحات فلا شك أن هذا الحديث وإن كان معلا بالاختلاف، والاختلاف علة ولكنها مع ذلك لم تقدح في صحة الحديث.

---

(١) القاموس (٢/١٣٣٨)

(٢) علوم الحديث (٩٦)

ولذا لو قيل في تعريفه **هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقـــدح في الحديث من الوجه الذي دخلت منه** كان ذلك في نظر ي أوضح في الدلالـــة على المقصود، فالحديث السابق ضعيف من الوجه الموقوف لدخـــول العلـــة في ذلك الوجه بخلاف الوجه الآخر فهو به صحيح والله أعلم بالصواب.

والعلاقة بين هذا المعنى اللغوي للكلمة وبين معناها الاصطلاحي واضحة وذلك أن العلة إذا طرأت على الحديث الذي ظاهره الصحة أعلته وأنزلته مـــن الصحة إلى الضعف.

ولكن هنا إشكال وهو أنك لا تجد عند المحدثين التعبير عـــن الحديـــث الذي فيه علة بالمعل، واعتاضوا عن ذلك بالمعلل أوالمعلول وهما لايدلان علـــى معنى العلة المراد بها هنا لأن المعلل مأخوذ من علل بتشديد اللام الأولى وهو فعل خماسي ومعناه كما قال غير واحد من أهل اللغة شغله بالشيء وألهاه به ومنـــه قولهم علل الصبي بالطعام فأنت كما ترى ليس هناك علاقة ظاهرة بين معنى هذا الفعل لغة وبين معنى العلة اصطلاحا.

ومن العلماء من حاول أن يوجد علاقة ولو من بُعدٍ فقـــالوا: يمكـــن إطلاق لفظة (معلل) على الحديث الذي فيه علة لأنه (أي الحديث المعلـل) يُشغل المحدث عن الوصول إلى غرضه من الحكم عليه بالصحة ثم الاستدلال به وبهذا يكون إطلاق (معلل) على الحديث فيه علة سائغاً لغةً واصطلاحاً، ولهـذا كثر استعمال هذه اللفظة في الحديث الذي فيه علة يقول العراقي في منظومتـــه "وسم ما بعلة مشمول معللا ولا تقل معلول".

وأما المعلول فقد أنكره غير واحد من أهل اللغة كابن سيدة والحريري وغيرهما وقال صاحب القاموس: ولا تقل معلول، والمتكلمون يقولونها ولست منه على ثلج [1].

وقال ابن الصلاح: " هو مرذول عند أهل العربية واللغة وبالغ النووي فقال: هو لحن [2] ".

وسبب إنكارهم أن لفظة (معلول) اسم مفعول من عله أي سقاه ثانيا لا بمعنى العلة ضد الصحة ولأن اسم المفعول من (أعل) الرباعي لا يأتي على وزن مفعول.

قلت: ومع ذلك وجد إطلاق لفظة (معلول) على العلة بمعنى المرض في كلام علماء الحديث قديما وحديثا وهو موجود في كلام الترمذي والدارقطني وابن عدي والحاكم وأبي يعلى الخليلي ونقل عن البخاري [3]. بل هو المستعمل لديهم دون غيره كما أنه موجود في كلام الأصوليين في باب القياس يقولون : العلة والمعلول.

و **يؤيد هذا الاستعمال** ما حكي عن جماعة من أهل اللغة منهم الجوهري في الصحاح والمطرزي في المغرب حيث قال: عل الإنسان علة أي مرض وعل الشيء أصابته العلة [4].

---

(١) القاموس (١٣٣٨/٢)

(٢) التقريب (٢٥١/١)

(٣) التقييد (ص ٩٧)

(٤) انظر في فتح المغيث (٢٥٩/١)

أهمية علم العلل وصعوبته :

لاريب أن علم العلل جم الفوائد كثير التشعب دقيق المسلك صعب المنال لا يضطلع به إلاقلة من الجهابذة ولايخوض غماره إلاأفذاذ من النقاد وذلك من أجل ما يكتنفه من الغموض والخفاء قال الحاكم: معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم [1].

بل قال ابن مهدي: لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي [2].

ويتفق الجميع على أنه من أجل علوم الحديث وأشرفها قال ابن حجر: "هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني [3]".

ولما يحيط بالعلة من الغموض والخفاء كان كلام النقاد غاية في الدقة بحيث يصعب على غيرهم فهمه وإدراكه ومن أجل ذلك أطلق على كلامهم في العلة بأنه إلهام وذلك لعجز الآخرين عن تصوره وإدراكه لأسبابه، ولذا قال ابن

---

(١) معرفة علوم الحديث (١١٩)

(٢) مقدمة علل الحديث لا بن أبي حاتم (١/ ١)

(٣) نزهة النظر (٤٦)

مهدي: معرفة الحديث إلهام قال ابن نمير: وصدق لو قلت له من أين قلت هذا لم يكن له جواب [1] ".

وليس المراد من كلام ابن مهدي أن معرفة علم العلل إنما هي إلهام لا يحتاج إلى رصيد سابق من العلم بل المراد أن معرفة علة الحديث لغير المختصين كأنها إلهام من أجل غموضها من جهة، وصعوبة إدراك غير المختص لكلام أئمة العلل من جهة أخرى.

فمعنى قول ابن نمير (لم يكن له جواب) أي جواب يقتنع به غير المختص وإلا ففي نفس الناقد حجج وبراهين من خلالها تبين له علة الحديث، فمن نظر في كتب القوم وقف على حقيقة ذلك بل وتجدهم كثيرا ما يقرنون الحكم بدليله فيعللون الحديث بوهم الواهم وخطأ المخطأ ومخالفة الراوي لمن هو أقوى منه أوأكثر عددا إلى غير ذلك من قواعدهم المعلومة، ولكن لما تحتاج إليه العلة من قوة الحفظ وسعة الاطلاع والخبرة في ممارسة ذلك لا يقوى على فهم كلامهم إلا القلة، **ولهذا قال ابن مهدي**:"إنكارنا الحديث كهانة عند الجهال[2]"

ومما يبين ذلك بوضوح ما دار بين أبي حاتم وبين أحد الفقهاء قال أبو حاتم: " جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه عليّ فقلت: في بعضها هذا حديث خطأ، وفي بعضها هذا حديث باطل، وفي بعضها هذا حديث منكر، وفي بعضه هذا حديث كذب، وسائر ذلك

(١) مقدمة علل الحديث لابن ابي حاتم (١/ ١)

(٢) مقدمة علل ابن أبي حاتم (١/ ١)

أحاديث صحاح، فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هـــذا بــاطل، أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو غير أني أعلم أن هذا خطـــأ، وأن هـــذا الحديث باطل، ... فقال تدعي الغيب ؟ فقلت: ما هذا ادعاء الغيب قال: فمـــا الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن فإن اتفقنـــا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحســن؟ قلت: أبوزرعة (فسأل الرجل أبازرعة فأجاب بنحو ماقال أبو حاتم) فقـــال الرجل: ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما فقلت: إنالم نجــازف في ذلك وإنما قلنا بعلم ومعرفة قدأوتيناه [1]".

وقول أبي حاتم (وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتيناه) يعــني أن تعليــل الأحاديث ليس عن مجازفة ولا إطلاق الأحكام حسب ما يتفق وهوى الشخص وإنما هو علم يخضع لقواعد وضوابط تحتاج إلى معرفة راسخة يفتح الله بها علــى من يشاء من عباده.

وإنما أحال أبوحاتم هذا الرجل على أبي زرعة ولم يبين له من أين قالــه بذكر الحجج والبراهين على حكمه لأن الرجل كان من أهل الفقه ولم يكـــن عارفا بالحديث وعلله، فإحالته على مثل أبي زرعة ـــ والحالة ما ذكر ـــ كــان أقرب طريق إلى إقناعه من بيان أسباب ذلك لعجزه عن تصوره لها.

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (١/٣٥٠)

وقال الذهبي: " ولهم في نقد ذلك طرق متعددة وإدراك قوي تضيق عنه عبارتهم من جنس ما يؤتاه الصيرفي الجهبذ في نقد الذهب والفضة أوالجوهـــري لنقد الجواهر والفصوص لتقويمها [1] ".

الطريق إلى معرفة العلة :

أولا وقبل كل شيء لابد وأن يكون المتكلم في علل الأحاديث أحـــــد أئمة الحديث وعلومه المتمرسين فيه فلاعبرة بأقوال غيرهم في تعليل الأحـــاديث وتصحيحها المبنية على مجرد احتمالات وتجويزات عقلية قال الإمام مسـلم " إن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهـــل الحديـــث خاصة لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفون بها دون غيرهم ... [2] ".

وقال السخاوي: اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله ومن تعـــاطى تحرير فن غير فنه فهو متعن، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجـــالا نقادا تفرغوا له وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث في غوامضه وعلله ورجاله[3]

وقال ابن منده: " إن الله خص بالحديث وعلومه نفرا يسيرا من كثـــير ممن يدعي الحديث، فأما سائر الناس ممن يدعي كثرة كتابة الحديث أو متفقهـــة في علم الشافعي وأبي حنيفة أو متبع لكلام الحارث المحاسبي ... فليس لهؤلاء أن

---

(١) الموقظة (ص ٢٥)

(٢) كتاب التمييز (ص٢١٨)

(٣) فتح المغيث (٢٣٠)

يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به فحينئذ يتكلم فيه بمعرفة [1] ".

ثانيا: الحفظ وسعة الاطلاع مع الفهم والحصول على الخبرة بالممارسة وقد اشتهر عن ابن مهدي ويحيى القطان وابن المديني وابن معين وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أئمة الحديث حفظهم لمئات الآلاف من الأحاديث عن ظهر قلب قال أبو زرعة: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث فقيل له ما يدريك؟ قال: ذاكرته عليه الأبواب [2]. وقد تواتر عن البخاري أنه قال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح [3].

وقال أبو زرعة: " نظر ت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر وفي غير مصر ماأعلم له أني رأيت له حديثا لاأصل له [4] .

فمن لم يتوفر لديه ما سبق من الحفظ وقوة التذكر وحضور الذهن فليس له أن يتكلم في علم العلل ولهذا قال الحاكم النيسابوري: " إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع [5] ".

---

(١) شرح علل الترمذي (٣٣٩/١) .

(٢) تدريب الراوي (ص ٤٩/١)

(٣) رواه الحازمي بسنده في شروط الأئمة (ص ٦١) والهدي (ص ٤٩)

(٤) تقدمة الجرح (٢٣٥/١)

(٥) معرفة علوم الحديث (ص ٥٩)

ثالثاً: جمع الطرق وهو فرع عن الحفظ إذ لا يقدر علـــى اســتحضار الطرق والوقوف على أماكن الاتفاق والاختلاف إلا من كان حافظـــا كثــير الاطلاع قال الخطيب البغدادي: " السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بــين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنــزلتهم في الإتقــان والضبط [(١)] .

وقال ابن المديني: " الباب إذا لم يجمع طرقه لم يتبين خطؤه [(٢)] "وهــذه النقول وغيرها تدل على أهمية جمع الطرق للوصول إلى إدراك العلة وأنه لايمكــن لأي أحدٍ قبل جمع طرق الحديث أن يتكلم في العلة لتوقفها على ذلك.

رابعاً: معرفة الرواة.

وهي ركن أساسي في معرفة علة الحديث إذ إن وقوع العلة في الأصــل إنما هي بسبب وهم الواهمين وخطأ المخطئين، وليس المقصود بمعرفة الرواة هنــا معرفة الضعيف من الثقة لأن العلة لاتدخل إلا في أحاديث الثقات في الغالب .

قال الحاكم: " وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا، والحجة عندنا الحفظ والمعرفة لا غير [(٣)] ".

والمقصود هنا بمعرفة الرواة الوقوف على أحوالهم بالتفصيل بدءا بمعرفــة مواليدهم ووفياقم ليتبين المنقطع من غيره ومعرفة مراتبهم من حيــــث القــوة

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢١٢/١٢)

(٢) المصدر السابق (ص ٢١٢/٢)

(٣) معرفة علوم الحديث (١١٢)

ليمكن الترجيح بين رواياتهم عند الاختلاف ومعرفة الشيوخ الذين يدور عليهم الإسناد كالزهري والسبيعي وكذا تلاميذهم لمعرفة أثبتهم في الشيخ من غيره ومعرفة الثقات الذين ضعفوا في بعض الشيوخ أو في بعض البلدان أو في بعض الأوقات **قال ابن رجب:** " معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال وإما في الوقف والرفع وهذا الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث [١]".

بم تدرك العلة؟

بعد توفر تلك الوسائل الموصلة لفهم العلة من الحفظ وسعة الاطلاع وجمع الطرق ومعرفة الرواة لا بد لكي تدرك العلة من أحد أمرين: الاختلاف أوالتفرد.

فأما الاختلاف فعليه تدور العلل إذ ما من علة في الإسناد أو المتن إلا وسببها الاختلاف **قال ابن حجر:** " فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف [٢]".

وقال الإمام مسلم موضحا هذا الأمر: " اعلم أن الذي تدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين: إلى أن قال: **والجهة الأخرى** أن يروي نفر من حفاظ الحديث حديثا عن مثل الزهري أو غيره من

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٦٣)

(٢) النكت (٢/٧١١)

الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايتـــه في الإســـناد والمـــتن لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفنـلهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد أويقلب المتن، فيجعله خلاف ما حكى من وصفنـــا من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا، على هذا المذهب رأينا أهـــل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سـعيد (القطان) وعبد الرحمن بن مهدي [١]".

وقال ابن الصلاح: يستعان على إدراكها بتفرد الراوي ومخالفة غيره لـه مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العراف بهذا الشأن [٢] .

أعقد ما في باب العلل :

علم العلل وإن كان من أغمض أنواع الحديث إلا أن اعقد ما في علـــم العلل هو تحديد مصدر العلة، وذلك أنه يمكن للمحدث أن يدرك أن في الحديث علة ولكن قد يصعب عليه تحديد من هو صاحب العلة (أي الوهم أو الخطـأ) ولهذا قال الخطيب: " فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعـــد النظر الشديد ومضي الزمن ثم أسند عن ابن المديني قوله ربمـــا أدركـــت علـــة حديث بعد أربعين سنة [٣]".

---

(١) كتاب التمييز (٧١،٧٢)

(٢) علوم الحديث (٩٦)

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٧) ؟

قلت: ويزداد الأمر صعوبة إذا لم يكن للحديث المعلول إلا طريق واحد وكل رجاله ثقات وتأكد لديه أن فيه وهما ولكن يصعب تحميل هذا الوهم على راو بعينه، وأما إذا كانوا جماعة فالأمر كما يقول ابن معين " إن حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم خلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه [1] ".

أقسام العلة :

تنقسم العلة باعتبارات متعددة فباعتبار كونها قادحة وغير قادحة تنقسم إلى قسمين، وباعتبار المتن والإسناد تنقسم أيضا إلى قسمين، وباعتبار أجناسها تنقسم إلى أقسام متعددة.

وأولى هذه التقسيمات ذكرا وأهمها معرفة ما يتعلق بكون العلة قادحة أوغير قادحة، ولهذا اقتصر ابن حجر على هذا التقسيم في كتابه النكت فقال: " إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح وإذا قدحت فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن وكذا القول في المتن سواء فالأقسام ستة [2] ":

ولكن التعليل كما تقدم في قول ابن حجر مداره في الحقيقة على اختلاف الرواة ولكن هذا الاختلاف يتنوع ويتفرع، فمنه ما حصل الاختلاف بين الرواة بإبدال راو بآخر أو بتغيير السند كله بعد المدار، ومنه ما حصل

---

(١) المجروحين (٣٢/١)

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٤٦)

الاختلاف بين الرواة بزيادة راو في الإسناد أو النقص منه، ومنه ما حصل الاختلاف بينهم في وصل الحديث وإرساله أو وقفه ورفعه، ومنه ما حصل الاختلاف بينهم في زيادة في الحديث أو دمج الموقوف بالمرفوع وغير ذلك من أنواع الاختلاف.

وأبرز **أبواب العلة** الاختلاف والاضطراب والإدراج والمصحف والمدلس والمرسل الخفي والتفرد.

ومن أمثلة دخول العلة في الحديث بسبب اختلاف الرواة على السند ما رواه النسائي في المجتبى في كتاب السهو باب كيف التشهد ـ نوع آخر ـ (٤٣/٣) وفي الكبرى في الموضع نفسه (٣٧٩/١) أخبرنا عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم حدثنا أيمن بن نابل حدثني أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ((**بسم الله وبالله، التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وان محمد عبده ورسوله واسأل الله الجنة**)).

ورواه الحاكم في المستدرك في الصلاة (٢٦٧/١) من طريق أبي عاصم به بلفظه وعنه البيهقي في الكبرى في الصلاة (١٤١/٢) وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الصلاة باب التشهد (٣٢/٢ح٨٨٧).

وأبو عاصم ــ مخلد بن الضحاك ــ تابعه عن أيمن بن نابل جماعةٌ منهم:

١ ــ المعتمر بن سليمان

روى طريقه النسائي في المجتبى في كتب التطبيق باب نوع آخر (٢٤٣/٢) وفي الكبرى في الموضع نفسه (٥٣/١ح٧٦٣) أخبرنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا المعتمر قال سمعت أيمن ــ وهو ابن نابل ــ به بلفظه .

ورواه ابن ماجه في سننه في إقامة الصلاة باب ما جاء في التشهد (٢٩٢/١ح٩٠٢) والترمذي في علله باب ما جاء في التشهد(٧٢ح١٠٥) وابن عدي في الكامل في ترجمة أيمن (٤٣٤/١) والحاكم في المستدرك في الصلاة (٢٦٧/١) أربعتهم من طريق المعتمر بن سليمان عن أيمن بن نابل.

٢ــ أبو خالد الأحمر

روى طريقه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه في الصلوات باب من كان يقول في التشهد بسم الله (٢٩٥/١) حدثنا أبو خالد الأحمر عن أيمن به. ولكنه لم يسق لفظه.

وابن عدي في الكامل في ترجمة أيمن بن نابل (٤٣٣/١)من طريق أبي خالد الأحمر.

٣ ــ روح بن عبادة

روى طريقه أبو يعلى في مسنده (٤٥٦/٢ح٢٢٢٠) حدثنا أبوخيثمة حدثنا روح به.

٤ـ محمد بن بكر البرساني

روى طريقه ابن ماجه في إقامة الصلاة بـــاب مـــا جـــاء في التشـــهد (٢٩٢/١ح٩٠٢).

٥ ـ محمد بن بكار

روى طرقه الحاكم في المستدرك في الصلاة (٢٦٦/١) من طريق محمـــد بن بكار حد ثنا أيمن به.

إن مدار هذه الطرق على أيمن بن نابل أبي عمران الحبشي المكي نزيـــل عسقلان وإليك كلام أهل العلم فيه .

قال ابن معين والترمذي والحاكم :ثقة،وقال النسائي:لا بأس به، وقـــال ابن المديني: كان ثقة وليس بالقوي، وقال أبو حاتم: شيخ ، وقال الدارقطـــني: ليس بالقوي خالف الناس ولو لم يكن إلا حديث التشهد،وقال ابـــن حبـــان: يخطئ ويتفرد بما لا يتابع عليه وقال ابن عدي: لم أر أحدا ضعفه ممن تكلـــم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه صالحة لا بأس بها.

وإنما قال ابن عدي لم أر أحدا ضعفه لأن الدارقطني بعـــده ولأن ابـــن حبان كان في عصره وربما كان جرحه له بعد تأليف ابن عدي كتابه أوجرحـــه قبله و لم يصل إليه، وأما أبوحاتم فلم يجرحه لأن لفظة (الشيخ)من ألفاظ التعديل وهي في آخر مراتب التعديل.

وعليه فأقل أحواله أنه صدوق يحسن حديثه لأن من لينه لم يذكر لتليينه حجة فهو تضعيف مبهم مقابل توثيق لا سيما إذا علمت أن ابن حبان يميـــل إلى

التشدد في الجرح عكس التوثيق ووقوع بعض الأوهام في رواياته مع قلتها لا تمنع من الاحتجاج به [1].

فأيمن بن نابل ـ والحالة ما ذكر ـ مقبول الرواية ولكن لما روى الليث بن سعد الإمام الكبير وعبد الرحمن بن حميد الرؤاسي هذا الحديث مخالفين له في إسناده ومتنه علمنا أن أيمن بن نابل لم يحفظ الحديث على وجهه وصارت روايته معلة لمخالفتها لمن هو أوثق منه وأضبط وأكثر منه.

فأما ليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث الإمام المصري حافظ حجة قدوة من كبار أئمة الحديث حتى قال فيه الإمام الشافعي: ليث أتبع للأثر من مالك بن أنس رحمهما الله تعالى.

وقال أحمد بن حنبل وابن المديني: ثقة ثبت، وقال النسائي وابن معين: ثقة وقال الذهبي: ثبت من نظراء مالك بن أنس.

وأما عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي الكوفي قال ابن معين والنسائي والعجلي وابن شاهين: ثقة، وذكره ابن حبان في ثقاته.ووثقه أيضا الذهبي وابن حجر [2].

---

(١) انظر ترجمته ثقات العجلي (٢٤١/١ سؤالات محمد بن عثمان (١٩٥ تاريخ الدارمي (١٧٣ الجرح ٣١٩/٢) ثقات ابن شاهين ٩٦ الكامل ٤٣٥/١ سؤالات الحاكم ١٨٦ الميزان ٢٩٣/١ تهذيب التهذيب ٣٤٤/١.

(٢) انظر ترجمته: الجرح (٢٢٥/٥) وثقات العجلي (٧٦/٢) ثقات ابن شاهين برقم ٧٩٠) والكاشف (١٤٤/٢) وتهذيب التهذيب (١٥٠/٦) والتقريب (٣٨٤٧)

فأما رواية الليث بن سعد فرواها مسلم في صحيحه في الصلاة باب التشهد في الصلاة (٣٠٢/١ح ٤٠٣) وأبو داود في سننه في الصلاة باب التشهد (٥٩٦/١ح٩٧٤) والترمذي في سننه في الصلاة باب منه أيضا (٨٣/١ح٢٩٠) والنسائي في المجتبى في التطبيق باب كيف التشهد الأول نوع آخر من التشهد (٢٤٢/٢ح١١٧٤) وفي الكبرى في الموضع نفسه (٢٥٣/١ح٧٦٢) أربعتهم عن قتيبة بن سعد قال حدثنا الليث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ : **((كان رسول الله يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول " التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا ،وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله)).**

رواه مسلم في الصلاة (٣٠٢/١) وابن ماجه في إقامة الصلاة (٢٩١/١) كلاهما من طريق محمد بن رمح عن الليث به.

ورواه الشافعي في الأم في الصلاة باب التشهد والصلاة على النبي (١١٧/١) وأحمد في المسند (٢٩٢/١) والطحاوي في المعاني في الصلاة باب التشهد في الصلاة كيف هو (٢٦٣/١) والدارقطني في سننه في الصلاة باب صفة التشهد (٣٥٠/١) والبيهقي في الكبرى (١٤٠/١) والمعرفة له في الصلاة باب التشهد (٣٠/٢) خمستهم من طرق أخرى عن الليث به بألفاظ متقاربة.

والليث بن سعد تابعه على هذا الوجه عن أبي الزبير ــ عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي.

روى طريقه النسائي في المجتبى في الصلاة باب تعليم التشـــهد كتعليم الصورة من القرآن (٤١/٣ ح ١٢٧٨) وفي الكبرى في الموضع نفسه (٣٧٨/١ ح ١٠٢١) حدثنا أحمد بن سليمان حدثنا يحيى بن آدم حدثنا عبد الرحمن بن حميد حدثنا أبو الزبير به و لم يذكر سعيد بن جبير في الإسناد.

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه في الصلاة باب من كان يعلـــم التشـــهد ويأمر بتعليمه (٢٩٤/١) قال حدثنا يحيى بن آدم به. وعنه **مسلم** في صحيحه في الصلاة باب التشــهد في الصــلاة (٣٠٣/١ ح ٦١) ورواه أحمــد في المســند (٣١٥/١) قال حدثنا يحيى بن آدم به.

ووجه مخالفة أيمن بن نابل لليث بن سعد وعبد الرحمن حميد الرؤاسي أن أيمن بن نابل روى الحديث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله فجعله في مســند جابر بن عبد الله في حين جعل كل من ليث بن سعد وحميد الرؤاسي عــن أبي الزبير عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس ﷺ فجعلاه من مســـند ابــن عباس فهذه مخالفة في الإسناد.

وأما مخالفته لهما في المتن فهو أن أيمن بن نابل زاد في بدايـــة التشـــهد البسملة وفي آخره "واسأل الله الجنة وأعوذ به من النار " وهذه مخالفة في المتن لم يذكر البسملة أحد من رواة حديث التشهد عن ابن عباس وابن مسعود وعمــر بن الخطاب رضي الله عنهم غير ايمن بن نابل.

النظر في العلة :

مما تقدم من التخريج والدراسة يظهر بوضوح أن الوجــــه الــذي رواه الليث وعبد الرحمن حميد الرؤاسي هو الراجح لأمور منها:

١ ــ كونهما أوثق من نابل بن أيمن بكثير وهما أيضا اثنان مقابل واحد.

٢ ــ حكم على رواية أيمن بن نابل بالشذوذ غير واحد من أهل العلم منــــهم النسائي فقد قال في الموضع السابق " لا نعلم أحدا تابع أيمن بن نابل على هــذه الرواية خالفه الليث بن سعد في إسناده، وأيمن لا بأس به والحديث خطأ " .

٣ــ **وقال الترمذي:** سألت محمدا (البخاري) عن هذا الحديث حديث أيمــن بن نابل فقال: هو غير محفوظ هكذا يقول: أيمن بن نابل (أي عن أبي الزبير عن جابر) وهو خطأ والصحيح ماروواه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن سعيد بــن جبير وطاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما [١] .

٤ ــ **وقال الترمذي:** حديث ابن عباس حديث صحيح، وروى أيمن بن نــابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر وهو غير محفوظ [٢] .

٥ ــ **وقال حمزة الكناني:** قوله عن جابر خطأ، ولا أعلم أحدا قال في التشــهد بسم الله وبالله إلا أيمن [٣] .

٦ ــ **وقال الدارقطني:** أيمن بن نابل ليس بالقوي في الحديث خالف الناس ولــو لم يكن إلا حديث التشهد [١] .

---

(١) علل الترمذي (ص ٧٢)

(٢) سنن الترمذي ١/٨٣ح ٢٩٠.

(٣) سؤالات الحاكم (١٨٦)

٧ــ **وقال ابن حجر**: ورجاله ثقات إلا أن أيمن بن نابل راويه عن أبي الزبير أخطأ في إسناده، وخالفه الليث وهو من أوثق الناس في أبي الزبير فقال: عن أبي الزبير عن طاووس وسعيد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الحكم على الحديث :

الحديث بالوجه الراجح صحيح أخرجه مسلم في صحيحه من طريقين عن أبي الزبير وقد صححه الترمذي وقال الدارقطني: هذا إسناد صحيح.

بقي أن يقال: فيه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس وهو مدلس وقد عنعن في جميع الطرق ولكن هذه العلة مدفوعة لسببين:

أولاهما: أن مسلم بن الحجاج أخرجه في صحيحه وقد قال غير واحد من أهل العلم: أن أحاديث المدلسين في الصحيحين مما علم أنهم سمعوا من شيوخهم وليست مما دلسوا فيها.

ثانيهما: أن الراوي عنه في هذا الحديث هو الليث بن سعد، وما رواه الليث عنه مما سمع من شيوخه قال ابن أبي مريم عن الليث قدمت مكة فجئت أبا الزبير فدفع إلي كتابين فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي لو عاودته فسألته هل سمع هذا كله من جابر فقال: منه ما سمعته ومنه ما حدثت عنه فقلت له: أعلم لي على ما سمعت فأعلم لي على هذا الذي عندي.

هذه القصة أخرجها ابن عدي بسنده في الكامل في ترجمة أبي الزبير (١٢٤/٦) ونقلها عنه كل من المزي وابن حجر في تهذيبهما في ترجمة أبي الزبير.

---

(١) تلخيص الحبير ٢٨٣/١)

وعليه فالحديث بالوجه الذي رواه الليث وحميد الرؤاسي صحيح وقد انتفت عنه علة التدليس ، وأما ما رواه أيمن بن نابل فهو وجه معلل بما سبق .

ومثال آخر لحديث أعل باختلاف الرواة وقفا ورفعا هو ما رواه النسائي في المجتبى في الصلاة باب الصلاة على حمار (٢/٦٠) وفي الكبرى في كتاب المساجد باب الصلاة على المحمل (١/٢٦٩ ح ٨٢٠) قال أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا إسماعيل بن عمر قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن عجلان عن يحيى بن سعيد عن أنس بن ماللك رضي الله عنه ((**أنه رأى رسول الله ﷺيصلي على حمار وهو راكب إلى خيبر،والقبلة خلفه**)).

ورواه البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة داود بن قيس (٤/١١) قال: قال الحسن بن صباح حدثنا إسماعيل بن عمر به.

هكذا روى إسماعيل بن عمر الواسطي وهو ثقة وخالفه محمد بن إسحاق المسيبي وهو أيضا ثقة فلم يذكر في السند محمد بن عجلان فروى طريقه البخاري في التاريخ (٤/١١) وأبو يعلى في مسنده (٣/٤٦٢ح٣٦٤١) كلاهما عن محمد بن إسحاق المسيي حدثنا داود بن قيس عن يحيى بن سعيد به.

وقال البخاري أيضا في التاريخ الكبير (٤/١١) روى أبو كريب: قال حدثنا إسحاق بن سليمان عن داود بن قيس به.

هكذا اختلف في هذا الوجه المرفوع محمد بن إسحاق المسيبي وإسماعيل بن عمر الواسطي بذكر محمد بن عجلان في هذا الإسناد وإسقاطه، وبالمقارنة بينهما يتبين أنهما متقاربان في القوة إذ إن كلا منهما ثقة متفق على توثيقه وإن

قال ابن حجر في محمد بن إسحاق المسيي صدوق وهذا ليس بصواب بل هـو ثقة و لم يذكر ابن حجر نفسه في تهذيب التهذيب إلا التوثيق.

قلت: وإن كانا متقاربين في القوة لكن القرينة ترجح ما رواه إسماعيل بن عمر لأنه لا يعرف لداود بن قيس رواية عن يحيى بن سعيد الأنصاري مما يؤكد على وجود الواسطة بين داود بن قيس ويحيى بن سعيد الأنصاري وهي محمد بن عجلان.

وعليه فالراجح في هذا الوجه المرفوع ما رواه إسماعيل بن عمر الواسطي عن داود بن قيس عن محمد بن عجلان عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

وهذا الراجح الذي ذكرناه إنما هو بالنسبة لرواية محمد بن إسحاق المسيبي ومع ذلك فرواية داود مرجوحة أيضا لوجود رواية من هو أوثق من داود بن قيس وأكثر عددا وقد رووه عن يحيى بن سعيد عن أنس ﷺ موقوفا منهم مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبدة بن سليمان وعبد الوارث.

فأما رواية مالك فهي في موطئه في كتاب قصر الصلاة باب صلاة النافلة في السفر والصلاة على الدابة (١٥١/١) عن يحيى بن سعيد قال رأيت أنسا بن مالك في السفر وهو يصلى على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء.

وعن مالك رواه عبد الرزاق في المصنف في الصلاة باب صلاة التطوع على الدابة (٥٧٦/٢ح ٤٥٢٣) بلفظه وزاد ((**من غير أن يضع وجهه على شيء**)).

وأما طريق سفيان بن عيينة فرواها عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الصلاة (٥٧٦/٢ح٤٥٢٤) عن ابن عيينة عن يحيى به.

وأما طريق عبدة بن سليمان فرواها أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الصلاة (٤٩٥/٢)

وأما طريق عبد الوارث فذكرها البخاري في التاريخ (١١/٤) فقال: قال مالك وعبدالوارث انه رأى أنسا) أي أنه موقوف وهو أصح.

ويحيى بن سعيد المختلف عليه تابعه على الوجه الموقوف أنس بن سيرين فروى طريقه البخاري في صحيحه في كتاب تقصير الصلاة باب صلاة التطوع على الحمار (٥٧٦/٢ح ١١٠٠) ومسلم في صحيحه في صلاة المسافرين (٤٨٨/١) وأبو عوانة في مستخرجه في الصلاة باب بيان إباحة الوتر (٣٤٥/٢) ثلاثتهم من طريق همام حدثنا أنس بن سيرين قال: استقبلنا أنسا حين قدم من الشام فلقيناه بعين التمر فرأيته يصلي على حمار ووجهه من ذا الجانب ــ يعني عن يسار القبلة ــ فقلت : تصلى لغير القبلة فقال: " **لو لا أني رأيت رسول الله فعله لم أفعله** [1] ". واللفظ للبخاري.

---

(١) وقد يقول قائل إن هذا الحديث من رواية أنس ابن سيرين مرفوع لقوله (لو لا أني رأيت رسول الله فعله ما فعلته) فكيف تكون روايته مقوية لرواية الجماعة. قلت: ليس الخلاف الجاري في هذا الحديث ما يتعلق بصلاة التطوع لغير القبلة وإنما الخلاف في الصلاة على الحمار وأنت ترى أن رواية ابن سيرين فصلت القدر الموقوف من المرفوع فجعلت الصلاة على الحمار من فعل أنس وجعل الصلاة أي التطوع لغير القبلة مرفوعا .

النظر في المختلفين

فكما سبق في التخريج أن داود بن قيس روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن أنس مرفوعا، وخالفه مالك بن أنس وابن عيينة وعبدة بن سليمان وعبد الوارث بن سعيد.

فداود بن قيس أبو سلمان الفراء الدباغ القرشي مولاهم وثقه أحمد وأبوزرعة وأبوحاتم والنسائي وابن المديني وغيرهم وعليه فهو ثقة متفق على توثيقه(1).

ومع ذلك فما رواه من الحديث المرفوع عن أنس ﷺ معلل لأنه رفع ما أوقفه من أوثق منه وأكثر عددا فهو وإن كان ثقة لكن لا يصل إلى درجة مالك بن أنس الإمام فمالك وحده يترجح على داود بن قيس فكيف إذا انضم إلى مالك أئمة آخرون منهم سفيان بن عيينة الإمام وعبد الوارث بن سعيد وعبدة بن سليمان الكلابي وهما ثقتان.

فرواية داود بن قيس وإن كان إسنادها صحيحا لكنها مرجوحة لأمور منها:

١ــ كثرة من روى الوجه الموقوف فقد وقفت على رواية ثلاثة منهم مالك بن أنس وابن عيينة وعبدة بن سليمان في حين لم يرو الوجه الأول عن يحيى إلا داود بن قيس ومع ذلك فقد اختلف عليه كما تقدم.

٢ ــ إن يحيى بن سعيد المختلف عليه قد توبع على الوجه الموقوف تابعه أنس بن سيرين كما في الصحيحين .

٣ــ إن الوجه الثاني الموقوف صوبه غير واحد من أهل العلم منهم :

---

(١) الجرح (٤٢٢/٣) تاريخ الدارمي (٣١٢) الكاشف (٢٢٤/١) تهذيب التهذيب (١٧١/٣)

ا ــ البخاري حيث قال: " قال: مالك وعبد الوارث أنه رأى أنسا وهو أصح (أي الموقوف) [1] ".

ب ــ وقال النسائي " وحديث يحيى بن سعيد الصواب موقوف [2]".

ج ــ وقال الدراقطني : " إن جماعة منهم يحيى القطان وعمرو بن الحارث وعبيد الله بن عمر رووه عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) عن أنس موقوفا ثم قال: وهو الصواب [3]".

الحكم على الحديث : وبما سبق تبين أن الوجه الراجح موقوف ، وأن الوجه الثاني المرفوع فهو وإن كان صحيح الإسناد لكنه شاذ لتفرد داود بن قيس مخالفا للثقات الأثبات في رفع ما وقفوه.

تنبيه: قد يقول قائل:ما الفرق بين الصلاة على الحمار وبين الصلاة على البعير أوالراحلة.

قلت: هناك فرق واضح وذلك أن فضالة الحمار من روثه وبوله نجسة باتفاق واختلف في عرقه هل هو نجاسة أم لا، فلو ثبت أنهﷺ صلى على الحمار لكان ذلك دليلا على طهارة عرقه إذ إن الراكب لا يسلم عادة من ذلك، ولهذا قال ابن عبد البر:"بين الصلاة على الحمار والصلاة على الراحلة فرق في التمكن لا يجهل"[4].

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ١١)

(٢) المجتبى (٢/ ٦٠)

(٣) العلل للدارقطني المخطوط ٤/ ١٣)

(٤) التمهيد (٢٠/ ١٣٢)

الشـــذوذ

الشرط الخامس من شروط قبول الحديث أن يكون سالما من الشذوذ

والشاذ لغة: المتفرد عن الجمهور يقال: شذ يشذ بضم الشين المعجمـــة وكسرها شذوذا إذا انفرد.

وأما اصطلاحا فقد اختلفوا في تعريفه تبعـــا لاختلافـــهم في مفـــهوم الشذوذ قال الإمام الشافعي معرفا للشاذ "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة مالايرويه غيره إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس [1] ".

وهذا الذي ذكره الشافعي هو المشهور في تعريف الشاذ وهو الذي استقر عليه المصطلح عند المتأخرين من أن الشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

وقال أبو يعلى الخليلي: " والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة فما كان عن غـــير ثقـــة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به [2] ".

وأما الحاكم النيسابوري فقد عرفه بقوله: " فأما الشاذ فإنه حديـــــث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة [3] ".

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي (ص ١١٩)

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/١٧٦)

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٩٩)

وملخص الأقوال كما قال الصنعاني أن الشافعي قيد الشاذ بقيدين: الثقة والمخالفة، والحاكم قيد بالثقة فقط، والخليلي فيما نقله عن حفاظ الحديث لم يقيده بشيء [1].

وقال ابن الصلاح: " أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول، وأما ماحكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث ((**إنما الأعمال بالنيات**)) فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عن رسول الله ﷺ ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث، ثم قال: وأوضح من ذلك في حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ ((**نهى عن بيع الولاء وهبته**)) تفرد به عبد الله بن دينار، وحديث مالك عن الزهري عن أنس ﷺ:((**أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه مغفر**)) تفرد به مالك عن الزهري، فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة [2] .

وحكى الحافظ ابن حجر أنه قد اعترض على ابن الصلاح فيما ذكره بأن الخليلي والحاكم ذكرا تفرد الثقة فلا يرد عليهما تفرد الحافظ لما بينهما من الفرق.

---

(١) توضيح الأفكار (١/٣٧٩) .

(٢) علوم الحديث (٨٤ ــ ٨٥)

وهذا توجيه جيد بالنسبة لكلام الخليلي والحاكم إلا أن إدخال الخليلي ما تفرد به غير الثقة في حد الشاذ غير جيد ولهذا يقول السخاوي "وتسمية ما انفرد به غير الثقة شاذا كتسمية ما كان في رواته ضعيف أوسيء الحفظ أوغير ذلك من الأمور الظاهرة معللا وذلك مناف لغموضها فالأليق في حد الشاذ ما عرفه به الشافعي ولذا اقتصر شيخنا في شرح النخبة عليه [1] .

فالشاذ إن ثبت شذوذه بقيد المخالفة لمن هو أثبت منه أوأكثر عددا فحكمه الرد **قال ابن الصلاح** : " فإن كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا [2].

ويكون مقابل الشاذ المحفوظ قال ابن حجر: " فإن خولف (أي الراوي) بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ [3] ".

فظهر مما سبق أنه ليس كل ما رواه الثقة يكون صحيحا بل لابد من النظر في رواية الراوي هل وافقه غيره أم خالفه،ثم إن كان هناك مخالفة فلابد من إجراء المقارنة لمعرفة الراجح من المرجوح سواء كان ذلك مرسلا أومتصلامرفوعا أوموقوفا أوغير ذلك.

---

(١) فتح المغيث (١/٢٣٤)

(٢) علوم الحديث)) .(ص ٨٦).

(٣) النزهة (ص ٤٥)

قال السخاوي: "ومن هنا يتبين أنه لا يحكم في تعارض الوصل والرفع مع الإرسال والوقف بشيء معين بل إن كان من أرسل أووقف من الثقات أرجح قدم وكذا بالعكس[1].

قلت :وكأن السخاوي يشير بهذا إلى ما جرى عليه كثير من المتأخرين من ترجيحهم للمرفوع على الموقوف والمتصل على المرسل دائما كما قرره النووي بقوله : " الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو الحديث إذا روي الحديث مرفوعا وموقوفا أو موصولا ومرسلا حكم بالرفع والوصل لأنها زيادة ثقة، وسواء كان الرافع أوالواصل أكثر أوأقل في الحفظ والعدد [2] ".

وما قرره النووي في هذا الموضع أخذه عن الخطيب البغدادي حيث قال بعد أن استعرض الأقوال في تعارض الوصل والإرسال " ومنه من قال: الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطا للرواية فيجب قبول خبره ويلزم العمل به وإن خالفه غيره وسواء كان المخالف له واحدا أو جماعة ثم قال : وهذا القول الصحيح عندنا لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له ... [3] ".

قلت: وما قاله الخطيب البغدادي فيه نظر لما يتضمنه من إلغاء القواعد والأسس التي يقوم عليها علم العلل من اعتبار الترجيح بين الوجوه المختلفة بقوة الضبط وكثرة العدد والنظر إلى القرائن بل إن هذا مخالف لما قرره الخطيب نفسه

---

(١) فتح المغيث (١/ ٢٣٠)

(٢) شرح صحيح مسلم (٦/٢٩)

(٣) الكفاية (ص ٤١١)

في كتابه تمييز المزيد في متصل الأسانيد حيث حكم على بعض الزيادات بالصحة وعلى بعضها بالرد وعدم قبولها جريا على قواعد المحدثين من الترجيح بين الوجوه بقوة الضبط وكثرة العدد وغير ذلك .

ولهذا قال ابن رجب: " ثم إن الخطيب تناقض فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقا كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء ثم قال : وهذا يخالف تصرفه في كتاب تمييز المزيد وقد عاب تصرفه في كتاب (تمييز المزيد) بعض محدثي الفقهاء وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية [1] ".

والغريب أن النووي ينسب هذا القول للمحققين مع أن الحقيقة أن قوله هو المخالف لما عليه المحققون، ومن نظر في كتب العلل وجد أن أئمة الحديث مجمعون على اعتبار الترجيح بقوة الضبط وكثرة العدد واعتبار القرائن بصرف النظر عن كون الوجه مرسلا أومتصلا مروفوعا أوموقوفا وإليك بعض أقوالهم.

قال عبد الله بن المبارك وهو يتحدث عن حديث ابن عمر مرفوعا أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يمشون أمام الجنازة.

فأرسله مالك بن أنس ومعمر بن راشد، ووصله سفيان بن عيينة. فقال عبد الله بن المبارك: " الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة مالك ومعمر وابن عيينة فإذا

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٨)

اجتمع اثنان على قول أخذنا به وتركنا قول الآخر [1] " أي أن ابن المبـــارك يرى أن رواية مالك ومعمر المرسلة هي الراجحة على رواية سفيان بن عيينة لأنه واحد مقابل اثنين.

وقال النسائي مؤكدا على هذه القاعدة: " وذكر ابن المبارك هذا الكلام عن أهل الحديث [2] ".

وقد تقدم قول الإمام الشافعي في تعريف الشاذ أن الشاذ مخالفة الثقــة لما رواه الناس أي أن الثقة إذا روى مخالفا لما رواه الأكثر صارت روايته شـــاذة مردودة ولو كان الأمر كما قال النووي لقبل رواية الثقة بحجة أنها زيادة الثقة.

والغريب أن النووي يقرر في التقريب ما يقرره الجمهور في باب العلــة والشذوذ من اعتبار الأقوى والأحفظ والكثرة ثم هنا يخالف ذلك برمته.

ولهذا قال ابن حجر: " واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشـــترطون في الصحيح أن لا يكون شاذا ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منـــه والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفـــاء الشـــذوذ في حـــد الحديث الصحيح وكذا الحسن والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلـــي بـــن المديـــني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الـــترجيح

---

(١) المجتبى في الجنائز باب مكان الماشي من الجنازة (٥٦/٤)

(٢) وفي السنن الكبرى (٦٣٢/١)

فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة وغيرها (أي الوقف والإرسال ونحوهما) [١] ". وسيأتي مزيد إيضاح في زيادة الثقات.

والفرق بين الشاذ والمعلل هوأن الشاذ إن فسر بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عددا منه فهذا جزء من المعلل ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن التعليل يقوم على اختلاف الرواة في الشرط الرابع المتعلق بالعلة.

وإن فسر الشاذ بمعنى التفرد ولو لم يخالف فهو على حسب المتفرد وهو نوعان أشار إليهما ابن الصلاح بقوله: " إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه إلى أن قال: وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في الراوي المنفرد فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما سبق من الأمثلة وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارما مزحزحا له عن حيز الصحيح [٢] .

وقال ابن رجب : " وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد ولم يرو الثقات خلافه إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته، وحديثه كالزهري ونحوه وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم ضابط يضبطه [٣] ".

---

(١) النزهة (٣٤) .

(٢) علوم الحديث (ص ٨٦)

(٣) شرح علل الترمذي (٢٠٨)

قلت: ولعل هذا هو السر في تخصيص هذا النوع بالاسم لكونه يدخل تارة في العلة وتارة يباينها، وذلك إذاكان المتفرد حافظا ضابطا كتفرد علقمة بن أبي وقاص وإبراهيم التيمي ويحيى بن سعيد الأنصاري بحديث ((**إنما الأعمال بالنيات**)) قبل ما تفرد به ولو لم يتابعه علي ذلك أحد.

في حين أن الحاكم يرى أن الفرق بين الشاذ والمعلل هو أن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أووهم فيه راو أوأرسله واحد فوصله واهم [(1)]". أي أن الشاذ ما لم يوقف على علته.

مثال الشاذ :

إن فسر (أي الشاذ) بمخالفة من هو أوثق منه وهو الذي عليه الجمهور فهذا قد تقدمت أمثلته في باب العلة لأن العلة كما سبق تقوم على اختلاف الرواة ويكون الشاذ بهذا الاعتبار جزءا من العلة فكل شذوذ علة وليس كل علة شذوذا.

وإن فسر الشذوذ بتفرد الراوي بالحديث بحيث لايروى إلا من جهته كما قال أبويعلى الخليلي والحاكم ولو لم يخالف فهذا نوعان:

النوع الأول: ما انفرد به الراوي وهو موثوق بإتقانه وضبطه وهذا يقبل منه ما تفرد به ولايضره مجرد التفرد، وقد مر تمثيل ابن الصلاح على هذا النوع بحديث ((**إنما الأعمال بالنيات**)) وقد تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري وقد

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١١٩)

تفرد يحيى عن إبراهيم التيمي، وقد تفرد إبراهيم عن علقمة، وقد تفرد علقمة عن عمر بن الخطاب ".

فهذا الحديث وقع التفرد في جميع طبقاته ومع ذلك لم يتخلف بالاحتجاج به أحد من المسلمين لما عرف من رواته من الضبط والإتقان، وقد أخرج في معظم دواوين السنة بما فيها الصحيحان.

وبحديث دخول النبي ﷺ مكة وعلى رأسه مغفر الذي تفرد به مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه ، ومع ذلك فهو محتج به .

والنوع الثاني: أن يكون المنفرد بالحديث غير مشتهر بضبط ولا معروف بالإتقان ولايعرف الحديث إلا من جهته فينظر إن كان المنفرد به غير بعيد عن درجة الضابط الحافظ فإن كان الشيخ الذي تفرد بالحديث عنه ممن نقل حديثه جماعة فهذا لا يقبل منه كما لو تفرد محمد بن إسحاق عن الزهري حديثا لايرويه غيره من تلاميذ الزهري الكثيرين.

وإن روى حديثا لايرويه غيره عن شيخ لم يجتمع على حديثه فهذا يقبل منه لأنه ليس فيه معنى التفرد، وعلى هذا معظم الأحاديث كما يفهم من تعريف الخطابي للحديث الحسن حيث قال: وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء وتأتي أمثلة هذا النوع في الأمثلة التطبيقية للحديث الصحيح والحسن.

مبحث زيادة الثقات [1]

وإنما ذكرنا هذا المبحث هنا لعلاقته بالشذوذ لأن الزيادة إذا ردت ولم تقبل تكون شاذة، وعليه فإن زيادة الرواة بعضهم على بعض إنما هو في الحقيقة اختلاف يجري عليه ما يجري في باب العلة من اعتبار القوة والضبط.

وإنما قيدنا الزيادة برواية الثقات لأن زيادة غير الثقة غير مقبولة أصلا فإذازاد على حديث غيره فمن باب أولى أن هذه الزيادة غير مقبولة.

والمقصود بزيادة الثقات أن يكون هناك حديث يرويه ثقة أوأكثر عن شيخ ويرويه ثقة آخر عن ذاك الشيخ بعينه لكن بذكر زيادة فيه.

قال ابن رجب: " وأما مسألة زيادة الثقة التي نتكلم فيها هاهنا فصورتها: أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة [2]".

وقال ابن حجر: " وإنما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ حيث يقع في الحديث الذي يتحد مخرجه كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما إذا روى الحديث جماعة من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث ذلك الشيخ وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة ... [3] " .

---

(١) هذا المبحث استقيت معظم مادته من كلام الحافظ ابن حجر في كتابه النكت على ابن الصلاح فهو خير من تكلم في هذا المبحث فقد جمع معظم ما قيل في هذه المسألة ثم حقق القول فيها بما لا تجده عند غيره، وقد قمت بترتيب المعلومات وإضافة ما وجدت من كلام أهل العلم إلى كلامه.

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٥)

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (ص ٦٩٢)

وهذه **الزيادة** تكون في السند ومنه ما عرف في المصطلح بـ (المزيد في متصل الأسانيد) ومنه تعارض الوصل والإرسال لأن من وصله فقد زاد في إسناده رجلا لم يذكره من أرسله وتكون أيضا في المتن والمشهور في هذا الباب هي الزيادة في المتن .

تنبيهان :

الأول: هذه الزيادة التي وقع الخلاف فيها بين العلماء إنما هي زيادة بعض الرواة من التابعين ومن بعدهم، وأمازيادة الصحابة بعضهم على بعض فلاخلاف بينهم في قبولها.

قال الحافظ ابن حجر: " وأما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صح السند إليه فلا يختلفون في قبولها كحديث أبي هريرة ﷺ الذي في الصحيحين في قصة آخر من يخرج من النار، وأن الله تعالى يقول له بعد أن يتمنى ما يتمنى: ((**لك ذلك ومثله معه**)) وقال أبو سعيد الخدريﷺ : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**لك ذلك وعشرة أمثاله**))، وكحديث ابن عمر رضي الله عنهما: ((**الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء**)) متفق عليه، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري فأبردوها بماء زمزم، لأن من الجائز أن يقول الشارع كلاما في وقت فيسمع شخص من الصحابة منه ويزيده (أي الشارع) في وقت آخر فيحضره غير الأول ويؤدي كل منهم ما سمع وبتقدير اتحاد المجلس، فقد يحضر أحدهما في أثناء الكلام فيسمع ناقصا ويضبطه الآخر تاما أو ينصرف أحدهما قبل فراغ الكلام ويتأخر الآخر، وبتقدير حضورهما فقد يذهل أحدهما أو يعرض له ألم أوجوع أوفكر

شاغل أوغير ذلك من الشواغل ولايعرض لمن حفظ الزيادة،ونسيان الساكت محتمل، والذاكر مثبت [1]".

التنبيه الثاني: هذه الزيادة هل هي مطلق الزيادة أم هي زيادة من نوع خاص

فالذي يظهر من كلام أئمة الحديث المتقدمين أنها مطلق الزيادة سواء كانت هذه الزيادة مستقلة عن أصل الحديث أومخالفة له أو بين ذلك لأن إطلاقهم الزيادة وترك التفصيل فيها يدل على عموم الحكم في جميع الزيادات مهما كان نوعها، بل وعلى هذا المذهب كثيرٌ من الفقهاء وأهل الحديث من المتأخرين **قال الخطيب البغدادي:**إنهم "لم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أولا يتعلق بها حكم وبين زيادة توجب نقصانا من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة وبين زيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصا ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة أوكانت الزيادة قد رواها غيره و لم يروها هو [2] ".

و **أما المتأخرون** فقد قسموا الزيادة إلى ثلاثة أقسام قال ابن الصلاح : " وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات ثم قال: فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ.

الثاني: أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا فهذا مقبول.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٩١ـــ ٦٩٢) بتقديم وتأخير .

(٢) الكفاية (ص ٤٢٥)

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث ثم مثل على القسم بأمثلة ثم قال: فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث إن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة، ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم ويشبه أيضا القسم الأول من حيث إنه لا منافاة بينهما [1].

قلت: وما ذكره ابن الصلاح من رد القسم الأول وقبول القسم الثاني قد نوزع فيهما كما سيأتي في حكم الزيادة من قبول أو رد عند عرض كلام أهل العلم فيها.

والسبب في رد الزيادة هو ماذكره ابن حجر " إن تفرد واحد عن الشيخ بالزيادة دون الجماعة مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه وجمع حديثه يقتضي ريبة توجب التوقف عنها [2] ".

حكم زيادة الثقات :

أحب أن أشير قبل عرض الأقوال المعتبرة في هذه المسألة إلى بعض الأقوال التي لا تستند إلى حجة معتبرة .

منها ما قاله بعض الأصوليين: تقبل الزيادة إن كانت غير مغيرة للإعراب، وقال بعضهم تقبل الزيادة إن لم تشتمل على حكم شرعي ويفصل فيها إن اشتملت فيقال: إن رواه مرة فلم يزدها ثم نقله أخرى وزاد فلا تقبل زيادته وإما إذا اسند زيادة دائما فتقبل.

---

(١) علوم الحديث (ص ٩٢ ــ ٩٤)

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٩٢/٢)

قلت: هذه الأقوال يُكتفى بنقلها عن الرد عليها و لاتعرف عن أحد من أئمة الحديث المعتمد قولهم في هذا الباب، وإنما هي أقوال من علماء الأصول وبعض الفقهاء وقلدهم بذكرها بعض من ينتسب للحديث من المتأخرين، وهذه الأقوال في الحقيقة مبنية على احتمالات نظرية وتجويزات عقلية وهي بعيدة كل البعد عن محيط الرواية وما تتطلبه من العلوم التي من لم يعرفها لا يحق له الكلام على الأحاديث، فإن تكلم فيها كان كلامه بالظن والتخمين، والظن لا يغني من الحق شيئا .

وهذا يؤكد على مانقلناه من أئمة الحديث في بداية الحديث عن العلة من أنه لا يجوز لغير أهل الحديث أن يتكلموا في الحديث وما يتعلق به من تصحيح أوتضعيف، وإنما ذلك لأئمة الحديث وعلمائهم الذين أفنوا أعمارهم في التنقيب عن سنة رسول الله ﷺ وحفظها ومعرفة رواتها ومراتبهم في الاتفاق والاختلاف والوقوف على أحوالهم بالتفصيل إلى غير ذلك مما لا يتيسر لغيرهم مهما تعاطاه وادعى علم ذلك ورحم الله السخاوي حيث قال " ومن تعاطى فناً غير فنّه فهو متعنت ".

وتتلخص الأقوال بقبول الزيادة وردها في ثلاثة أقوال رئيسة ويتفرع من كل منها أقوال أخرى تندرج فيه من حيث الجملة وإن اختلفت معها في بعض الشروط والتقييدات.

وهذه الأقوال هي رد الزيادة مطلقا وقبولها مطلقا، والتفصيل وهو قبولها بشروط.

أما القول الأول ـــ وهو رد الزيادة مطلقا ـــ ذهب إليه بعض المحدثين فيما حكاه عنهم الخطيب البغدادي وابن الصباغ [1].

و **حجتهم** في ردها قالوا : " إن ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها، ويضعف أمرها، ويكون معارضا لها وليست كالحديث المستقل إذ غير ممتنع في العادة سماع واحد فقط للحديث من الراوي وانفراده به ويمتنع فيها سماع الجماعة لحديث واحد، وذهاب زيادة فيه عليهم ونسيانها إلا الواحد[2]".

قلت: هذا القول مع قلة قائليه لا يدل على رد جميع الزيادات بل الذي يظهر أنه يرد الزيادة التي اتفق الحفاظ على تركها، وهذا يتفق مع قول الجمهور القائلين بالتفصيل وإن كان قصدهم رد كل زيادة، فلا يستقيم لهم الدليل لأنه قد يكون الذي زادها حافظ أو عدد من الحفاظ، وفي مقابلهم عدد مثله فيصدق عليه مصطلح زيادة الثقات فيستوي الطرفان فلايكون ردها أولى من قبولها فترجيح أحد الوجهين ـــ والحالة ما ذكر ـــ دون دليل ترجيح بلا مرجح.

وأما القول الثاني وهو القول بقبول الزيادة مطلقا في سائر الأحوال سواء اتحد المجلس أوتعدد وسواء كان الساكتون أكثر أوتساووا .

---

(١) انظر فتح المغيث السخاوي (١/ ٢٤٨)

(٢) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٤٨)

ذهب إلى هذا القول جماعة من أئمة الفقه والأصول وبه جزم ابن حبان والحاكم وجرى على هذا الشيخ محيي الدين النووي [1] في مصنفاته [2] وحجتهم مايلي :

١ ـ اتفاق جميع أهل العلم على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره وجب قبوله، ولم يكن ترك الرواة لنقله إن كانوا عرفوه وذهابهم عن العلم به معارضا له ولا قادحا في عدالة راويه ولا مبطلا له فكذلك سبيل الانفراد بالزيادة[3].

ورد عليهم بأمرين :

الأمر الأول : أنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان يكون مقبولا كما سبق بيانه في نوع الشاذ.

الأمر الثاني : الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهر لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات إذ لا مخالفة في روايته لهم بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظا وأكثر عددا فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن [4] ".

---

(١) وقد حكينا قول الإمام النووي في باب تعارض الوصل والإرسال (انظر صفحة (١٠٨))

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٨٧، ٦٨٨)

(٣) الكفاية (ص ٤٢٥) ونقله السخاوي في فتح المغيث بنصه دون العزو إليه (١/ ٢٥٠)

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٩٠) بتصرف يسير .

٢ ـــ ومن أدلتهم على قبول الزيادة قول الخطيب : " يمكن أن يكـــون الراوي حدث بالحديث في وقتين، وكانت الزيـــادة في أحدهمـــا دون الوقـــت الآخر، ويحتمل أيضا أن يكون قد كرر الراوي الحديث فـــرواه أولا بالزيـــادة وسمعه الواحد ثم أعاده بغير زيادة اقتصارا على أنه قد كان أتمه من قبل وضبطـه عنه من يجب العمل بخبره إذا رواه عنه وذلك غير ممتنع وربما كان الراوي قـــد سها عن ذكر تلك الزيادة لما كرر الحديث وتركها غير متعمد لحذفها ويجوز أن يكون ابتدأ بذكر ذلك الحديث، وفي أول الزيادة ثم دخل داخل فأدرك بقيـــة الحديث و لم يسمع الزيادة فنقل ما سمعه فيكون السامع الأول قد وعاه بتمامـــه وقد روي مثل هذا في خبر جرى الكلام فيه بين الزبير بن العوام وبـــين بعـــض الصحابة [(١)]".

وفي كلام الخطيب السابق أمور :

أولاها : أنه يمكن أن يستدل بكلامه من قال بقبول الزيادة مطلقا كمـــا يمكن أن يستدل به أيضا من قبل الزيادة بالشروط كما هو القـــول الثـــالث، وظاهر كلام الخطيب يدل على الثاني ذلك أنه ذكر هذا الكلام السابق بعد قوله " والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كـــل الوجـــوه ومعمول بها إذا كان راويها عدلا حافظا ومتقنا ضابطا [(٢)] ".

ثانيها: أن مذهب الخطيب البغدادي في الزيـــادة وتعـــارض الوصـــل والإرسال مضطرب فلا يعول عليه، فهو تارة مع أئمة الحديث من أن الأمـــر في

---

(١) الكفاية (ص ٤٢٥ ــ ٤٢٦)

(٢) الكفاية (ص ٤٢٥)

قبول الزيادة يتوقف على اعتبار الترجيح بقوة الضبط وكثرة العدد والنظـــر إلى القرائن الأخرى كما قرر ذلك في كتابه (تمييز المزيد في متصل الأسانيد) وتارة مع الفقهاء والمتكلمين من قبول الزيادة مطلقا بحجة أنها زيادة الثقة وقد حكينــا مذهبه في مبحث الشاذ.

ثالثها: أن الذي قرره الخطيب من الصور المسوغة للزيادة في الحديــــث ليستدل بها على قبول الزيادة مطلقا إنما تنطبق على زيادة بعض الصحابة علــى بعض في الحديث لأن الشارع وهو النبي ﷺ يمكن أن يزيد في كلامـــه علــى القدر السابق بما يوحى إليه أو يكون النقص من أحد الصحابة لما يحصل لبعضهم من عدم التمكن لسماع الحديث كله مما ذكره من الأسباب ومما يؤكد علـــى هذا أن الخطيب البغدادي حين أراد أن يمثل بالزيادة في تلك الصور التي ذكرهــا مثل بما جرى بين الصحابة من زيادة بعضهم على بعض في الحديث.

وهذا من الخطيب غير جيد لأنه استدلال بما اتفق عليه على ما اختلــف فيه لأن زيادة الصحابة بعضهم في الحديث على بعض مقبولة بالاتفاق كمـــا تقدم في قول الحافظ ابن حجر، وإنما الخلاف هنا في زيادة التابعين ومن بعدهـــم على بعض، فذكر زيادة بعض الصحابة على بعضهم في الحديث وقبول النـــاس بها ثم الاستدلال بذلك على قبول زيادة غيرهم غير سديد لاختلاف الحـــالين، فإن المحدث من غير الصحابة كالزهري والسبيعي مثلا يكون لديه عـــدد مـــن الأحاديث قلت أو كثرت، وعنده تلاميذ يعرفون به يلزمونه في أغلب أحوالـــه فيحدث تلك الأحاديث في مجالس متعددة يسمع أصحابه مرات عديدة، فاتفاق هؤلاء في الحديث على وجه واحد طوال هذه المدة ويخالفهم واحد بذكر زيـادة

لم يذكرها غيره لا سيما إن كان أقل منهم ضبطا لاشك أن ذلك يوقع ريبة في النفس توجب أن نستبين أمر هذه الزيادة قال ابن حجر ردا على من قبل الزيادة مطلقا " وفيه نظر كثير لأنه يرد عليهم الحديث الذي يتحد مخرجه فيرويه جماعة من الحفاظ الأثبات على وجه ويرويه ثقة دونهم في الضبط والإتقان على وجه يشتمل على زيادة تخالف مارواه إما في المتن وإما في الإسناد فكيف تقبل زيادته وقد خالفه من لايغفل مثلهم عنها لحفظهم أو لكثرتهم ولا سيما إن كان شيخهم ممن يجمع حديثه ويعتنى بمروياته كالزهري وأضرابه بحيث يقال إنه لو رواها لسمعها منه حفاظ أصحابه ولو سمعوها لرووها ولما تطابقوا على تركها والذي يغلب على الظن في هذا وأمثاله تغليط راوي الزيادة [1].

وقال الذهبي: " وإن كان الحديث قد رواه الثبت بإسناد أووقفه أوأرسله ورفقاؤه الأثبات يخالفونه، فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات فإن الواحد قد يغلط وهنا قد ترجح ظهور غلطه فلا تعليل والعبرة بالجماعة، وإن تساوى العدد واختلف الحافظان ولم يترجح الحكم لأحدهما على الآخر، فهذا الضرب يسوق البخاري ومسلم الوجهين منه في كتابيهما [2]".

القول الثالث ـ وهو القائل بقبول الزيادة بالشروط ـ وإليه ذهب جمهور المحدثين والمحققين من الفقهاء والأصوليين بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون من زاد هذه الزيادة أحفظ وأتقن ممن لم يزدها أوكان على الأقل مساويا له في الحفظ والإتقان.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (ص ٢/ ٦٨٨)

(٢) الموقظة (٤٦)

قال ابن عبد البر: "إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبت عنـــه وكــان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ لأنه [1]وكأنه حديث آخر مســـتأنف، وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فإنها لا يلتفت إليها [2] ".

وقال ابن خزيمة : " ولسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفـــاظ ولكنا نقول : إذا تكافأت الرواة في الحفظ والإتقان فروى حافظ بالأخبار زيادة في خبر قبلت زيادته فإذا تواردت الأخبار فزاد وليس مثلهم في الحفظ زيـادة لم تكن تلك الزيادة مقبولة [3]".

قال الترمذي: " ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديـــث وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه [4] ".

وقال الحافظ ابن حجر: " فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنمـــا تقبل ممن يكون حافظا متقنا حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلـــك، فـإن كانوا أكثر عددا منه أوكان فيهم من هو أحفظ منه أوكان غير حافظ ولوكــان في الأصل صدوقا فإن زيادته لا تقبل [5]".

الشرط الثاني: أن تؤيد القرائن الأخرى التي تخص كل حديث بعينـــه بثبوت هذه الزيادة، والقرائن كثيرة تستقرأ من خلال واقع الحديث نفســه، أي

---

(١) هكذا في الكتاب الذي عندي وفيه سقط لا يتم الكلام إلا به.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٣/ ٣٠٦)

(٣) كتاب القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١١٦) وكتاب النكت لابن حجر (٢/٦٨٩)

(٤) علل الترمذي الصغير الذي في آخر سننه (٥/ ٧٥٩)

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٩٠)

أن مجرد كون الراوي لها حافظا ضابطا متقنا غير كاف في الحكم عليها بالقبول في كل الأماكن بل لا بد من النظر إلى القرائن الأخرى فقد يترجح المرجـــوح على الراجح بسبب القرائن.

قال ابن دقيق العيد في مقدمة شرح الإلمام: " من حكـــى عـــن أهـــل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع أو واقـــف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانونـــا مطردا وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول [1] .

وقال ابن حجر : وبهذا جزم العلائي فقال: " كلام الأئمة المتقدمـين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمـــد بـــن حنبـــل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلـــي بـــل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهـــم في كـــل حديث حديث [2] ".

وقال الزيعلي معلقا على قول من قال " الزيادة من الثقة مقبولة " قال " ليس ذلك مجمعا عليه بل فيه خلاف مشهور، فمن الناس من يقبل زيادة الثقـــة مطلقا ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل وهو أنها تقبل في موضـــع دون موضع فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظا ثبتا والذي لم يذكرها مثله أودونه في الثقة كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس (من المسلمين) في صدقـــة

---

(١) مقدمة شرح الإلمام ونقله عنه ابن حجر في النكت (٢/ ٦٠٤)

(٢) النكت لا بن حجر (٢/ ٦٠٤)

الفطر واحتج بها اكثر العلماء وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم في ذلك حكما عاما فقد غلط بل كل زيادة لها حكم يخصها [1] ".

وما ذكرناه من كلام الأئمة من أن كل زيادة لها حكم يخصها لا يعني أنه لا ينظر إلى الأوصاف من الحفظ والإتقان وغير ذلك من الأمور التي يتفاضل بها الرواة بل إن ذلك ضروري لقبول الزيادة كما تقدم في الشرط الأول ولكن لا يغني هذا عن النظر في القرائن الأخرى ، ومن ذلك أن النسائي أخرج حديث عائشة رضي الله عنها " نهى عن التبتل) من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن سعد بن هشام عنها "ثم أخرجه من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ بلفظه ثم قال:: قتادة أثبت وأحفظ من أشعث وحديث أشعث أشبه بالصواب [2] ""وكقول النسائي " ابن المبارك أجل وأعلى من الحجاج وحديث الحجاج أولى .

ولهذا حين سئل البخاري عن حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: لا نكاح إلا بولي فقال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة وإن كان شعبة والثوري أرسلاه فإن ذلك لا يضر الحديث [3] ".

وإنما رجح البخاري الوجه الموصول على الوجه المرسل لوجود قرائن مع الموصول مع رجحان شعبة وسفيان الثوري على غيرهم من رواة هذا الحديث

---

(١) نصب الراية (١/ ٣٣٦)

(٢) المجتبى (٦ / ٥٩)

(٣) الكفاية (٤١٣)

لأنهما ـــ مع كونهما أميري المؤمنين في الحديث ـــ أثبت أصحاب أبي إســـحاق السبيعي على الإطلاق ولم يكن ترجيحه للوجه الموصول لأنه زيادة ثقة فقط.

قال ابن حجر: " لكن الاستدلال بأن الحكم للواصل دائما على العمـوم من صنيع البخاري في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم لأن البخاري لم يحكـم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنما حكم له بالاتصال لمعان أخـرى رجحت عنده حكم الموصول [١] ".

وفي موضع آخر قال ابن حجر: " فتبين أن ترجيح البخاري لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل بل بما يظهر من قرائن الترجيح ويزيد ذلك ظهورا تقديمه الإرسال في مواضع أخر [٢]".

والقرائن في هذا الحديث التي تدل على رجحان الوصل على الإرســـال كثيرة:

منها: أن سفيان الثوري وشعبة سمعا هذا الحديث مـــن أبي إســـحاق السبيعي في مجلس واحد، في حين أن الجماعة الكثيرين سمعوا منـــه في أوقـات متعددة، ويدل على هذا أن **الترمذي** بعد أن أخرج حديث" لانكاح إلا بـولي" من طريق إسرائيل عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة عـــن أبي موسى ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

قال: وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف رواه إسرائيل وشريك بن عبد الله وأبو عوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق عـــن أبي

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٠٦)

(٢) النكت لا بن الصلاح (١/ ٦٠٧)

بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ ... إلى أن قال: وروى شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ (أي مرسلا).

ثم قال : ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ " **لا نكاح إلا بولي** " عندي أ صح لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث فإن رواية هؤلاء عندي أشبه، لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبة قال:سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ " **لا نكاح إلا بولي**"فقال:نعم فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري عن أبي أسحاق هذا الحديث في وقت واحد،وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق [1].

ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضا في محل واحد.

ومنها: أن يونس بن أبي إسحاق وابنيه إسرائيل وعيسى رووه عن أبي إسحاق موصولا، ولاشك أن آل الرجل أخص به من غيرهم،وأنهم سمعوه منه في أوقات مختلفة لقربهم منه .

---

(١) سنن الترمذي في كتاب النكاح باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (٣/ ٣٩٩، ٤٠٠)

ومنها: أنه وافقهم على ذلك أبو عوانة وشريك النخعي وزهير بن معاوية إلى تمام العشرة من أصحاب أبي إسحاق مع اختلاف مجالسهم في الأخذ عنه وسماعهم إياه من لفظه والعدد الكثير أولى بالحفظ [1] .

وبما تقدم تبين أنه إن كان مع من أرسل الحديث قوة ضبط وإتقان فإن مع من وصل الحديث أيضا زيادة عدد فهم عشرة مقابل اثنين، ومعظمهم ثقات، فالعدد يقوم مقام الضبط والإتقان فترجح الوصل بعد ذلك بالقرائن الأخرى التي ذكرناها.

ولنضرب على الزيادة بمثالين:

أحدهما: زيادة قبلت من الراوي لأنها من ثقة حافظ ضابط متقن.

وثانيهما: زيادة ردت لأنها من ثقة لكنه غير حافظ ولا ضابط .

أما الأولى ــ وهي الزيادة المقبولة ــ فما رواه الإمام مالك بن أنس من زيادة لفظة " المسلمين " في حديث زكاة الفطر، وهو ما أخرجه مالك في موطئه في الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر (١/٢٨٤) عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ((**أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين**)) وإنما اخترنا زيادة مالك بن أنس لأن كثيرا من أهل العلم مثل بها في هذا الباب **قال أبو عيسى** : " ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما

(١) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٠٧)

تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ... فذكر الحديث [1].

قلت: هذا الحديث رواه أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر والليث بن سعد وغيرهم عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه لفظة (المسلمين) وإليك تخريج الطرق المشهورة .

فأما رواية أيوب السختياني فرواها البخاري في صحيحه في الزكاة (٣/٣٧٥ح١٥١١) و مسلم في صحيحه في الزكاة (٢/٦٧٧) والترمذي في سننه في الزكاة برقم (٦٧٥)والنسائي في المجتبى في الزكاة باب فرض زكاة رمضان (٥/٤٦ح٢٥٠٠) والحميدي في مسنده (٢/٣٠٧ ح ٧٠١) والطحاوي في المعاني في الزكاة (٢/٤٤) كلهم من طرق عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: " فرض النبي ﷺ صدقة الفطر أو رمضان على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعا من تمر أو صاعا من شعير "، فعدل الناس نصف صاع من بر .

وأما رواية عبيد الله بن عمر فرواها البخاري في صحيحه في الزكاة (٣/٣٧٧) من طريق يحيى ـ ومسلم في صحيحه (٢/٦٧٧ من طريق عبد الله بن نمير وأبي أسامة ـ وأبو داود في سننه في الزكاة ((٢/٢٦٥ح ١٦١٣) من طريق يحيى بن سعيد وبشر بن المفضل وأبان ـ والنسائي في المجتبى برقم (٢٥٠٥) من طريق عيسى - والدارمي في سننه في الزكاة (١/٣٣٠ح ١٦٦٩)

---

(١) العلل الصغير للترمذي (٥/٧٥٩)

من طريق سفيان ــ وأحمد في المسند (١٠٢/٢) من طريق محمد بن عبيد ــ وابن الجارود في المنتقى في الزكاة (١٩/٢ح٣٥٦) من طريق وهب ــ تسعتهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع به.

وخالفهم عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف وسعيد الجمحي فروياه عن عبيد الله بن عمر عن نافع بزيادة (المسلمين) **وقال أبو داود** : والمشهور عن عبيد الله ليس فيه (من المسلمين) يشير أبو داود إلى شذوذها في رواية عبيد الله بن عمر .

وأما رواية الليث بن سعد فرواها البخاري في صحيحه في الزكاة (٣٧١/٣ح١٥٠٧) ومسلم في صحيحه في الزكاة(٦٧٨/٢)وابن ماجه في سننه في الزكاة (٥٨٤/١ح١٨٢٥) ثلاثتهم من طريق الليث بن سعد عن نافع به.

فروى هؤلاء وغيرهم عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما بدون ذكر الزيادة وخالفهم مالك بن أنس بذكر الزيادة فيه، وإليك تخريج رواية مالك .

رواها مالك في موطئه في كتاب الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر (٢٨٤/١ح ٥٢) عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ " فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر، أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ".

ورواه البخاري في صحيحه في الزكاة باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين (٣٦٩/٣ ح ١٥٠٤) عن عبد الله بن يوسف ــ ومسلم

في صحيحه في الزكاة (٢/ ٦٧٧ح٩٨٤) من طريق قتيبة بن سعيد وعبد الله بن مسلمة بن قعنب ــ

وأبو داود في سننه في الزكاة باب كم يؤدي في صدقة الفطر (٢/ ١٩ح١٦١١) عن عبد الله بن مسلمة ــ والترمذي في سننه في الزكاة باب ما جاء في صدقة الفطر (٣/٥٢ح٦٧٦) من طريق معن ــ والنسائي في سننه في الزكاة باب فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين (٥/٤٨ح٢٥٠٣) من طريق ابن القاسم ــ والدارمي في سننه في الزكاة باب في زكاة الفطر (١/٣٢٩ح ١٦٦٨) من طريق خالد بن مخلد ــ وابن ما جه في سننه في الزكاة (١/٥٨٤ح١٨٢٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي ــ وابن الجارود في المنتقى في الزكاة (٢/١٩ح٣٥٦) من طريق وهب ــ .

كلهم وهم ثمانية عن مالك بن أنس به .

وخالفهم في رواية قتيبة بن سعيد فرواه عن مالك بدون ذكر زيادة (المسلمين) روى طريقه النسائي في المجتبى في الزكاة (٥/ ٤٨ح ٢٥٠٢) فشذت روايته عن رواية الجماعة عن مالك **قال ابن عبد البر** " لم تختلف الرواة عن مالك في هذه الزيادة إلا قتيبة بن سعيد رواه عن مالك بدونها ".

وبهذا يكون مالك بن أنس تفرد بهذه الزيادة من بين الرواة لهذا الحديث عن نافع ومع ذلك اتفق العلماء على قبول هذه الزيادة من مالك بن أنس لكونه حافظا متقنا إماما لا نظير له ولا يعدله أحد روى الحديث في دهره.

ولكن فيما قررناه من قولنا من تفرد مالك بهذه الزيادة إشكال وهو أننا وجدنا رواية غير مالك بن أنس لهذا الحديث وفيه هذه الزيادة.

فروى البخاري في صحيحه في الزكاة (٣/٣٦٧ح١٥٠٣) وأبوداود في الزكاة (٢/٢٦٥ح١٦١٢) والنسائي في المجتبى برقم (٢٥٠٤) والدارقطني في سننه في الزكاة (٢/١٣٩) كلهم من طريق محمد بن جهم عن إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما ((**فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين**)) وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة .

قلت : فيه محمد بن جهم لم يوثقه إلا أبو زرعة الرازي حيث قال: صدوق لا بأس به وإنما أخرج له البخاري متابعة لرواية مالك، وإلا لكانت روايته شاذة .

ورواه مسلم في صحيحه في الزكاة (٢/ ٦٧٨) من طريق ابن أبي فديك اخبرنا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ ((**فرض زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين حر أوعبد أورجل أوامرأة صغير أوكبير صاعا من تمر أو صاعا من شعير**)).

وفيه ابن أبي فديك ــ محمد بن إسماعيل بن مسلم قال النسائي : ليس به بأس، وقال ابن معين : ثقة، وقال ابن سعد : كثير الحديث وليس بحجة.

ورواه أحمد بن حنبل في مسنده (٢/١٣٧) والحاكم في المستدرك (١/٤١٠) كلاهما من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع بذكر زيادة (المسلمين) .

وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي مع كونه صدوقا له أوهام خالف من هو أثبت منه واكثر عددا رووه عن عبيد الله بن عمر عن نافع بدون تلك الزيادة كما تقدم في التخريج.

ورواه الطحاوي في المعاني في الزكاة (٢/٤٤) من طريق يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد عن نافع به بذكر زيادة (المسلمين) .

قلت: ويحيى بن أيوب الغافقي المصري ضعيف عند الجمهور [١].

والخلاصة أن هذه الزيادة قد رويت من طرق عن نافع ومعظمها ضعيفة وفي بعضها صالح إلا أنه ليس لروايتها من الضبط والحفظ ما يؤهلهم لقبول هذه الزيادة منهم .

وهذا هو قصد العلماء حين ذكروا أن مالكا تفرد بهذه الزيادة وليس قصدهم أنه لم يروها غير مالك ولهذا قال الترمذي: " وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه [٢] ".

وقال ابن حجر بعد أن استعرض تلك الطرق كلها: " وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك لأنه لم يتفق على أيوب وعبيد الله في زيادتها وليس في الباقين مثل يونس لكن في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال[٣]".

---

(١) انظر كتاب الميزان للذهبي (٤/ ٣٦٢)

(٢) العلل الصغير التي في آخر سننه (٥/٦٥٩)

(٣) فتح الباري (٣/٣٧٠)

قلت:ولولاأن مالك بن أنس الحافظ المتقن الإمام روى هـذه الزيـادة لردت لأن من رواها من غيره ليس له من الإتقان والضبط ما لمالك بن أنـس وهذا معنى تفرد مالك بن أنس بها أي أن قبولها توقف على رواية مالك .

وأما المثال الثاني وهي الزيادة من الثقة ولكنها لم تقبل منه لكونه غـير ضابط ولاحافظ وهو ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا " **صلاة الليـل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر ما قد صلى** ".

هذا الحديث رواه أربعة عشر نفسا عن ابن عمر ﷺ بلفظ " صلاة الليل مثنى مثنى " وخالفهم جميعا علي بن عبد الله الأزدي فرواه عن ابن عمر بلفـظ "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى " فزاد في هذا الحديث لفظة " النهار " .

فننظر في هذه الزيادة هل تعتبر زيادة ثقة تقبل منه كما قبلت من مـالك بن أنس أم لا، ولا يتبين الأمر إلا بتخريج الحديث واستعراض أقوال أهل العلـم حوال هذه الزيادة.

أولا: رواية من رواه بدون تلك الزيادة عن ابن عمر رضي الله عنـهما وهم جماعة منهم :

١ ــ نافع وعبد الله بن دينار

روى طريقهما مالك في الموطأ في كتاب صلاة الليل باب الأمر بـالوتر (١٢٣/١) عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بلفـظ ((**صـلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى**)).

وعنه الشافعي في الأم في الصلاة باب مـا جـاء في الوتـر بركعـة (٢٥٧/١).

ورواه **البخاري** في صحيحه في كتاب الوتر باب ما جـــاء في الوتـــر (٤٧٧/٢ح٩٩٠) والدارمي في سننه في الصلاة باب صلاة الليـــل (٢٨٠/١) ومسلم في صحيحه في المسافرين باب صلاة الليل مثنى مثـــنى (٥١٦/١ح٧٤٩) وأبو داود في سننه في الصلاة باب صلاة الليل مثـــنى مثـــنى (٨٠/٢ح١٣٢٦) والنسائي في المجتبى في قيام الليل باب كيف الوتر بركعة (٢٣٣/٣) خمســـتهم من طريق مالك بن أنس إلا أن الدارمي رواه عن نافع غير مقرون بابن دينار.

٣ــ سالم بن عبد الله

روى طريقه البخاري في صحيحه في التهجد باب كيف صلاة النـبي ﷺ (٢٠/٣ح ١١٣٧) ومسلم في صحيحه في المسافرين (٥١٦/١ح١٣٦) وعبـد الرزاق في المصنف في الصلوات (٢٩/٣ح٣٦٧٨) وابن أبي شيبة في المصنف في الصلوات (٢٧٣/٢) والحميدي في مسنده (٢٨٢/٢ح٦٢٨) وأحمد في المسند (١٤٨/٢) وابن خزيمة في صحيحه في الصلاة (١٣٩/٢) كلهم من طرق عـــن الزهري عن سالم ابن عمر عن أبيه مرفوعا.

٤ ــ طاوس بن كيسان

روى طريقه مسلم في المســـافرين (٥١٦/١) والحميـــدي في المســـند (٢٨٢/٢) وأحمد في المسند (١٤١/٢) والنسائي في المجتـــبى في قيـــام الليـــل (٢٢٧/٣ح ١٦٦٧) وابن ماجه في إقامة الصلاة (٤١٨/١) وابن خزيمـــة في صحيحه (١٣٩/٢ح ١٠٧٣) كلهم من طريق طاوس به.

٥ ـــ القاسم بن محمد

روى طريقه البخاري في الوتر باب ما جاء في الوتـر (٤٧٧/٢ح٩٩٣) والنسائي في المجتبى في قيام الليل باب كيف الوتر بواحـــدة (٢٣٣/٣ح١٦٩٢) كلاهما من طريق القاسم بن محمد عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٦ ـــ عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

روى طريقه مسلم في المســـــافرين (١٨/١ح٧٤٩) وأبــو عوانــة في مستخرجه في الصلاة (٣٣٢/٢) كلاهما من طريق عبيد الله بن عمر أن ابـــن عمر بلفظ ((**من صلى فليصل مثنى مثنى**)).

٧ ـــ عقبة بن حريث

روى طريقه مسلم في المسافرين (٥١٩/١ح١٥٩) وأحمد في المسند (٢/ ٤٤) وأبوعوانة في مستخرجه في الصلاة (٣٣٠/٢) ثلاثتهم من طريق شعبة عن عقبة بن حريث عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٨ ـــ أنس بن سيرين

روى طريقه البخاري في صحيحه في كتاب الوتر باب ساعات الوتـــر (٤٨٦/٢ح٩٩٥) ومسلم في المسافرين (٥١٩/١ح١٥٧ وأحمـــد في المسند (٣١/٢) وابن ماجه في إقامة الصلاة (٤١٨/١ح١٣١٨) أربعتهم من طريـــق أنس بن سيرين عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٩ ـــ محمد بن سيرين

روى طريقه أحمد في المسند (٣٢/٢،٣٣، ٨٣) مـــن طريـــق هشـــام وهارون الأهوازي كلاهما عن محمد بن سيرين عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ورواه أيضا بدون زيادة (النهار) أبو سلمة بن عبد الرحمن وعطية بن سعد وعقبة بن مسلم وحميد بن عبد الرحمن، وكل هذه الطرق مشهورة وصحيحة عنهم تركنا تخريجها خشية الإطالة .

وخالفهم جميعا علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ ((**صلاة الليل والنهار مثنى مثنى**)) فزاد النهار في الحديث .

فروى طريقه الترمذي في سننه في الصلاة باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (٨٩١/٢ح٥٩٧) وأبوداود في سننه في الصلاة باب صلاة النهار (٦٥/٢ح١٢٩٥) والنسائي في المجتبى في قيام الليل باب كيف صلاة الليل (٢٢٧/٣) وفي الكبرى باب كم صلاة النهار (١٧٩/١ح٤٧٢) وابن ماجه في إقامة الصلاة باب ما جاء في صلاة الليل والنهار (٤١٩/١ح١٣٢٢) والطيالسي في مسنده (٢٦١) وابن أبي شيبة في المصنف في الصلوات باب في صلاة النهار كم هي (٢٧٤/٢) والدارمي في سننه في الصلاة باب صلاة الليل والنهار (٢٨٠/١ح ١٤٦٦) وأحمد في المسند (٥١/٢) وابن الجارود في المنتقى في الصلاة باب في ركعات السنة (٢٤٢/١) وابن حبان في صحيحه في الصلاة (٨٩/٤ح٢٤٨٥)وابن خزيمة في الصلاة (٢١٤/٢ح١٢١٠) والدارقطني في سننه في الصلاة باب صلاة النافلة في الليل والنهار (٤١٦/١) كلهم من طريق شعبة عن يعلى بن عطاء أنه سمع عليا بن عبد الله مرفوعا .

وعلي بن عبد الله الأزدي تابعه على هذا الوجه نافع في إحدى الروايتين عن ابن عمر.

روى طريقه الطحاوي في المعاني في الصلاة باب التطوع بالليل والنهار كيف هو (١/٣٣٤ح ١٩٦٣) حدثنا فهد ثنا إسحاق بن إبراهيم الجنبي عن العمري عن نافع به. ورواه الطبراني في الأوسط والخطيب في التاريخ (١٣/ ١١٩)كلاهما من طريق العمري به.

وأيضا تابعه محمد بن سيرين في إحدى الروايتين

روى طريقه الحاكم في معرفة الحديث في النوع التاسع عشر (ص ٥٨) من طريق أبي حاتم الرازي حدثنا نصر بن علي حدثنا أبي عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن ابن عمر رضي الله عنهما.

النظر في المختلفين على ابن عمر رضي الله عنهما في ذكر الزيادة وبدونها

سبق أن رواة الوجه الأول كثيرون كثرة تغنيهم عن النظر في أحوالهم وقد سبق في التخريج أن الذين وقفت على رواياتهم أربعة عشر، وعليه فإن الوجه الأول بدون ذكر الزيادة في الحديث متواتر عن ابن عمر ﷺ لأن مثل هذا العدد يحصل به التواتر .

وأما رواة الوجه الثاني بذكر الزيادة في الحديث (أي النهار).

١ ـــ علي بن عبد الله البارقي الأزدي أبو عبد الله بن أبي الوليد توفي بعد المائة.

قال العجلي: ثقة وقال ابن عدي: ليس له كثير حديث ولا بأس به عندي، ولم يذكر أبو حاتم والبخاري فيه شيئا، وقال الذهبي: ما علمت لأحد فيه جرحا وهو صدوق، وقال ابن حجر روى له مسلم حديثا واحدا في الدعاء إذا استوى على الراحلة للسفر وقال: صدوق ربما اخطأ .

وكلمة النقاد ممن تكلم فيه تكاد تتفق على أنه صدوق سوى العجلي فإنه وثقه، ومعلوم أن العجلي متساهل في التوثيق فقد يرفع الراوي إلى مرتبة أعلى من مرتبته كهذه الحالة، والعبرة بقول الجمهور.

والراوي إذا أطلق عليه كلمة (صدوق) فمعناه أن في حفظه خفة ولأجل ذلك نزل عن مرتبة الثقة فيحسن حديثه إذا لم يخالف و لم يأت بمتن منكر [1].

٢ ــ نافع أبو عبد الله مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه توفي سنة (١١٧)

لكن الراوي عنه هذا الوجه هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العدوي المدني أبو عبد الرحمن العمري توفي سنة ١٧١.

قال أحمد: لا بأس به يزيد في الأسانيد ويخالف، وقال ابن عدي: صدوق، قال البخاري: ذاهب لا أروي عنه شيئا وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي وقال ابن معين في رواية: صويلح وقال أيضا: صالح ثقة، وقال : صالح جزرة: لين الحديث مختلط الحديث، وقال ابن حجر: ضعيف.

قلت: والذي يظهر من حاله أنه ضعيف من جهة حفظه، ومن وثقه فإنما وثقه لعدالته، وأخرج له مسلم حديثا في فضائل الأعمال [2].

---

(١) انظر ترجمته: الجرح والتعديل (١٩٣/٦) الكامل (١٨٠/٥) الميزان (١٤٢/٣) الكاشف (٢٥٢/٢) تهذيب التهذيب (٣١٣/٧) والتقريب (٤٧٦٢)

(٢) انظر ترجمته: الجرح (١٠٩/٥) الكامل (١٤٣/٤) ضعفاء العقيلي (١٤٦) المجروحين ٦/٢) الميزان (٤٦٥/٢) تهذيب التهذيب (٢٨٧/٥) التقريب (٣٤٨٩)

ومع هذا فروايته هنا منكرة لأنه خالفه مالك بن أنس والليث بن سعد فروياه عن نافع عن ابن عمر بدون ذكر الزيادة.

٣ ـ **محمد بن سيرين** الأنصاري أبو بكر البصري ثقة ثبت إمام في الدين توفي سنة (١١٠) لكن الراوي عنه عبد الله بن عون بن أرطاة فهو وإن كان ثقة ثبتا لكن خالفه هشام بن حسان وهارون بن إبراهيم الأهوازي وكلاهما ثقة لا سيما أن هشام بن حسان فهو من أثبت الناس في ابن سيرين فروياه عن ابن سيرين عن ابن عمر بدون ذكر الزيادة.

قلت: حتى لو صح هذا الوجه عن ابن سيرين لعد شاذا لمخالفته العدد الكثير ممن هو مثله أو أوثق منه فكيف إذا كان ابن سيرين وافق العدد الكثير في الرواية الراجحة عنه.

ولهذا قال الحاكم عقب تخريجه لهذا الوجه " هذا الحديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر النهار فيه وهم، والكلام عليه يطول.

النظر في هذه الزيادة :

لا خلاف بين أهل العلم أن الوجه الثاني الذي رواه أربعة عشر نفسا، ومعظمهم من كبار التابعين الثقات الأثبات عن ابن عمر رضي الله عنهما هو الراجح وأنه ثابت لا شك في ذلك وقد أخرجه الشيخان في صحيحيهما من طرق متعددة عن ابن عمر وقد أشرنا إلى معظمها في التخريج.

وإنما الخلاف في الوجه الثاني الذي رواه علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر بذكر زيادة (النهار) فيه، هل هذه الزيادة مقبولة أم مردودة .

وقد اختلف العلماء في هذه الزيادة فمنهم من ردها واعتبرها شاذة لمخالفة راويها للثقات الكثيرين والأثبت منه في الحفظ والإتقان، ومنهم من قبل هذه الزيادة بحجة أنها زيادة الثقة وهي في الوقت نفسه غير منافية لأصل الحديث وإليك كلام أهل العلم في هذه الزيادة.

أولا: من رد هذه الزيادة واعتبرها شاذة .

١ ـ **الإمام النسائي** فقد قال في المجتبى " هذا الحديث (أي حديث علي الأزدي) خطأ [١] " وفصل في الكبرى أكثر وقال: " هذا إسناد جيد ولكن أصحاب ابن عمر خالفوا عليا الأزدي خالفه سالم ونافع وطاوس [٢] " (يعني عدم ذكر النهار).

٢ ـ **يحيى بن معين** قيل له إن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فقال: بأي حديث ؟ فقيل له: بحديث علي بن الأزدي عن ابن عمر قال: (أي ابن معين) ومن علي الأزدي حتى أقبل منه وأدع قول يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن نافع عن ابن عمر أنه كان يتطوع بالنهار أربعا لا يفصل بينهن وآخذ بحديث علي الأزدي لو كان حديث علي الأزدي صحيحا لم يخالفه ابن عمر رضي الله عنهما [٣].

---

(١) المجتبى (٢٢٧/٣)

(٢) السنن الكبرى له (١٧٩/١) وإنما اكتفى النسائي بذكر الثلاثة لكونه أسند رواياتهم ولأنه يكفي للحكم على شذوذها مخالفته لهؤلاء .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٤٥/١٣)

٣ــ **أبو عيسى الترمذي** قال: " اختلف أصحاب شعبة في حديث ابن عمر (أي من طريق علي الأزدي) فرفعه بعضهم وأوقفه بعضهم، والصحيح ماروي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: " صلاة الليل مثنى مثنى [(١)] " أي بدون ذكر النهار.

٤ــ الدارقطني ففي علله : " ذكر النهار فيه وهم [(٢)] ".

٥ــ **العقيلي** وذلك أنه قال " وقد روى شعبة عن يعلى عن علي الأزدي عن ابن عمر قال: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فلا يتابع (أي علي الأزدي) عليه [(٣)] "

٦ ــ **الحاكم** فإنه قال عقب تخريج طريق إحدى الراويتين عن محمد بن سيرين عن ابن عمر "هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة وذكر النهار وهم [(٤)]".

٧ــ **أورد كل من ابن عدي في الكامل والذهبي في الميزان** هذا الحديث في ترجمة علي الأزدي إشارة منهما إلى أن هذا الحديث مما أنكر عليه.

٨ ــ **قال ابن تيمية**: " إن الإمام أحمد ضعف هذه الزيادة [(٥)] ".

---

(١) سنن الترمذي (٢/٤٩١) ولم أجد من أعل الحديث بالاختلاف على شعبة في الرفع والوقف غير الترمذي إلا عند الطيالسي شك شعبة في رفعه.

(٢) التعليق المغني على سنن الدارقطني (١/٤١٨)

(٣) الضعفاء العقيلي (٤ / ٢٤٠)

(٤) معرفة علوم الحديث (٥٨)

(٥) الفتاوى (٢٣/١٦٩)

٩ ــ قال ابن حجر في معرض حديثه عن هذه الزيادة : " فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذا [١] ".

وهذه مجمل أقوال من رد هذه الزيادة واعتبرها شاذة ممن وقفت على كلامهم.

وأما من قبل هذه الزيادة بحجة أنها زيادة ثقة غير منافية لأصل الحديث وهذه أقوالهم:

١ـ إن ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود أخرجوا حديث علي الأزدي بذكر تلك الزيادة فيه في صحاحهم، وهذا قبول فعلي لهذه الزيادة إذ إن من شرط الصحيح سلامته من العلة .

٢ ــ روى ابن عبد البر بسنده إلى محمد بن مضر بن محمد أنه قال لا بن معين: إن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: " صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ويحتج بحديث علي الأزدي [٢] ".

٣ ــ روى البيهقي بسنده عن محمد بن سليمان بن فارس أنه سأل البخاري عن هذا الحديث : فقال: صحيح [٣].

---

(١) فتح الباري (٢/٤٧٩)

(٢) تقدم في الصفحة السابقة

(٣) السنن الكبرى (٢/

٤ ـ **الخطابي** حيث قال: " روي الحديث عن ابن عمر نافع وطاوس وعبد الله بن دينار و لم يذكر فيه أحد " صلاة النهار " إنما هو صلاة الليل مثنى مثنى إلا أن سبيل الزيادات أن يقبل [١] ".

٥ـ **البيهقي فقد قال:** " هذا حديث صحيح وعلي البارقي احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة [٢] ".

٦ ـ **الشوكاني** فقد قال: " وحديثه هذا " أي حديث الأزدي " مشتمل على زيادة وقعت غير منافية فيتحتم العمل بها [٣] ".

٧ ـ **ويمكن أن يحتج لهم** أن عليا الأزدي لم يتفرد بهذه الزيادة بل تابعه عليها غيره كما سبق.

٨ ـ **إن ابن عمر أفتى بمقتضى** هذه الزيادة وهذا يدل على ثبوتها في حديثه.

٩ـ **إن لهذه الزيادة شاهدا** من حديث الفضل بن عباس رضي الله عنهما.

وهذه أدلة الفريقين من أهل العلم في قبول هذه الزيادة في حديث ابن عمر وردها.

والذي ظهر لي بعد التأمل من خلال ما تقدم من التخريج والنظر في المختلفين وأقوال أهل العلم أن الزيادة التي وقعت في حديث علي الأزدي إنما

---

(١) معالم السنن (٢٤١/١)

(٢) السنن الكبرى (٢/

(٣) نيل الأوطار (٧٩/٣)

هي زيادة شاذة لانطباق شرط الشذوذ عليها وذلك لمخالفته لمن هو أوثق منه وأكثر عددا وليس لعلي الأزدي من الحفظ والإتقان ما يؤهله لقبول هذه الزيادة.

وأما الإجابة عن أدلة القائلين بأن هذه الزيادة مقبولة لأنها زيادة ثقة غير منافية لأصل الحديث .

وأما إخراج ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود هذه الزيادة في صحاحهم، فالظاهر أنهم نظروا إلى الإسناد الذي ظاهره الحسن فأخرجوه من أجل ذلك وفي صحاحهم أحاديث من هذا القبيل فإذا اطلع غيرهم عليه علة توجب قدحه وجب المصير إليه، واعتمادهم في إخراج الحديث غالبا إنما هو على صحة الإسناد ظاهرا دون النظر إلى العلة والشذوذ، قد مر علي حين إعدادي لرسالة الدكتوراة في دراسة الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف في كتابه "المجتبى " أحاديث كثيرة أعلها النسائي وغيره من الأئمة وهي مخرجة في صحاح ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود.

وأما ما رواه البيهقي بسنده عن محمد بن سليمان بن فارس أنه سأل البخاري ... إلخ فهذا غير ثابت عن البخاري لأن محمد بن سليمان راوي القصة عن البخاري غير معروف ولم أجد من نقل عن البخاري غير محمد بن سليمان مع مسيس الحاجة إلى رأي الإمام البخاري في هذه المسألة لما له من قدم راسخة في علم العلل.

وأما ما حكاه محمد بن مضر من أن أحمد بن حنبل كان يقول " صلاة الليل والنهار مثنى مثنى " يحتج بحديث علي الأزدي إلى آخر الكلام.

قلت: قد يكون هذا فهما فهمه محمد بن مضر وإلا فلا يلزم من قول أحمد صلاة الليل والنهار مثنى مثنى أن يحتج بحديث علي الأزدي، والذي يؤيد ذلك ما سبق نقله عن ابن تيمية أن أحمد رد هذه الزيادة فكيف يعقل أن يرد هذه الزيادة ثم يحتج بها.

وأما قول الخطابي: " ... إلا أن سبيل الزيادات أن تقبل " وكذلك أقول لو كان المتفرد بهذه الزيادة حافظا متقنا لكان لقولهم وجه أما إذا كان المتفرد بها هو علي الأزدي وأمثاله ممن في حفظه خفة مع مخالفته للثقات الأثبات من أصحاب ابن عمر فالأمر يختلف تماما فإذا لم تكن زيادة علي الأزدي هذه شاذة فلا يكون هناك حديث شاذ.

وأما قول الشوكاني: " وحديثه مشتمل على زيادة وقعت غير منافية فيتحتم العمل بها "يرد عليه بقول ابن تيمية " إن هذا الزيادة خالفه المزيد عليه (أي بقية الحديث) وهو قوله ﷺ : ((**فإذا خفت الصبح فأوتر**)).

ومعلوم أنه لو قال: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة لم يجز وإنما يجوز إذا ذكر صلاة الليل منفردة كما ثبت في الصحيحين.

وأما قولهم إن ابن عمر رضي الله عنهما أفتى بمقتضى حديث علي الأزدي فقد كان يقول ((**صلاة الليل والنهار مثنى**)).

فهذا الأثر رواه ابن وهب كما في التمهيد (٤٨٧/٢) قال أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله الأشج عن ابن أبي سلمة أن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ومن طريق ابن وهب رواه البيهقي في الكبرى (٤٨٧/٢) من طريــــق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابن عمر من قوله موقوفا عليه.

ورواه الدارقطني في سننه (٤١٧/١) من طريق الليث بن سعد عن عمرو بن الحارث به مرفوعا.

قلت: هكذا اختلف في هذا الأثر رفعا ووقفا ولهذا قال ابن حجــر في التلخيص (٢٣/٢) في إسناده نظر .

والذي يزيده ضعفا أنه ثبت عن ابن عمرﷺ أنه كان يصلـــــى بـــالليل ركعتين وبالنهار أربعا رواه الطحاوي في المعاني (٣٣٤/١) حدثنا فهد حدثنــــا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضـــــي الله عنــــهما موقوفا.

وهذا الإسناد رجاله رجال الشيخين إلا شيخ الطحاوي وهو ثقة، وقـــد تقدم قول ابن معين: " ... أدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتطوع بالنهار أربعا لا يفصل وآخذ بحديث علي الأزدي لـــــو كـــان حديث علي الأزدي صحيحا لم يخالفه ابن عمر رضي الله عنهما.

وأما قولهم إن لهذه الزيادة شاهدا من حديث الفضل بن عباس رضي الله عنهما.

يجاب بأن وجود شاهد لهذه الزيادة في حديث آخر لا يمنع أن تكـــــون شاذة في حديث ابن عمر وهذا معروف لدى أئمة الحديث ولهذا لم يستدلوا بهذا الشاهد لكننا ذكرناه لهم لورود هذا الحديث في هذا الباب هذا من جهة.

ومن جهة ثانية وهي الأقوى أن حديث الفضل بن عبـــاس رضـــي الله عنهما المشار إليه رواه الترمذي والنسائي والبيهقي ثلاثتهم من طريق عبـــد الله بن نافع بن العمياء وهو مجهول، ولهذا قال ابن المديني: لم يصح حديثه (أي هـــذا الحديث).

ثم إن حديث الفضل بن عباس على فرض صحته ليس نصا في مســـألة الخلاف لأن لفظه" الصلاة مثنى مثنى " و لم يرد فيه ذكر النهار إطلاقا فيمكـــن تخصيصه بصلاة الليل وعليه فلا يكون شاهدا لحديث الأزدي.

وبهذا يتبين أن حديث علي الأزدي حديث شاذ بكل المقاييس لما تقـــدم من الأدلة والبراهين مما لايدع مجالا للشك في الحكم عليه بالشذوذ.

ملحوظة : اتضح أن أئمة الحديث المتقدمين كالنسائي ويحيى بن معـــين وأحمد بن حنبل على ماصح عنه والترمذي والدارقطني والعقيلـــي والحـــاكم لم يختلفوا في الحكم على شذوذ رواية علي الأزدي وخالفهم المتأخرون كالخطـــابي والبيهقي والشوكاني وهؤلاء لا يعدل جميعهم واحدا من هؤلاء الأئمة في معرفـــة العلل.

فائدة: الحديث بالوجه الراجح الصحيح فيه دلالة على أن صلاة الليـــل تصلى مثنى مثنى وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم ، ولكن الحديث لم يتعـــرض حسب الرواية الراجحة إلى صلاة النهار، فهل حكمها حكم صـــلاة الليـــل أم تختلف؟

قال ابن عبد البر: " قوله ﷺ صلاة الليل مثنى مثنى " كلام خرج على جواب السائل كأنه قال له يارسول الله كيف نصلى بالليل فقال: مثنى مثنى ولوقال له: وبالنهار جاز أن يقول كذلك أيضا، ألي أن قال: ومن الدليل أن صلاة النهار مثنى مثنى كصلاة الليل سواء أن رسول الله ﷺ كان يصلى قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين، إلى أن قال: إن العلماء اختلفوا في صلاة النافلة بالنهار وقام الدليل على حكم صلاة النافلة بالليل وجب رد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه قياسا [1] ".

قلت: إن اختلافهم في صلاة النافلة في النهار يؤكد على عدم ثبوت حديث علي الأزدي، ولو ثبت لكان نصا في مسألة الخلاف، وأما ما استدل به ابن عبد البر من الرواتب النهارية وكونها مثنى مثنى على أن صلاة النهار كذلك أيضا فغير ظاهر لأن الرواتب شرعت بعدد محدود وكيفية خاصة فلا يقاس عليها غيرها، والمسألة مفروضة في التطوع المطلق.

والله أعلم بالصواب.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٤٥/١٣ ــ ٢٤٨)

أمثلة تطبيقية للشروط السابقة على أنواع من الأحاديث

ولنبدأ بالحديث الصحيح الذي توفرت فيه الشروط الخمسة، ومن خلال ذكرنا لتلك الأحاديث سنقف على القسم الأول من الرواة وهم الثقات لتلازم الأمرين إذ لا يوجد حديث صحيح لذاته إلا برواة الثقات له.

وبهذا نكون قد تحصّلنا في آن واحد على معرفة الحديث الصحيح ومعرفة القسم الأول من الرواة وهم الثقات.

ولكن قبل الدخول في ضرب الأمثلة قد يتساءل المرء ويقول: إذا كان من شروط الحديث الصحيح أن يكون غير معلل ولاشاذ فمن أين لنا أن ندرك ذلك لأنه من الصعوبة بمكان أن يتحقق لإنسان في هذا العصر معرفة ذلك لما نعلم أن خلو الحديث من العلة والشذوذ يحتاج إلى معرفة دقيقة وإحاطة بجميع طرق الحديث وشواهده ثم المعرفة التامة لمراتب الرواة وما يتفاضلون به من الأوصاف وغير ذلك من الأمور اللازمة لمعرفة علة الحديث بخلاف بقية الشروط فإنه يمكن للمرء أن يتمكن من معرفة اتصال السند وانقطاعه وكون راوي هذا الحديث عدلا ضابطا أو غير ذلك مما يحصل للشخص بالخبرة والممارسة.

أقول: لا شك أن معرفة علة الحديث وشذوذه ليس بالأمر الهين لما يكتنف العلة والشذوذ من الخفاء والغموض، ولكن مع ذلك ليس بالأمر المستحيل على الجميع بل إنني وجد ت أثناء اشتغالي بدراسة الأحاديث المعللة في سنن النسائي ــ المجتبى ــ في رسالتي الدكتوراة أن كثيرا من علل الأحاديث تتضح من تخريج الحديث والاستعراض لطرقه، وصدق من قال: " **الحديث إذا لم تجمع طرقه لا تتبين علله** " فنجد بعد التخريج أن الجمع الكثير من الرواة

يتفقون على وجه واحد، ويخالفهم واحد أواثنان، أو تجد الأثبت والأضبط من الرواة يرويه على وجه ويخالفه من ليس كذلك، فهذه الأمور وغيرها وإن لم تكن علة بالضرورة في كل الأحوال إلا أنها قرائن تستوقف الباحث لاستفراغ وسعه في البحث عن الاختلاف ليتبين له الأمر على حقيقته إن كان علة قادحة أم لا.

وهناك **أمور** تعين الباحث على معرفة كون الحديث خاليا عن العلة والشذوذ ومنها:

١ــ مراجعة الكتب المؤلفة في علل الأحاديث التي منها ما هو مبوب على الأبواب الفقهية كعلل ابن أبي حاتم، وهذا النوع أسهل للوصول إلى الغرض من غيرها، ومنها ما هو مبوب على المسانيد كعلل الدارقطني ، فميزة هذه الكتب أنها تصوِّر لك وجه العلة في الحديث ثم تبين لك الوجه الراجح الخالي من العلة من المرجوح المعلول مع بيان الراوي صاحب الوهم وسبب وهمه مما لا تكاد تجده في بقية الكتب.

٢ــ مما يعين على كون الحديث خاليا من العلة أن يكون في الصحيحين أو في أحدهما أو في الكتب التي التزم أصحابها الصحة كابن خزيمة أو ابن حبان على اختلاف بينهما وبين الجمهور في بعض الأمور كاشتراط التنصيص على العدالة فيجب التنبه لها.

٣ــ أن يحكم على صحة الحديث أحد أئمة الحديث ممن له رسوخ في هذا الفن، وهذا ولله الحمد كثير ، فمعظم الأحاديث عند تخريجها تجد كلام أهل العلم قديما وحديثا عليها تصحيحا أو تضعيفا لا سيما إن كان الحديث المطلوب

دراسته من أحاديث الأحكام، فهناك كتب ألفت في تخريج الأحاديث التي احتج بها أصحاب كل مذهب كتخريج أحاديث الهداية (نصب الراية) للزيلعي وكتخريج أحاديث شرح الوجيز (التلخيص الحبير) لابن حجر وغيرهما كثير، والآن فلنضرب بعض الأمثلة على تلك الأنواع .

المثال الأول: حديث صحيح توفرت فيه جميع الشروط الخمسة وهو في الصحيحين

قال الحميدي في مسنده (٢/٤٠٨ح ٩١٨) حدثنا سفيان قال حدثنا أبوفروة الهمداني قال: سمعت الشعبي يقول: سمعت النعمان بن بشير على المنبر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**حلال بين وحرام بين، وشبهات بين ذلك، فمن ترك ما اشتبه عليه من الإثم كان لما استبان له أترك ومن اجترأ على ما شك فيه أوشك أن يواقع الحرام، وإن لكل حمى، وحمى الله في الأرض معاصيه**)).

فبالنظر إلى هذا الحديث يتبين لنا أنه متصل السند إذ ما من راو من رواته إلا وقد صرح بالسماع عمن فوقه.

ولهذا قال ابن حجر في الفتح (٤/ ٢٩١) قد أخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة له وبسماع أبي فروة من الشعبي وبسماع الشعبي من النعمان على المنبر وبسماع النعمان من رسول الله ﷺ اهـ .

وما قاله الحافظ ابن حجر في هذا الإسناد ينفي أي احتمال قد يرد على الأذهان من أن هذا التصريح قد وقع من بعض النساخ أو الطابع وأنه يحتمل أن

أصل الرواية كانت بالعنعنة عن بعض الرواة كما قد يحصل في بعض الكتب التي لم تحقق تحقيقاً جيداً.

ولكن بعد قول ابن حجر لم يبق لدينا أدنى شك أن أصل الرواية عند الحميدي كما هي في مسنده حاليا علما أنه لو لم نجد كلام ابن حجر لحملنا ما في المسند على الصحة لأنه محقق تحقيقا جيدا من قبل عالم له باع في معرفة الحديث وتحقيق التراث الإسلامي وهو الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

وبهذا يتبين لنا أن الشرط الأول من شروط الحديث الصحيح وهو اتصال السند توفر لنا في هذا الحديث كما تقدم.

وأما الشرط الثاني والثالث: وهما عدالة الرواة وتمام ضبطهم للوقوف على ذلك إليك تراجم رواة هذا الحديث .

١ـ **أما المؤلف الحميدي** = فهو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة أبو بكر الأسدي الحميدي القرشي المكي روى عن ابن عيينة والشافعي ووكيع وغيرهم وعنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وأبوزرعة وأبوحاتم الرازيان وغيرهم.

كان الحميدي من كبار أئمة الحديث وتفقه على الشافعي وذهب معه إلى مصر ولازمه حتى وفاته ومنه أخذ البخاري الفقه.

قال أحمد: الحميدي عندنا إمام، وقال أبو حاتم: هو أثبت الناس في ابن عيينة وهو رئيس أصحابه وهو ثقة إمام، وقال ابن عدي:ذهب مع الشافعي إلى مصر وكان من خير الناس، وقال يعقوب بن شيبة: ما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه.

قلت: ثناء أهل العلم عليه كثير وأجمعوا على أنه ثقة فقيه إمام من أئمـة الحديث وقد استفتح البخاري كتابه الصحيح برواية الحميدي لما له من مكانـة لديه توفي سنة (٢١٩) [1].

٢ـ سفيان هو ابن عيينة فتلميذه هنا وهو الحميدي لايروي عن الثوري فتعين أن يكون ابن عيينة وهو ابن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ولد سنة (١٠٧) روى عن أبي إسحاق السبيعي وأيوب بن أبي تميمة السختياني وحميد الطويل وغيرهم وعنه حماد بن زيد وابن المبارك والشافعي والحميدي ويحيى القطان وابن مهدي وغيرهم.

قال الشافعي: لو لا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز،وقال أحمد:ما رأيت أحدا من الفقهاء أعلم بالقرآن والسنن منه،وقال ابن مهدي:كان أعلم الناس بحديث أهل الحجاز، وقال العجلي: كان حديثه نحوا من سبعة آلاف و لم يكن له كتب.

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة إمام وأثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة،وقال أيضا: الحجة على المسلمين مالك وشعبة والثوري وابن عيينة،

وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتا كثير الحديث حجة، وقال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع والدين.

---

(١) انظر ترجمته الجرح (٥٦/٥) تاريخ الفسوي (١٨٤/٣) تذكرة الحفاظ (٤١٣/٢) تهذيب التهذيب (١٨٩/٥) .

وقال اللالكائي: مستغن عن التزكية لتثبته وإتقانه وأجمع الحفاظ أنـــــه أثبت الناس في عمرو بن دينار، وقال الذهبي : ثقة ثبت حافظ إمام ،وقال ابـــن حجر:ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخرة.

ولكن بقي أن أشير إلى أن ابن عيينة قد اختلط كما ذكره غير واحد من أهل العلم فقد نقل عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنه سمع يحـــيى بـــن سعيد القطان يقول: أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمـــن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لاشيء.

إلا أن الذهبي استبعد هذا القول من ابن عمار واعتبره غلطا وعلل ذلــك بأن القطان مات في صفر أول سنة (١٩٨) وقت قدوم الحجاج وتحدثهم عـــن أخبار الحجاز فمتى تمكن يحيى بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان ثم يشـــهد عليه بذلك والموت قد نزل به ثم قال: فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع مـع أن يحيى متعنت جدا في الرجال وسفيان ثقة مطلقا والله أعلم اهـــ.

وقال ابن حجر معلقا على ذلك: وهذا الذي لا يتجه غـــيره لأن ابـــن عمار من الأثبات المتقنين، وما المانع أن يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة واعتمد قولهم وكانوا كثيرا فشهد على استفاضتهم.

قلت: هناك أمور تتعلق باختلاط ابن عيينة منها :

أولا: أن مدة اختلاطه لم تكن طويلة وذلك أن اختلاطه كان سنة سـبع وثمانين وقد مات في وسط سنة ثمان وتسعين لأنه توفي قبل قدوم الحجاج بأربعة أشهر.

ثانيا: الذي يظهر أنه لم يكن يحدث في هذه المدة لكبر سنه ومرضه ولهذا لم يذكروا أحدا ممن سمع منه في هذه المدة غير محمد بن عاصم فيما ذكره الذهبي ولهذا قال الذهبي: فلما كان سنة ثمان وتسعين ما ت فيها و لم يلقه أحد، ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع اهـ .

ثالثا: أن الحميدي راوي الحديث عنه من أقدم أصحابه وأثبتهم فيه وناقل حديثه بل معظم مادة مسند الحميدي من حديث سفيان بن عيينة.

وعليه فإنه قد أمن من اختلاط ابن عيينة في هذا الحديث وفي غيره مما يرويه الحميدي وغيره من قدماء أصحابه توفي ابن عيينة في سنة (١٩٨) [(١)].

٣ـ أبو فروة الهمداني هو عروة بن الحارث الكوفي

قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وأخرج له مسلم والبخاري مقرونا بغيره ووثقه ابن حجر. [(٢)]

٤ـ الشعبي = عامر بن شراحيل الشعبي بفتح المعجمة أوبوعمرو الكوفي .

روى عن علي وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وغيرهم

قال العجلي: سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة . وعنه أبو إسحاق السبيعي وسفيان الثوري وسلمة بن كهيل .

---

(١) ثقات العجلي (٤١٧/١) الجرح (٣٤/١) الميزان (١٧٠/٢) الكاشف (٣٠١/١) تهذيب التهذيب (١٠٤/٤) التقريب (٢٤٥١) الكواكب الدراري (ص ٢٢٠)

(٢) تاريخ الدارمي (٩٥١)الجرح (٣٩٨/٦) ثقات ابن حبان (٦ / ٤٠٤) الكاشف (٢٢٨/٢) تهذيب التهذيب (١٦١/٧)

وقال عبد الملك بن عمير: مر ابن عمر على الشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال: لقد شهدت القوم فلهو أحفظ لها وأعلم بها.

قال كل من مكحول الشامي وأبي مجلز : ما رأيت أفقه منه، وقال ابن معين وأبو زرعة وابن حبان: ثقة، وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول: ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه والثوري في زمانه .

وكان مشهودا له بقوة الحفظ ونقل عنه أنه قال: ما كتبت سوداء في بيضاء ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته ولاحدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده علي قال الذهبي في التذكرة:كان إماما حافظا فقيها متفننا ثبتا متقنا، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل [1].

قلت: قد أرسل عن مجموعة من الصحابة الذين لم يدركهم لكن قال العجلي: مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحا .

٥ ــ النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاس الأنصاري الخزرجي له ولأبيه صحبة **قال ابن عبد البر:** ولد قبل وفاة النبي ﷺ بثمان سنين وكان هو وعبد الله بن الزبير أول من ولد في الإسلام (أي بعد الهجرة)، وكان النعمان أميرا على الكوفة لمعاوية سبعة أشهر ثم كان أميرا على حمص لمعاوية ثم ليزيد فلما مات يزيد صار زبيريا فخالفه أهل حمص فأخرجوه منها واتبعوه حتى قتلوه سنة ٦٥وكان كريما جوادا شاعرا رضي الله عنه وأرضاه [2] .

---

(١) العجلي (١٢/٢) الجرح (٣٢٢/٦) ثقات ابن حبان (٥ / ١٨٥) تهذيب التهذيب (٥٧/٥) تذكرة الحفاظ (٧٩/١)

(٢) الاستيعاب (٣/ الإصابة (٥٥٩/٣)

الحكم على الحديث:

ومما سبق تبين لنا أن الحديث متصل الإسناد وأن رواته عدول ثقات بل كلهم أئمة في الحديث عدا أبي فروة الهمداني وهو ثقة .

ومن هنا عرفنا أنه توفر في هذا الحديث ثلاثة شروط من شروط الحديث الصحيح وهي اتصال السند، عدالة الرواة، تمام ضبطهم.

ولما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما علمنا أن الحديث خالٍ عن العلة وعن الشذوذ.

أما البخاري فقد أخرجه في مواضع من صحيحه منها في كتاب البيوع باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات (٤/٢٩٠ الفتح برقم (٢٠٥١) عن علي بن المديني وعبد الله بن محمد ومحمد بن كثير ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة به بنحوه.

وأما مسلم فرواه في صحيحه في المساقاة باب أخذ الحلال وترك الشبهات (٣/١٢٢٠) عن إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جرير عن مطرف وأبي فروة الهمداني عن الشعبي به بألفاظ متقاربة.

ورياه من طرق أخرى عن الشعبي من غير طريق أبي فروة الهمداني .

وبهذا نستطيع أن نقول: إن الحديث صحيح بل متفق على صحته توفرت فيه جميع الشروط الخمسة فإذا انضاف إلى ذلك إخراج الشيخين في صحيحيهما صار في أعلى مراتب الصحيح.

والله أعلم بالصواب.

ملحوظة: نكتفي في هذه المرحلة بالاعتماد على أئمة الحديث فيما يتعلق بالعلل والشذوذ لأننا ما زلنا في بداية الطريق، ولكن بمرور الزمن إذا فتح الله على الطالب في معرفة الحديث وعلومه يمكن أن يستقل بنفسه بتصحيح بعض الأحاديث إذا لم يجد من تكلم فيها بشرط أن يتحرى الدقة وإصابة الحق .

والمثال الثاني: حديث لم يصرح الرواة فيه بالسماع وهو مع ذلك صحيح وهو ما رواه مالك في موطئه في كتاب الوصية باب الأمر بالوصية (٧٦١/٢) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((**ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة**)).

فهذا الحديث وإن لم يصرح الرواة بالسماع عمن فوقهم إلاأن عنعنتهم محمولة على السماع لأنهم غير مدلسين، ونستطيع أن نقول: إن الحديث توفر فيه الشرط الأول الذي هو الاتصال.

وأما عدالة الرواة وضبطهم فهذا ما سنعرفه من خلال تراجم رواته.

تراجم الرّواة :

١- أما المؤلف فهو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبوعبد الله المدني الفقيه أحد الأئمة الأربعة وإمام دار الهجرة ولد سنة ٩٣ .

قال الشافعي: مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين، وقال أيضا: إذا جاء الأثر فمالك النجم، وكان ابن مهدي لا يقدم على مالك أحدا.

وقال النسائي: ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك ولا أجل منه ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه ولا أقل رواية عن الضعفاء ما علمناه حدث عن

متروك إلا عبد الكريم أهـ .وقال ابن معين: أثبت أصحاب الزهري مالك وكذا قال غير واحد.

ومالك بن أنس ممن أجمعت الأمة على إمامته في الدين والعلم، ومناقبه كثيرة لا تكاد تحصى، وقد ألفت في سيرته مؤلفات عدة ويكفيك أن ابن أبي حاتم حين ذكر في مقدمة الجرح والتعديل العلماء الجهابذة النقاد الذين جعلهم الله علما للإسلام وقدوة في الدين ونقادا لنقلة للآثار من أهل المدينة بدأ بمالك بن أنس فهو من الأئمة الذين يرجع إليهم في معرفة الرواة ويعتمد قولهم في الجرح والتعديل.

والإمام مالك ــ رحمه الله ــ قد عرف بانتقاء الرجال قال ابن حبان: كان أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة واعرض عمن ليس بثقة في الحديث ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك وبه تخرج الشافعي.

وهذه ميزة قل من يشاركه فيها، ولهذا قال ابن عيينة وهو قرينه:ماكان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم حتى قال ابن معين:كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم.

وقال بشر بن عمر: سألت مالكا عن رجل فقال: رأيته في كتبي ؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي.

وقال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما [1].

٢ ـ وأما شيخه في هذا الحديث فهو نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني أصابه ابن عمر في بعض مغازيه روى عن مولاه ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وغيره وعنه أولاده وعبد الله بن دينار وصالح بن كيسان وغيرهم .

وقال ابن عمر مولاه: لقد من الله علينا بنافع وقال مالك: إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره.

وقد وثقه النسائي والعجلي وابن معين وابن خراش وغيرهم وقدمه غير واحد على سالم بن عبد الله في أبيه.

وقال أبو يعلى الخليلي: نافع من أئمة التابعين بالمدينة إمام في العلم متفق عليه صحيح الرواية، ومن العلماء من يقدمه على سالم (أي ابن عمر) ومنهم من يقارنه به ولا يعرف له خطأ في جميع ما رواه إلا في حديث إتيان النساء في إدبارهن.

وقال أحمد بن صالح: كان نافع حافظا ثبتا، له شأن وهو أكبر من عكرمة عند أهل المدينة توفي سنة ١١٧ وقيل بعدها [2] .

---

(١) انظر ترجمته: مقدمة الجرح (١/١٠) الإرشاد للخليلي (١/٢٠٩) مقدمة التمهيد (١/٦١) والتذكرة (١/٢٧) تهذيب التهذيب (١٠/٥)

(٢) أنظر ترجمته تاريخ الدارمي (١٢٨) الجرح (٨/٤٥٨) الإرشاد (١/٢٠٥) تذكرة الحفاظ (١/٩٩) تهذيب التهذيب (١٠/٣٦٨) .

٣ــ وأما ابن عمر راوي الحديث فهو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي الصحابي المشهور، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي أسلم مع أ بيه وهاجر وعرض على النبي ﷺ ببدر فاستصغره ثم بالخندق فأجازه وهو يومئذ ابن خمس عشرة سنة كما ثبت في الصحيح وقد قال النبي ﷺ في حقه " نعم الرجل عبد الله لو كان يصلى من الليل فكان بعد لا ينام من الليل إلا القليل " وهو أحد المكثرين من الصحابة ومن أشد الناس اتباعا للأثر واقتداء بالنبي ﷺ مات سنة ٧٣ أو بعدها (١) .

ومما سبق اتضح لنا أن الحديث توفرت فيه ثلاثة شروط من الشروط الخمسة وهي اتصال سنده، وعدالة رواته وتمام ضبطهم.

ولما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من طرق عن مالك وغيره علمنا سلامته من العلة والشذوذ.

فأما البخاري فقد أخرجه في صحيحه في كتاب الوصية باب الوصايا (الفتح ٥/ ٣٥٥/ ح ٢٧٣٨) قال حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك به بلفظه.

وأما مسلم فقد رواه في صحيحه في كتاب الوصية (١٢٤٩/٣ح ١٦٢٧) من ستة طرق عن نافع به بألفاظ متقاربة.

والمثال الثالث: حديث صحيح توفرت فيه شروط الصحة مع عدم إخراج الشيخين له في الصحيحين ولكن صححه غير واحد من أئمة الحديث.

---

(١) الإصابة (٣٤٧/٢)

وهو ما رواه مالك بن أنس في الموطأ في الطهارة باب الطهور للوضوء (٢٢/١) عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل بني الأزرق عن المغيرة بن أبي بردة من بني عبد الدار أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ به فقال رسول الله ﷺ ((**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**)) .

وعن مالك رواه الشافعي في الأم في الطهارة (١/١).

ورواه أحمد في المسند (٢٣٧/٢) وأبو داود في الطهارة باب الوضوء بماء البحر (٦٤/١ح٨٣) والترمذي في سننه في الطهارة باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور (١٠١/١ح٦٩) والنسائي في سننه في الطهارة باب ماء البحر (٥٠/١ح٥٩) وابن الجارود في المنتقى (٥٢/١ح٤٣) وابن خزيمة في صحيحه (٥٨/١ ؟؟ وابن حبان في صحيحه في الطهارة باب المياه (٢٧٢/٢ح١٢٤٠) والحاكم في المستدرك في الطهارة (١٤٠/١) كلهم من طريق مالك بن أنس **وقال الترمذي** : حديث حسن صحيح

وعند ابن خزيمة وابن حبان عن المغيرة بن أبي بردة أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول:سأل رجل إلخ .

تراجم الرّواة :

١ــ **صفوان بن سليم المدني** أبو عبد الله وقيل أبو الحارث القرشي الزهري مولاهم الفقيه روى عن ابن عمر وأنس وسعيد بن سلمة وغيرهم، وعنه زيد بن أسلم وابن المنكدر ومالك بن أنس وغيرهم.

قال أحمد: ثقة من خيار عباد الله الصالحين، وقال أبو حاتم والعجلي وابن المديني ويعقوب بن شيبة وابن حبان والنسائي: ثقة .

وقال الذهبي: كان يقال لم يضع جنبه أربعين سنة وإن جبهته ثقبت من كثرة السجود [(1)].

٢ـ سعيد بن سلمة المخزومي

وثقه النسائي وذكره ابن حبان في ثقاته وصحح حديثه غير واحد من أهل العلم كما سأذكره وهو توثيق فعلي له ولغيره من رواه هذا الحديث لا سيما برواية مالك وهو لا يروي إلا عن ثقة كما تقدم [(2)] .

٣ـ المغيرة بن أبي بردة ويقال بن عبد الله بن أبي بردة الكناني من بني عبد الدار .

قال أبوداود: معروف وقال النسائي: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وثق، وقال علي بن المديني: رجل من بني عبد الدار وسمع من أبي هريرة ﷺ و لم يسمع به إلا في هذا الحديث، وقال عبد الله بن أبي صالح: كان رجلا كثير الصدقة لا يرد سائلا، ونقل ابن حجر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم في فتوح مصر أنه لما قتل أمير الفتح فنظروا في رجل يقوم بأمرهم حتى يأتي أمير يزيد بن عبد الملك فرضوا بالمغيرة بن أبي بردة فلم يقبل، وقال

---

(١) أنظر ترجمته: التاريخ برقم (٢٩٣٠) الجرح (٤/٤٢٣) ثقات العجلي (١/٤٦٧) ثقات ابن شاهين (٥٨٣) الكاشف (٢/٢٧) تهذيب التهذيب (٤/٣٧٣) .

(٢) أنظر ترجمته: الجرح (٤/٢٩) الكاشف (١/٢٨٧) تهذيب التهذيب (٤/٣٧) تقريب التقريب (٢٣٢٧) .

القيرواني: كان ممن دخلها من جلة التابعين فاستوطنها، وكـــان وجـــها مـــن وجوهها [(١)] .

٤ــ **أبو هريرة راوي الحديث** اختلف في اسمه واسم أبيه والأصح أنـــه عبد الرحمن بن صخر الدوسي أسلم أبو هريرة عام خيبر وشهدها مع رسول الله ﷺ ثم لزمه رغبة في العلم راضيا بشبع بطنه فكانت يده مع يد رســـول الله ﷺ وكان يدور معه حيث دار وكان من أحفظ أصحاب رســـول الله ﷺ وكـــان يحضر مالا يحضر سائر المهاجرين والأنصار لاشـــتغال المـــهاجرين بالتجـــارة والأنصار بحوائجهم.

قال البخاري: روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم وكان أحفظ مـــن روى الحديث في عصره، وقال الشافعي: أحفظ من روى الحديث في دهره.

وقد دعا النبي ﷺ له ولأمه، ومناقبه كثيرة وقد حفظ كثيرا مـــن ســـنة النبي ﷺ [(٢)].

الحكم على الحديث :

بما تقدم من تخريج الحديث وتراجم رواته يتضح أن الحديـــث متصـــل الإسناد لأن رواته وإن لم يصرحوا بالسماع عن بعضهم إلا أنهم ليسوا بمدلسين، وعليه فسواء عنعنوا أو صرحوا مادام لقي بعضهم بعضا، كما أن رواته كلـــهم ثقات عدول.

---

(١) انظر ترجمته الجرح (٢١٩/٨) ثقات ابن حبان (٥/ ٤١٠) تهذيب التهذيب (٢٢٩/١٠) .

(٢) الاستيعاب (٣٣٢/٤) الإصابة (٢٠٢/٤)

وحين وقفنا على تصحيح هذا الحديث من بعض الأئمة علمنا أن الحديث سالم من العلة والشذوذ ومن هؤلاء الائمة الذين صححوه:

البخاري فيما نقله الترمذي قال أبو عيسى: سألت محمدا (أي البخاري)عن حديث مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل بني الأزرق أن المغيرة بن أبي بردة أخبره أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يارسول الله إنا نركب البحر ... الحديث . فقال البخاري: هو حديث صحيح [1] .

ومنهم الترمذي فقد قال في سننه في الموضع السابق : حديث حسن صحيح.

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة المغيرة بن أبي بردة: صحح حديثه (أي هذا الحديث) ابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر والخطابي والطحاوي وابن منده والحاكم وابن حزم والبيهقي وعبد الحق وآخرون.

ملحوظة: ما ينقله الحافظ ابن حجر من تصحيح ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود يعني بذلك أنهم أخرجوه في صحاحهم وهو تصحيح فعلي .

بقي أن نشير إلى أن بعض العلماء أعلوه بالاختلاف عليه فقد روي عن المغيرة عن أبيه ومرة روي عن المغيرة عن أبي هريرة ﷺ وهذا الاختلاف وإن وجد ولكن لا يضر لأن الصواب أنه بإسقاط الواسطة لأمور منها:

---

(١) العلل الكبير (ص ٤١) .

١ــ **أن المغيرة بن أبي بردة** قد صرح بالسماع من أبي هريرة ﷺ كما تقدم عند ابن خزيمة وابن حبان وهذا يؤكد على عدم الواسطة.

٢ــ **قال علي بن المديني:** المغيرة بن أبي بردة رجل من بني عبد الدار سمع من أبي هريرة ﷺ ولم يسمع به إلا في هذا الحديث [١] .

وهذا نص صريح من علي بن المديني ــ وهو أستاذ العلل ــ على سماع المغيرة هذا الحديث بنفسه من أبي هريرة ﷺ وأنه لا واسطة بينهما.

٣ــ **قال ابن حبان:** إن من أدخل بينه (أي المغيرة)وبين أبي هريرة ﷺ أباه فقد وهم [٢]

٤ ــ أن تصحيح من صححه من العلماء وهم جماعة كثيرون دليل على صحة هذا الوجه وأن هذه العلة التي ذكرت لا تمنع من صحته.

المثال الرابع: حديث نزلت رتبته عن درجة الصحة بسبب خفة ضبط بعض رواته إلى درجة الحسن، وهو ما رواه عبد الرزاق في مصنفه في الزكاة باب من كتم صدقته (٤/ ١٨ح ٦٨٢٤) عن معمر ــ وابن أبي شيبة في مصنفه في الزكاة باب في زكاة الإبل ما فيها (١٢٢/٣) حدثنا ابن المبارك ــ وأحمد في المسند (٥/ ٢، ٤) حدثنا إسماعيل بن علية ــ والدارمي في سننه في الزكاة باب ليس في عوامل الإبل صدقة (٣٣٣/١ح ١٦٨٤) اخبرنا النضر بن شميل ــ وأبو داود في سننه في الزكاة باب في زكاة السائمة (٢٣٣/٢ح١٥٧٥) حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد ح وحدثنا محمد بن العلاء وأخبرنا أبو

---

(١) نقله عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب

(٢) ثقات ابن حبان (٥ / ٤١٠)

أسامة ـ والنسائي في سننه في الزكاة باب سقوط الزكاة عن الإبل إذا كانت رسلا لأهلها ولحمولتهم (٥/٢٥ح٢٤٤٩) أخبرنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا معتمر ـ وابن الجارود في المنتقى في الزكاة ٢/ ١٠ح٣٤١) حدثنا عبد الله بن هاشم قال حدثنا يحيى بن سعيد ـ وفيه قال بهز حدثني أبي ـ وابن خزيمة في سننه في الزكاة (٤/ ١٨) والحاكم في المستدرك في الزكاة باب (١/٣٩٨) من طريق عبد الوارث بن سعيد ـ والبيهقي في السنن الكبرى في الزكاة باب ما ورد فيمن كتمه (٤/ ١٠٥) من طريق عبد الرزاق عن معمر ـ

كلهم وهم تسعة ـ معمر وابن المبارك، وإسماعيل بن علية والنضر بن شميل وحماد بن زيد، وأبوأسامة ومعتمر ويحيى بن سعيد ، وعبد الوارث بن سعيد ـ عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: ((**في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون ولا يفرق إبل عن حسابها من أعطاها مؤتجرا بها فله أجرها ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا عز وجل ليس لآل محمد منها شيء**)) واللفظ لأبي داود والنسائي.

وبما تقدم يتبين أن الحديث يكاد يكون متواترا عن بهز بن حكيم لأني وقفت على رواية تسعة من الأئمة عنه ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لو تتبعنا في المعاجم والمسانيد والأجزاء ولكن ما ذكرناه يحصل به المقصود.

وعليه فإنه لاداعي لترجمة الرواة عن بهز بن حكيم لكثرتهم من جهة وشهرتهم من جهة أخرى .

ثم إن جد بهز بن حكيم وهو معاوية بن حيدة صحابي وفد على النبي ﷺ فلم يبق من الرواة من يحتاج إلى ترجمة إلا بهز بن حكيم وأبوه حكيم .

وإليك كلام أهل العلم فيهما.

فأما بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة أو بوعبد الملك القشيري البصري روى عن أبيه عن جده وعنه سفيان وحماد بن زيد ويحيى القطان.

وثقه ابن المديني ويحيى القطان، والنسائي، وقال أبوداود: هو حجة عندي، وقال ابن حبان: احتج به أحمد وإسحاق (أي ابن راهويه) .

وقال ابن معين في رواية إسحاق بن منصور: ثقة وقال أيضا: إسناده صحيح إذا كان دون بهز ثقة.

وقال الترمذي:قد تكلم شعبة في بهز وهو ثقة عند أهل الحديث وقال ابن شاهين:ثقة

وقال ابن عدي: قد روى عنه ثقات الناس وأرجو أنه لا بأس به لم أر له حديثا منكرا و لم أر أحدا من الثقات تخلف في الرواية عنه، وقال صالح جزرة: بهز عن أبيه عن جده إسناد إعرابي.

وقال البخاري: يختلفون فيه، وقال أبو زرعة: صالح ولكنه ليس بالمشهور،وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الشافعي: ليس بحجة و لم يحدث عنه شعبة وقال له: من أنت ومن أبو ك .

وقال الحاكم: كان من الثقات من يجمع حديثه و إنما أسقط من الصحيح لأن روايته عن أبيه عن جده شاذة لا متابع له عليها.

وقال أبو حاتم بن حبان:كان يخطئ كثيرا فأما أحمد وإسحاق فاحتجا به وتركه جماعة من أئمتنا، ولو لا حديثه إنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا لأدخلناه في الثقات وهو ممن أستخير الله فيه.

قلت: تبين مما تقدم أن الجمهور وثقوا بهز بن حكيم ، وأما قول أبي حاتم الرازي: لا يحتج به فمن تشدده فإنه قال هذه الكلمة في رواة من الثقات.

وأما قول ابن حبان البستي: تركه جماعة من أئمتنا رد عليه الذهبي بقوله: ما تركه عالم قط إنما توقفوا في الاحتجاج به.

ثم قد سبق أن أحمد وإسحاق احتجا به وأن علي بن المديني والنسائي ويحيى القطان قد وثقوه فمن بقي بعد هؤلاء حتى يقول ابن حبان تركه أئمتنا.

وأما قوله: يخطئ كثيرا فهو على عادته في المبالغة في التضعيف والتساهل في التوثيق وقد سبق قول ابن عدي المعروف بالاعتدال أنه لم ير له حديثا منكرا فأين هذه الأخطاء التي ذكرها ابن حبان.

وأما قول الحاكم: " وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع له عليها " أما إسقاطه من الصحيح فلا إشكال فيه لأن عدم إخراج الشيخين لا يعني أن حديثه غير صحيح لما علم أنهما لم يستوعبا جميع الصحيح وكذلك لم يستوعبا جميع رواة الصحيح.

وأما كون روايته عن أبيه عن جده شاذة لا متابع عليها فهذا ليس بصحيح ولم أر من وافق الحاكم على هذا إلا إذا كان الحاكم يعني بالشذوذ مجرد التفرد بالحديث وهذا ممكن، وقد مر بنا في باب الشاذ أن ذلك لا يعد شاذا ولهذا قال أبو جعفر البستي فيما نقله ابن حجر: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح ولأن من وثقه من العلماء واحتج بحديثه إنما من أجل هذه النسخة

التي يرويها عن أبيه عن جده لأن عامة مروياته من هذه النسخة فإن كانت هذه شاذة كما قالها الحاكم لم يبق شيء يذكر له [1].

وأما أبوه فهو حكيم بن معاوية بن حيدة بن معاوية بن قشير بن كعب بن ربيعة القشيري البصري روى عن أبيه وعنه بنوه بهز وسعيد ومهران وسعيد بن إياس الجريري.

قال العجلي: تابعي ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات وهو من كبار التابعين ولهذا اختلف في صحبته [2] .

الحكم على الحديث:

مما سبق تبين أن بهز بن حكيم هو ممن اختلف فيه والأكثر على توثيقه والاحتجاج بحديثه، وبقية رجاله ثقات مع اتصال السند، وقد صحح حديثه كما سبق ابن خزيمة وابن الجارود والحاكم حيث أخرجوه في صحاحهم .

ولكن مما ينبغي أن يعلم أن هؤلاء الأئمة ممن ذكرتهم من ابن خزيمة ومن بعده لا يفردون الحسن لذاته عن الصحيح فيخرجونهما في صحاحهم لا جتماعهما في الاحتجاج.

---

(١) انظر ترجمته: الجرح (٢/ ٤٣٠) الكامل (٦٦/٢) تاريخ الدارمي (١٩٩) ثقات ابن شاهين (١٣٧) الكاشف (١/ ١١٠) تهذيب التهذيب (٤٣٧/١) التقريب (٧٧٢)

(٢) انظر ترجمته: ثقات العلجي (٣١٨/١) ثقات ابن حبان الكاشف (١٨٦/١) تهذيب التهذيب (٣٨٧/٢)

وقال الذهبي: " فأعلى مراتبه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وابن إسحاق عن التيمي وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح وهو من أدنى مراتب الصحيح " [1].

قلت: إن لم يكن حديث بهز عن أبيه عن جده صحيحا فلا ينزل بحال عن درجة الحسن والله أعلم بالصواب.

ومن الأحاديث الحسنة ما رواه أحمد في مسنده (٤٣٢/٢) قال حدثنا يحيى بن سعيد القطان قال حدثنا محمد بن عمر و قال حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعة في بيعتين ... الحديث .

ورواه الترمذي في سننه في البيوع باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة (٥٢٤/٣) حدثنا هناد حدثنا عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو به. وقال حديث حسن صحيح.

ورواه النسائي في سننه في البيع باب بيعتين في بيعة (٢٩٥/٧ح ٤٦٣٢) أخبرنا عمرو بن علي ويعقوب بن إبراهيم ومحمد بن المثنى قالوا حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا محمد بن عمرو به.

ورواه ابن الجارود في المنتقى في البيع (١٨١/٢ح ٦٠٠) حدثنا عبد الله بن هاشم حدثنا يحيى عن محمد به.

---

(١) الموقظة (ص ٢٣)

وابن حبان في صحيحه في البيوع باب ذكر الزجر عن بيع الشيء بمائة دينار نسيئة وبتسعين دينار نقدا (٧/٢٢٥ح٤٩٥٢) من طريق عبدة بن سليمان حدثنا محمد بن عمرو به.

وهذا الحديث مدار طرقه على محمد بن عمرو، وبقية رجاله أئمة ثقات فقد رواه عنه كما سبق في التخريج يحيى القطان وعبدة بن سليمان الكلابي وكلاهما ثقة ثبت، وشيخ محمد بن عمرو هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري وهو ثقة مكثر فقيه من كبار التابعين.

وأما محمد بن عمرو وهو ابن علقمة الليثي فهو مختلف فيه صدوق حسن الحديث وقد قدمت القول فيه مفصلا في القسم الثاني من الرواة المختلف فيهم ويأتي القول وأن العلماء اتفقوا على تحسين حديثه [1].

وقد صحح حديثه الترمذي وأخرجه ابن الجارود وابن حبان في صحيحيهما كما تقدم في التخريج وأن تصحيح هؤلاء لا يعارض تحسيننا لحديثه لما علم أن هؤلاء يدخلون الحسن لذاته في نوع الصحيح.

ومن الأحاديث الحسنة ما رواه أبوداود في سننه في الصلاة باب الجمعة في القرى (١/٦٤٥ح١٠٦٩) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ابن إدريس عن محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي أمامة بن سهل عن أبيه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وكان قائد أبيه بعد ما ذهب بصره عن أبيه كعب بن مالك أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة فقلت له: إذا سمعت

---

(١) انظر مزيدا من التحقيق في حاله (ص ٢١٠)

النداء ترحمت لأسعد بن زرارة قال: لأنه أو ل من جمع بنا في هزم النبيت [1] من حرة بني بياضة في نقيع يقال له نقيع الخضمات [2] قلت: كم أنتم يومئذ قـــال: أربعون رجلا.

رواه ابن ماجه في سننه في إقامة الصـــلاة بـــاب في فـــرض الجمعـــة (١/٣٤٣ح١٠٨١) حدثنا يحيى بن خلف أبوسلمة حدثنا عبد الأعلى عن محمـد بن إسحاق به.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه في الصلاة (٣/١١٢).

ورواه ابن الجارود في المنتقى في الصلاة (٢٥٤ح٢٩١) حدثنا محمد بـن يحيى حدثنا حسن بن الربيع قال ابن إدريس قال حدثني محمد بن إسحاق حدثني محمد بن أبي أمامة به.

ورواه الدارقطني في سننه في كتاب الجمعة باب ذكر العدد في الجمعـــة (٢/٥) من طريق حماد بن زيد حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي عن محمد بـــن إسحاق حدثني محمد بن أبي أمامة به.

والحاكم في المستدرك في الجمعة (١/٢٨١) من طريق وهب بن جريـــر به. وفيه قال محمد بن إسحاق حدثني محمد بن أبي أمامة. وقال: **هذا حديـــث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.**

---

(١) هو موضع بالمدينة النهاية (٥/٢٦٣)

(٢) النقيع : بطن من الأرض يستنقع فيه الماء مدة فإذا نضب الماء أنبت الكلأ. الخطابي

وهذا الحديث مدار طرقه على محمد بن إسحاق ين يسار صاحب المغازي وبقية رجاله ثقات فقد روى عنه ثلاثة من الثقات وهم عبد الله بن إدريس الأودي وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وجرير بن حازم .

وأما شيخ محمد بن إسحاق في هذا الحديث هو محمد بن أبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف وهو ثقة من التابعين.

وأما أبوه وهو شيخه في هذا الحديث فهو أسعد بن سهل معدود من الصحابة مشهور بكنيته ولد قبل وفاة النبي ﷺ لعامين وأتي به النبي ﷺ فحنكه، وسماه باسم جده لأمه وقال خليفة وغيره: ما ت سنة مائة.

وأما عبد الرحمن بن كعب بن مالك فهو كما قال بن حجر: ثقة من كبار التابعين.

وعلى هذا فالحديث حسن من أجل محمد بن إسحاق بن يسار للخلاف المشهور فيه وقد بسطت القول في ترجمته في القسم الثاني من الرواة المختلف فيهم وقد ذكرنا تصريح غير واحد من أهل العلم بتحسين حديثه بشرط أن يصرح بالسماع ولا يخالف الثقات.

وهذا الشرط متوفر هنا فقد صرح بالسماع في هذا الحديث كما عند ابن الجارود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم .

و لم توجد منه في هذا الحديث مخالفة ولهذا صحح حديثه هنا ابن خزيمة والحاكم وابن الجارود.

والله أعلم بالصواب.

والمثال الرابع: حديث ضعيف لتخلف أحد الشروط الخمسة وهو مارواه ابن سعد في الطبقات (٤٦/٦) وأبو بكر بن أبي شيبة في مسنده [1] (١٩٠/٢) والبخاري في التاريخ الكبير (٥٤/٧) والطبراني في المعجم الكبير (١٦٣/١٧) والعسكري في التصحيفات في ترجمة عتاب بن شمير (٨٧٠/٣) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٧٠/٣) والخطيب البغدادي في التاريخ (٣٥/١١) كلهم من طريق الفضل بن دكين قال حدثنا عبد الصمد بن جابر الضبي عن مجمع بن عتاب بن شمير عن أبيه قال: قلت للنبي ﷺ : يا رسول الله إن لي أبا شيخا كبيرا وإخوة فأذهب إليهم لعلهم أن يسلموا فآتيك بهم قال: ((**إن هم أسلموا فهو خير لهم، وإن أقاموا فالإسلام واسع أوعريض**)).

فهذا الحديث مداره على عبد الصمد بن جابر الضبي ولا يعرف إلا من جهته وهو غير مشهور وليس له من الحديث إلا حديثان ومع ذلك ضعفه يحيى بن معين كما قال الذهبي [2] ولهذا قال ابن حجر: الحديث غريب.

وقوله: " وإن أقاموا، فالإسلام واسع عريض " يدل على شيء من الإهمال وعدم المبالاة، وهذا مما يزيد الحديث غرابة لأنه مخالف لما عرف منه ﷺ من الحرص الشديد على استجابة الناس لدعوته وتحمسه لذلك والذهاب بنفسه إليهم والدعاء لهم بالهداية والتألم لإعراضهم عن دعوته.

---

[1] المسند لابن أبي شيبة غير المصنف له فالمسند أصغر بكثير من مصنفه فقد طبع منه جزءان لكن بعضه مفقود.

[2] انظر ترجمته في الجرح (٥٠/٦) الميزان (٦١٩/٢) اللسان (٢٤/٤)

ملحوظة: قد تقدمت أمثلة كثيرة للأحاديث التي ضعفت بسب انقطاع في سندها كالمرسل والمنقطع والمعلق والمعضل والمدلس عند الحديث عن الشوط الأول وهو الاتصال، ولهذا اكتفينا هنا بالحديث الذي ضعف بسبب ضعف أحد رواته دون بقية الأنواع لتقدمها هناك.

تنبيه: يأتي في باب المتابعات والشواهد كيفية تقوية الأحاديث الضعيفة وشرط ذلك وأقوال أئمة الحديث في ذلك.

الاعتبار بالمتابعات والشواهد

وإنما قلنا " الاعتبار بالمتابعات والشواهد " و لم نقل " الاعتبار والمتابعات والشواهد " كما قال ابن الصلاح لأن الاعتبار **كما قال ابن حجر**" هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشواهد وليس قسيما للمتابعة والشواهد ثم قال (أي ابن حجر): وما أحسن قول شيخنا (أي العراقي) في منظومته" الاعتبار سبرك الحديث هل تابع راو غيره فيما حمل [1] ".

وبعبارة أخرى : سبرك واختبارك ونظرك الحديث من الدواوين المبوبة والمسندة وغيرها كالمعاجم والمشيخات والفوائد [2] .

إذاً فالمتابعة هي موافقة راوٍ يصلح حديثه للاعتبار راويا آخر ظُن تفوده برواية ذلك الحديث بأن يرويه معه ذلك الحديث بلفظه أوبمعناه عن شيخه أو عمن فوقه حتى الوصول إلى الصحابي [3] .

وأما الشاهد فهو ورود ذلك الحديث بلفظه أو معناه عن صحابي آخر.

وعليه فإن المتابعة لا تختص باللفظ ولا الشاهد بالمعنى وإنما الفرق بينهما هو الصحابي فقط، فكل ما جاء عن ذلك الصحابي فهو متابع أو عن غيره فشاهد.

---

(١) النكت (١/٢٤١)

(٢) فتح المغيث (١/٢٤١)

(٣) انظر بتصرف في فتح المغيث (١/٢٤١)

ولكن من العلماء من يرى أن المتابعة تختص باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أومن غيره، والشاهد يختص فيما إذا وقعت الموافقة بالمعنى سواء اتحد الصحابي أم اختلف.

والأمر في هذا سهل لأن القصد من هذا هو تقوية الحديث والتقوية تحصل بكل واحد منهما إذا توفرت الشروط.

الغرض من البحث عن المتابعات والشواهد.

الغرض من البحث عن المتابع والشاهد يختلف باختلاف غرض الباحث فقد يكون غرضه من ذلك تقوية الحديث ورفعه من درجة الضعف إلى درجة الاحتجاج به وهذا هو المشهور المتعارف عليه من أنه إذا أطلق المتابع أوالشاهد فينصرف الذهن إلى ذلك.

وقد يكون غرض الباحث من البحث عن المتابعات إخراج الحديث من الغرابة وإثبات كونه عزيزا أو مشهورا أومتواترا فلا طريق إلى إثبات كل ذلك إلا بتتبع طرق الحديث في مصادر السنة المتنوعة .

أهمية المتابعات والشواهد

أهمية المتابعات والشواهد تكمن فيما يتوصل بهما من النتائج المحمودة فإن رفع الحديث الضعيف وتقويته إلى أن يصير مقبولا محتجا به في مسائل الأحكام وغيرها لهو أمر في غاية الأهمية، فيجب على المتأهل أن ينهض ويستفرغ وسعه لتحقيق تلك الغاية الشريفة.

ومما يدل على أهمية المتابعات والشواهد قول شعبة " لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه [1] "، وقد مرّ قول علي بن المديني " إذا لم يجمع طرق الحديث لم تتبين علله " أي أنه بجمع الطرق والشواهد للحديث الواحد يتبين ما يصلح للاحتجاج به على الانفراد من غيره ومالايصلح للاحتجاج لكنه صالح للتقوية وما لايصلح لواحد منهما، ولهذا شمر أئمة الحديث عن ساعد الجد لتحقيق هذا الأمر .

أقوال أهل العلم في تقوية الأحاديث الضعيفة بالمتابعات والشواهد وشرط ذلك.

وقد مر بنا تقوية الإمام الشافعي للحديث المرسل واحتجاجه إذا توفرت فيه الشروط كأن يوجد مرسل آخر أوأفتى به بعض الصحابة إلى غير ذلك.

وروى العقيلي بإسناد له عن الثوري قال: " إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: اسمع الحديث من الرجل وأتخذه دينا، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته [2] ".

وقول الثوري : وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه يعني أنه يوقفه لينظر هل له متابع أو شاهد أم لا .

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم النيسابوري (ص ٢٧)

(٢) مقدمة الضعفاء للعقيلي (١/ ١٥) شرح علل الترمذي (١/ ٣٨١)

وسئل الإمام **أحمد** عن الضعفاء فقال: قد يحتاج إليهم في وقت وقال في رواية القاسم : ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره بشده لا أنه حجة إذا انفرد [1].

وقال ابن رجب: " والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه[2]"

وقال المنذري: قد علم أن تظافر الرواة على شيء ومتابعة بعضهم لبعض في حديث مما يشده ويقويه وربما التحق بالحسن وما يحتج به [3] .

وقال ابن الصلاح: ثم اعلم أنه يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدودا في الضعفاء وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد [4].

وقال النووي: " إذا روي الحديث الضعيف من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسنٌ بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وصار حسنا [5] ".

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٥) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٦)

(٣) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر .

(٤) علو م الحديث (ص ٩١)

(٥) التقريب (/ ١٧٦)

وقال ابن تيمية: " ثم الحديثان إذا كان فيهما ضعف قليل مثل أن يكون ضعفهما إنما هو من جهة سوء الحفظ ونحو ذلك إذا كان من طريقين مختلفين عضد أحدهما الآخر فكان في ذلك دليل على أن للحديث أصلا محفوظا عن النبي ﷺ " [1].

وقال السيوطي:" لابدع في الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة كما في المرسل إذا ورد من وجه آخر مسندا أووافقه مرسل آخر بشرطه [2] ".

ومما تقدم يتبين أن الضعفاء ليسوا علىدرجة واحدة، فما كل ضعيف ترد مروياته على الإطلاق كما أن ليس كل ضعيف يصلح للتقوية والجبر .

والمتفق عليه لدى المحدثين أنه ليس كل حديث ضعيف جاء من طريق آخر يصلح للتقوية **قال ابن الصلاح** " وليس كل ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به [3] ".

ونستخلص مما تقدم من كلام أهل العلم في تقوية الأحاديث الضعيفة أنه يشترط للراوي الضعيف الذي يكتب حديثه في المتابعات والشواهد للتقوية بها ما يلي:

---

(١) الفتاوي (٣/٣٢٣)

(٢) تدريب الراوي (١/ ١٦٠)

(٣) علوم الحديث (٩١)

١ـــ أن لايكون الراوي فاقد العدالة، فكل راو طعن في عدالته وثبت ذلك عنه كالاتهام بالكذب أوالفسق وغير ذلك فهو مردود الخبر لا تصلح رواياته للتقوية ولو كان جبلا في الحفظ.

٢ـــ أن لايكون الحديث شاذا ولوكان راويه ثقة، إذا فسرنا الشاذ بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أوأكثر عددا منه، وسبب عدم صلاحية الحديث الشاذ للتقوية أن في مقابله ما يمنع ذلك وهو الحديث الراجح.

وهذان الشرطان مستفادان من قول الترمذي في معرض تعريفه للحديث الحسن بطرقه فقال: ".. . فإنما أردنا حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذلك [1] ".

ولم نجعل المعلل كالشاذ في عدم التقوية لأن المعلل قد يتقوى فعلى سبيل المثال فلوكان الحديث معللا بإرسال خفي أوبتدليس مدلس ونحوهما مما هو داخل في باب العلة فلايمنع ذلك أن يتقوى إن وجد له طريق آخر متصل فيه راومستور أومرسل آخر .

٣ـــ أن لا يكون الراوي شديد الضعف كالمغفل وكثير الخطأ والوهم ومن يقبل التلقين وغير ذلك من أنواع الضعف الشديد، فما كل حديث روي من وجوه متعددة يرتفع بها عن الضعف **قال النووي** كما تقدم : " إذا روي الحديث الضعيف من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن ".

---

(١) العلل الصغير للترمذي في آخر سننه (٥/ ٧٥٨)

إذا فالضابط فيمن يقبل حديثه من الضعفاء في باب المتابعات والشواهد على وجه التحديد قال ابن حجر: " لم يذكر (أي ابن الصلاح) للجابر ضابطا يعلم منه ما يصلح أن يكون جابرا أولا ثم قال: **والتحرير فيه أن يقال: " إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لاينجبر، وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا بل ذاك في الحسن الذاتي والله أعلم " اهـ** [1].

أقول وعلى وجه التحديد أن من كان من الضعفاء في المرتبة السادسة من مراتب التعديل أو في المرتبة الأولى والثانية والثالثة من مراتب التجريح، فهؤلاء كلهم يصلحون للاعتبار والتقوية لأن ضعفهم من جهة حفظهم لا من جهة عدالتهم ولأن ضعفهم أيضا غير شديد .

وقال ابن حجر: " ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه وكذا المختلط الذي لم يتميز والمستور والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسنا لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا أوغير صواب على حدسواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك على أن

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٠٩)

الحديث محفوظ فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول ومـــع ارتقائـــه إلى درجة القبول فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته [1] .

ولنضرب على ذلك بمثال واحد تقـــوى فيـــه الحديـــث بالمتابعـــات والشواهد وهو ما روى مالك بن أنس في الموطأ في الزكاة باب مـــا جـــاء في صدقة البقر (٢٥٩/١) عن حميد بن قيس عن طاوس اليماني " **أن معاذا بـــن جبل ﷺ أخذ من ثلاثين بقرة تبيعا ومن أربعين بقرة مسنة، وأتي بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال:لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئا حـــتى ألقـــاه فأسأله فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم معاذ بن جبل** ".

وعن مالك رواه الشافعي في الأم في الزكاة (٩/٢) ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في الكبرى في الزكاة باب كيف فرض صدقة البقر (٩٨/٤).

ورواه الشافعي في الأم (٩/٢) وأحمد في المسند (٢٣١/٥) كلاهمـــا عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أتي معاذ بوقص [2] البقر والعســـل فقال: لم يأمرني النبي ﷺ فيهما بشيء .

قال ابن عبد البر : " هذا الحديث ظاهره الوقوف على معاذ بن جبـــل من قوله إلا أن في قوله " أنه لم يسمع من النبي ﷺ فيما دون الثلاثين والأربعـــين من البقر شيئا" دليلا واضحا على أنه قد سمع منه ﷺ في الثلاثين والأربعين مـــا

---

(١) النـــزهة مع شرحها (ص ٥١ ــ ٥٢) .

(٢) وفسر الوقص بمادون الثلاثين من البقر قاله سفيان وفسره الشافعي بما بين الثلاثين إلى الأربعـــين وما بين الأربعين إلى الخمسين .

عمل به في ذلك مع أنه لا يكون مثله رأيا، وإنما هو توقيف ممن أمر بأخذ الزكاة من المؤمنين يطهرهم ويزكيهم بها ﷺ "[1].

ورواه **عبد الرزاق** في مصنفه في الزكاة باب البقر (٢٢/٤) عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أن طاوسا أخبره أن معاذ بن جبل ﷺ قال: **لست آخذ من أوقاص البقر شيئا حتى آتي رسول الله ﷺ الحديث.**

وهذا الإسناد رجاله ثقات كلهم أئمة في الحديث إلا أنه منقطع لأن طاوساً لم يلق معاذا قال علي بن المديني: لم يسمع من معاذ ابن جبل شيئا، وقال أبوزرعة: لم يسمع من عثمان شيئا وقد أدرك زمنه، وطاوس عن عمر وعن علي وعن معاذ مرسل [2].

وقال الشافعي: وطاوس عالم بأمر معاذ وإن كان لم يلقه على كثرة من لقيه ممن أدرك معاذا من أهل اليمن.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف للانقطاع بين طاوس ومعاذ بن جبل ولكن للحديث طريق آخر ينجبر به هذا الضعف وهو مارواه عبدالرزاق في مصنفه في الزكاة باب البقر (٢١/٤ح ٦٨٤١) قال أخبرنا معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال: **"بعثه النبيﷺ إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة".**

---

(١) التمهيد (٢٧٣/٢)

(٢) جامع التحصيل (ص ٢٤٤)

ومن طريقه رواه الترمذي في سننه في الزكاة (٣/١١ح٦٢٣) وابـــن الجارود في المنتقى في كتاب الزكاة (٢/١٢ح٣٤٣) والبيهقي في السنن الكـبرى في كتاب الزكاة باب كيف فرض صدقة البقر (٤/٩٨). **وقال أبو عيســـى** : هذا حديث حسن وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان عن الأعمش عــن أبي وائل عن مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذا ثم قال: وهذا أصح [1].

ورواه أبوداود في سننه في الزكاة (٢/٢٣٦ح ٢٣٧٨) من طريق زيــد بن أبي الزرقاء عن سفيان به.

ورواه ابن الجارود في المنتقى في الزكاة (٢/١٢ح٣٤٣) مـــن طريـــق قبيصة حدثنا سفيان به.

وسفيان الثوري تابعه على هذا الوجه جماعة .

روى النسائي في المجتبى في الزكاة باب زكاة البقـــر (٥/٢٥ح٢٤٥٠) من طريق مفضل بن مهلهل ــ وابن ماجه في سننه في الزكاة باب صدقة البقــر (١/٥٧٦ح١٨٠٣) وابن حبان في صحيحه في كتاب الســـير بـــاب الذمـــي والجزية (٧/ ١٩٥ح ٤٨٦٦) من طريق يحيى بن عيســـى الرملـــي ــ ورواه الحاكم في المستدرك في الزكاة (١/٣٩٨) من طريق أحمد بن عبد الجبار حدثنـــا أبو معاوية ــ ثلاثتهم عن الأعمش به.

---

(١) إن الترمذي يشير إلى الفرق بين العبارتين عبارة (عن مسروق عن معاذ أنه بعثه إلى اليمن) وبين عبارة (مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذا إلى اليمن) فالحديث في العبارة الأولى مسند متصل لأن معاذا قد حدث مسروقا بهذا الحديث، وفي العبارة الثانية فالحديث مرسل لأن مسروقا لم يحضر وقـــت بعث النبي ﷺ معاذا إلى اليمن ولا أسند الحديث عن معاذ .

ورواه يعلى بن عبيد عن الأعمش عن شقيق عن مسروق وعن الأعمش عن إبراهيم قالا قال: معاذ بن جبل .

فرواه هكـــذا الدارمـــي في ســـننه في الزكـــاة بـــاب زكـــاة البقـــر (١/٣٢٠ح١٦٣٠) حدثنا يعلى بن عبيد حدثنا الأعمش به.

ورواه النسائي في المجتـــبى (٥/٢٦ ح٢٤٥١) والبيـــهقي في الكـــبرى (٤/٩٨) كلاهما من طريق يعلى بن عبيد حدثنا الأعمش به.

وقال أبوداود : ورواه جرير وشعبة وأبو عوانة ويحيى بن ســـعيد عـــن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق وقال يعلى ومعمر عن معاذ مثله.

وخالفهم أبو معاوية فرواه عن إبراهيم عن مسروق قال: لما بعث النـــبي ﷺ إلى اليمن.

رواه هكذا ابن أبي شيبة (٣/١٢٦) حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عـن إبراهيم عن مسروق قال: لما بعث النبي ﷺ معاذا إلى اليمن الحديث.

ورواه أبو داود في سننه في الزكاة (٢/٢٣٥ح١٥٧٧) والنســـائي في المجتبى في الزكاة (٥/٢٦ح٢٤٥٢) من أربعة طرق عن أبي معاوية عن الأعمش به.

قلت:إن لم يكن للأعمش شيخان في هذا الحديث فرواية سفيان ومعمر عـــن الأعمش هي الراجحة لأن سفيان الثوري أثبت الناس في الأعمش، فهو وحـــده يترجح على أبي معاوية الضرير فكيف إذا انضمت إليه رواية معمر بن راشد.

ورواه وكيع عن الأعمش عن إبراهيم وأبي وائل قال: بعث النبي ﷺ معـــاذا إلى اليمن ... فأسقط مسروقا من الرواية.

والخلاصة أن الرواية الراجحة هي رواية الجماعة عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ مرفوعاً.

وهذه الرواية مع كون رجالها ثقات فيها علتان:

العلة الأولى : أن هذه الرواية مرسلة عند بعض أهل العلم وقد مر قول الترمذي أن المرسل أصح، وفي قول أبي داود بعد أن ذكر من رواه عن الأعمش وقال: يعلى ومعمر عن معاذ .أي أن رواية يعلى ومعمر فقط هي المسندة وبقية الرايات مرسلة.

ثم إن الدارقطني بعد أن استعرض جميع الطرق قال: والمحفوظ عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ وعن إبراهيم مرسلاً [1].

وقال ابن حجر: ويقال إن مسروقاً لم يسمع من معاذ وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك وقال ابن القطان: هو على الاحتمال، وينبغي أن يحكم لحديثه بالاتصال على رأي الجمهور، وقال ابن عبد البر:إسناده متصل صحيح ثابت[2].

قلت: إن ترجيح الترمذي والدارقطني للمرسل وإشارة أبي داود إلى ذلك لايقصدون أن مسروقا لم يسمع من معاذ مطلقا وإنما قصدهم ــ والله أعلم ــ أنه لم يسمع هذا الحديث من معاذ، وإن سمع منه بعض الأحاديث اعتمادا على القرائن في هذا الحديث حيث يقول مسروق في أكثر الروايات عنه بعث النبي ﷺ معاذا إلى اليمن.

---

(١) العلل (٦٩/٦)

(٢) التلخيص الحبير (١٦٠/٢)

والعلة الثانية: أن الأعمش وهو مدار هذه الطرق عنعن في جميع الطرق وهو مدلس كثير التدليس، فذكر أبو حاتم والمديني والبزار وابن حبان عددا كثيرا ممن دلس عنهم الأعمش، وقال الذهبي: عداده في صغار التابعين ما نقموا عليه إلا التدليس ثم نقل عن ابن المبارك قوله " إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش، وقول مغيرة: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا إلى أن قال: فمتى قال: حدثنا فلا كلام ومتى قال: " عن " تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثرَ عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال "[1].

بل وصفه الخطيب بتدليس التسوية قال:" ربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلا يكون ضعيفا في الرواية أوصغير السن ويحسن الحديث بذلك وكان سليمان الأعمش وسفيان الثوري وبقية الوليد يفعلون مثل هذا [2]".

وقال الأزدي: ولا نقبل من الأعمش تدليسه لأنه يحيل على غير ملىء والأعمش إذا سألته عمن هذا، قال عن موسى بن ظريف وعباية بن ربعي..[3]"

وبهذا يعلم أن جعل الحافظ ابن حجر الأعمش في المرتبة الثانية الذين احتمل الأئمة تدليسهم فيه نظر لما تقدم من إكثار الأعمش من التدليس.

---

(١) الميزان (٢/٢٢٤)

(٢) الكفاية (ص ٣٦٤)

(٣) الكفاية (ص ٣٠٤)

ولهذا قال الشيخ مسفر الدميني بعد أن ذكر أنه يدلس عن الضعفاء والمجهولين والمتروكين ويسوي الحديث " ومن كان هذا حاله فهو من أهل المترتبة الثالثة أو الرابعة، وليس من الثانية ولا يشفع له أنه من صغار التابعين وأنه يدلس عن أنس وغيره من الصحابة والثقات [(١)]".

ورواه الدارمي في سننه (٢١/١ح١٦٣١) أخبرنا عاصم بن يوسف حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن.

وأبو بكر بن عياش وعاصم بن بهدلة تكلم في حفظهما، فروايتهما صالحة للمتابعة.

وعليه فإن رواية الأعمش السابقة تتقوى بروايتهما هذه، فيكون الحديث بالطريقين عن معاذ حسنا لغيره.

وهذا الحسن لغيره يرتقي إلى الصحيح لغيره برواية حميد بن قيس عن طاوس أن النبي ﷺ بعث معاذا عند مالك وغيره وهي رواية منقطعة لأن طاوسا لم يلق معاذا كما تقدم في التخريج، ولكنها تقوي الطرق الأخرى لاسيما أن طاوسا وإن كان لم يلق معاذا ولكنه عالم بأمر معاذ على كثرة من لقي ممن أدرك معاذا .

---

(١) التدليس في الحديث (ص ٣٠٤ ، ٣٠٥)

وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ .

رواه الترمذي في سننه في الزكاة باب ما جاء في زكاة البقر (٣/١٠ح٦٢٢) وابن ماجه في الزكاة باب صدق البقر (١/٥٧٧ح١٨٠٤) وابن أبي شيبة في المصنف في الزكاة باب صدقة البقر (٣/١٢٦) وابن الجارود في المنتقى في الزكاة (٢/٣٤٤) كلهم من طريق خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود ﷺ، **وفيها علتان:**

العلة الأولى: أبو عبيدة واسمه عامر بن عبد الله بن مسعود قال أبو حاتم والجماعة: لم يسمع من أبيه شيئا، وروى شعبة عن عمرو بن مرة قال: سألت أباعبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا قال: ما أذكر منه شيئا [١] .

والعلة الثانية: خصيف وهو ابن عبد الرحمن الجزري صدوق سيئ الحفظ وخلط بآخرة ، ورمي بالإرجاء [٢].

ولكنه يتقوى بحديث معاذ بن جبل ﷺ الصحيح بطرقه كما سبق .

الخلاصة: من خلال ما تقدم قد وقفنا على أمثلة متعددة من الطرق الضعيفة على الانفراد التي انجبر ضعفها بغيرها.

فطريق حميد بن قيس عن طاوس اليماني عن معاذ ضعيفة للانقطاع لأن طاوسا لم يلق معاذ بن جبل رضي الله عنه.

---

(١) جامع التحصيل (ص ٢٤٩)

(٢) تقريب التهذيب (١٧١٨)

وطريق الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل ﷺ ضعيفة لأن الأعمش عنعن في جميع الطرق وهو مدلس مكثر من التدليس، وفي سماع مسروق هذا الحديث عن معاذ خلاف كما تقدم.

وفي طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل ﷺ فيها ضعف من أجل سوء حفظ أبي بكر بن عياش وعاصم بن بهدلة.

وحديث عبد الله بن مسعود ضعيف للانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه ابن مسعود لأنه لم يسمع شيئا، وفيه خصيف بن عبد الرحمن الجزري وهو سيئ الحفظ.

ومما لا يدع مجالا للشك أن الحديث بجميع طرقه وشواهده حديث صحيح وهو أصل في زكاة البقر وقد عمل به العلماء وجميع الفقهاء دون خلاف قال ابن عبد البر: " ولا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر عن النبي ﷺ وأصحابه ما قال معاذ: في ثلاثين بقرة تبيع وفي أربعين مسنة [1] ".

وصححه ابن حبان كما تقدم في التخريج وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وقال الألباني في الإرواء (٣/ ٢٧١) : وبالجملة فالحديث بطرقه وهذا الشاهد صحيح بلاريب .

---

(١) التمهيد (٢/٢٧٣)

الباب الثاني: الرواة وتقسيمهم من حيث التوثيق والتضعيف وبيان الطريقة المثلى لترجمتهم عند دراسة الأسانيد.

الفصل الأول: الرواة وتقسيمهم من حيث التوثيق والتضعيف والمختلف فيهم.

لاريب أن رواة الحديث هم السلم إلى متن الحديث، وهم العماد، وعليهم يتوقف صحة الحديث أوضعفه، ولهذا بذل النقاد الجهابذة من أئمة الحديث جهودا مضنية في معرفة رواة الحديث والإحاطة بهم بغية الوقوف على أحوالهم بدءا بمواليدهم وانتهاء بوفياتهم والعلم بكل ما يتعلق بهم تفصيلا لمعرفة حالهم جرحا أوتعديلا، وحصر شيوخ الراوي وتلاميذه لمعرفة المتصل من المنقطع ومعرفة مراتبهم في الضبط والإتقان لتحديد مكانتهم عند الاختلاف عليهم وغير ذلك من العلوم المتعلقة بالرواة.

والرواة من حيث التوثيق والتضعيف ينقسمون إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: الثقات

القسم الثاني: المختلف فيهم

القسم الثالث: الضعفاء

وكلٌ من هذه الأقسام الثلاثة تنقسم إلى أنواع:

وقبل الدخول في التفاصيل أحب أن أنبه على حقيقة قد تخفى على بعض الناس وهي أن الغالبية العظمى من رواة حديث رسول الله ـ بأبي هو وأمي ـ ثقات محتج بأحاديثهم ولكي تتضح هذه الحقيقة أنقل لك نصا من الحاكم صاحب المستدرك يقول فيه " ... فإذا وجدنا وتأملنا وجدنا البخاري قد جمع

كتابا في التاريخ على أسامي من روي عنهم الحديث من زمان الصحابة إلى سنة خمسين ومائتين، فبلغ عددهم قريبا من أربعين ألف رجل وامرأة ... ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألفا فبلغوا مائتين وستة عشر رجلا ثم قال: فليعلم طالب هذا العلم أن أكثر الرواة للأخبار ثقات وأن الدرجة الأولى منهم محتج بهم في الكتابين الصحيحين للوجوه التي قدمنا ذكرها لا لجرح فيهم [(١)]".

قلت: إن الضعفاء من الرواة أكثر من مائتين وستة عشر بلاريب ولعل الحاكم قصد بهذا العدد الرواة الذين تسقط رواياتهم بالمرة كما أن عدد الرواة المذكورين في التاريخ الكبير أقل بكثير من أربعين ألفا.

أما القسم الأول ـــ وهم الثقات ـــ فهو نوعان:

النوع الأول منهما: الثقات المتفق على توثيقهم وهم كثيرون، ـــ ولله الحمد ـــ **فمن التابعين** مثلا سعيد بن المسيب وعلقمة بن قيس النخعي وقيس بن أبي حازم وسعيد بن جبير ومحمد بن سيرين والشعبي ومجاهد بن جبر وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح ونافع مولى بن عمر وسالم بن عبد الله وعبيد الله بن عمر العمري والحس البصري والزهري وثابت بن أسلم البناني وأيوب السختياني وغيرهم كثير من رواة الحديث وأئمتهم .

ومن تبع التابعين شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد وحماد بن زيد بن درهم وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي وخلق كثير لا يحصون عددا.

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص ٤٣)

ومن تبع أتباع التابعين الحميدي وسعيد بن منصور ومسدد بن مسرهد وعلي بن المديني وأحمد بن حنيل وابن معين وأبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير وهلم جرا .

وهذا القسم من الرواة هم في المرتبة العليا في الضبط والإتقان لاخلاف بين أهل العلم في صحة أحاديثهم والاحتجاج بمروياهم.

قال ابن رجب ـــ وهو يتحدث عن أقسام الرواة ـــ " وقسم ثالث أهل صدق وحفظ، ويندر الخطأ والوهم في حديثهم أويقل، وهؤلاء هـــم الثقـــات المتفق على الاحتجاج بهم " [1].

وقولنا "الثقات المتفق عليهم " لا يعني أنه لم يتكلم فيهم أحـــد علـــى الإطلاق لأنه كما قال البخاري كماسبق: "لم ينج كثير من الناس من كـــلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشـــعبي، وكـــلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحـو إلا ببيان وحجة ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة [2] ".

وإنما المراد أنه لم يتكلم فيهم أحد أوأنه ليس فيهم جرح معتبر يســـتند صاحبه إلى دليل يمكن الاعتماد .

كما أن ذلك لا يعني أنه لايقع منهم وهم ولاخطأ، وإنما نعني بذلك أهم متقنون لحديثهم متثبتون في رواياهم، وإن وقع منهم خطأ أووهم فـــهو نـــادر

---

(١) شرح علل الترمذي (٣٩٦/١)

(٢) القراءة خلف الإمام (ص ٦١) شرح العلل (٨٧٨/٢)

أوقليل بالنسبة لمروياتهم لأن الوهم لا يسلم منه بشر ولهذا قال ابن معين: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ ، وإنما أعجب ممن يحدث فيصيب [(١)].

وقال الترمذي: " وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم [(٢)].

وقال مسلم : " ... فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله [(٣)]".

وهذا القسم غني عن التمثيل لكثرتهم وشهرتهم ولكن من باب التنبيه أضرب لك مثالين براويين من غير الأئمة المشهورين الذين ذكرتهم:

أحدهما: سعيد بن يسار أبو الحباب بضم الحاء المهملة المدني مولى ميمونة.

قال ابن معين وأبوزرعة والنسائي وابن سعد والعجلي: ثقة، قلت: و لم يُنقل عن أحد أنه تكلم فيه بشيء من التجريح على الإطلاق ولهذا قال ابن عبد البر: لا يختلفون في توثيقه [(٤)].

---

(١) شرح بن رجب (٤٣٦/١)

(٢) العلل الصغير (٧٤٨/٥)

(٣) التمييز (ص ١٧٠)

(٤) ثقات العجلي (٤٠٧/١) ثقات ابن شاهين (برقم ٤٣٨) الكاشف (٢٩٩/٢)تهذيب التهذيب (٩٠/٤)

والثاني: يزيد بن زريع بتقديم الزاي مصغر أبومعاوية البصري

قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال في رواية ابنه عبد الله: كان ريحانة البصرة، وقال في رواية أبي طالب: ما أتقنه وما أحفظه يالك من صحة حديث صدوق متقن، وقال ابن معين: الثقة المأمون، وقال معاوية بن صالح قلت لابن معين: من أثبت شيوخ البصريين قال: يزيد بن زريع، وقال أبوحاتم: ثقة إمام وقال ابن سعد: ثقة حجة كثير الحديث، وقال ابن حبان: كان من أورع أهل زمانه، وقال محمد بن عيسى الطباع: ذكروا الفقهاء وأصحاب الحديث ومن لا يطعن عليه في شيء فذكروا مالكا وحماد بن زيد ويزيد بن زريع.

وهكذا تتفق كلمة النقاد على أن يزيد بن زريع من أتقن الناس وأثبتهم لحديث رسول الله بالبصرة لا يختلفون في ذلك [1].

وقصدي من التمثيل بهذين الراويين أمران:

أحدهما: أن أوضح أن المتفق على توثيقهم ليسوا محصورين في الأئمة المشهورين، وإنما هناك رواة كثيرون، لايحصون عددا وهم من المتفق على توثيقهم والاحتجاج بهم

ثانيهما: أن هذين الراويين وإن كان كل منهما ثقة متفقا على توثيقه وأن حديثهما صحيح بلا ريب، ومع ذلك فليسا في درجة واحدة لأن

---

(١) انظر ترجمته الجرح (٩/٢٦٣) تاريخ الدارمي ١٠٥ ثقات العجلي ٢/٣٦٣ ثقات ابن شاهين ١٥٦٤ الكاشف (٣/١٤٣) تهذيب التهذيب (١١/٢٨٤)

الأوصاف التي يتفاضل بها الرواة كثيرة ولهذا امتاز يزيد بن زريع بمزيد من الضبط والحفظ على سعيد بن يسار ومن كان في مرتبته، فلو كانا في طبقة واحدة واختلفا في حديث واحد لترجح يزيد بن زريع على سعيد بن يسار بدون شك.

النوع الثاني من الثقات: ثقات ضعفوا في بعض الجوانب

إن الاعتناء بهؤلاء الرواة لمعرفة حالهم وسبر مروياتهم للوقوف على تلك الجوانب التي ضعفوا فيها من أهم علوم الرجال لأن العلة غالبا تدخل في أحاديث هؤلاء ولأنهم لا يذكرون في أكثر كتب الجرح لاسيما إذا احتج الشيخان وغيرهما من الأئمة بأحاديثهم من غير تلك الأحاديث التي ضعفوا فيها فيظن الباحث أنهم ثقات على الإطلاق يحتج بجميع أحاديثهم، وهؤلاء أنواع:

١- ثقات ضعفوا في بعض الأوقات
٢- ثقات ضعفوا في بعض الشيوخ
٣- ثقات ضعفوا في بعض الأماكن
٤- ثقات ضعفوا في بعض الحال

وأما الثقات الذين ضعفوا في بعض الأوقات دون بعضها فهم المختلطون في آخر عمرهم وهم كثيرون أوصلهم ابن الكيال إلى سبعين راويا، واستدرك عليه ما يقارب نصف العدد، "وهم متفاوتون في تخليطهم فمنهم من خلط تخليطا فاحشا ومنهم من خلط تخليطا يسيرا [1] ".

---

(١) شرح العلل (٢/٧٣٣)

والاختلاط في اللغة من اختلط فلان إذا فسد عقله واختلط عقلـــه إذا تغير فهو مختلط [1].

وحقيقة الاختلاط كما قال السخاوي:فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو ضرر أوعرض أومرض من موت ابـــن وســرقة مـــال كالمسعودى أوذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن [2].

والمختلطون كثيرون كما أشرت سابقا، وأُلف فيهم مؤلفات عديـــدة أجمعها كتاب ابن الكيال لتأخره عمن ألف في المختلطين فجمع جميع مـــاذكره من تقدمه من الأئمة وقد فاته عدد غير قليل منهم.

وحكم رواية المختلط كما قال ابن الصلاح: " أنه يقبل حديث مــــن أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولايقبل من أخذ عنهم بعد الاختلاط أوأشكل أمـره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أوبعده [3].

قلت: ما روي عن المختلطين له حالات:

الحالة الأولى: ماروي عنهم من الأحاديث قبل الاختلاط فـــهذا كمـــا تقدم في قول ابن الصلاح مقبول وهو متفق عليه بين الأئمة، ومعظم أحاديثـــهم قد رويت عنهم قبل الاختلاط ذلك أن الراوي يحصل له الاختلاط غالبا في آخر عمره بسنة أوسنتين قبل موته، والروايات في بقية عمره تكون قبل الاختلاط.

---

(١) تاج العروس (١٣٤/٥)

(٢) فتح المغيث(٣٣١/٤)

(٣) علوم الحديث (ص ٣٩١) .

ويعرف ذلك إما بالمناطق كأن يختلط وهو في الكوفة مثلا، ويبقى فيها حتى يموت، وعليه فتكون روايات بقية أهل المناطق الأخرى قبل الاختلاط صحيحة أويعرف ذلك بالتلاميذ فيميز بين من أخذ عن الشيخ قبل الاختلاط، ومن أخذ عنه بعد الاختلاط، وهذا هو الأكثر، فتقبل رواية من أخذ عنه قبل الاختلاط، أويعرف ذلك بالزمن والتاريخ كأن يعلم أن الشيخ اختلط في سنة ستين ومائة مثلا، فمن روى عنه بعد تلك التاريخ فروايته غير مقبولة لأنها بعد الاختلاط.

الحالة الثانية: ماروُي عنهم بعد الاختلاط لكن وافقوا فيها قديم حديثهم ولم يقع في حديثهم أيّ تغيير كرواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق السبيعي وقد سمع منه بعد الاختلاط لكن إن وافق في روايته عن أبي إسحاق رواية شعبة بن الحجاج عنه فهي مقبولة لأنه تأكد لنا في هذه الحالة أن أبا إسحاق وإن حدث هذا الحديث بعد التغير لكنه حَفِظه لما عُلم من رواية شعبة عنه وهو من أقدم أصحابه.

الحالة الثالثة: ماروي عنهم بعد الاختلاط لكنهم وافقوا فيها الثقات لأننا قد أمِنَّا ـــ والحالة هذه ـــ من الوهم المتوقع وليس بالضرورة أن يخطئ المختلط في كل حديث يحدثه بعد الاختلاط، ولكن لما كان الخطأ والوهم ملازما لهم في كثير من حالاتهم ردت رواياتهم، ثم إن المختلطين هم ممن تنجبر رواياتهم إذا توبعوا بمعتبر كما تقدم في قول الحافظ ابن حجر في باب المتابعات والشواهد.

الحالة الثالثة: ما روي عنهم بعد الاختلاط أو لم يعلم أنهم حدثوا به قبل الاختلاط أوبعده و لم نجد من رواية القدماء عنهم ما يوافق ذلك، ولا من رواية الثقات الآخرين ما يدعم روايتهم ، فهذا القسم مردود أوعلى الأقل موقوف حتى يوجد ما يقويها.

تنبيه: " ما يقع في الصحيحين أوأحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه ولو لم يكن من سمع منه قبل الاختلاط على شرطه ولوضعيفا يعتبر بحديثه فضلا عن غيره لحصول الأمن به من التغيير كما تقدم مثله فيما يقع عندهما اجتماعا وانفرادا من حديث المدلس بالعنعة ومن المستخرجات غالبا يستفاد التصريح ومن سمع قديما ممن اختلط [1]".

ومن المختلطين سعيد بن أبي عروبة، وإليك بعض أقوال أهل العلم ليكون نموذجا لغيره من المختلطين.

وهو سعيد بن أبي عروبة = مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري ثقة حافظ صاحب تصانيف كثيرة.

قال أبوحاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة، وقال ابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي، وقال أبوزرعة: ثقة مأمون، وقال ابن أبي خيثمة: أثبت الناس في قتادة، وقال الطيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة.

---

(١) المغيث (٣٧٢/٤)

والخلاصة: أنه ثقة متفق على توثيقه والاحتجاج به قبل الاختلاط، وقد احتج به الشيخان بحديثه من رواية الأقدمين عنه.

أما اختلاطه فثابت عنه قال ابن معين: خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن سنة اثنتين وأربعين ومائة، ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء ، ويزيد بن هارون صحيح السماع منه سمع منه بواسط وهو يريد الكوفة وأثبت الناس سماعا منه عبدة بن سليمان اهـ.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: من سمع من سعيد قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة كان أبي ضعفهم .

وقال بعضهم: إن هزيمة إبراهيم المذكور كانت سنة خمس وأربعين وهو المشهور في التواريخ، وقال النسائي: من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء.

وقال ابن حبان: بقي في الاختلاط خمس سنين ولا يحتج إلا بما روى عنه القدماء مثل يزيد بن زريع وابن المبارك ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بها،وقال يحيى الذهلي:وعاش بعد ما خولط تسع سنين،وقال يزيد بن زريع: اختلط سعيد في الطاعون يعني سنة ١٣٢ وكان القطان ينكر ذلك ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة.

وقال ابن حجر: والجمع بين القولين ما قال أبو بكر البزار أنه ابتدأ به الاختلاط سنة (١٣٣) ولم يستحكم ولم يطبق به واستمر على ذلك ثم استحكم به أخيرا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان والله أعلم اهـ وقال الأبناسي: اختلط وطالت مدة اختلاطه فوق العشر سنين.

وقال ابن عدي: وسعيد بن أبي عروبة من ثقات المسلمين وله مصنفات كثيرة وحدث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع منه بعد الاختلاط لا يعتمد عليه .

وبعد أن اتضح لنا أن سعيد بن أبي عروبة قد اختلط لا خلاف بين أهل العلم في ذلك، وإن اختلفوا في مدة اختلاطه وابتدائها، وعليه فيتوجب على الباحث أن يبحث في كلام أهل العلم من سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط أوبعده ليميز بين صحيح حديثه وضعيفه.

أولا: من سمع منه قبل الاختلاط

وقد تقدم قول الحافظ ابن حجر: عامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاختلاط.

وممن سمع منه قبل الاختلاط يزيد بن هارون وعبد ة بن سليمان قال ابن معين: يزيد بن هارون صحيح السماع منه قال: وأثبت الناس سماعا منه عبدة بن سليمان اهـ.

ومنهم يزيد بن زريع وخالد بن الحارث ويحيى بن سعيد القطان قال ابن عدي: أثبت الناس يزيد بن زريع وخالد بن الحارث ويحيى بن سعيد اهـ أي أنه يرى أن سماع هؤلاء منه محتج به مقدم على غيره ممن روى عنه،

ومنهم عبد الله بن المبارك قال ابن حبان: يحتج بماروى عنه القدماء مثل يزيد بن زريع وابن المبارك.

ومنهم محمد بن بشر وعيسى بن يونس فقد قال أحمد: سماع محمد بن بشر وعبدة منه جيد وسماع عيسى بن يونس منه جيد سمع منه بالكوفة.

ومنهم أسباط بن محمد: قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: أيما أحب إليك في سعيد الخفاف أوأسباط بن محمد قال: أسباط أحب إلي لأنه سمع بالكوفة.

ومنهم روح بن عبادة قال الآجري عن أبي داود: سماع روح منه قبل الهزيمة أي قبل الاختلاط.

وممن سمع منه بعد الاختلاط محمد بن جعفر (غندر) قال ابن مهدي: سمع غندر منه في الاختلاط، وأنكر ذلك عمرو الفلاس وقال: سمعت غندرا يقول: ما أتيت شعبة حتى فرغت من سعيد يعني أنه سمع منه قديما.

ومنهم عبد الرحمن بن مهدي فقد نقل عنه أنه قال: كتبت عنه بعد ما اختلط حديثين، وكان عبد الرحمن ينهى أن يكتب حديثه عن سعيد بن أبي عروبة ويقول: إنه سمع منه بعد الاختلاط.

ومنهم أبو نعيم الفضل بن دكين قال: كتبت عن سعيد بن أبي عروبة حديثين ثم اختلط فقمت وتركته.

ومنهم ابن أبي عدي قال أحمد عن يحيى بن سعيد جاء ابن أبي عدي إلى ابن عروبة بآخرة يعني وهو مختلط.

ومنهم عبد الوهاب الخفاف قال محمد بن عبد الله بن نمير: كان أصحاب الحديث يقولون إنه سمع من سعيد بآخرة كان شبه المتروك، وقال يحيى بن معين: قلت لعبد الوهاب سمعت من سعيد في الاختلاط؟ قال سمعت منه في الاختلاط وغير الاختلاط فليست أميز بين هذا وهذا .

ومنهم وكيع والمعافى بن عمران قال ابن الصلاح: وممن عرف أنه سمع منه بعد اختلاطه وكيع والمعافى بن عمران الموصلي بلغنا عن ابن عمار الموصلي أنه قال: ليست روايتهما عنه بشيء إنما سماعهما بعد ما اختلط .

هؤلاء هم الذين سمعوا منه بعد الاختلاط ممن وقفت عليه من كلام أهل العلم ومعنى ذلك أن حديثهم عنه ضعيف [1].

ولكن هناك رواة كثيرون رووا عن سعيد بن أبي عروبة و لم أجد من تعرض لذكر روايتهم هل كانت قبل الاختلاط أو بعده.

والله أعلم بالصواب.

والذي يظهر لي أن هؤلاء أوأغلبهم سمعوا منه قبل الاختلاط لدليل ما تقدم من قول الحافظ ابن حجر إن عامة الرواة سمعوا منه قبل الاختلاط، ومن الدليل على ذلك أن الشيخين أوأحدهما رويا عن رواة لم يذكروا فيمن روى عنه قبل الاختلاط.

واتفق الشيخان على إخراج حديثه من راوية خالد بن الحارث وروح بن عبادة وعبد الأعلى السامي وعبد الرحمن بن عثمان البكراوي ومحمد بن سواء السدوسي ومحمد بن أبي عدي ويزيد بن زريع ويحيى بن سعيد القطان .

---

(١) انظر ترجمته وما قيل فيه ومن سمع منه قبل الاختلاط أو بعده في الكواكب النيرات (ص ١٩٠ برقم ٢٥) والجرح والتعديل (٦٥/٤) وثقات العجلي ٤٠٣/١) وتاريخ الدوري برقم ٦٥٨) والتاريخ الكبير ١٦٧٩ والمعرفة للفسوي (١٢٣/٢) والكامل في الضعفاء (٣٩٣/٣) والميزان (١٥١/٢) وتهذيب التهذيب (٥٦/٤)

روى له البخاري فقط من رواية بشر بن المفضل وسهل بـــن يوســـف وابن المبارك وعبد الوارث بن سعيد ومحمد بن عبد الأنصاري وكـــهمس بـــن المنهال .

وروى له مسلم فقط من رواية ابن علية وأبي أسامة وسعيد بن عـــامر الضبعي وسالم بي نوح وأبي خالد الأحمر وعبد الوهاب بن عطاء وعبـــد بـــن سليمان وعلي بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بكر البرساني وغندر عنه.

قلت: هؤلاء الشيوخ الذين أخرج الشيخان حديثهم عن سعيد بـــن أبي عروبة معظمهم ممن عُلم أنهم أخذوا عنه قبل الاختلاط، ومن لم يعلم أنه أخـــذ عنه قبل الاختلاط يستدل بفعل الشيخين أنه ممن أخذ عنه قبل الاختلاط، ومـــن قيل إنه أخذ عنه بعد الاختلاط مع إخراج الشيخين حديثه عنه فـــهو إمـــا أن يكون ممن سمع منه قبل الاختلاط وبعده ويكون ما أخرج الشـــيخان في هـــذه الحالة مما علما أنه أخذ عنه قبل الاختلاط أو يكون روايتهم عنـــه مـــن بـــاب المتابعات والشواهد.

ومن مشاهير المختلطين عطاء بن السايب وأبـــو إســـحاق الســـبيعي والمسعودي = عبد الرحمن بن عبد الله وحصين بن عبد الرحمن الكوفي وحماد بن سلمة وشريك بن عبدالله القاضي وغيرهم.

النوع الثاني من الثقات: من ضُعّفوا في بعض الشيوخ دون بعض

ومعرفة هذا النوع من علوم الرجال مهمة، ذلك أن بعض النقـــاد مـــن الأئمة قد يوثقون هذا الصنف من الرواة مطلقا مع علمهم بتلك الجوانب أخـــذا بالغالب من حالهم، فيتبادر إلى ذهن الباحث غير المستقصي لحاله أنه ثقة مطلقـــا في جميع الشيوخ فيصحح أحاديثه دون أن يتنبه لذلك، وتلك خطورة يـــترتب عليها مفاسد كثيرة.

وفي المقابل قد يوجد من الأئمة المتشددين من يضعف هـــذا الـــراوي بسبب أوهامه في حديث شيخ أو شيوخ معينين.

وبالمراجعة الشاملة لحال الراوي من كتب الجرح والتعديل نجد أن مـــن أئمة النقد من يفصل حال هذا الراوي فيذكر مثلا أنه ضعيف في فلان وفـــلان من شيوخه، وثقة في بقيتهم، وعلى هذا تجتمع أقوال النقاد فمن ضعفه مطلقـــا فيترل تضعيفه على أحاديثه عن هؤلاء الشيوخ، ومن وثقه فينـــزل توثيقه علـــى أحاديثه من غير هؤلاء الشيوخ.

ولكن ما السبب في أن يكون الراوي ضعيفا في بعض الشيوخ و ثقة في بقيتهم

هناك عدة أسباب أهمها:

١- قد يكون الراوي حين روايته عن الشيخ صغيرا لم تكتمل فيه أهلية التحمل، وبسبب ذلك تقع في روايته عن ذلك الشيخ أوهام، ولهذا يقول أئمة النقد فـلان

يستصغر في فلان، ومن ذلك على سبيل المثال قول ابن معين: عبد الله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج كان يستصغر يعني لأنه سمع منه وهو صغير [(١)].

وقال الدارقطني في العلل: معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش قلت وسبب ذلك ما قال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد [(٢)].

وقال ابن حجر: عمرو بن الفلاس أحد الأعلام الحفاظ وروى عنه الأئمة الستة طعن على بن المديني في روايته عن يزيد بن زريع لأنه استصغر فيه فلم يخرج البخاري عنه من روايته عن يزيد بن زريع شيئا [(٣)].

٢- **قد يكون الراوي** أخذ عن الشيخ بعد اختلاطه أوتغير حفظه كما سبق أن أشرنا إليه في النوع الأول من الثقات.

٣- **قد يكون الراوي** أخذ عن الشيخ الأحاديث مذاكرة أي أن الشيخ لم يتهيأ للتحديث ولا التلميذ للتلقي، وإنما جاء هذا الحديث على لسان الشيخ عرضا ضمن أحاديثه العادية فقد يقع التلميذ في أوهام إن هو أراد أن يحدث بتلك الأحاديث محاولا تذكرها ولكنه لا يستطيع أحيانا أن يأتي بها على وجهها، ولهذا يعلل الحافظ ابن حجر عدم تصريح البخاري بالتحديث عن بعض شيوخه في صحيحه وخارجه مع أنه قد لقيهم بأنه يمكن أنه أخذه عنه بالمذاكرة.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٨٣)

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٩٩)

(٣) الهدي (ص ٤٣١)

٤- **ويمكن أن التلميذ** قد أخذ أحاديث هذا الشيخ كتابة ولكن تلك الأحاديث قد ضاعت منه، فيحدث عن الشيخ بتلك الأحاديث على سبيل التخمين فتكثر أوهامه في أحاديث ذلك الشيخ بعينه فيضعف فيه.

ومن ذلك ما ذكره مهنا قال: سألت أحمد في حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال أحمد: كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه فكان يحدث عن يحيى بن أبي كثير حفظا [1].

وقال أحمد أيضا: ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد فكان يحدث من حفظه فيخطئ [2].

وأحيانا قد يصادف الشيخ وقت الإملاء وليس عنده أدوات الكتابة فيأخذ تلك الأحاديث حفظا، ثم يحاول بعد ذلك أن يستحضرها حين الأداء فلا يتمكن بالإتيان بها على وجهها فتضعف أحاديثه عن ذلك الشيخ بعينه.

٥- **ومن تلك الأسباب** عدم ملازمة الشيخ وقتا كافيا فلا تكون لديه الخبرة لمعرفة مروياته يقول الإمام *مسلم* وهو يتحدث عن حديث جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة فقال: وجرير لم يمعن في الرواية عن يحيى إنما روى من حديثه نزرا يسيرا ولا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة [3].

ومن ذلك أنهم اتفقوا على تضعيف سفيان بن حسين الواسطي في الزهري مع أن سفيان ثقة في غيره باتفاق وبين ابن معين سبب ضعفه في

---

(١) شرح علل الترمذي ابن رجب (٧٩٩/٢) .

(٢) شرح علل بن رجب (٧٨٢/٢) وتهذيب التهذيب (١٣/٣).

(٣) كتاب التمييز (ص ٢١٧)

الزهري بقوله: إنما سمع من الزهري بالموسم قال ابن رجب يعني لم يصحبه و لم يجتمع به غير أيام الموسم [1] .

ومما يدل على أهمية ملازمة الشيخ أهم حين قسموا الرواة عن الزهري إلى خمس طبقات ذكروا أن الطبقة الثانية منها مثل الطبقة الأولى في الحفظ والإتقان إلا أنها لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه فكانوا في الإتقان دون الأولى [2].

فأحاديث هذه الطبقة عن الزهري وإن كانت صحيحة لا تقل عن درجة أحاديث الطبقة الأولى.

ومن هؤلاء الذين ضعفوا في بعض الشيوخ من يلي: ضُعّف محمد بن عجلان في سعيد المقبري، وعاصم بن أبي النجود في زر بن حبيش وأبي وائل، وجعفر بن برقان وإسحاق بن راشد الجزري وابن أبي ذئب وعبد الرزاق بن عمر الدمشقي أربعتهم ضُعفوا في الزهري،، ومعقل بن عبيد الله الجزوري في أبي الزبير، وعكرمة بن عمار في يحيى بن أبي كثير وسماك بن حرب وداوود بن الحصين في عكرمة مولى بن عباس،، وعمر بن أبراهيم البصري في قتادة، وتكلم في معمر في حديثه عن ثابت وهشام بن عروة، وفي أحاديث معمر عن البصريين مقال إلى غير ذلك [3].

---

(١) شرح علل ابن رجب (٨٠٨/٢)

(٢) انظر هدي الساري ص (٩)

(٣) انظر ترجمة هؤلاء في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وشرح علل الترمذي والميزان تجد كلام أهل العلم في تضعيف رواية هؤلاء عن هؤلاء الشيوخ.

النوع الثالث من الثقات: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بقيتها.

وهذا النوع ـــ كالذي قبله ـــ معرفته أيضا مهمة وذلـــك لاختـــلاف درجة أحاديث الشيخ في المرحلتين، فأحاديثه في منطقة معينة تكون صحيحـــة، وفي أخرى ضعيفة أوفيها مقال.

ولهذا أسباب أهمها:

١- أن الشيخ قد يكون في منطقة أو بلدة وليست معه كتبه، ولا يكون حافظـــا بأحاديثه كلها، فيطلب أهل تلك المنطقة بإلحاح كعادة الطلاب إذا قدم عليـــهم شيخ محدث من غير بلدهم أن يحدثهم فيستجيب لطلبهم فيقع في أوهام لعـــدم إتقان أحاديثه كلها.

ومن هؤلاء معمر بن راشد البصري فتكلم غير واحد من أهل العلـــم في رواية أهل البصرة عنه قال أبوحاتم: ماحدث معمر بالبصرة فيه أغاليط [١].

وقد بين سب ذلك يعقوب بن أبي شيبة : فقال: سماع أهل البصرة مـــن معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب لأن كتبه لم تكن معه [٢].

وقال أحمد : حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلى من حديث هـــؤلاء البصريين كان يتعاهد كتبه وينظر يعني باليمن وكان يحدثهم بخطأ *بالبصرة*.

ولهذا يكثر تنبيه الأئمة على رواية أهل منطقة كذا عن فلان مستقيمة بخلاف رواية أهل كذا فإنها عنه ضعيفة.

---

(١) الجرح (٢٥٧/٨)

(٢) شرح علل الترمذي (٧٦٧/٢)

ومن ذلك ما حكى أبو زرعة الرازي حيث قال: قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليماني: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كتب فحدث من حفظه وكان لايحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم، وقال أبوحاتم: أيوب بن عتبة فيه لين قدم بغداد و لم يكن معه كتبه فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة [1].

ومنهم زهير بن محمد الخراساني فقد قال البخاري: ماروى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح، وقال أحمد بن حنبل: في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير ثم قال أما رواية أصحابنا (أي أهل العراق) عنه فمستقيمة وقال أيضا في رواية عنه كأن زهيرا الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر [2].

٢- **وقد يكون من تلك الأسباب** أن التلميذ قد يلتقي بالشيخ في مكان معين فيسمع منه بعض الأحاديث، ولكنه لا يتقنها كما ينبغي ومع ذلك يحدث عنه فترة من الزمن على تلك الحالة ثم يلتقي بالشيخ مرة ثانية في مكان آخر فيسمع منه تلك الأحاديث فيصحح له الأوهام التي وقعت له في السماع الأول، وعليه فأحاديثه في المكان الأول أقل درجة من الأحاديث في المكان الثاني للعلة السابقة وقد أشار إلى شيء من ذلك *ابن رجب* في شرح علل الترمذي [3].

---

(١) الجرح (٢/٢٥٣)

(٢) انظر تهذيب التهذيب (٣/٣٠١)

(٣) انظر (٢/٧٦٧)

ومنها ما حدث هشام بالعراق، وإسماعيل بن عياش في الشام، وبقية بن الوليد عن أهل الحجاز والعراق، وخالد بن مخلد القطواني فيما حدث عن الكوفيين.

النوع الرابع من الثقات: الرواة الذين ضعفوا في حال دون حال

إن الرواة يتفاوتون في الحفظ والإتقان فمنهم الحافظ المتقن لحديثه، ومنهم السيئ الحفظ كثير الوهم والخطأ ومنهم من هو بين ذلك.

ولا ملام على الرواة في هذا لأن القدرة على الحفظ منحة من الله يعطيها من يشاء من عباده، ولكن المطلوب من الشخص لا سيما إن كان من رواة حديث رسول الله ﷺ أن يكون على علم بنفسه وما لديه من مقدرة الحفظ ومكانته في ذلك فإن علم وتبين أنه قادر على حفظ مروياته واستذكارها واستحضارها حينما أراد فله أن يحدث كيفما شاء من حفظه أو من كتابه طالما أنه واثق من الإتيان بالرواية على وجهها.

وإن علم أنه لا يتمكن من الإتيان بالرواية على وجهها حفظا فعليه والحالة هذه أن يحدث من كتابه المقابل بأصله المصون لديه، وهذا أحد قسمي الضبط (أي ضبط كتاب) والآخر ضبط صدر.

وهناك كثير من الرواة اللذين ليس عندهم من قوة الضبط والحفظ ما يمكنهم من استحضارهم لمروياتهم حفظا عن ظهر قلب، وإنما يعتمدون عادة على كتابتهم وقت الإملاء ثم التحديث من كتبهم وقت الأداء فتستقيم أحاديثهم على هذه الطريقة، ويكونون في هذه الحالة من الثقات إذا هم تقيدوا بالتحديث من كتبهم .

ولكن وجد من **هذا الصنف** من الرواة من لا يتقيد بالتحديث من كتابه فتارة يحدث من كتابه فيصيب، وتارة يحدث من حفظه فيخطئ أويكثر في حديثه الوهم، ومن أجل ذلك ضعفه العلماء إلا فيما حدثه من كتابه.

وهذا النوع يختلف عما قبله لأن قبول روايته أوردها يتوقف على العلم بحال الراوي حين تحديثه بخلاف الأنواع السابقة فإن تضعيف الراوي فيها كان مقيدا في شيخ أوشيوخ معينين أوفي بلد أومنطقة أونحو ذلك، ولهذا فمن الصعوبة جدا تمييز صحيح هذا النوع من الرواة من ضعيفه لأنك تجد في كتب الرجال أقوال النقاد في راو معين أن ما حدثه من كتابه فهو صحيح، وما حدثه من حفظه فهو ضعيف، ولكن حين تخرج أحاديثه من مصادر السنة لا تجد من يبين لك أن هذا الحديث مما حدثه من كتابه، أومن حفظه إلا الشيء اليسير فيحتاج الباحث إلى سبر أحاديثه وإلى بذل مزيد من الجهد للوقوف على أقوال أهل العلم في هذا الحديث والنظر في كتب العلل.

ومن هؤلاء على سبيل المثال أبوعوانة = الوضاح بن عبد الله اليشكري.

قال أحمد: إذا حدث أبوعوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم، وقال أبوزرعة: ثقة إذا حدث من كتابه، وقال أبوحاتم: كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرا، وقال يعقوب بن شيبة: ثبت صالح الحفظ صحيح الكتاب، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث من كتابه وقال: إذا حدث من حفظه ربما غلط [1].

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/١٠٥)

ومنهم سويد بن سعيد قال أبوزرعة: أما كتبه فصحاح كنت أتتبع أصوله وأكتب منها فأما إذا حدث من حفظه فلا [1].

ومنهم عبد العزيز بن محمد الدراوردي وثقه ابن معين وابن المديني وقال أحمد: كان معروفا بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو صحيح وإذا حدث من كتب الناس وهم وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ [2].

ولهذا إذا أراد البخاري أن يخرج لهذا الصنف من الرواة بعض الأحاديث في صحيحه فكان يختار منها ما تأكد أنه من صحيح حديثه قال ابن حجر في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس:روينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث ويعرض عما سواه ثم قال ابن حجر: وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه [3].

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٧٦٦)

(٢) الهدي (ص ٤٢٠)

(٣) الهدي (ص ٣٩٠)

القسم الثاني: الرواة المختلف فيهم [1]

إن تجريح الرواة وتعديلهم أمر اجتهادي، ومادام الأمر كذلك فمن طبيعة الحال أن يختلف الأئمة في بعض الرواة، يقرر كلٌّ بما أدى إليه اجتهاده حسب ما توفر له من الأدلة والقرائن، وهذا الاختلاف ليس محصورا في هذا الباب بل العلماء اختلفوا في كل الأمور التي مبناها الاجتهاد والنظر ، ولالوم على أحد هم، وله نصيب من اجتهاده أخطأ أوأصاب إذا توفرت فيه شروط الاجتهاد وحرص على إصابة الحق لأن العقول تختلف والأفهام تتفاوت، والأدلة ذات دلالات.

قال الترمذي: وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم [2].

وقال ابن تيمية: " ومعرفة الرجال واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم[3].

واختلاف العلماء في الرجال أوفي الفقه أوفي غيرهما من العلوم لايحط من قدرهم ولايقلل من أهمية كلامهم في الرواة ولكن لايعني أيضا التسليم للمختلفين بكل ما قالوا بل يجب على من جاء بعدهم أن يجتهدوا في كلامهم ويأخذوا منه ما يترجح عندهم بالدليل.

---

(١) أفدت في هذا المبحث من المذكرة التي أملاها علينا فضيلة الشيخ أحمد معبد في السنة المنهجية للماجستير ثم أضفت إلى ذلك ما وقفت عليه من كلام أهل العلم في هذا الموضوع.

(٢) العلل الصغير (٥/٧٥٦)

(٣) رفع الأعلام عن أئمة الأعلام (١٧) ؟

قال المعلمي: " وقوع الاختلاف في ذلك في الجملة إنما هو بمترلة وقوعه في أدلة الأحكام لا يبيح إلغاء الجميع جملة بل يؤخذ بما لا مخالف لهو وينظر في المتخالفين فيؤخذ بأرجحهما [1] ".

قلت: هذا القسم من الرواة هو أهم الأقسام وأصعبها لما فيه من اختلاف أهل العلم في الاحتجاج بهم وتباين كلامهم فيهم، فيجب البحث والتقصي في أحوالهم أكثر من غيرهم حتى يتبين الحق فيهم وليعرف من يقبل حديثه منهم ومن يرد.

قال البيهقي: إن الأخبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام: صحيح متفق على صحته، وضعيف متفق على ضعفه، ومختلف في ثبوته، فمنهم من يضعفه بجرح ظهر له من بعض رواته، وخفي ذلك على غيره، أولمعنى يجرحه به لا يرى غيره جارحا إلى أن قال: وهذا الذي يجب على أهل العلم بعدهم أن ينظرا في اختلافهم ويجتهدوا في معرفة معانيهم ومصطلحهم في الرد والقبول ثم يختار من أقوالهم أصحها.

تعريف الراوي المختلف فيه :

هو من اجتمع فيه جرح وتعديل كأن يجرحه بعض العلماء ويوثقه آخرون أوأن يَرِد الجرح والتعديل في الراوي من إمام واحد.

ويتفرع من هذا المبحث عدة مسائل :

المسألة الأولى: أسباب اختلاف أئمة النقد في الراوي الواحد توثيقا وتجريحا، وأهم تلك الأسباب:

---

(١) الفوائد والقواعد من كلام المعلمي (ص ١٠٨)

١- إن الجهابذة من أئمة النقد الذين يرجع إليهم في معرفة الرواة، ويعتمد قولهم في الجرح والتعديل مهما أوتوا من المعرفة بالرواة وأحوالهم والدقة في الحكم والحيادية والبعد عن الهوى والتعصب فهم بشر وليسوا بمعصومين يخطئون ويصيبون، فما من إمام من الأئمة إلاوله أقوال شاذة تفرد بها في توثيق من ضعفه الأئمة أوتضعيف من وثقوه، وهذا ابن عدي معروف منه الاعتدال وسبر مرويات الراوي ليحكم على الراوي على معرفة ومع ذلك أخطأ في تضعيف ثقات أو توثيق ضعاف فعلى سبيل المثال ذكر في ضعفائه غالب القطان أبا سليمان البصري وأورد له أحاديث استنكرها منه ثم قال:والضعف علىأحاديثه بين [1].

ورد عليه **ابن حجر** بعد أن نقل عن أحمد بن حنبل قوله: ثقة ثقة وأن ابن معين والنسائي وأباحاتم وابن سعد وغيرهم وثقوه وأن الشيخين احتجا به لكن ابن عدي ذكره في الضعفاء وأورد له أحاديث، الحملُ فيها على الراوي عنه ــ عمر بن مختار البصري ــ ثم قال ابن حجر: وهو من عجيب ما وقع لابن عدي والكمال لله [2].

وعليه فمن عدله الأئمة وجرحه واحد أوجرحوه ووثقه واحد، فالواجب الأخذ بقول الجمهور **قال الذهبي** وهو يتحدث عن ابن معين وانفراده بتجريح بعض الرواة " فإنا نقبل قوله دائما في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير

---

(١) الكامل (٦/٦)

(٢) الهدي (ص ٤٣٤)

من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمـــهور أوبتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذ [(١)]".

٢- قد يكون الراوي ثقة وإنما جرحه من جرحه من أجـــل تعصـــب لمذهب أوعداوة أومنافرة بين المجروح والمجرح أوكان من كلام الأقـــران بعضهم في بعض ونحو ذلك فإن كان شيء من ذلك كان ذلك الجـــرح غـــير معتد به لقيام قرينة تدل على عدم اعتباره وقد تقدمت الإشارة إلى هذا النـــوع مع ضرب الأمثلة عليه في المسألة السادسة.

ولهذا يقول الإمام الذهبي: " ولسنا ندعي في أئمة الجـــرح والتعديـــل العصمة من الغلط النادر ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شـــحناء وأحنة، وقد علم أن كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة بـــه ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف ... فلم يؤثر كـــلام محمد في مالك ولا ذرة والآخر فله ارتفاع بحسبه ولا ســـيما في الســـير وأمـــا أحاديثه في الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن إلا فيما شذ فإنه يعد منكرا هذا الذي عندي في حاله [(٢)]" اهـــ.

٣- **إن أئمة النقد** وإن كانوا مجمعين على كثير مما يجرح به الرواة ولكن هناك أمور تختلف فيها وجهات النظر، فقد يرى إمام من الأئمة أن هذا الشـــيء إذا اتصف به الراوي ترد به روايته في حين أن غيره من الأئمة يرى أن هذا ليس بجرح، أوإن كان فلايصل الراوي المتصف به إلى حد ترد به روايته كالدخول في

---

(١) معرفة الرواة (ص ٤٩)

(٢) السير

أمر السلطان أوتولي منصب في الدولة أوالتدليس في الحديث أواتصاف الـــراوي بشيء من البدعة وإن لم يكن داعيا إليها، فمن العلماء من يرد روايـــة هـــؤلاء بدون تفصيل وهم قلة.

٤- **إن مما يضعف به الرواة** كثرة وقوع الوهم في روايته، وهذه الكثرة نسبية فقد يهم الراوي في عشرة من الأحاديث فيعتبر ذلك كثيرا في حقه لقلـــة مروياته، ويهم في مائة من الأحاديث فيغتفر له ذلك في ســـعة مـــاروى مـــن الأحاديث، وكل ذلك يخضع لاجتهاد الأئمة، ولهذا فقد يكون في نظـــر هـــذا الإمام أن القدر الذي وهم فيه يعد كثيرا يصل به الأمر إلى رد روايته في حـــين يرى إمام آخر أن هذه الأوهام، وإن وقعت منه إلا أنه يتحمل منه فيتجنب فيما وهم فيه ويحتج ببقية أحاديثه.

٥- **إن أئمة النقد** كما أسلفنا يختلفون فمنهم المتشدد ومنهم المعتـــدل ومنهم المتساهل، وهذا له دور كبير في اختلافهم في بعض الرواة توثيقاوتجريحا.

المسألة الثانية: إذا وجد اختلاف بين الأئمة في الراوي المعين فكيـــف التعامل معه.

أقول: إن أمكن الجمع بين القولين أوالأقوال المختلفة على وجه مـــن الوجوه كأن يحمل التجريح علىحالة والتعديل على حالة أخرى ودلت القرائـــن على صحة ذلك وجب المصير إليه إعمالا لكل قول في محله دون تعارض.

ومن أمثلة هذا النوع الرواة الثقات الذين ضعفوا في وقت دون وقت، أوضعفوا في بعض الشيوخ أوفي بعض الأماكن أوفي بعض الحالات فتجد مـــن العلماء من يضعفهم مطلقا، ومنهم من يوثقهم مطلقا، ومنهم من يفصل في أمره

فيبين الحالة التي هو فيها ضعيف فـيحمل تضعيف من ضعفهم علـى أحـد الجانبين ومن وثقهم على الجانب الآخر، والعمدة في هذا قول من فصل في حاله كما فصلنا القول في القسم الأول.

ومن أمثلة هذا أن أحمد بن حنبل قال في قبيصة بن عقبة السوائي كـان كثير الوهم ثقة لا بأس به، وقال أبوحاتم: لم أر من المحدثين من يحفـظ ويـأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري.

فظاهر كلام الإمامين تعارض فكلام أحمد يقتضي أنه وقعت له أوهـام كثيرة في حين أن أباحا تم وصفه بقوة الحفظ إلى درجة أنه لا يغير من ألفـاظ الحديث شيئا .

والجمع بين القولين ما قاله أبوداود: كان قبيصة لا يحفظ ثم حفظ بعد[1]

فينـزل قول أحمد على أول أمره وقول أبي حاتم على آخر أمـره أوأن قول أبي حاتم في قبيصة وحفظه للأحاديث مقيد في حديثه عن الثوري فقـط، وكلام أحمد في أحاديثه عن غير الثوري .

أو يجمع بين القولين بأن ينـزل التعديل على جانب العدالة والتجريح على جانب الحفظ، فإذا كان الراوي معروفا بالصلاح والاسـتقامة والزهـد والعبادة فمن العلماء من يوثقه لأجل هذا الجانب ولو تخلف شرط الضبط عنـه **قال الترمذي:** " وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من جلة أهـل العلـم

(١) الهدي (ص ٤٣٦)

وضعفوهم من قبل حفظهم ووثقهم آخرون من الأئمة بجلالتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وهموا في بعض ماررووا [1]".

ولكن لا يعني أنهم يحتجون برواياته مع تخلف ذاك الشرط، وإنما المعنى أنهم يثنون عليه جانب العدالة فإذا سئلوا عن الاحتجاج بحديثهم أجابوا بالنفي فليس تعديلهم يخالف تجريح هؤلاء إذا فهم الأمر .

فإذا لم يمكن الجمع بين التوثيق والتجريح في الراوي الواحد على وجه من الوجوه وجب الترجيح بين الأقوال بأحد المرجحات ومنها:

١ــ أنه ينظر فإن كان الجرح مفسرا قدم على التعديل إلا إذا أخبر المعدل أنه علم بذلك الجرح، وأنه قد تاب من ذلك، وإنما قدم قول المجرح في هذه الحالة لأنه قد علم من حال المجروح ما خفي على المعدل فمعه زيادة علم، وقد تقدم التنبيه عليه فيما سبق .

وقد حكى الخطيب الاتفاق عليه بقوله: " اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لاينفي صدق قول الجارح فيما أخبره فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى به من التعديل [2].

لكن إن كان المجرح واحدا وخالفه الجمهور في توثيق من جرحه فلا خلاف ــ والحالة هذه ــ في تقديم التعديل على التجريح كما سبق في قول

(١) علله الصغير (٧٤٤/٥) .

(٢) الكفاية (١٠٥)

الذهبي "فالحكم لعموم أقوال الأئمة" ولهذا يكثر في كتب الجرح رد تضعيف الإمام إذا خالفه الناس.

قال الذهبي: حجاج بن أبي زينب ضعفه ابن المديني وحده، وفي حسين المعلم ضعفه العقيلي بدون حجة، وفي شيبان النحوي ثقة حجة قال أبو حاتم وحده: يكتب حديثه لا يحتج به، وفي هدبة بن خالد القيسي وثقوه والعجب أن النسائي ضعفه [١].

وفي كلام الذهبي إشارة إلى عدم الاعتداد بقول الواحد لشذوذه، لكن يقبل منه في حالات نادرة وذلك إذا ذكر سببا وجيها يمكن أن يخفى على غيره.

وقال ابن رجب بعد أن نقل عن الترمذي قول البخاري: "ما نعلم مالكا حدث عمن يترك حديثه إلا عن عطاء الخراساني قال (أي ابن رجب) : وقد ذكرنا فيما تقدم أن عطاء الخراساني ثقة عالم رباني وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري و لم يوافق على ما ذكره، وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء [٢]".

وقال ابن حجر في ترجمة يزيد بن أبي مريم الدمشقي وثقه الأئمة ابن معين ودحيم وأبو زرعة وأبوحاتم، وقال الدارقطني: ليس بذاك قلت: أي ابن حجر: هذا جرح غير مفسر فهو مردود [٣].

---

(١) انظر كل هذه الأمثلة في معرفة الرواة المتكلم فيهم بمالا يوجب الرد

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٨٧٧)

(٣) الهدي (ص ٤٥٣)

وفي ترجمة الحارث بن عمير المكي وثقه الجمهور وشذ الأزدي فضعفه وتبعه الحاكم وبالغ ابن حبان فقال: إن أحاديثه موضوعة [1].

وكذا لوذكر سببا ظنه الجارح أنه جرح وهو في الحقيقة غير جارح مثاله ماذكره ابن حجر في ترجمة زيد بن وهب الجهني فقال: من كبار التابعين رحل إلى النبي ﷺ فقبض وهو في الطريق وثقه ابن معين وابن خراش وابن سعد والعجلي وجمهور الأئمة وشذ يعقوب بن سفيان الفسوي فقال في حديثه: خلل كثير ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه ياحذيفة بالله أنا من المنافقين قال الفسوي وهذا محال. قلت: ــ والقائل ابن حجر ــ هذا تعنت زائد وما بمثل هذا تضعف الأثبات ولا ترد الأحاديث الصحيحة فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر فلا يلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات [2].

٢- فإن لم يكن شيء من ذلك بحث عن القرائن الأخرى لترجيح أحد القولين أوالأقوال فيقدم قول من هو أعلم وأخبر بالراوي على غيره كطول المجالسة ومن ذلك أنه ذكر لأحمد بن حنبل أن يحيى بن سعيد القطان قال إن محمد بن عمرو أي الليثي أعلى من سهيل، فأنكر ذلك عليه أحمد وقال لم يكن ليحيى بسهيل علمٌ وكان قد جالس محمد بن عمر وقال أيضا: لم يصنع يحيى شيئا،الناسُ عندهم سهيل ليس مثل محمد بن عمرو، فقيل له سهيل عندهم أثبت ؟ قال : نعم [3]".

---

(١) الهدي (ص ٤٥٦)

(٢) الهدي (ص ٤٠٤)

(٣) شرح علل الترمذي (٤٠٨/١) .

أي أن الذي جعل يحيى يفضل محمد بن عمرو على سهيل أنه عرف محمد بن عمرو حق المعرفة لكثرة مجالسته له بخلاف سهيل بن أبي صالح فإنه لم يعرفه.

ومن القرائن كون الشيخ من أهل بلد المختلف فيه روى الخطيب بسنده إلى حماد بن زيد فقال " كان الرجل يقدم علينا من البلاد ويذكر الرجل ويحدث عنه ويحسن الثناء عليه فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما يقول قال:وكان يقول بلدي الرجل أعرف بالرجل [1].

ومنها كون المجروح ممن نسب إليه شيء من التشدد والتعنت كتضعيف يحيى القطان وأبي حاتم في مقابل توثيق عبد الرحمن بن مهدي وأبي زرعة الرازي أخذ بقول المعتدلين.

والخلاصة أنه إذا وجد التوثيق والتجريح في الراوي وترجح لنا أحدهما على الآخر بأحد المرجحات وجب الأخذ به والعمل بمقتضاه فإن ترجح التوثيق على التجريح صار ثقة، وإن ترجح التجريح على التوثيق صار ضعيفا، ولا يعد الراوي والحالة هذه ممن اختلف فيه لتبين حاله.

---

(١) الكفاية (ص ١٠٦)

وأما إذا اختلف الأئمة في الراوي تعديلا وتجريحا ولم يترجح لنا جانب على آخر فهذا الراوي هو الراوي المختلف فيه حقيقة .

فمثال من اجتمع فيه جرح وتعديل وترجح التوثيق على التجريح: عكرمة البربري مولى ابن عباس فقد جرحه بعض الأئمة واتهموه ووثقه آخرون على النحو التالي:

فأما من وثقوه فهم خلق كثير، منهم النسائي فقد قال: ثقة، وقال العجلي: ثقة بريء مما يرميه الناس من الحرورية ، وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة كيف هو؟ قال: ثقة، قلت: يحتج بحديثه قال: نعم إذا روى عنه الثقات، وقال المروزي:قلت لأحمد يحتج بحديث عكرمة؟ فقال: نعم يحتج به، وقال الدارمي: قلت: لابن معين فعكرمة أحب إليك عن ابن عباس أو عبيد الله فقال: كلاهما و لم يخير قلت: فعكرمة أو سعيد بن جبير قال: ثقة وثقة و لم يخير قال: فسألته عن عكرمة ابن خالد هو أصح حديثا أوعكرمة مولى ابن عباس فقال: كلاهما ثقة.

وقال المروزي: سألت إسحاق بن رواهويه عن الاحتجاج بحديثه فقال: عكرمة عندنا إمام الدنيا تعجب من سؤالي إياه.

وقال ابن حبان: كان من علماء زمانه بالفقه، قيل لسعيد بن جبير: هل تعلم أن أحدا أعلم منك قال نعم عكرمة، وقال حماد بن زيد عن أيوب: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه.

وقال الثوري: خذوا التفسير من أربعة فذكر ه منهم .

قلت: يطول ذكر من وثق عكرمة من الأئمة وما ذكرناه يكفي للدلالة على توثيق كثير من الأئمة له.

وأما من ضعفوه أوتكلموا فيه فهم جماعة أيضا قال ابن رجب: اتهمه بالكذب جماعة منهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعطاء وعلي بن عبد الله بن عباس ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وروي عن يحيى البكاء سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتق الله ويحك يانافع ولا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس.

وقال جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة مقيد عنده فقلت ما لهذا ؟ قال: إنه يكذب على أبي.

وقال الدوري عن ابن معين: كان مالك يكره عكرمة قلت فقد روى عن رجل عنه قال: نعم شيء يسير، وقال الربيع عن الشافعي: مالك سيئ الرأي في عكرمة قال: لا أرى لأحد أن يقبل حديثه.

وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: كذاب، وقال ابن أبي ذئب: رأيت عكرمة وكان غير ثقة، وقال ابن سيرين: ما يسوءني أن يكون من أهل الجنة ولكنه كذاب.

وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل: عكرمة مضطرب الحديث يختلف عنه وما أدري؟ وقال أحمد بن القاسم صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام: رأيت أحمد ضعف رواية عكرمة ولم ير روايته حجة.

وقال ابن سعد: كان عكرمة كثير العلم والحديث بحرا من البحور وليس يحتج بحديثه ويتكلم الناس فيه.

وقال علي بن المديني: كان عكرمة يرى رأي نجدة، وقال ابن معين: إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية، وقـــال عطاء: كان إباضيا، وقال الجوزجاني: قلت لأحمد عكرمة كان إباضيا فقـــال: يقال إن كان صفريا، وقال مصعب الزبيري: كان عكرمة يرى رأي الخـــوارج فطلبه بعض ولاة المدينة فتغيب عند داود بن الحصين حتى مات عنده. وزعم أن مولاه كان كذلك.

وذكر غير واحد أنه مات بالمدينة سنة ١٠٤ واتفقت جنازته وجنـــازة كثير عزة بباب المسجد في يوم واحد فما قام إليها أحد فشهد الناس جنازة كثير وتركوا عكرمة.

قلت: يتلخص ما رمي به عكرمة من الجرح فيما يلي:

١- اتهامه بالكذب

٢- رميه برأي الإباضية والصفرية وكلاهما من الخوراج.

٣- مضطرب الحديث

الإجابة عن هذا الأمور :

أما تكذيب من كذبه فإنما كان ذلك لأجل رأيه في البدعة وليس المـــراد أنهم كذبوه في الحديث، وتكذيب الأئمة لمن رمي بشيء من البدعة كثير، قـــال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ ذكر هذا في ترجمة بـــرد من كتاب الثقات قال ابن حجر ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قولـــــه "كذب أبو محمد " لما أخبر أنه يقول الوتر واجب فإن أبا محمد لم يقله روايـــــة وإنما قاله اجتهادا والمجتهد لا يقال إنه كذب إنما يقال إنه أخطأ.

وأما قول ابن عمر لنافع لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، فغير ثابت، ولذا قال ابن رجب،وأما تكذيب ابن عمر له فقد روي من وجوه لا تصح وأنكره مالك فقال فيما روى عنه إسحاق بن عيسى: قلت لمالك أبلغك أن ابن عمر قال لنا فع لا تكذب علي كما يكذب عكرمة على ابن عباس ؟ قال مالك: لا ولكن بلغني أن المسيب قال ذلك لبرد مولاه.

وقال ابن حجر: لم يثبت عنه لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء ، ويحيى البكاء متروك الحديث.

وأما ما نقله يزيد بن أبي زياد عن علي بن عبد الله عن ابن عباس فهو غير ثابت أيضا، وقد تولى الرد عليها ابن حبان بقوله "ولا يجب لمن شم رائحة العلم أن يعرج على قول يزيد بن أبي زياد لأن يزيد بن أبي زياد ليس ممن يحتج بنقل مثله لأن من المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح ".

وذكر ابن رجب في شرح علل الترمذي عن أحمد بن حنبل أن ابن سيرين كان يروي عنه ولا يسميه وكذلك مالك وأشار أحمد إلى أنهما طعنا في مذهبه ورأيه ثم قال (أي ابن رجب): لكن روي عن ابن سيرين أنه كذبه من رواية الصلت بن دينار عنه والصلت لا تقبل رواياته وابن سيرين لا يروي عن كذاب أبدا.

وقال أبو حاتم الرازي: والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه.

وقيل لأيوب(أي السختياني): أكان عكرمة يتهم فسكت ساعة ثم قال: أما أنا فلم أكن أتهمه.

وقال ابن معين: إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام.

وأما رميه برأي الخوارج فهذا إن ثبت عنه فيجاب عنه بأجوبة منها :

١= **كونه يرى** رأي الخوارج لايمنع من الاحتجاج بحديثه كما هو مذهب جماهير المحدثين لاسيما أنه لم يكن داعية إليه و لم يقل بذلك أحد، ولذا اختلفوا في ثبوت هذه البدعة عنه، ولو كان داعية إليها لكان اشتهر بها، وقد احتج الأئمة من هو أشد منه من الغلاة كعمران بن حطان .

٢= **إن البدعة التي رميت به** وهي الإباضية أخف من غيرها لذا يقول ابن حجر في الهدي في ترجمة الوليد بن كثير المخزومي : الإباضية فرقة من الخوارج ليست مقالتهم شديدة الفحش .

٣= **إن ابن حجر** في الهدي أنكر أنه كان متصفا بشيء مما رمي به بقوله: " فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه اهـ .

وهذا يدل على أن البدعة إن كانت فيه كانت خفيفة، ولهذا نفاها العجلي عنه بتاتا فقال بعد أن وثقه: بريء مما يرميه الناس من الحرورية كما تقدم، ولأن الخوارج أقل أصحاب الهوى كذبا لكونهم يرون أن الكذب كبيرة، والكبيرة عندهم تخرج عن الملة.

وقال ابن جرير فيما نقله ابن حجر في الهدي: لو كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به وسقطت عدالته وبطلت

شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه .

وأما تضعيف أحمد بن حنبل عكرمة بأنه مضطرب الحديث فلم أر من وافقه على ذلك أي تضعيفه من قبل حفظه، وقد تقدم أن أحمد وثقه وقال: يحتج بحديثه، ولهذا قال أبو بكر الخلال: هذا (أي تضعيفه من قبل حفظه) في حديث خاص قال: وعكرمة عند أبي عبد الله ثقة يحتج بحديثه.

وتعقبه ابن رجب بقوله: كذا قال (أي الخلال) والظاهر خلافه وقد يكون عن أحمد فيه روايتان فإن المروزي نقل عن أحمد أنه قال: عكرمة يحتج به

قلت: ولو ثبت عن أحمد القولان فيؤخذ من قوليه ما يوافق قول الأئمة من أن عكرمة ثبت في حفظه، ولهذا قال الذهبي في الميزان: تكلم فيه لرأيه لا لحفظه فاتهم برأي الخوارج.

ومن الأمور التي طعنوه بها أنه كان يقبل جوائز الأمراء ، وهذا ليس مما يضعف به الرواة الثقات كما تقدمت الإشارة إليه، ولهذا قال ابن حجر في هدي الساري: فليس ذلك بمانع من قبول روايته وهذا الزهري قد كان في ذلك أشهر من عكرمة ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك.

وأما عدم حضور الأئمة جنازة عكرمة فما ذنب الميت بذلك فهو تقصير من أهل الميت ومع ذلك فقد أجاب ابن حجر عنها بقوله فلعل ذلك إن ثبت كان بسبب تطلب الأمير له وتغيبه عنه حتى مات كما تقدم، والذي نقل أنهم شهدوا جنازة كثير وتركوا عكرمة لم يثبت لأن ناقله لم يسم اهـ.

وبما تقدم من أقوال أهل العلم في عكرمة مولى بن ابن عباس يتبين أن عكرمة ثقة محتج به وما رمي به من البدعة إن ثبتت عنه فلا تضر روايته لأنه لم يقل أحد إنه كان داعية إليها.

ثم استقر أخيرا إجماع أهل العلم بالحديث على قبول رواية عكرمة والاحتجاج بها فأُلف في الدفاع عنه مؤلفات عديدة.

قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي فيما نقله ابن حجر في التهذيب:" قد أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا إلى أن قال: وعكرمة ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وكل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه ".

وقال الطبري: لم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار وأنه كان عالما بمولاه إلى أن قال: ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن . . .

وقال ابن حبان: كان من علماء زمانه بالفقه والقرآن ولاأعلم أحدا ذمه بشيء يعني يجب قبوله والقطع به.

وقال ابن عدي: ولم أخرج هنا من حديثه شيئا لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم ولم يمتنع الأئمة وأصحاب الصحاح من تخريج حديثه وهو أشهر من أن أحتاج إلى أن أخرج له شيئا من حديثه.

وقال ابن منده: أما حال عكرمة في نفسه فقد عدله أمة من التابعين زيادةً على سبعين رجلا من خيار التابعين ورفعائهم وهذه منزلة لا تكاد

توجد منهم لكبير أحد من التابعين على أن من جرحه من الأئمة لم يرغبوا عن الراوية عنه و لم يستغن عن حديثه، وكان حديثه متلقى بالقبول قرنا بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح على أن مسلما كان اسوأهم رأيا فيه وقد أخرج له مع ذلك مقرونا.

وقال ابن عبد البر: كان عكرمة من جلة العلماء ولا يقدح فيه كلام من تكلم فيه لأنه لا حجة مع أحمد تكلم فيه.

وأما البخاري ـ وهو الإمام في الحديث بلامدافعة وجبل الحفظ وأستاذ الأساتذة في علم العلل والمرجع في معرفة صحيح الحديث من سقيمه والناقد البصير لرواة الحديث ـ فقد سبر أقوال أهل العلم فيه ونظر فيها بعين الإنصاف فتبين له أن عكرمة إمام من كبار التابعين، وإليه المرجع في علم ابن عباس فأخرج له في صحيحه واعتمده في الأصول و لم يلتفت إلى ما قيل فيه لأنه لا يستند إلى دليل يمكن الاعتماد عليه فبذلك جاوز عكرمة القنطرة فرفعه الله برواية البخاري له في صحيحه.

وتوصل الحافظ ابن حجر في أمره إلى أنه ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة.

قلت: وتلك منزلة قل من وصل إليها من الرواة فرحم الله عكرمة وأجزل له المثوبة فيما قدمه لأمة محمد وماحفظه لها من حديث رسول الله ﷺ وعفى الله عمن تكلم فيه من الأئمة فإنهم مجتهدون، وكل مجتهد له نصيب من اجتهاده [1].

---

(١) انظر مصادر ترجمته تاريخ البخاري تاريخ الدارمي (٥٨١) الجرح (٧/٧) ثقات العجلي (١٤٥/٢) **الكامل** (٢٦٦/٥) (٢٦٦/٥) الميزان (٩٣/٣) شرح علل الترمذي (٥٦١/٢) تهذيب التهذيب (٢٣٤/٧) هدي الساري (ص ٤٢٥ــ ٤٣٠) التقريب (٤٦٧٣) .

ومثال من **اختُلف فيه** جرحا وتعديلا لكنه ترجح الجرح على التعديـــل جابر الجعفي وهو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي أبو عبــد الله الكوفي.

أولاً: الذين عدلوه

قال أبو نعيم ـــ الفضل بن دكين ـــ عن الثوري إذا قال جابر حدثنـــا وأخبرنا فذاك، وقال ابن مهدي عن سفيان: كان جابر ورعا ما رأيــت أورع في الحديث منه، وقال ابن علية عن شعبة: جابر صدوق في الحديث وقال شـــعبة: كان جابر إذا قال حدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس، وقال زهير بن معاويـــة: كان إذا قال سمعت أوسألت فهو من أصدق الناس، وقال وكيع: مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أن جابرا ثقة حدثنا عنه مسعر وسفيان وشعبة وحســـن بن صالح،وقال الشافعي: قال سفيان الثوري لشعبة لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك.

ثانياً: الذين جرحوه

قال ابن معين: كان جابر كذابا وقال في موضع آخر: لا يكتب حديثـه ولا كرامة، وقال يحيى بن سعيد: تركنا حديث جابر قبل أن يقدم علينا الثوري، وقيل لزائدة لم لا تروي عن ابن أبي ليلى وجابر الجعفي والكلبي قال: أما الجعفي فكان والله كذابا يؤمن بالرجعة،وقال أيضا: رافضي يشـــتم أصحــاب النـــبي ﷺ،وقال النسائي: متروك، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثـــه، وقال عمرو الفلاس: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه كان عبد الرحمـــن

يحدثنا قبل ذلك ثم تركه، وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث، وقال أيضـا: يؤمن بالرجعة اهم بالكذب، وقال الجوزجاني: كذاب، وقال ابن سعد: كـان ضعيفا جدا في رأيه وروايته، وقال العقيلي: كذبه سعيد بن جبير، وقال العجلي: كان ضعيفا يغلو في التشيع وكان يدلس وقال أبوداود: ليس عندي بـالقوي في حديثه.وقال الميموني قلت لأحمد بن خداش: أكان جابر يكذب قـال: أي والله وذاك في حديثه بين، وقال ابن قتيبة: كان جابر يؤمن بالرجعة، وقال ابن حبان: كان سبائيا من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: إن عليا يرجع إلى الدنيا، وقال الميموني سمعت أحمد يقول كان ابن مهدي والقطان لا يحدثان عن جـابر بشيء وكان أهل ذلك.

وقال ابن عدي: له حديث صالح وشعبة أقل رواية عنه من الثوري وقد احتمله الناس وعامة ماقذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة وهو مع هذا إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق [1].

وهكذا تباعدت الأقوال فيه ما بين موثق يحث الناس على قبول روايتـه ومجرح يتهمه بالكذب ويرميه بالعظام من الأمور كمثل إيمانه برجوع علـي ﷺ إلى الدنيا.

(١) ضعفاء النسائي (١٠٠)ضعفاء الدارقطني ١٤٣ تاريخ الدارمي ٢١٨ المجروحـين (٢٠٨/١) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٣/٢)الضعفاء للعقيلي (١٩١/١)ميزان الاعتدال (٣٧٩/١)تهذيـب التهذيب (٤١/٢)

ومن خلال ما ذكرناه تبين أنه قد اجتمع في جـــابر الجعفـــي جــرح وتعديل، ولما كانت القاعدة في مثل هذا أن ينظر إلى الجرح فإن كان مفسرا قدم على التعديل.

قلت: وتتلخص الأمور التي من أجلها تكلموا في جابر الجعفي فيما يلي:

١ـــ التهمة بالكذب

٢ـــ التشيع والغلو فيه بدرجة أنه كان يؤمن بالرجعة

٣ ـــ التدليس في الحديث

أما تكذيب من كذبه فالذي يظهر لي أن المراد من ذلك تكذيبه في رأيـه لأن من تبنى رأيا مخالفا لما عليه أهل السنة ودعا إليه فـــهو كـــاذب في هـــذه الدعوى، فإطلاق الأئمة التكذيب على المبتدعة لهذا المعنى وارد وثـــابت، وإن كان صاحبه صادق اللهجة، والدليل على هذا ماروّاه الحميدي عن سفيان بـــن عيينة قال: سمعت رجلا سأل جابر الجعفي عن قوله تعالى " فلن أبـــرح الأرض حتى يأذن لي أبي " قال: لم يجئ تأويلها بعدُ قال سفيان: كذب قلت ما أراد بهذا ؟ قال: الرافضة تقول إن عليا في السماء لا يخرج حتى ينـــادى مـــن الســـماء اخرجوا مع فلان يقول جابر : هذا تأويل هذا أهـــ .

فنلاحظ في القصة أن سفيان كذبه بسبب هذا التأويل في تفسير هـــذه الآية الكريمة.

وأما اتهامه بالكذب فبسبب تشيعه وغلوه فيه فيخاف منه أن يحمله ذلك على الكذب لأجل نشر بدعته والترويج لها، وهذه شبهة الجمهور اللذين منعوا قبول رواية الداعية إلى بدعته، أوأن اتهامه بالكذب إنما بسبب كثرة تفرداته التي لا تعرف إلا من جهته فاتهم جابر في وضعها، ويدل على هذا حكاية أبي حنيفة:ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ما أتيته بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر، وهذا اتهام من أبي حنيفة له في وضع الأخبار ولهذا قال النسائي في رواية: ليس بثقة.

وأما غلوه في التشيع وإيمانه برجوع علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى الدنيا قبل يوم القيامة وكذلك شتمه الصحابة، فهذا ثابت عنه لا مرية فيه، وقد وصف به ذلك جمهور النقاد وأهل العلم و لم ينف عنه أحد بل كان يتكلم بعظائم الأمور قال سفيان بن عيينة: سمعت من جابر الجعفي كلاما فبادرت (أي الخروج من المكان) خفت أن يقع علينا السقف وكان يؤمن بالرجعة.

قلت: وهذا وحده يكفي لرد روايته وطرحها لغلوه المفرط في التشيع بل إن كثيرا من العلماء يرون أن من يؤمن برجعة علي إلى الدنيا قبل يوم القيامة أنه كافر لإنكاره النصوص الصريحة الواردة في ذلك، ولهذا يقول ابن حجر: وأما المبتدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها ... فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من

دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره أوالإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك [1].

بل وقد سبق أن ابن حبان بالغ فيه فرماه بالزندقة حيث جعله من أتباع عبد الله بن سبأ المجمع على كفره وزندقته.

ورواية **المبتدع** ترد بما دون ذلك فمن ثبت عنه سب بعض الصحابة أو الحط على أبي بكر وعمر ترد روايته لغلوه **قال الذهبي** وهو يتحدث عن البدعة وأقسامها " ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة ثم قال: فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولامأمونا بل الكذب شعارهم والتقية دثارهم فكيف يقبل نقل من هذا حاله حاشا وكلا [2] ".

وأما التدليس فقد وصفه به غير واحد من أهل العلم قال ابن حجر: وصفه بالتدليس الثوري والعجلي وابن سعد ثم وضعه في المرتبة الخامسة التي هي أضعف المراتب، وأصحابها أحاديثهم لا يحتج بها ولو صرحوا بالسماع لكونهم ضعفوا بأمر آخر، وقد مر قول الثوري وشعبة إذا قال حدثنا وسمعت فذاك، وهذا يعني في نظرهما أنه مدلس ولا يؤخذ إلا بماصرحوا.

---

(١) الهدي (ص ٣٨٥)

(٢) الميزان (١/٥ـ ٦) .

ولكن قد يتساءل المرء ويقول: إذا كان حال جابر الجعفي ما ذكر فكيف ساغ لبعض الأئمة توثيقه ثم الرواية عنه، قلت في الإجابة عن هذه الشبهة أن الذي يظهر أن هذا داخل في حيل المبتدعة الذين يروغون روغان الثعلب، فقد يتظاهر المبتدع أمام بعض الأئمة بالصلاح والاستقامة وعدم إخراج منكراته من الروايات والآراء فيحسّن بعض الأئمة الظن به، ويثني عليه بحسب ما ظهر له من حاله ولكن سرعان ما تتكشف حاله عند المجالس الخاصة، فيعلم ما كان يخفيه وقد صدق القائل:

"ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم" .

ولهذا قرر العلماء أن الجرح المفسر مقدم على التعديل لأن مع الجرح زيادة علم فقد علم في هذا الراوي ما خفي على غيره فيؤخذ بقوله وقد علمت أن جمهورهم رد رواية جابر الجعفي واستند إلى ذلك بجرح مفسر بكل وضوح لا يقبل التأويل، فلن يكون لأحد حجة في الاحتجاج به وتقوية أمره محتجا بأن فلانا رواه عنه أووثقه وقد تقدم توجيه ذلك بما يكفي وأن ذلك لا يدفع عنه الجرح الموجه إليه.

وترك الرواية عنه يحيى القطان وعبد الرحمن وابن عيينة وغيرهم من معاصريه ولم يخرج له الشيخان حتى في المتابعات والشواهد، ولا روى له النسائي لكن أخرج له أبوداود حديثا واحدا في السهو ثم قال عقب ذلك الحديث " ليس في كتابي عن جابر الجعفي غيره [1] ".

---

(١) سننه في الصلاة باب من نسي أن يتشهد (١/٦٢٩ح ١٠٣٦) قلت:وله شاهد بمعناه في الحديث الذي ذكره بعده.

وأما الترمذي وابن ماجه فلا يخفى على أحد تساهلهما فقد أخرجا لمن هو أشد ضعفا من جابر الجعفي بكثير كمحمد بن سعيد المصلوب وهو مجمع على أنه وضاع قتل على الزندقة فلا يستطيع أحد أن يقوي أمره بروايتهما عنه.

والخلاصة أن جابر الجعفي ضعيف بأكثر من أمر، كل واحد يكفي لرد مروياته، ورد حديثه هو الذي استقرعليه الأمر قال الذهبي في الكاشف: وثقه شعبة فشذ وتركه الحفاظ، قلت: لم يوثقه شعبة مطلقا بل ثبت عنه أنه كان هو وسفيا الثوري ينهيان عن جابر الجعفي، ولهذا لما قيل لشعبة لم طرحت فلانا وفلانا ورويت عن جابر قال: لأنه جاء بأحاديث لم نصبر عنها أهـ فمثل هذا لا يقال وثقه بل غاية ما في الأمر أنه تردد في أمره، **وقال ابن حجر**: ضعيف رافضي توفي سنة (١٣٢) .

ومما سبق من تحرير القول في الرواة المختلف الذين ترجح في حقهم أحد الجانبين يمكن لنا أن نعرف الراوي المختلف فيه بما يلي:

هو الراوي الذي اجتمع فيه جرح وتعديل كأن يجرحه بعض العلماء ويوثقه الآخرون أوأن يرد القولان من إمام واحد في الراوي المعين و لم يمكن الترجيح بين القولين كأن يكون الترجيح مجملا أو جُرح بما لا ينزله عن الاحتجاج به مع قوة الخلاف فيه.

قال ابن سيد الناس: إن من وثقه الموثقون فعثر بالبحث على تجريح فيهم ...فإن كان غير مفسر فالحديث حسن للاختلاف في راو من رواته [1].

وقال الزركشي: "... أن ما اشتمل على مضعف إما لضعف واه ــ أي ضعفه بعض العلماء ــ و لم يثبت هذا الضعف وهذا عده بعضهم صحيحا، أومعتبر وهو تضعيف معتبر لا ينزل الراوي إلى درجة الضعيف بل كل ما في الأمر أنه يرفع عن درجة الثقة الضابط ويثبت له خفة الضبط لكن ترجح مقابله أي التوثيق فهو الحسن [2] ".

وأما إذا كان فيه جرح وتعديل لكن أمكن الترجيح بينهما فيجب ــ والحالة هذه ــ العمل بما توصل إليه في شأنه من الضعف أو التوثيق كما مثلنا سابقا.

---

(١) عيون الأثر (١/١٣)

(٢) النكت للزركشي على كتاب ابن الصلاح

حكم حديث المختلف فيه جرحاً وتعديلاً :

الذي عليه جمهور المحدثين أن حديث الراوي المختلف فيه بالشروط السابقة حديث حسن.

ووجه التحسين أن الحديث الحسن مرتبة بين الصحيح والضعيف وهذا الراوي فيه تضعيف وتوثيق فلا يلتحق بالأعلى ولا بالأدنى لأن في ذلك إلغاء لأقوال أحد الفريقين بدون دليل بل هو في مرتبة متوسطة بينهما **قال الذهبي** في مقدمة كتابه معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد " فهذا فصل نافع في معرفة الثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بمالا يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين وغيرهم أتقن منهم وأحفظ فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح فلا ينزل عن رتبة الحسن اللهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديث تستنكر عليه وهي التي تكلم فيه من أجلها فينبغي التوقف[1] .

قال بدر الدين الزركشي : وجدت بخط الإمام الحافظ أبي الحجاج يوسف بن محمد الميانشي ما نصه: " الحسن من الحديث ماله منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ويكون الحديث حسنا هكذا إما بأن يكون أحد رواته مختلفا فيه وثقه قوم وضعفه آخرون [2].

وقال المنذري في مقدمة كتابه الترغيب والترهيب: "... وقد لا أذكر الراوي المختلف فيه فأقول: إذا كان رواة الإسناد ثقات، وفيهم من اختلف فيه

---

(١) (ص ٥١)

(٢) النكت للزركشي (/)

إسنادُه حسن أومستقيم أو لابأس به أو نحو ذلك حسبما تقتضيه حال الإســـناد وكثرة الشواهد [1] .

وقال في موضع آخر في ترجمة ابن إسحاق صاحب المغازي: "وبالجملة فهو ممن اختلف فيه وهو حسن الحديث [2] ".

وقال ابن الصلاح بعد أن ذكر حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعا: " لـــولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " من طريق محمد بن عمـــرو بن علقمة الليثي قال: فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشـــــهورين بـــالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن [3] "

وقال الذهبي في ترجمة شهر بن حوشب: مختلف فيه وحديثه حسن [4].

وقال الهيثمي في حديث أبي هريرة " المؤمن في قبره في روضة ويرحـــب له قبره سبعين ذراعا "... رواه أبو يعلى وفيه دراج وحديثه حسن ، واختلف فيه [5].

---

(١) الترغيب (٤/١)

(٢) الترغيب (٤٥٨/٦)

(٣) علوم الحديث (٣٧)

(٤) الضعفاء في ترجمة شهر بن حوشب (١٤٥)

(٥) المجمع (٥٨/٣)

وقد حسن البوصيري أسانيد أحاديث كثيرة التي في أحد رواتها مختلف فيه ومنها قوله بعد حديث فيمن فاتته الركعتان رقم (٩٥١١) " في إسناده يزيد بن أبي زياد مختلف فيه فيكون الإسناد حسنا [١] ".

وقال **الحافظ ابن حجر** في التلخيص في كتاب الطلاق عند قوله ﷺ : ((**ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد الطلاق والنكاح والعتاق...**)) قال : رواه أحمد وأبوداود والترمذي وابن ماجه والحاكم والدارقطني من حديث عطاء عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة باللفظ المذكور أولا، وفيه بدل العتاق الرجعة **قال الترمذي** : حسن وقال الحاكم صحيح وأقره صاحب الإلمام ثم قال (أي ابن حجر): " وهو من راوية عبد الرحمن بن حبيب بن أردك وهو مختلف فيه قال النسائي: منكر الحديث وثقه غيره فهو على هذا حسن [٢] " .

وقال أيضا وهو يتحدث عن أمر النبي ﷺ زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود الخ علقه البخاري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وبالتخريج علم أنه لا يروى إلا من طريق عبد الرحمن بن أبي زناد تفرد به ثم أورد إشكالا عليه كيف أن البخاري أو رد هذا التعليق بصيغة الجزم مع أن في إسناده عبد الرحمن بن أبي الزناد فقد قال ابن معين ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث ليس بشيء وفي رواية عنه ضعيف وعنه هو دون الدراوردي وقال يعقوب بن شيبة صدوق وفي حديث ضعف سمعت علي بن المديني يقول : حديثه بالمدينة مقارب

---

(١) مصباح الزجاجة. وانظر أمثلة في الرجال الذين تكلم عليهم الحافظ المنذري جرحا وتعديلا لماجد بن محمد (ص ١٤١).

(٢) التلخيص (٢٣٦/٣)

وبالعراق مضطرب وقال صالح بن أحمد عن أبيه مضطرب الحديث وقال عمرو بن علي نحو قول علي وقالا: كان عبد الرحمن بن مهدي يحط على حديثه وقال أبو حاتم والنسائي: لا يحتج بحديثه ووثقه جماعة غيرهم كالعجلي والترمذي ثم قال ابن حجر: فيكون غاية أمره أنه مختلف فيه فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به بل غايته أن يكون حسنا [1].

وقال السيوطي في حديث: ((**طلب العلم فريضة على كل مسلم**)) أخرجه ابن ماجه عن كثير بن شنظير عن محمد بن سيرين عن أنس وكثير مختلف فيه فالحديث حسن[2].

والمقصود من هذا أنه يوجد كثيرا عند أهل العلم الحكم على الحديث بأنه حسن ويعللون ذلك بوجود المختلف فيه في إسناده.

ملحوظة: قد يصعب عد كل من تقدم ذكرهم من المختلف فيهم ممن حكم العلماء بحسن أحاديثهم في هذه الأمثلة لأنه قد يترجح في بعضهم جانب الجرح على التعديل كيزيد بن أبي زياد ــ وهو الهاشمي مولاهم ــ الذي حسن البوصيري حديثه والراجح أنه ضعيف وعليه فلايدخل في مصطلح المختلف فيهم لكن المراد من ذكر هذه الأمثلة بيان اتفاق العلماء على تحسين حديث من اختلف فيهم وإن كان لا يسلم لهذا الإمام أو ذاك أن هذا الراوي مختلف فيه فهذه مسألة أخرى تخضع لاجتهاد الإمام ومنهجه في التشدد والتساهل.

---

(١) الفتح (١٣/ ١٨٧)

(٢) في الدرر المنتثرة (١٠٥)

ولنمثل على الرواة المختلف فيهم بروايين قد ذكر غيرُ واحد من أهـــل العلم أنهما من المختلف فيهم ليقاس عليهما غيرهما وهما محمد بن عمـــرو بـــن علقمة ومحمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي.

أما محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي أيو عبد الله المـــدني روى عن أبيه وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبيدة بن سفيان وغيرهم وروى عنه سفيان الثوري وحماد بن سلمة ويحيى القطان وغيرهم.

وقد اختلف أهل العلم فيه قال الترمذي: قد تكلم بعض أهل الحديـــث في قوم من جلة أهل العلم وضعفوهم من قبل حفظهم ووثقهم آخـــرون مـــن الأئمة بجلالتهم وصدقهم وإن كانوا قد وهموا في بعض مارووا ثم قال: تكلـــم يحيى بن سعيد القطان في محمد بن عمرو ثم روى عنه [1] " .

وقد تقدم قبل قليل قول ابن الصلاح: فمحمد بن عمرو بن علقمة مـــن المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضـــهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هـــذه الجهـــة حسن.

أولاً: الموثقون

قال النسائي: ليس به بأس، وقال أيضا ثقة، وقال أحمد بن أبي مريم عن ابن معين ثقة، وقال ابن المبارك: لم يكن به بأس، وقال أبو حاتم: صاح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ، وقال ابـــن

---

(١) العلل الصغير (٥/٧٤٤)

عدي: له حديث صالح وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد يتفرد عنه بنسخة ويغرب بعضهم على بعض وأرجو أنه لا بأس به.

ثانيا: المجرحون له

قال علي المديني: قلت ليحيى القطان محمد بن عمرو كيف هو قال تريد العفو أوتشدد قال:لا، بل أشدد قال ليس هو ممن تريد وكان يقـــول حدثنـــا أشياخنا أبو سلمة ويحى بن عبد الرحمن بن حاطب ثم قال يحيى: وسألت مالكـــا عنه فقال فيه نحو ماقلت لك، وقال يحيى القطان أيضا: رجل صالح ليس بـأحفظ الناس للحديث، وروى العقيلي بسنده عن يحيى القطان أنه قـــال: محمـــد بـــن عجلان أو ثق من محمد بن عمرو و لم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمـــرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها، ومحمد بن عمرو أحب إلي من محمد بن إسحاق [(١)] وقال يحيى بن معين في رواية بن أبي خيثمة عنه: ما زال الناس يتقون حديثه قيل له وما علة ذلك قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ وقال الجوزجاني: ليـس بقوي الحديث ويشتهى حديثه، وقال أحمد: كان محمد بـــن عمـــرو يحـــدث بأحاديث فيرسلها ويسندها لأقوام آخرين ثم قال: وهو مضطـــرب الحديـــث والعلاء أحب إلي منه [(٢)].

---

(١) ضعفاء العقيلي (١٠٩/٤)

(٢) الكامل (٢٢٤/٦) وضعفاء العقيلي (١٠٩/٤) ثقات ابن شـــاهين (١٢٠٧) شـــرح علـــل الترمذي (٤٠٣/١) .تهذيب التهذيب (٣٣٣/٩) الكامل (٢٢٤/٦) معرفة الـــرواة للذهـــبي ٣٠٣ التقريب ٦١٨٨ .

يتبين لنا من خلال النصوص السابقة الأمور التالية :

أولاً: إن محمد بن عمرو عدالته ثابتة لاشك في ذلك عند أهـــل العلـــم بالرجال، وصرح بهذا غير واحد كما تقدم في كلام الترمذي وابن الصلاح.

ثانياً: لم يتخلف في الرواية عنه أحد من أهل العلم حتى الذين تكلمــوا في حفظه فقد رووا عنه، فهذا مالك بن أنس إمام دار الهجرة روى عنه في الموطــأ، ومالك لا يحدث إلا عن الثقات كما تقدم لاسيما إن كان من أهل المدينة،ولهذا قال غير واحد من روى عنه مالك وهو من أهل المدينة فهو ثقة كما حدث عنه يحيى القطان وهو معروف بالتشدد، صحيح أنه ثبت عنهما أنهما قالا لمن ســأل عنه من أراد التشدد فلا، قلت: هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن محمــد بن عمرو ليس في الطبقة العليا من الحفظ والإتقان لدليل قول يحيى القطان: محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث فنفي كونه من أحفظ النــاس لايمنع أن يكون من أهل الحفظ وإن لم يكن من أحفظهم.

وقال ابن حجر في الهدي: أخرج له الشيخان روى له البخاري مقرونا بغيره وتعليقا وأما مسلم فمتابعة ورى له الباقون.

ثالثاً: الخلاف فيه بين أهل العلم ينحصر في مقدار ضبطه هل ثبت لـــه من الحفظ لحديثه ما يؤهله من قبول مروياته من حيث الجملة مع اجتناب مـــا وقع له من الأوهام أم وصل به سوء الحفظ إلى درجة ترد به مروياته إلا فيمـــا تابعه عليه غيره من مثله أومن فوقه.

وللإجابة على هذا السؤال نرجع إلى كلام أهل العلم فيه فلا نجد أحدا وصفه بسوء الحفظ أوبكثرة الخطأ والغلط أووصفه بالغفلة بل غاية ما قالوا فيه أنه رفع أحاديث كان حدث بها من قبل موقوفة، والظاهر أنه لم يكثر من ذلك وإلا لوصفوه بسوء الحفظ.

ثم إن من تكلم فيه من قبل حفظه يقابله توثيق من وثقه ممن تقدم، منهم الإمام النسائي المتشدد المعروف بانتقاء الرجال .

وعليه فإن الذي يقتضيه الإنصاف أن محمد بن عمرو ليس من الحفاظ الكبار من أهل الضبط والإتقان كما أنه ليس من الضعفاء سيئي الحفظ بل هو بين ذلك صدوق حسن الحديث إلا في بعض الأوهام التي وقعت له فتجتنب.

وهذه خلاصة ما توصل إليه الحافظان الذهبي وابن حجر، أما الذهبي وهو من أهل الاستقراء في أحوال الرواة فقد ذكره في كتابه معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد وقال فيه : صدوق، وأما ابن حجر فقال في التقريب: صدوق له أوهام.

وأما الثاني فهو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار المطلبي مولاهم أبو بكر المدني رأى أنسا وأباسلمة بن عبد الرحمن.

روى عن الزهري وابن المنكدر ومكحول الشامي وغيرهم وروى عنه يحيى بن سعيد الانصاري والحمادان والسفيانان وشعبة وغيرهم.

أولا: الموثقون له

قال شعبة: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث وفي رواية عن شعبة فقيل له لم ؟ قال لحفظه.وقال أيضا: صدوق.

قال ابن عيينة رأيت الزهري قال لمحمد بن إسحاق أين كنت فقـــال: هل يصل إليك أحد ؟ قال: فدعا حاجبه وقال: لا تحجبه إذا جاء وسئل عـــن مغازيه فقال: هذا أعلم الناس بها.

وقال أحمد في رواية: حسن الحديث وقال أيضا: هو كثير التدليس جـدا قيل فإذا قال أخبرني وحدثني فهو ثقة ؟ قال هو يقول أخبرني ويخالف

قال الفضل العلائي: سألت ابن معين عنه فقال: كان ثقة وكان حســن الحديث، وقال في رواية الدوري : محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجـــة، وقـــال يعقوب بن شيبة سألت ابن معين عنه فقلت:في نفسك من صدقه شيء قال: لا، هو صدوق، وقال أبو زرعة الدمشقي : قلت لابن معين وذكرت لـــه الحجـــة محمد بن إسحاق منهم؟ فقال: كان ثقة إنما الحجة مالك وعبيد الله بـــن عمـــر .وقال ابن أبي خيثمة: سمعت ابن معين يقول محمد بن إسحاق: ليس به بأس.

وسيأتي أن ابن معين ضعفه في قول وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معـــين قال عاصم بن عمر بن قتادة: لا يزال في الناس علم ما بقي ابن إسحاق.

وقال علي بن المديني: مدار حديث رسول على ستة فذكرهم ثم قـــال: فصار علم هؤلاء عند اثني عشر فذكر منهم ابن إسحاق .

وقال البخاري: رأيت علي بن المديني يحتج بحديث ابن إسحاق، وقـــال يعقوب بن شيبة: سمعت عليا يقول: إن حديث ابن إسحاق ليتبين فيه الصـــدق يروي مرة حدثني أبوالزناد، ومرة ذكر أبو الزناد وهو من أروى الناس عن سالم أبي النضر روى عن رجل عنه وهو من أروى الناس عن عمرو بن شـــعيب روى عن رجل عن أيوب عنه، وقال العجلي: مدني ثقة.

وقال ابن حبان: لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولايوازيه في جمعه وهو من أحسن الناس سياقا للأخبار إلى أن قال: وكان يكتب عمن فوقه ومثله ودونه فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى النزول فهذا يدلك على صدقه.

وقال أبوزرعة: صدوق.

وقال ابن عدي: ولمحمد بن إسحاق حديث كثير وقد روى عنه أئمة الناس ولو لم يكن له من الفضل إلا أنه صرف الملوك عن الاشتغال بكتب لا يحصل منها شيء إلى الاشتغال بمغازي رسول الله ﷺ ومبعثه ومبدأ الخلق لكانت هذه فضيلة سبق إليها وقد صنفها بعده قوم فلم يبلغوا مبلغه ... .

وقال الخليلي: عالم كبير وإنما لم يخرجه البخاري من أجل روايته المطولات وهو عالم واسع الرواية والعلمِ ثقة.

ثانياً: المجرحون له

قال عبد الرحمن بن مهدي: كان يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك يجرحان ابن إسحاق، وقال ابن إدريس: قال: كنت عند مالك فقيل له: إن ابن إسحاق يقول: أعرضوا علي علم مالك فإني بيطاره فقال مالك:انظروا إلى دجال من الدجاجلة، وقال وهيب: سألت مالكا عن ابن اسحاق فاتهمه.

وقال يحيى بن القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب،

وقال وهيب: سمعت هشام بن عروة يقول: كذاب قال حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر وأُدخِلتْ عليّ ،وهي بنت تسع وما رآها رجل حتى لقيت الله تعالى.، وقال سليمان التيمي: كذاب.

وقال ابن عيينة: رأيت ابن إسحاق في مسجد الخيف فاستحييت أن يراني معه أحد اتهموه بالقدر، وفي رواية عنه قال: ما سمعت أحدا يتكلم في ابن إسحاق إلا في قوله في القدر.

وقال الميموني عن ابن معين ضعيف.وقال مرة : ليس بذاك ضعيف وقال مرة ليس بالقوي، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال حماد بن سلمة: ما رويت عن ابن إسحاق إلا باضطرار .

وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله(أحمد بن حنبل) يقول: ابن إسحاق: ليس بحجة.

وقال الدارقطني: اختلف الأئمة فيه وليس بحجة إنما يعتبر به، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه.

وقال الخطيب: روي أن ابن إسحاق كان يدفع إلى شعراء وقته أخبار المغازي ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعار ليلحقها بها.

وقال أبوداود: سمعت أحمد بن حنبل ذكر محمد بن إسحاق فقال: كان رجلا يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه.

وقال أبوداود: قدري معتزلي، وقال الجوزجاني: يشتهون حديثه، وكان يرمى بغير نوع من البدع، وقال الزبيري عن الدراوردي: جلد ابن إسحاق يعني في القدر.

وقال ابن المديني بعد أن وثقه: ما يضعه عندي إلا روايته عن أهل الكتاب، وقال الطيالسي حدثني بعض أصحابنا قال سمعت ابن إسحاق يقول: حدثني الثقة فقيل له من ؟ قال: يعقوب اليهودي.

وقال **يعقوب بن شيبة**: سمعت ابن نمير يقول: إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق وإنما أتي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة .

قلت: الكلام في ابن إسحاق يطول ولكن لا يخرج في مجمله من جنس ما ذكرته، وقد ظهر مما ذكرنا بيان أنه كيف اختلف أهل العلم فيه اختلافا كثيرا ولا يظن أنهم في راو مثل ما اختلفوا في ابن إسحاق.

فهم ما بين موثق له وواضع في أعلى الدرجات بوصفه بأمير المؤمنين في الحديث لسعة حفظه مع تصحيح حديثه.

وما بين مجرح له بأسوأ ما يجرح به الرواة كوصفه بأنه دجال من الدجاجلة أوتكذيبه وغير ذلك.

وما بين متوسط في أمره لم يخرجه من حيز من يحتج بحديثه ولكنه لم يجعله في المراتب العليا و لم يبرئه من الأوهام وكثرة التدليس وكثرة الرواية من المجاهيل وغيرهم.

و الأمور التي من أجلها تكلموا في محمد بن إسحاق تتلخص فيما يلي:

١ــ الكذب أواتهامه بالكذب

٢ــ الاعتزال والقدر

٣ ــ كثرة روايته عن المجاهيل والضعفاء وأهل الكتاب حيث شحن رواية هؤلاء في مغازيه.

٤ــ كثرة تدليسه وخاصة عمن ذكر من الضعفاء والمجاهيل حتى قالوا: لاعبرة بشيء من أخباره ورواياته إلا إذا صرح بالسماع.

٥ــ سوء حفظه حتى كثرت مخالفاته للثقات في كثير مـــن الروايـــات

وهذه إجابة عن بعض ما رمي به ابن إسحاق مما يمكن الإجابة عنه.

أما تكذيب من كذبه وهم مالك بن أنس وهشام بن عروة وســـــليمان التيمي ويحيى القطان .

فأما مالك بن أنس فالقرينة تدل على أن كلامه كان من جنس كــــلام الأقران بعضهم في بعض خرج عنه وقت الغضب لأنه قال فيه ما قال بعـــــد أن بلغه كلام ابن إسحاق في حديث مالك أعرضوا علي فإني بيطاره مع أن مالكـــا لم يجالس ابن إسحاق و لم يعرفه حق المعرفة لخروج ابن إسحاق من المدينــــة إلى العراق مبكرا، ولهذا حين سأل يعقوب بن شيبة علي بن المديني عن حديث ابــن إسحاق فقال: صحيح، فقال له كلام مالك فيه ؟ ــ يعني كيف تصحح حديثه مع كلام مالك المعروف في ابن إسحاق ــ قال ابن المديني: لم يجالسه و لم يعرفه ثم قال علي: أي شيء حدث بالمدينة ؟ اهــ أي أن ابن إسحاق لم يحـــــدث في المدينة كثيرا لخروجه منها إلى العراق.

وقد أجاب **ابن حبان** أيضا عن كلام مالك فشفى فكان من كلامــــه" وأما مالك فإن ذلك كان منه مرة واحدة ثم عاد له إلى ما يحب، و لم يكن يقدح فيه من أجل الحديث إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وكان ابن إسحاق يتتبع هذا منهم من غير أن يحتـــج بهم وكان مالك لايرى الرواية إلا عن متقن اهــ .

قلت: وقول ابن حبان: و لم يكن يحتج هم فيه نظر لأن ذكر أخبارهم في كتابه (المغازي) يدل على الاعتداد بذلك ثم ما المانع أن يحتج بأخبارهم بعد إسلامهم.

وقوله إن مالكا عاد إليه (أي أنه روى عنه) ولكن لم يكن مالك يصرح باسمه إذا أراد أن يروي عنه وخاصة فيما يتعلق بالأخبار والسير بل كان يبهمه ويقول: حدثني بعض أهل المدينة.

وقال البخاري في كتاب القراءة خلف الإمام : ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء ولا يتهمه في الأمور كلها إلى أن قال:و لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي وكلام الشعبي في عكرمة و لم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة و لم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة.

وقال أبو زرعة الدمشقي: ابن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقا وخيرا مع مدح ابن شهاب له وقد ذاكرت دحيما ما يقول مالك فيه فرأي أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه اهمه بالقدر.

قلت: ما ذكرته من إجابة أهل العلم عن تكذيب مالك لا بن إسحاق كاف وأن تكذيبه على غير ظاهره للأسباب السابقة.

وأما تكذيب هشام بن عروة له فحجته في ذلك كما سبق أن ابن إسحاق روى عن زوجته فاطمة بنت المنذر وقال: قد أُدخلت علي وهي بنت تسع وما رآها رجل حتى لقيت الله تعالى.

قال البخاري في كتاب القراءة مجيبا عن هذه الشبهة: " قال بعض أهل المدينة: إن الذي يذكر عن هشام بن عروة أنه قال كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي لو صح عن هشام جاز أن تكتب إليه فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزا لأن النبي ﷺ كتب لأمير السرية كتابا وقال:" لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا " فلما بلغ فتح الكتاب وأخبرهم بما قال النبي ﷺ وحكم بذلك، وكذلك الخلفاء والأئمة يقضون كتاب بعضهم إلى بعض وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب وهشام لم يشهد [(١)].

وأجاب عنها أيضا ابن حبان بقوله: " وأما قول هشام فليس مما يجرح به الإنسان وذلك أن التابعين سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها وكذلك ابن إسحاق كان سمع من فاطمة والستر بينهما مسبل "

وقال الذهبي: وما يدري هشام بن عروة فلعله سمع منها في المسجد أو سمع منها وهو صبي أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب فأي شيء في هذا وقد كانت امرأة كبرت وأسنت ثم قال : والرجل فما قال: إنه رآها أفبمثل هذا يعتمد على تكذيب رجل من أهل العلم هذا مردود ثم قال:ثم ما قيل من أنها أدخلت عليه وهي بنت تسع غلط بين ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية فإنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة ولعلها ما زفت إليه إلا وقد قاربت بضعا وعشرين سنة وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر.

---

(١) القراءة خلف الإمام (٦٢)

وأما تكذيب يحيى القطان ووهيب بن خالد وسليمان التيمي فقد قال ابن المديني إن يحيى القطان ووهيب بن خالد فقلدا فيه هشام بن عروة ومالكا، وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه والظاهر أنه لأمر غير الحديث لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل اهـ .

وتبين من خلال إجابة هؤلاء الأئمة أن ابن إسحاق غير كذاب ولا متهم بالكذب.

وأما رميه بالقدر ثم الاعتزال فقد وصفه بذلك غير واحد من أهل العلم وتكلموا فيه وذكروا أنه جلد من أجل القدر ولكن بالاتفاق أنه لم يكن داعية إليها بل إن الذي يظهر أن هذه البدعة إن كانت فيه كانت خفيفة، ولهذا قال موسى بن هارون سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول:كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر وكان أبعد الناس منه.

وأما روايته عن بني إسرائيل وعن اليهود على وجه الخصوص فيما دار بينهم وبين النبي ﷺ فهذا ثابت عنه ولذا قال ابن المديني وهو من اكثر المدافعين عن ابن إسحاق" ولم يكن يقدح فيه من أجل الحديث إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا خيبر وغيرها وكان ابن إسحاق يتتبع هذا منهم من غير أن يحتج بهم اهـ .

و قال **الذهبي**: " ما المانع من رواية الإسرائيليات عن أهل الكتاب مع قوله ﷺ ((**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**)) وقال: ((**إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم**)) فهذا إذن نبوي في جواز سماع ما يأثرونه في الجملة كما سمع منهم ما ينقلونه من الطب ولا حجة في شيء من ذلك إنما الحجة في الكتاب والسنة ".

وأما **كثرة روايته** عن الضعفاء والمجاهيل فهذا أيضا ثابت عنه لا يمكن دفع ذلك عنه، وسببه كما قال أحمد: كان رجل يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه. بل إن ابن إسحاق كان يضع في كتابه المغازي أشياء يجزم هو ببطلانها، ولهذا قرر العلماء أنه لا يؤخذ عنه إلا فيما روى عن المعروفين وصرح بالسماع منهم.

وقال **الذهبي** في الميزان: وثقه غير واحد ووهاه آخرون كالدارقطني وهو صالح الحديث ماله عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة.

وأما **التدليس** فهو أيضا ثابت عنه بل تقدم قبل سطور قول أحمد بن حنبل كثير التدليس جدا، وأما ابن حجر فقد وضعه في المرتبة الرابعة وهي فيمن اتُفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء فقال:صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما.

وأما سوء حفظه فهو مدار خلاف بين أهل العلم فمنهم من كان يـرى أنه وإن كان واسع الراية فهو سيئ الحفظ مع الأمور الأخرى التي رميـت بـه فترك الراية عنه وضعفه من أجل ذلك، ولهذا قيل لأحمد بن حنبل كما في الميزان إذا قال أخبرني وحدثني فهو ثقة ؟ قال هو يقول أخبرني ويخالف اهـ . أي أنه وإن صرح بالسماع لكنه يخالف الثقات وهذا بعينه سوء حفظ لاسيما إذا كـثر ذلك عنه.

ومنهم من يرى أنه كان قوي الحفظ قليل الوهم قال البخاري في كتاب القراءة قال لي علي بن عبد الله (أي المديني): نظرت في كتاب ابن إسـحاق فما وجدت عليه إلا في حديثين ويمكن أن يكونا صحيحين اهـ وقال البيـهقي في كتاب القراءة أيضا: وقد فسرهما يعقوب بن سفيان عمن سمعه من علي بـن عبد الله المديني قال: لم أعلم لابن إسحاق إلا حديثين منكرين ـ نافع عن ابـن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم " إذا نعس أحدكم يوم الجمعة ... " وعـن الزهري عن عروة عن زيد بن خالد " إذا مس أحدكم فرجه ... " .

وقال ابن عدي: وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه مـا يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أووهم في الشيء بعد الشـيء كما يخطئ غيره و لم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لا بأس به.

قلت: ما ذكره ابن المديني وابن عدي ليس على ظاهره وإلالو كان أمـر محمد بن إسحاق ماذكراه من أنه لم يقع له ما ينكر عليه إلا هذا القدر لكـان في الحفظ مثل مالك وابن عيينة وشعبة ولا قائل به، وإنما يعنون بذلك أنه ليس ممـن

يترك بسبب أوهامه لدليل أن ابن عدي ختم في بحثه عنه بقوله وهو لابأس بـــه، وهذه الكلمة تدل على خفة الضبط عنده.

وهذا علي بن المديني من أكثر المدافعين عن ابن إسحاق ومع ذلك فقــد روى عنه عثمان بن أبي شيبة في سؤالاته لعلي بن المديني: سألت عليا عن محمــد بن إسحاق بن يسار فقال: هو صالح وسط اهـــ .

فدل هذا على أن توثيق علي بن المديني له وتصحيح حديثه ورفع شـــأنه إنما كان ذلك في مقابل من ردّ رواية ابن إسحاق بالكلية بسبب أوبآخر، وحين سئل عنه استقلالا أنزله في المنـــزلة اللائقة به لحاله فقال: صالح وسط.

وابن معين من أحسن الناس رأيا في ابن إسحاق وقد وثقه في أكثر مـــن قول عنه وضعفه في قول ولكن روى ابن عدي بسنده عن يعقوب بـــن شـــيبة سألت يحيى بن معين قلت كيف محمد بن إسحاق عندك قال: ليس هو عنـــدي بذاك و لم يثبته وضعفه و لم يضعفه جدا فقلت له ففي نفسك من صدقه شــــيء قال: لا، كان صدوقا.

ومهما يكن من أمر فليس ابن إسحاق من الثقات الأثبات المعروفــــين بالتثبت والإتقان كما أنه ليس مردود الرواية في جميع الأحوال بل الذي يتلخص من أمره أنه إذا روى عن المعروفين وصرح بالسماع عنهم و لم يخالف الثقـــات فهو حسن، وعلى هذا تجتمع عليه الأقوال وهو الذي استقر عليه المتأخرون مـــن تحسين حديثه بالشروط السابقة.

قال الذهبي في الميزان: فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق وما انفرد به ففيه نكارة، وفي حفظه شيء وقد احتج به الأئمة وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في صحيحه.

وقال في الكاشف: كان صدوقا من بحور العلم وله غرائب في سعة ما روى تستنكر واختلف في الاحتجاج به وحديثه حسن، وقد صححه جماعة.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر.

وقد مر بنا في مبحث حكم حديث المختلف فيهم أن كثيرا من أهل العلم عدوه من المختلف فيهم وحسنوا حديثه، توفي سنة ١٥١من الهجرة رحمه الله رحمة واسعة [1].

---

(١) ثقات العجلي (٢٣٢/٢) الجرح (١٩١/٧) تاريخ الدارمي (١٨١،١٥) ضعفاء العقيلي (٢٣/٤) الكامل (١٠٢/٦) الميزان (٤٦٨/٣) الكاشف(١٨/٣) تهذيب التهذيب (٣٦/٩) تقريب (٥٧٢٥

القسم الثالث: الضعفاء ممن لا يحتج بأحاديثهم وهم نوعان:

النوع الأول: الضعفاء شديدو الضعف، فمن كان ضعفه من جهة عدالته وطعن فيه بشتى أنواع الطعن في العدالة كالكذب أوالاتهام به أووصفه بالفسق أوسرقة الحديث أوالذي قيل فيه ليس بثقة أوليس بمأمون أولا تحل الرواية عنه أوغير ذلك فمن قيل في حقه شيء مما سبق يعد ضعفه شديدا ،ولهذا يقول الترمذي وهو يعرف الحسن عنده الذي يتقوى بكثرة طرقه " أن لا يكون في إسناده من يتهم في الحديث " فاشترط لاعتبار روايته أن لا يكون متهما.

ومعنى ذلك أن المتهم ومن كان في شاكلته لايتقوى حديثهم ولو كثرت طرقها وهذا يعني أن حديثهم لايكتب للاعتبار ولا للاستشهاد.

ويلتحق بهذا النوع من كان ضعفه من جهة حفظه لكن كثر الخطأ في حقه حتى صار الصواب في رواياته نادرا كأن يوصف بكثرة الوهم أوالخطأ أوالغلط أويكون مغفلا غير قادر على التمييز بين مروياته وغيرها حتى صار يقبل التلقين.

وقال ابن مهدي: لا يترك حديث رجل إلا رجلا متهما بالكذب أورجلا الغالب عليه الغلط، وقال في موضع آخر " ... وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه [1] ".

---

(١) الكفاية (ص ١٤٣) وانظر لسان الميزان (٢٤/١)

وقال ابن المبارك: " يكتب الحديث إلا عن أربعة غلاط لا يرجع، وكذاب وصاحب بدعة وهوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه [1]"

وقال الثوري: ليس يكاد يفلت من الغلط أحد إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك.

وقال مسلم في مقدمة صحيحه: " فأما ما كان منها(أي الأحاديث) عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم ... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أوالغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم إلى أن قال: فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله [2] .

وقال الترمذي: " فكل من كان متهما في الحديث بالكذب أوكان مغفلا يخطئ الكثير فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لايشتغل بالرواية عنه، ألاترى أن عبد الله بن المبارك حدث عن قوم من أهل العلم فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم [3]".

وقال ابن الصلاح: " ... ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ... إلى أن قال: ومن ذلك ضعف لا يزول لقوة الضعف وتقاعد هذا

---

(١) الكفاية (ص ١٤٣)

(٢) (ص ٧)

(٣) علل الصغير (٥/ ٧٤٣)

الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متـهما بالكذب أوكون الحديث شاذا ... إلخ [1]".

وقال ابن رجب: " إن الرواة ينقسمون أربعة أقسام: أحدها: من يتـهم بالكذب.

والثاني: من لا يتهم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط ، ثم قـال: وهذان القسمان يترك تخريج حديثهم إلا لمجرد معرفته [2] .

وباختصار فمن كان من الرواة في إحدى مراتب الجرح الأربع الأخـيرة يعد ضعفه شديدا وقد مر قول السخاوي: والحكم في المراتب الأربع هذه أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به [3].

فهؤلاء لاتكتب رواياتهم للاعتبار ولا للاستشهاد فضلا عن الاحتجـاج بها بل ولا تجوز روايته إلا لبيان حاله والتحذير منه وذلك لفقدهم أهم شرط من شروط قبول الرواية وهو العدالة.

ولكن من العلماء المتأخرين من يرى أنه إذا كثر طرق حديث مـن لا يصلح للاعتبار كثرة فإنه يرتقي من الضعف الشديد إلى الضعف غير الشـديد فيصلح للعمل في الفضائل وغيرها **قال ابن حجر:** " بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيئ الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف

---

(١) مقدمته (ص ٣٧)

(٢) شرح علل الترمذي (١/٤٣٥)

(٣) فتح المغيث (٢/١٢٥)

قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن [1] " ولهذا يقول السخاوي وهو يتحدث عن الضعف الذي لاينجبر ولو كثرت طرقه " ... ولكن بكثرة طرقه القاصرة عن درجة الاعتبار بحيث لا يجبر بعضها ببعض يرتقي عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل، وربما تكون تلك الطرق الواهية بمترلة الطريق التي فيها ضعف يسير بحيث لو فرض مجيء ذلك الحديث بإسناد فيه ضعف يسير كان مرتقيا بها إلى مرتبة الحسن لغيره [2] " .

وإلى هذا ذهب السيوطي حيث قال في ألفيته في مصطلح الحديث:

((بجيئه من جهة أخرى وما   كان لفسق أو يرى متهما

يرقى عن الإنكار بالتعدد   بل ربما يصير كالذي بدي)) أي أنه يرتقي حديث الفاسق أو المتهم بالكذب بتعدد طرقه عن كونه منكرا متروكا إلى ضعيف فقط وقوله " بل ربما يصير كالذي بدي " أي ربما يصير حديث المتهم أو الفاسق بكثرة طرقه صحيحا وهذه مبالغة عجيبة وإلا فكيف يعقل أن يصير حديث المتهم بكثرة الطرق صحيحا.

و لم أجد من كلام الأئمة المتقدمين ما يؤيد ما ذهب إليه ابن حجر والسخاوي والسيوطي بل الذي يظهر من كلامهم أن الراوي إن نزل عن درجة الاعتبار فلا عبرة به فوجود روايته وعدمها سيان، وهذا هو الذي عليه العمل ويدل عليه كلام الأئمة وقد تقدم ذكر أقوالهم في بداية هذا الفصل، ولو أخذ

---

(١) تدريب الراوي (١/١٧٧)

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٣)

بكلام السخاوي لم يترك رواية الراوي مهما كان ضعفه وهذا عكس ما تواتر عن الأئمة في هذا الباب.

بل إن هذا لا يعرف عن أحد ممن كان قبلهم من طبقة شيوخهم وقد تقدم قول ابن الصلاح ما كل ضعف يزول بمجيئه من جهة أخرى بل إن النووي بعد أن ذكر حديث " من حفظ على أمتي أربعين حديثا "نقل اتفاق الحفاظ على أنه حديث ضعيف حديث وإن كثرت طرقه [١] .

وقد تعقب الشيخ أحمد شاكر السيوطي فيما قرره من تقوية الأحاديث الواهية بكثرة الطرق فقال: " أما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أواتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع فإنه لايرقى إلى الحسن بل يزداد ضعفا إلى ضعف إذ إن تفرد المتهمين بالكذب أوالمجروحين في عدالتهم بحديث لايرويه غيرهم يرجح عند الباحث المحقق التهمة ويؤيد ضعف روايتهم وبذلك يتبين خطأ المؤلف ــ أي السيوطي ــ هنا وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن مع هذه العلة القوية [٢] ".

وهذا الذي قرره الشيخ أحمد شاكر هو الصواب والمتواتر عن أئمة الحديث قديما وحديثا وهو الذي تدل عليه تصرفاتهم في كتبهم.

وقد يتساءل المرء إذا كان الأمر ماذكر من أن رواية المتهم بالكذب أوالفاسق أوكثير الوهم والغلط ونحوهم من شديدي الضعف لاتفيد شيئا فما الفائدة من الرواية عنهم لأننا نجد من الأئمة من روى عنهم، بل ربما توجد

---

(١) انظر مقدمة الأربعين النووية (ص ٥)

(٢) شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر (ص ١٦) .

بعض رواياتهم في كتب السنة المشهورة المتداولة كسنن أبي داود والترمذي وابن ماجه أوالدارقطني أوفي كتب المسانيد كمسند أبي يعلى وغيرها من الكتب.

أقول: إن هذا السؤال في غاية الأهمية لأنه قد يتبادر إلى أذهان بعض الطلبة أن رواية بعض الأئمة عن هؤلاء مع نهيهم الرواية عنهم تناقض بين القول والفعل.

أقول للإجابة عن هذا السؤال ليس في هذا تناقض أبدا ولكن روايتهم عنهم لأمرين :

الأمر الأول: أنه لم تكن روايتهم على جهة الاحتجاج ولا للاعتبار وإنما كانت لمعرفتها وبيان حالها حتى لاتنقلب عليهم ولايغتر بها من ليس عنده أهلية التمييز قال الحاكم بعد أن ذكر رواية الأئمة عن بعض المجروحين قال:" وكذلك من بعدهم من أئمة المسلمين قرنا بعد قرن وعصرا بعد عصر إلى عصرنا هذا لم يخل حديث إمام من أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين وللأئمة في ذلك غرض ظاهر وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه والمنفرد به عدل أو مجروح[(١)]".

وروى **العقيلي** بسنده إلى حاتم الفاخر وكان ثقة قال: سمعت سفيان الثوري يقول: إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: اسمع الحديث من الرجل اتخذه دينا وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته[(٢)].

---

(١) ابن رجب في شرح علل الترمذي (٣٨٣/١) نقله عن الحاكم

(٢) ضعفاء العقيلي (١٥/١).

وقال أبو غسان: جاءني علي بن المديني يكتب عني عن عبد السلام بن حرب أحاديث إسحاق بن أبي فروة فقلت له : أي شيء تصنع بها؟ قال: أعرفها لا يقلب [1].

وقال الخليلي: " قال: أحمد بن حنبل ليحيى بن معين وهما بصنعاء ـ ويحيى يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ﷺ فإذا اطلع عليه إنسان كتمه ـ فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل : أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه فقال: ـ رحمك الله يا أبا عبد الله ـ أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعد إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنسﷺ فأقول له: كذبت إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت [2] ".

وبما تقدم من النصوص يتبين أن كثيرا من الأئمة كانوا يكتبون الأحاديث الواهية عن المتروكين لمعرفتها وبيان حالها دون الاعتبار بها **ولهذا قال ابن رجب:** " فرق بين كتابة حديث الضعيف وبين روايته فإن الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفتها و لم يرووها كما قال يحيى: سجرنا بها التنور وكذلك أحمد حرق حديث خلق ممن كتب حديثهم و لم يحدث به وأسقط من المسند

(١) العقيلي (١/١٠٢) .

(٢) الإرشاد للخليلي (١/١٧٩) شرح علل الترمذي (١/٣٨٣) وتهذيب التهذيب ترجمة أبان بن أبي عياش وقال ابن حجر : إسناد هذه القصة صحيح.

حديث خلق من المتروكين لم يخرجه فيه مثل فائد أبي الورقاء وكثير بن عبد الله المزني وأبان بن أبي عياش وغيرهم وكان يحدث عمن دونهم في الضعف [1]".

الأمر الثاني: كما أن العلماء اختلفوا في توثيق بعض الرواة وتجريحهم فكذلك اختلفوا في بعض الضعفاء هل ضعفهم وصل بهم إلى حد لا يصلحون للاعتبار أم أنهم ضعفاء فقط بحيث تكتب رواياتهم للاعتبار والاستشهاد، وهذا باب واسع تختلف فيه وجهات نظر الأئمة، فما يراه إمام من الأئمة أن هذا الراوي ضعيف واه متروك الرواية يراه غيره أن ضعفه لم يصل إلى هذا الحد بل يمكن كتابة حديثه للاعتضاد والانجبار.

فهذا أبو داود صرح في رسالته إلى أهل مكة " ليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء [2] ".

ومع ذلك روى في سننه عن متروكين منهم أبان بن أبي عياش وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وأيوب بن خوط البصري وعباد بن كثير الثقفي وعبد الله بن زياد بن سليمان المخزومي ومحمد بن الحسن بن زبالة المدني بل إن كثيرا من هؤلاء كذبه غير واحد من الأئمة، فمحمد بن الحسن بن زبالة، قال ابن معين: كذاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون يسرق، وقال أحمد بن صالح المصري: كتبت عنه مائة ألف حديث، ثم تبين لي أنه كان يضع الحديث فتركت حديثه، وقال النسائي: متروك وقال أيضا: ليس بثقة ولا يكتب حديثه،

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٨٤)

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص ٢٦)

وقال مسلم بن الحجاج: غير ثقة، وقال جماعة: متروك، وقال أبوداود: كـذاب المدينة [1] ".

وكذلك عباد بن زياد بن سليمان المخزومي كذبه مالك وسعيد بن عبد العزيز، وقال أبوداود: كان من الكذابين، وقال ابن معين: ليس بثقة،، وقـال البخاري: سكتوا عنه، وقال النسائي والدارقطني: مـتروك، وزاد النسـائي لا يكتب حديثه [2] .

وهذا الإمام النسائي فقد صح عنه أنه قال: " لما عزمـت علـى جمع السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منـهم بعـض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم فنـزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيها [3]" وقال الدارقطني: " من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسـائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة [4]".

وقال ابن حجر: " وكان (أي حديث ابن لهيعة) عنده عاليا عن قتيبـة عنه ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها [5] "

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠١/٩)

(٢) الميزان (٤٢٣/٢) وتهذيب التهذيب (١٩٣/٥) .

(٣) شروط الأئمة (ص ٢٦)

(٤) المصدر السابق

(٥) النكت (٤٨٤/١)

فعبد الله بن لهيعة المصري الذي ترك النسائي الرواية عنه ليس ضعفه بشديد باتفاق الأئمة بل من الأئمة من قبل حديثه واحتج به إذا حدثه من كتبه قال أبوداود: سمعت أحمد يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وإتقانه وضبطه ثم قال الذهبي في الكاشف بعد قول أحمد السابق: العمل على تضعيف حديثه أي أن قول الراجح أن يضعف حديثه لا أن يحسن.

فكان على النسائي أن لا يخرج لمن هو أضعف من ابن لهيعة ولكنه هو الآخر قد أخرج لمن هو أضعف منه بالاتفاق كزائدة بن أبي رقاد وحفص بن سليمان الأسدي ومحمد بن الزبير الحنظلي من المتروكين ناهيك عن الضعفاء المجمع على ضعفهم ممن هو مثل ابن لهيعة أودونه في الضعف.

ولكن هذا كما قلت سابقا يخضع لاجتهاد الإمام ونظره فقد يرى أن هذا الراوي أحسن حالا من ذاك فيخرج له دون الآخر، و يخالفه غيره في ذلك وقد يكون الحق مع الآخرين في راو معين، ولكن الذي لا يحسن هو أن يحكم على الإمام المجتهد برأي غيره فلايقال مثلا: إن النسائي قد ترك الرواية عن بعض الضعفاء كابن لهيعة وروى عن متروكين فهذا وإن كان يوجد في واقع الأمر لكنه غير واقع في نظره فقد يكون هذا المتروك في نظرك ونظر ذاك الإمام مقبولا في الاعتبار عنده.

ويمكن أن يكون هذا الراوي في نظر هذا الإمام نفسه ضعيفا جدا لكنه أخرج له في كتابه لاعتبارات أخرى ولكنه لايسكت عليه ألا ترى أن أباداود يقول في رسالته إلى أهل مكة " وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره" وقال في موضع آخر " وما كان في كتابي من

حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه مالا يصح [1] " أي أنه قد يخرج الحديث الذي فيه راو ضعيف جدا إذا لم يكن في الباب غيره وذلك حتى لا يظن القارئ أن في هذا الباب حديثا صحيحا لكنه لم يقع له مسندا أوخفي عليه، فـــآثر أن يخرجه في الباب دفعا لهذه الشبهة وحتى لا يغتر به أتبعه ببيان حكمه .

وهذا كما ترى سبب وجيه يدل على العمق الفقهي لدى الإمـــام والمبالغـــة في النصيحة للأمة.

وهناك أمر آخر طالما ذكرناه وهو أن من الأئمة من كـــان يميـــل إلى التشدد ينـــزل الراوي ولو لم يكن ضعفه شديدا في أسوأ درجات الضعـف، وفي مقابل ذلك من هو معروف بالتساهل يوثق بعض الضعفـــاء ،ويرفـــع بعـــض المتروكين من الضعف الشديد إلى الضعف المحتمل، فيكتب أحاديثه للاعتبار كما هو الحال لابن ماجه في سننه حيث كثر فيها المناكير والأحاديث الواهية، وفيـها عدد غير قليل من الموضوعات كل ذلك ناشئ عن تساهله حتى قال المزي فيمـا نقله ابن حجـــر " أن كل ما انفرد به ابن ماجه ضعيف غالبا [2] ".

قلت: هذا وإن لم يكن على إطلاقه لكنه يعطي تصورا عن واقع الكتاب وتساهل مؤلفه.

وبعد أن ذكرنا أنواع الرواة الضعفاء وأهم على ثلاثة أقســام ضعيـــف طعن فيه من قبل عدالته، وضعيف كثر غلطه وفحش خطؤه حتى إنه لا يميز بـين حديثه وحديث غيره، وهذان القسمان لايكتب حديثهما للاعتبـــار ،والثـــالث

(١) الرسالة ص (٢٦ــ ٢٧)

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٦٨)

ضعيف من قبل حفظه ولكنه لم يصل إلى الضعف الشديد إما لأن إصابته تترجح على خطئه أويستويان، فهذا النوع بكتب حديثه في باب المتابعات والشـــواهد كما قدمنا.

وأضرب لك على كل قسم من هذه الأقسام بمثال واحد لتتضح الصورة

أما الضعيف الذي طعن فيه من قبل عدالته فخلق كثير منهم محمد بـــن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب ويقال: محمد بن سعيد بـــن عبـــد العزيز ويقال غير ذلك وكان يقلب اسمه على أهل منطقة حتى لا يعرف، وقـــال الذهبي: غيروا اسمه على وجوه سترا له وتدليسا لضعفه ثم ذكر بعـــض تلـــك الأسماء.

وقال أبوداد عن أحمد بن حنبل:عمدا كان يضع الحديث.

قال النسائي: غير ثقة ولا مأمون، وقال أيضا: والكذابون المعروفـــون بوضع الحديث : ابن أبي يحيى والواقدي ببغداد ومقاتل بن ســـليمان بخراســـان ومحمد بن سعيد بالشام ،وقال أبو زرعة الدمشقي: حدثنا محمد بن خالد عـــن أبيه سمعت محمد بن سعيد يقول: لا بأس إذا كان كلاما حسنا أن تضـــع لـــه إسنادا، وقال الثوري:كذاب، وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث

وقال ابن حبان: كان يضع الحديث لا يحل ذكره إلا على وجه القـــدح فيه، وقال الحاكم: ساقط لا خلاف بين أهل النقل فيه [1].

---

(١) انظر ترجمته ضعفاء العقيلي(٤/٧٠) الكامل (٦/١٣٩) الجرح (٧/٢٦٢) ضعفاء النسـائي ٥٤٣ ضعفاء الدارقطني (٤٦٣) الميزان (٣/٥٦١) تهذيب التهذيب (٩/١٦٣)

قلت: لا حالة لنا في إطالة ترجمته فقد تبين لنا مما نقلنا عن أئمة الحديث ما يكشف أمره ويثبت تعمده الكذب على رسول الله ﷺ فقد أدركته عقوبة ذلك في الدنيا قبل الآخرة فقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: صلبه أبو جعفر على الزندقة، وبهذا قال غير واحد.

والعجب كل العجب أن تجد من المحدثين من يروي حديثه بعد كل هذا ويضعه في الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام التي يُقصد بها في الأصل الاحتجاج بها على المسائل الفقهية التي بوب لها ومن هؤلاء الترمذي وابن ماجه إلا أن الأمر عند الترمذي أهون لأنه لا يسكت عليه بل يبين ضعفه، وإن كان الأولى أن لا يذكر في هذا الكتاب العظيم رواية عن مثل هؤلاء .

ولهذا يقول الذهبي: " انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب(محمد بن سعيد) والكلبي وأمثالهما [(1)].

وأما الثاني: وهو من ضعف من جهة حفظه، وكان ضعفه شديدا بسبب كثرة خطئه وفحش غلطه فمنهم أبان بن أبي عياش فيروز أبو إسماعيل مولى عبد القيس البصري روى عن أنس بن مالك فأكثر عنه وسعيد بن جبير وعنه أبو إسحاق الفزاري ومعمر .

وقال عباد بن عباد المهلبي: أتيت شعبة أنا وحماد بن زيد فكلمنا في أبان أن يمسك عنه فامسك ثم لقيته بعد ذلك فقال: ما أراني يسعني السكوت عنه.

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي (ص ٣٦٤)

قال أحمد بن حنبل: متروك الحديث ترك الناس حديثه منذ دهر لا يكتب عنه، وقال ابن معين ليس حديثه بشيء وقال أبو عوانة: لا أستحل أن أروي عنه شيئا،وقال ابن معين والنسائي وأبوحاتم والدارقطني: متروك الحديث: وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه وهو بين الأمر في الضعف.

قلت: تبين مما سبق أن أبان واه ساقط الرواية لا يعتد بشيء من مروياته بسب ضعفه الشديد ولكن هذا الضعف كان من سوء حفظه و لم يكن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ ومما يدل على سوء حفظه ما حكاه أحمد بن حنبل قال قال عفان: أول من أهلك أبان بن أبي عياش أبوعوانة قال: جمعت أحاديث الحسن عن الناس ثم أتيت بها أبان فحدثني بها كلها.

وقال ابن حبان: كان من العباد سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن فكان يسمع من كلامه فإذا حدث به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعا وهو لا يعلم ولعله حدث عن أنس بأكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكثير منها أصل.

وهذا يدل على مدى سوء حفظه حتى صار لا يميز بين كلام الحسن وبين حديث أنس ولا بين حديثه ولا بين حديث الآخرين فغلب على مروياته الخطأ والغلط.

ولكنه مع هذا لم يكن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ ويدل على هذا قول أبي حاتم : كان رجلا صالحا ولكنه بلي بسوء الحفظ.

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه فقال: ترك حديثه و لم يقـــرأه علينا فقيل له: كان يتعمد الكذب قال: لا، كان يسمع الحديث من أنس وشهر ومن الحسن فلا يميز بينهم، وقال ابن عدي: وأرجو أنه لايتعمد الكذب إلا أنـه يشبه عليه ويغلط وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق [1].

وأما الثالث ــ وهو من ضعف من جهة حفظه و لم يكن ضعفه شـديدا ــ فليث بن أبي سليم زنيم القرشي مولاهم أبو بكر الكوفي روى عن طـاوس ومجاهد وعكرمة وغيرهم وعنه الثوري وشعبة بن الحجاج ومعتمر بن سليمان وغيرهم .

قال فضيل بن عياض: كان ليث أعلم أهل الكوفة بالمناســك، وقـال أبوداود: سألت يحيى (ابن معين) فقال: لا بأس به، وعامة شيوخه لا يعرفون،

وقال البخاري: صدوق يهم، وقال ابن شاهين: قال عثمـان بـن أبي شيبة: ليث صدوق ولكن ليس بحجة، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وقـد روى عنه شعبة والثوري، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه.

وقال البرقاني: سألت الدارقطني عنه فقال: صاحب سنة يخرج حديثـه ثم قال: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب.

وقال ابن سعد: كان رجلا صالحا عابدا وكان ضعيفـا في الحديـث، وقال الجوزجاني: يضعف حديثه.

---

(١) الجرح (٢/٢٩٥) الضعفاء للنسائي(٢٠٤) ضعفاء العقيلي (١/٣٨) الكامل (١/٣٨١) ضعفـاء الدارقطني برقم ٢١/ الميزان (١/١٠) تهذيب التهذيب (١/٨٥)

وقال أبو زرعة: ليث بن أبي سليم: لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث.

وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال : ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا منه في ليث بن أبي سليم، وكان يحيى ين سعيد لا يحدث عنه وقد فضل جرير وأحمد بن حنبل عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد على ليث بن أبي سليم إلا أن أباحاتم الرازي فضل ليث بن سليم على يزيد بن أبي زياد وقال: كان ليث أبرأ ساحة وكان ضعيف الحديث، وقال ابن معين في معاوية بن صالح:ضعيف إلا أنه يكتب حديثه [1].

قلت: ومما تقدم اتضح لنا أمور:

منها أن ليث بن سليم لم يتكلم أحد من الأئمة في عدالته بل قد أثنى عليه غير واحد منهم بالصلاح والاستقامة والعبادة وقد وثقه لذلك بعض أهل العلم حتى قال الذهبي في الكاشف:كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير وبعضهم احتج به.

ومنها أنه لم يضعفه جدا أحد بل غاية ما وصفوا به أنه ضعيف إلا ما نقل عن يحيى القطان وكان أسوأ الناس فيه رأيا وترك الرواية عنه .

قلت: لا يخفى على أحد تشدد يحيى القطان وتعنته في الرواة كثيرا حتى نقل عنه ترك الرواية عن قوم من الثقات بسبب بعض الأوهام في أحاديثهم.

---

(١) انظر ترجمته تاريخ الدارمي ٥٦٠ الجرح (١٧٧/٧) ضعفاء العقيلي (١٤/٤) الكامل (٨٧/٦) ضعفاء النسائي (٥٣٦) الميزان (٤٢٠/٣)

وأما ما نقل عن أحمد وغيره من أنه مضطرب الحديث فمعناه أنه كان يضطرب في حديث عطاء ومجاهد وطاووس إذا جمعهم كما تقدم في قول الدارقطني.

ومنها أنه قد صرح غير واحد من الأئمة منهم ابن معين والدارقطني وابن عدي أنه يكتب حديثه بل زاد ابن عدي: صالح، ومعنى ذلك أن حديثه عند هؤلاء صالح للاعتبار والتقوية إذا روي من طريق آخر عمن هو مثله أوفوقه.

ومنها أن الإمام مسلم بن الحجاج وهو المرجع في معرفة من يصلح حديثه للاحتجاج أوللتقوية بين في مقدمة صحيحه أن ليث بن أبي سليم من جملة الرواة الذين يخرج لهم في المتابعة والشواهد فقال: " ... فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان ... على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حُمال الآثار ونُقال الأخبار [1] .

وبهذا يتبين لنا أن ليث بن أبي سليم يكاد يكون حديثه مما لم يخالف فيه الثقات حسنا، وأما صلاحية حديثه للمتابعات والشواهد بحيث إذا وجد ذلك الحديث من طريق آخر صالح أيضا للاعتبار يكون حسنا لغيره فهذا مما لا ينبغي الخلاف عليه.

والله أعلم بالصواب.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (ص ٥).

الفصل الثاني: بيان الطريقة المثلى في ترجمة الرواة عند دراسة الأسانيد وذكر ما لا بد من معرفته .

وبعد أن فرغنا من ذكر أقسام الرواة الثلاثة من الثقات والضعفاء والمختلف فيهم وتقسيم كل قسم إلى أنواع يحسن بنا أن نذكر هنا أمورا عامة يحتاج إليها الباحث في هذا الفن ومنها:

الأولى ــ أن الباحث الذي يريد دراسة الأسانيد وترجمة رجال الحديث يكون أمامه كم هائل وعدد كثير من الرواة، ومن طبيعة الحال أن يشترك بعضهم في الاسم أوفي الاسم واسم الأب والجد، أوأن يذكر بعضهم بأكثر من شيء ، فتارة يذكر باسمه وتارة بكنيته وتارة بلقبه، وبعضهم يشترك في الخط ويختلف في النطق أوبالعكس إلى غير ذلك من الأمور المهمة التي لا غنى عن معرفتها للباحث.

فعلى الباحث أن يتحرى الصواب ويبذل قصارى جهده في تحديد من هو الراوي لهذا الحديث وتمييزه عن غيره.

فأول ما يجب على الباحث في دراسة الأسانيد أن يقوم بتحديد المهمل من الرواة ثم بيان من المراد به في هذا الإسناد حتى لا يستبدل الراوي بغيره فيقع الباحث في خطأ قد تنعكس بسببه نتيجة الحديث، والمقصود بالمهملين من ذكر من الرواة باسمه فقط أوكنيته أونسبته مع وجود من يشاركه في ذلك من الرواة لا سيما إن كانا في طبقة دون ذكر ما يتميز به كل راو عن الآخر.

ومن ذلك مثلا ما رواه الدارمي في سننه في كتاب الاستئذان باب النهي عن دخول المرأة الحمام (أي في الأماكن العامة) (٢/١٩٣/ ٢٦٥٥) أخبرنا عبيد الله عن إسرائيل عن منصور عن سالم عن أبي المليح عن عائشة رضي الله عنها ((**ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت زوجها** ...)) الحديث.

فنحتاج قبل كل شيء أن نعرف من هو عبيد الله ومن هو إسرائيل ومن هو منصور، ومن هو سالم ومن هو أبو المليح لأنه لم يذكر لأحدهم ما يتميز به عن غيرهم من النسب أوالنسبة أوالكنية وغير ذلك، فعند مراجعة مصادر الرواة تجد عشرات منهم يشتركون في هذه الأسماء ،فاستخراج الراوي المطلوب من بينها يحتاج إلى مهارة ودربة .

ملحوظة: أن الراوي لا يهمل نسب شيخه في الأصل إلا لاعتقاده أن ذلك الشيخ معروف لديهم ولكن بمرور الزمن قد يلتبس على الجيل الذي بعده، وليس للمؤلف أن ينسب هؤلاء الرواة من عنده إلا شيخه في الحديث فله أن ينسبه كيفما شاء ويثبت البقية من الرواة كما تلقاهم عند الرواية **قال النووي** : " ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه ولاصفته على ما سمعه من شيخه لئلا يكون كاذبا على شيخه، فإن أراد تعريفه وإيضاحه وزوال اللبس المتطرق إليه لمشابهة غيره، فطريقه أن يقول قال: حدثني فلان يعني ابن فلان أوالفلاني أوهو ابن فلان أوالفلاني أو نحو ذلك فهذا جائز حسن قد استعمله الأئمة، وقد أكثر البخاري ومسلم منه في الصحيحين غاية الإكثار حتى إن كثيرا من أسانيدهما يقع في الإسناد الواحد منها موضعان أوأكثر من هذا الضرب كقوله

في أول كتاب البخاري في باب من سلم المسلمون من لسانه ويده قال أبومعاوية: حدثنا داود ــ هو ابن أبي هند ــ عن عامر قال: سمعت عبد الله ــ هو ابن عمر ــ وكقوله في كتاب مسلم في باب منع النساء من الخروج إلى المساجد حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا سليمان ــ يعني ابن بلال ــ عن يحيى ــ وهو ابن سعيد ــ ونظائره كثيرة وإنما يقصدون بهذا الإيضاح كما ذكرنا أولا فإنه لوقال: حدثنا داود أوعبد الله لم يعرف من هو لكثرة المشاركين في هذا الاسم، ولا يعرف ذلك في بعض المواطن إلا الخواص والعارفون بهذه الصنعة وبمراتب الرجال فأوضحوه لغيرهم، وخففوا عنهم مؤونة النظر والتفتيش، وهذا الفصل نفيس يعظم الانتفاع به فإن من لا يعاني هذا الفن قد يتوهم أن قوله " يعني " وقوله " هو " زيادة لاحاجة إليها والأولى حذفها وهو جهل قبيح "[1] .

وإنما **قدمنا** ذكر المهملين من الرواة لكثرة وقوعهم في الأسانيد لكن معظم هؤلاء الرواة لا يلتبسون على من له إلمام بفن دراسة الأسانيد، ولكن بما أن هذا الكتاب وضع لجميع الطلاب، وفيهم مبتدئون لم يسبق لهم ممارسة هذا الفن من التخريج ودراسة الأسانيد رأينا أن ننبه على ذلك.

---

(١) شرح مسلم للنووي (١/ ٣٨)

وهناك طرق كثيرة لمعرفة الرواة المهملين في الأسانيد من أبرزها ما يلي:

١ــ **تخريج الحديث بطرقه** من مصادر السنة فما يرد من الرواة مــهملا عند هذا المؤلف قد يرد مميزا بنسب أوبغيره عند مؤلف آخر ، وهذا كثـــير ولله الحمد.

ب ــ **الرجوع إلى كتب الرجال** فننظر في ترجمة الذي يــــروي عـــن الراوي المهمل فنجد من بين شيوخه هذا المهمل منسوبا أوننظر في ترجمة شـــيخ الراوي المهمل فننظر في تلاميذه فنجد كذلك من بينهم اسم الـــراوي المـــهمل منسوبا.

ومن أحسن الكتب وأجمعها في هذا الباب كتاب تهذيب الكمال للمزي فإنه ــ رحمه الله تعالى ــ يذكر في ترجمة كل راو من رواة الكتب الستة جميـــع شيوخه ممن وقف عليهم مرتبا إياهم على حروف المعجم ذاكرا نسب كل شيخ ونسبته وبلده ليتميز عن غيره ثم إذا فرغ من ذكرهم ثناهم بتلاميذه على غـــرار ما فعل بالشيوخ فيتعرف من خلال ذلك كثير من أسماء شيوخ الراوي الذيــن لم ينسبهم الراوي حين الرواية عنهم في الكتب.

ج ــ **الرجوع إلى كتب الأطراف** كأطرف الكتب الســـتة للمـــزي وإتحاف المهرة لابن حجر وغيرهما من كتب الأطراف لأنهم رتبوا الأحـــاديث على مسانيد الصحابة ووزعوا أحاديث كل صحابي على تلاميذه مرتبين علـــى حروف المعجم فاحتاجوا من أجل هذا الترتيب أن ينســـبوا المـــهملين لتميـــيز أحاديث كل راو عن الآخر .

د ــ **النظر إلى القرائن الأخرى** وهي نافعة في هذا الباب وفي الوقت نفسه كثيرة متعددة ومنها على سبيل المثال سفيان بن سعيد الثوري وسفيان بن عيينة فكلاهما في عصر واحد ــ وإن كان الثوري أكبر وأقدم وفاة من ابن عيينة بنحو أربعين سنة ــ واشتركا في الرواية عن بعض الشيوخ واشترك في الرواية عنهما بعض التلاميذ ولكن هناك شيوخ انفرد كل منهما في الرواية عنهم دون الآخر كما أن هناك تلاميذ رووا عن أحدهما دون الآخر، فإذا جاءت رواية أحد السفيانين عن هؤلاء الشيوخ الذين انفرد بهم عن الآخر أو جاءت رواية أحد التلاميذ الذين ليس لهم رواية عن الآخر تعين المقصود، وإذا جاءت رواية سفيان مثلا عن إسماعيل بن أمية وجعفر بن برقان وسماك بن حرب وأمثالهم فهو الثوري لأنه ليس لا بن عيينة عنهم رواية.

وإذا جاءت رواية سفيان عن الزهري ومالك فهو ابن عيينة لأنه ليس للثوري عنهما رواية.

وإذا روى الشافعي والحميدي وأحمد بن حنبل عن سفيان فهو ابن عيينة لأن هؤلاء لم يدركوا سفيان الثوري.

فإن جاء سفيان مهملا في إسناد عن شيخ معين، وكان كل منهما يروي عن هذا الشيخ والراوي قد أخذ عنهما ففي هذه الحالة ينظر هل أحدهما أشهر في الرواية من الآخر في ذلك الشيخ، فإن كان كذلك قدم على غيره كرواية سفيان عن أبي إسحاق السبيعي فكل منهما يروي عنه لكن رواية سفيان الثوري عنه أشهر وأكثر فهو ــ أي سفيان الثوري ــ أعرف الناس بحديث أبي إسحاق السبيعي وأثبت الناس فيه على الإطلاق لكثرة ملازمته له.

وهكذا الحمادان ـــ حماد بن سلمة وحماد بن زيد، ويحيى بـــن سـعيد الأنصاري ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم ممن يشترك في الاسم والطبقة.

فإن لم يستطع أن يميز بينهما فإن كانا ثقتين فالأمر في هذا ســهل لأن الإسناد مهما دار فإنما يدور على ثقة كالسفيانين.

وإن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفا فيتوقف في الحديث حــتى يتبـين أمرهما.

فهذا المهمل الذي تحدثنا عنه داخل فيما يعرف في مصطلح الحديـث بالمتفق والمفترق وهوأن تتفق الأسماء لفظا وخطا مع اختلاف الأشخاص.

وفائدة معرفته الأمن من اللبس لئلا يظن الأشخاص شخصا واحــدا وهو أنواع منها:

ا ـــ أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم وهذا النــوع أشــدها التباسا وخاصة إن كانوا في عصر واحد كأحمد بن جعفر بن حمدان وهم أربعة في عصر واحد.

ب ـــ أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم كخالد بن الوليد كلاهما مــن الصحابة أشهرهما القرشي الملقب بسيف الله والآخر أنصاري .

ج ـــ أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم كصالح بن أبي صالح مجموعة مــن الرواة، وهكذا هلم جرا.

الثانية: إن مما يجب الاعتناء به في دراسة الأسانيد أيضا معرفة **المؤتلــف والمختلف** من الأسماء وهو ما تأتلف فيه الأسماء والأنساب وغيرهــا في الخــط

وتختلف في اللفظ أي النطق كسلام بتشديد اللام، وسلام بتخفيفها فأنت تلاحظ أنهما في الكتابة سواء ولكنهما يختلفان في النطق لوجود الشدة فيه.

ومثله مسور بكسر الميم وسكون السين المهملة وتخفيف الواو، ومسور بضم الميم وفتح السين المهلمة وتشديد الواو.

فهذا كما قال ابن الصلاح: فن جليل من لم يعرف من المحدثين كثر عثاره و لم يعدم مخجلا وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلا [1].

ومما ينبغي كذلك الاعتناء به عند دراسة الأسانيد ما يعرف **بالمتشابه** من الأسماء وهذا يتركب من النوعين قبله وهو أن يتفق الشخصان في الاسم أوالكنية ويختلفان في اسم الأب نطقا مع الاتحاد خطا كموسى بن علي بفتح العين وموسى بن علي بضم العين.

فهو بالنسبة للاسم الأول من المتفق والمفترق وفي الثاني من المؤتلف والمختلف.

وفائدة معرفته الأمن من التصحيف وظن الاثنين واحدا **قال علي بن المديني:** أشد التصحيف يقع في الأسماء ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده [2].

---

(١) علوم الحديث (ص ٣٣٣).

(٢) نزهة النظر (ص ٦٦)

ومن ذلك أن يتفق الراويان في الاسم الأول والثاني لكنهما يختلفان في التقديم والتأخير مثل يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد، والوليد بن مسلم ومسلم بن الوليد.

ولم يكن قصدي مما ذكرت أن أتحدث عن هذه الأمور بالتفصيل لأن محلها في كتب المصطلح تقعيدا وفي الكتب المؤلفة خصيصا لذلك تطبيقا، وإنما قصدت من هذا الإشارة فقط إلى هذه الأمور المهمة حتى يكون الباحث على دراية تامة لما يعرض له أثناء ترجمته للرواة من التشابه والتوافق بين الأسماء مما يعرضه للوقوع في الخطأ،

ولأن ما ذكرناه من المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه معظمه ليس له ضابط يفزع إليه وإنما يضبط بالحفظ كما تقدم في قول ابن الصلاح.

قلت: ثم صار الاعتماد بعد تناقص الحفظ على الكتب المؤلفة في ذلك كمؤلفات الخطيب البغدادي المتعددة في جميع تلك العلوم والتصحيفات للعسكري والإكمال لابن ماكولا الذي قال فيه ابن حجر: ـ وهو عمدة كل محدث بعده ـ وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لا بن حجر وغير ذلك من الكتب التي تناولت هذا الجانب المهم بالتفصيل والبيان فليكثر الباحث من المطالعة في هذه الكتب والمراجعة فيها ليحصل له التمييز بين الرواة بالممارسة وطول المراجعة بتوفيق الله تعالى.

الثالثة: من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع في السند المراد دراسته فعليه أن يراعي أمورا:

١ ــ إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل فإن الأسماء كثيرا ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها .

٢ ــ ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب.

٣ ــ إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أوتعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا.

٤ ــ ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فإن الأسماء تتشابه وقد يقول المحدث كلمة في راو فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر، ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي، وحكى عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول وتضعيف الثالث، فحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين توثيق الثاني ووهمه المزي ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول فذكرت له حكاية الدوري عن ابن معين قال: غلط عباس.

٥ ــ إذا رأى في الترجمة " وثقه فلان " " أو ضعفه فلان " " أو كذبه فلان " فليبحث عن عبارة فلان فقد لا يكون قال:" هو ثقة " أو" هو ضعيف " أو" كذاب " ففي مقدمة الفتح في ترجمة إبراهيم بن سويد بن حيان المدني " وثقه ابن معين وأبوزرعة " والذي في ترجمته من التهذيب "قال أبو زرعة ليس به بأس " وفي المقدمة في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحزامي " وثقه ابن معين والنسائي

" والذي في ترجمته من التهذيب قال عثمان الدارمي: رأيت ابن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب ظننتها المغازي وقال النسائي : " ليس بـه بأس " وفي الميزان واللسان في ترجمة معبد بن جمعة " كذبه أبو زرعة الكشي " وليس في عبارة أبي زرعة الكشي ما يعطي هذا بل فيها أنه ثقة في الحديث.

٦ـ أصحاب الكتب كثيرا ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أوغيره وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغي أن يرجع عدة كتب فإذا وجد اختلافا بحث عن العبارة الاصلية ليبني عليها

٧ـ ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أوالمعدل بمن جرحه أوعدله فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة، وسمع منه مجلسا واحدا أوحديثا واحدا وفيمن عاصره و لم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه ومنه من يجاوز ذلك فابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سماه في تاريخه من القدماء ،وإن لم يعرف ما روى وعمن روى، ومن روى عنه ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفا مكثرا والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء .

٨ ـ ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينا على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره فقد عرفنا في الأمر السابق رأي بعض من يوثق المجاهيل من القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم مستقيما ولو كان حديثا

واحدا لم يره عن ذاك المجهول إلا واحد فإن شئت فاجعل هذا رأيـــا لأولئـــك الأئمة كابن معين وإن شئت فاجعله اصطلاحا في كلمة " ثقة " كان يراد بهـــا استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفســـه بتلك المترلة [1].

الرابعة: من أراد ترجمة الرواة عند دراسة الأسانيد ما هي الطريقـــة المثلى في ذلك.

أقول: ليس هناك طريقة محددة يلزم التقيد بها، فرسائل العلمية تختلـــف طريقتها عن طريقة تحقيق الكتب والطالب المتخصص في السنة تختلف طريقتـــه عن طريقة الطالب غير المتخصص وهلم جرا ولكن المتفق عليه أن تكون الطريقة التي تتبع في دراسة الأسانيد موصلة إلى النتيجة الصحيحة، ومع ذلك سأشـير في هذا المبحث إلى ملامح عامة للطريقة المثلى لدراسة الأسانيد.

فأقول ـــ ومن الله استمد العون وعليه التكلان ـــ إن الرواة ينقســـمون كما تقدم إلى ثلاثة أقسام، وكل قسم إلى أنواع ، وقد فصلنا القول في كـــل نوع من تلك الأقسام في الفصل الثاني من الباب الثاني.

وهذه إشارة مختصرة لترجمة كل نوع من تلك الأنواع على النحو التالي.

إن كان الراوي ثقة متفقا عليه، أوكان ضعيفا متفقا علـــى ضعفـــه، فهذان القسمان لاينبغي إطالة ترجمتهما بل يذكر فيهما ما يدل على ذلك كـــأن

(١) هذه الأمور الثامنة لخصتها من كلام المعلمي اليماني من كتاب بلوغ الأماني ـــ فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث وهو كلام نفيس ينبئ عن معرفة ودربة بالحديث ورجاله ، ولهذا نقلته هنا مع طوله

يقول: ثقة باتفاق وإن أراد الزيادة على ذلك يختار مما قيل فيه من الثناء ما يـدل على قدره كأن ينقل في ترجمة يزيد بن زريع قول الإمام أحمد : إليه المنتهى في التثبت في البصرة.

وأما الضعيف المتفق على ضعفه فعلى الباحث أن يبين ما إذا كان ضعفه وصل إلى حد لا يصلح للاعتبار في المتابعات والشواهد أم أنه وإن كان ضعيفا متفقا على ضعفه لكنه يصلح في المتابعات والشواهد، وقد بينا كل ذلك بالأمثلة في القسم الثالث من أقسام الرواة في الفصل الأول.

وإن كان الراوي مختلفا فيه أوثقة ضعف في بعض الشيوخ أوفي بعض الأماكن أوفي بعض الأوقات فهذا الذي يجب على الباحث أن يجتهد في أمرهم ويفصل القول في ترجمتهم ليتبين الراجح في أمره مع ملاحظة حاله مع هذا الحديث الذي معك لأن العلماء قد يرجحون التوثيق على التضعيف في أمره ومع ذلك قد يتفقون على تضعيف أحاديث معينة من أحاديثه، فعلى الباحث أن يتفطن لذلك.

ملحوظة: من الخطأ الفاحش أن يكون الراوي مختلفا فيه في الأصل فيأتي الباحث فيختار من أقوال أهل العلم فيه التوثيق فقط ويسكت عن التضعيف ليتوافق ذلك مع ما يريده من الحكم على الحديث بالصحة أوبالحسن أوالعكس، وهذا غش للمسلمين ونوع من التدليس بل هو أفحش ، وبعضهم يرتكب هذا الخطأ بحجة الاختصار والإيجاز، وهو عذر أقبح من الجهل، والاختصار لا يكون كذلك بل لوقال هذا الراوي اختلف فيه وثقه فلان وفلان وضعفه فلان وفلان،

لكان اختصارا وفي الوقت نفسه، فيه إشارة إلى أن في الراوي اختلافا، فمن أراد بعد ذلك أن يعرف حقيقة هذا الاختلاف فليبحثه في مظانه.

لكن قد يقول قائل: ليس كل أحد يقدر أن يتولى تحقيق القول في الرواة المختلف فيهم إلا المتخصصين في دراسة السنة، وأما غيرهم من طلاب الشريعة أواللغة أو غيرذلك من التخصصات الأخرى فهؤلاء غير قادرين على ذلك مع ورود الحديث عندهم وحاجة الجميع إليه فما الحل.

أقول في مثل هذه الحال لا بد من أحد أمور:

أولاها: أن يستعين بأحد المتخصصين في السنة وعلومها فيسترشد بدراسته، وقديما كان العلماء يستفيد بعضهم من بعض كل فيما يخص تخصصه، وهذا ليس بعيب، فلا أحد يقدر أن يلم بكل العلوم، فكل إنسان محتاج إلى غيره فهذا الإمام البخاري لا يجاري في الحديث وعلومه وإذا أراد أن يفسر كلمة غريبة من القرآن ينقل في الغالب عن أبي عبيدة معمر بن المثنى دون العزو إليه إلا النادر ، ولهذا تجد الحافظ ابن حجر في الفتح يوثق ذلك بقوله أن هذا التفسير من كلام أبي عبيد بحروفه في كتابه مجاز القرآن أي تفسيره.

ثانيها: أن يخرج الحديث من مصادره ويسكت عليه، فليس بالضرورة أن يحكم على كل حديث، ومما ابتلي به الناس في هذا العصر سرعة الحكم على كل حديث فكل أحد لابد أن يقرن الحديث بحكمه، وهذا لم يكن معروفا في زمن الرواية فضلا عما بعدها، فالأئمة الكبار الذين لهم باع في الحديث وعلومه، ولهم القدرة الكافية في الحكم على كل حديث ومع ذلك لم يكونوا يفعلونه، فتجد هذا الإمام قد ألف كتابا في السنة ولا يحكم على حديث واحد مع وجود

جميع أنواع الحديث في كتابه من الصحيح والضعيف والحسن، ولا أعني بهذا أنه ينبغي السكوت عن الأحاديث وعدم البحث عن حكمها والتنقيب عنها لمن كملت آلته في ذلك، ولكني أرفض أن يطلب من كل أحد مهما كانت بضاعته أن يحكم على كل حديث يرد عنده في كتابه أوفي رسالته حتى إن من لم يحكم على حديث واحد عِيب عليه، وهذا خطر وتساهل فيما ينبغي التشدد فيه فتصحيح حديث ضعيف كتضعيف حديث صحيح، وكلاهما محرم فليتنبه لذلك.

ثالثها: أن يعتمد على أحد العلماء المحققين في الرواة أمثال الإمام الذهبي وابن حجر لأن هؤلاء يختارون من بين الأقوال المختلفة في الراوي القول الذي يرونه أنه هو الراجح في حق هذا الراوي فيقلدهم على ذلك وهذا هو المستطاع بالنسبة له.

وهذا لايعني أن المتخصص في السنة وعلومها يستغني بدراسته عن كلام الذهبي وابن حجر كلا، وإنما المراد أن الباحث المتخصص في السنة وعلومها يستطيع أن يستعرض أقوال أهل العلم ويختار من الأقوال ما يراه راجحا بالدليل ولايكتفي بمجرد نقل قول ابن حجر فيه أوالذهبي في الراوي بل قد يختار أحيانا قولا آخر في الراوي لأننا رأينا أن الذهبي مثلا اختلف قوله في راو معين فيرجح في أحد كتبه قولا ويختار قولا آخر في كتاب آخر، فلا بد ــ والحالة هذه ــ من البحث عن الأدلة والقرائن لاختيار أحد الأقوال مع تسليمنا أن حكم الإمامين الذهبي وابن حجر على الراوي هو المقدم على كل من جاء بعدهم لاسيما إذا اتفقا على حكم واحد لما تميزا به من المعرفة والإحاطة بأحوال الرواة

والخبرة في التعامل مع أقوال أهل العلم حتى لو أن الطالب المتخصص اختار قول أحدهما لا بد أن يذكر لاختياره سببا، وإلا فما فائدة التخصص.

وإنما تعرضنا لذكر الإمام الذهبي وابن حجر في هذا الموضع بـللذات لأن الناس في هذا الزمن في حقهما طرفا نقيض.

فهناك طائفة ترى أنه لاجدوى من ذكر أقوال أهل العلـم في الـراوي ومحاولة الجمع بينها أوالترجيح وأن الإنسان مهما جمع واستقصى فلن يصـل إلى نتيجة أفضل مما وصل إليه الإمامان الذهبي وابن حجر فينبغي نقل قول الإمـامين إن وجد أوقول أحدهما والاكتفاء بذلك.

أقول: هذه مغالطة ومكابرة يرفضها الواقع وهي دعـوة إلى التقليـد الأعمى والتكاسل عن طلب العلم وبذل الجهد فيه،وهـي دعـوى مرفوضـة لأسباب:

١ـ : إن أول ما يرد على أصحاب هذه الفكرة بحال الإمامين أنفسهما لأنهما بذلا جهدهما وتبحرا في العلم وفنونه وحققا القول في كثير من الرواة ممـا لم يسبقا إليه فلو أنهما قالا نحن في الأزمان المتأخرة، وقد تكلم أئمة النقـد في الرواة ما فيه الكفاية فلا داعي لإتعاب النفس من جديد في ذلك بـل نكتفـي بقول أحد الأئمة وكلهم جهابذة نقدة فلو فعلا ذلك لحرمنا كثيرا مـن هـذا العلم الذي تركاه لنا وانتفعت الأمة به من بعدهم فلا يستغني طالب علم عـن كتبهم بل هي العمدة لجمعهم أقوال من تقدمهم في مكان واحد مع التمحيـص والترجيح مما لا تجد عند غيرهم في الغالب.

٢ـــ : إ ن الإمامين أنفسهما قد اختلفا في رواة كثيرين فـــالذهبي قـــد يقول في الراوي صدوق ويقول ابن حجر: ثقة أوالعكس، بل إن الإمام الواحـــد قد يختلف قوله في الراوي الواحد من كتاب إلى كتاب كما أشرنا إليه ســـــابقا فلامفر ـــ والحالة هذه ـــ من دراسة حال الراوي واستعراض أقوال المتقدمـــين لاختيار أحد القولين بالدليل.

٣ ـــ : هناك فرق بين أن تختار قول الإمام الذهبي أوابـــــن حجـــر في الراوي بالدليل والبرهان وتذكر سبب رجحان قول الإمام في هذا الراوي وبـــين أن تنقل قوله دون أن تعلم كيف أنه اختار هذا الحكم من التوثيق أوالتصديـــــق أوالتضعيف، وهذا ليس في علم الرواة فقط بل هو في كل العلـــــوم، فمـــا زال العلماء في كل العصور ينقلون عمن تقدمهم في كل مسائل العلم ويتعقبونهـــم في بعضها.

٤ ـــ : إن الإمامين وكذلك غيرهما بشر يجري عليهما ما يجري علـــــى البشر من الخطأ والوهم وهذا موجود في الواقع، فكم من المسائل التي تعقـــــب فيها الحافظ ابن حجر الإمام الذهبي لكونه متأخرا عنه، ولا يغض هذا من قيمـــة الإمام الذهبي، و قد انتفع الحافظ بعلمه وإن لم يدركه وهو الذي حين شـــــرب ماء زمزم سأل الله أن يرزقه حفظا كحفظ الإمام الذهبي وليس كل من تعقـــب شخصا صار أعلم منه.

والطائفة الثانية: هي عكس الأولى تنـــزل نفسها منـــزلة الأئمـــــة ولا تنظر إلى أقوال المتأخرين من العلماء بحجة أنها تأخذ العلم من حيث أخـــــذوا، ويحاولون أن يصلوا إلى حكم مخالف لما توصل إليه الذهبي أو ابـــــن حجـــر في

الراوي، فتجد في حكمهم على الرواة تخبطا شديدا لقصور فهمهم عن كثير من الأمور التي هي ضرورية في هذا الباب ولعدم قدرتهم على الاستيعاب وفوق ذلك كله قلة الرصيد العلمي، فمعلومات أحدهم لاتتعدى هذا الراوي الذي يترجم له، فلا يعرف من عصره وشيوخه وتلاميذه ومروياته وغير ذلك من الأمور المهمة للحكم على الراوي في حين أن أحد هؤلاء الأئمة قد استظهروا كل ذلك عن ظهر قلب فحين يترجم للراوي أو يختار فيه قولا يلاحظ كل ذلك ليتوصل فيه إلى رأي محكم وهذا هو الفرق بيننا وبينهم.

والصواب في هذا المسألة أنه لا غني للباحث عن كلام أهل العلم سواء كانوا متقدمين أومتأخرين، وهم أعرف منا ونحن عالة على علمهم في كل شيء، ولا يعني هذا أن لهم العصمة في كل ماقالوا بل يوجد في كلامهم الخطأ والصواب، وعلينا أن نبحث في كلامهم لنختار من أقوالهم ما ظهر رجحانه ولا نخرج من كلامهم ولا نأتي بقول جديد لم نسبق إليه .

والله أعلم بالصواب.

الباب الثالث: الترجمة لأشهر مشاهير النقاد ممن يرجع إليهم في معرفة الرواة ويعتمد قولهم في الجرح والتعديل والتعريف بمصادر الرواة وبيان طريقتها في ترتيب مادتها.

الفصل الأول: الترجمة لأشهر مشاهير النقاد ممن يرجع إليهم في معرفة الرواة ويعتمد قولهم في الجرح والتعديل

بعد أن ذكرنا في الباب الثاني الرواة وأقسامهم وكيفية تراجمهم عند إرادة دراسة الأسانيد للوصول إلى الحكم النهائي في الراوي جرحا أوتعديلا من خلال أقوال العلم فيه يحسن بنا أن نذكر هنا من اشتهر من الأئمة في باب نقد الرواة لنقف على شيء من مناقبهم وفضائلهم التي من أجلها استحقوا الإمامة في الدين مع بيان مذاهبهم في التشدد والتساهل والتوسط وغير ذلك مما لا غني للباحث من معرفته.

والمتكلمون في الرجال عبر العصور كثيرون يصعب حصرهم فقد تكلم في الرجال من الصحابة عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وغير هم رضي الله عنهم.

ومن التابعين عامر الشعبي ومحمد بن سيرين وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والزهري وغيرهم.

وما حفظ عن هؤلاء من الكلام في الرواة قليل لا تجد إلا واحدا بعد الآخر لقلة الضعفاء في ذلك الزمن **قال الذهبي:** وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان قلة متبوعيهم من الضعفاء إذ أكثر المتبوعين صحابةٌ عدول، وأكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم ثقات صادقون يعون ما يروون وهم كبار التابعين

فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال كالحارث الأعور وعاصم بن ضمرة ونحوهما [1].

وقال السخاوي: " وأما المتكلمون في الرجال فخلق من نجوم الهدى ومصابيح الظلم المستضاء بهم في دفع الردى لا يتهيأ حصرهم في زمن الصحابة رضي الله عنهم وهلمّ جرّاً [2] ".

وحصر أئمة الجرح والتعديل عبر العصور غير مستطاع لأحد لكثرتهم فهذا الذهبي وقد ذكر بعض أئمة الجرح والتعديل من تبع التابعين ثم قال: وخلق يتعذر استقصاؤهم ويتعب إحصاؤهم . ثم ذكر الذهبي في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" أئمة الجرح والتعديل عبر العصور من الصحابة إلى عصره أكثر من سبعمائة إمام وهو مع ذلك غير مستوعب لهم، وإنما ذكر في كل طبقةٍ المشهورين منهم فقط.

ونحن نقتصر في هذا الباب على أشهرهم ممن كثر نقدهم للرواة ونقلت عنهم أقوالهم في معظم الرواة سوى الصحابة والتابعين لندرة كلامهم في الرواة ولقلة الضعفاء في زمنهم، ويكون تركيزنا على الأئمة في زمن الرواية بخلاف القرون المتأخرة فإن معرفة الرجال فيها لا يتوقف عليها صحة الحديث أو ضعفه اللهم من كان له من الأئمة المتأخرين جهود في جمع أقوال القدماء وتمحيصها وإعطاء الراوي حكما محددا كالذهبي وابن حجر.

---

(١) ذكر من يعتمد قوله (ص ١٦٠)

(٢) المتكلمون في الرجال (٨٥) ضمن رسائل أربعة في علوم الحديث

وأحب أن أسرد أسماء هم قبل الدخول في تراجمهم ليكون لدينا تصـــور بمن نقوم بترجمتهم من الأئمة على سبيل الإجمال.

اســـــــــم الإمـــام	وفاتـــه
مالك بن أنس بن أبي عامر أبوعبد الله الأصبحي	١٧٩
عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الشامي **الأوزاعي**	١٥٧
شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي	١٦٠
سفيان بن سعيد بن مسروق أبوعبد الله **الثوري**	١٦١
سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي	١٩٨
يحيى بن سعيد بن فروخ البصري المعروف بالقطان	١٩٨
عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبر أبوسعيد البصري	١٩٨
أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي	٢٤١
يحيى بن معين بن عون الغطفان مولاهم أبوزكريا البغدادي	٢٣٣
علي بن عبد الله بن جعفر أبوالحسن المعروف بابن المديني	٢٣٤
محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني أبوعبد الرحمن الكوفي	٢٣٤
محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري كاتب الواقدي	٢٣٠
عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو أبوسعيد المعروف **بدحيم**	٢٤٥
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مغيرة أبوعبد الله البخاري	٢٥٤
عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي مولاهـــم أبوزرعـــة الرازي	٢٦٤
محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي **أبوحاتم الرازي**	٢٧٧

أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي المعروف **بالعجلي**	٢٦١
إبراهيم بن يعقوب السعدي أبو إسحاق المعروف بالجوزجاني	٢٥٩
سليمان بن أشعث بن إسحاق الأزدي **أبوداود** السجستاني	٢٧٥
محمد بن عيسى بن سورة **أبوعيسى الترمذي**	٢٧٩
أحمد بن صالح المصري أبوجعفر الطبري	٢٤٨
أحمد بن شعيب بن علي بن حرب أبو عبد الرحمن **النسائي**	٣٠٣
عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد المعروف **بابن خراش** المروزي	٢٨٣
محمد بن عمرو بن موسى أبو جعفر **العقيلي**	٣٢٢
محمد بن حبان بن أحمد أبوحاتم التميمي البستي المعروف **بابن حبان**	٣٥٤
عبد الله بن عدي الجرجاني أبوأحمد المعروف بابن عدي	٣٦٥
محمد بن الحسين أبو الفتح بن يزيد **الأزدي** الموصلي	٣٧٤
علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن المعروف **بالدارقطني**	٣٨٦
الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني أبو يعلى المعروف **بالخليلي**	٤٤٦
أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر المعروف **بالخطيب البغدادي**	٤٦٣
علي بن محمد بن عبد الملك الحميري المعروف **بابن القطان**	٦٢٨
محمد بن أحمد بن عثمان المعروف **بالذهبي**	٧٤٨
أحمد بن علي بن محمد المعروف **بابن حجر العسقلاني**	٤٥٢

وقد بان من سرد أسماء الأئمة أننا تركنا ذكر بعض الأئمة ممن هم في المنزلة والمكانة في الدرجة العليا وهم من كبار الأئمة بالاتفاق كالإمام مسلم وعبد الله بن المبارك وعمرو بن الفلاس وغيرهم، وذكرنا في المقابل بعضا من النقاد ممن ليسوا من كبار الأئمة بل وفي بعضهم كلام كابن خراش والأزدي وابن سعد، والسبب في ذلك أنني جعلت المقياس في ذكر الإمام وعدمه هو كثرة كلامه في الرواة وقلّته، فمن كثر كلامه في الرواة جرحا وتعديلا ذكرته ولو لم يكن من كبار الأئمة كالأزدي ومن قلّ كلامه المنقولُ عنه في الرواة كالإمام مسلم تركته لأن القصد أن نتعرف على هؤلاء الذين تصدروا للكلام في الرواة وصار ذلك ملازما لهم بخلاف الآخرين فلا تجدهم تكلموا في الرواة إلا واحدا بعد الآخر فهم وإن كانوا أئمة في الدين ومرجعا في الحديث وعلومه إلا أنهم لم يتخذوا النقد في الرواة حرفة.

و **هذه ترجمة موجزة لهؤلاء المشاهير من النقاد** ممن سبق أن سـردت أسماءهم:

١ ـــ **أما مالك بن أنس** فهو أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الحميري الأصبحي المدني نقل الذهبي اتفاق المؤرخين على أنه عربي أصبحي.

روى ابن أبي حاتم بسنده في مقدمة الجرح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعا **((يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة))**، ثم أسند عن عبد الرزاق قوله " كنا نرى أنه مالك بن أنس"[1] وقال ابن عيينة: هو مالك[2].

وأما ثناء أهل العلم على مالك فأكثر من أن يحصى، وقد ألف في سيرته مؤلفات ولكننا نذكر في هذه الأوراق مقتطفات يسيرة من ثنائهم عليه قال الإمام الشافعي: لو لا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز [3]، وقال أيضا: مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين أول من فتش عن الرجال في المدينة .

وقال أيضا: إذا جاء الأثر فمالك النجم [4].

وقال النسائي: أمناء الله على علم رسول الله ﷺ شعبة بن الحجاج ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان قال: والثوري إمام إلا أنه كان يروي

---

(١) (١١/١) وانظر الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢١٠/١) ومقدمة الكامل في الضعفاء (٨٩/١)

(٢) تهذيب التهذيب (٧/١٠)

(٣) انظر مقدمة الجرح (٣٢/١)

(٤) التمهيد (٦٣/١) والإرشاد (٢١٠/١)

عن الضعفاء ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك ولاأجل منه ولاأوثق ولاآمـــن على الحديث منه ولاأقل رواية عن الضعفاء ما علمناه حدث عن متروك إلا عبد الكريم [1].

وقال يحيى القطان: كان مالك إماما في الحديث [2].

وعرف مالك بانتقاء الرواة وشدة التحري في الرواية **قال ابن عيينة :** ما أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمهم بشأنهم، وكان لا يحدث إلا عـــن ثقـــة [3]. وقال الإمام الشافعي: إذا جاء الحديث عن مالك فاشدد به يديك [4].

وقال ابن معين وأحمد بن حنبل : لا تسأل عن رجل حدث عنه مـــالك إلا أن يحيى قال إلارجلا أورجلين [5].

وقال البخاري: "لا نعلم مالكا حدث عمن يترك حديثه إلا عن عطـــاء الخراساني" وقد تعقب على هذا القول لأن عطاء الخراساني ليس بمتروك الحديث بل هو مختلف فيه، وقد وثقه غير واحد من أهل العلم وقال ابن رجب معلقـــا على قول البخاري: " وقد ذكرنا فيما تقدم أن عطاء الخراساني ثقة عالم ربـــاني

---

(١) مقدمة التمهيد لابن عبد البر (١/ ٦٢، ٦٣)

(٢) مقدمة الجرح (١/٣٠)

(٣) مقدمة الجرح (٢٣)

(٤) المصدر السابق (١٤)

(٥) مقدمة الكامل (١/٩١)

وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري و لم يتابع على ما ذكره وأكثر ما فيه أنه كـان في حفظه بعض سوء [1] ".

وكان مالك يتخذ في عدم الرواية عن الضعفاء منهجا قال بشر بن عمر: سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: " هل رأيته في كتبي قلت: لا، قال: لـو كان ثقة لرايته في كتبي [2] ".

وقال ابن حبان: كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينـة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث و لم يكن يروي إلا ماصح ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك وبه تخرج الشافعي [3].

وقال الذهبي: تأهل للفتيا وجلس للإفتاء ، وله إحدى وعشرون سـنة وحدث عنه جماعة وهو شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفـاق في آخـر دولة أبي جعفر المنصور ومابعد ذلك وازدحموا في خلافة الرشيد إلى أن مات [4].

ومن أقواله رحمه الله : " لا يؤخذ العلم من أربعة، وخذوا ممن سـوى ذلك، لا يؤخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كنت

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٧٧)

(٢) التمهيد (١/٦٨)

(٣) ثقات ابن حبان (٧ / ٤٥٩)

(٤) السير (٨/ ٤٩)

لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولامن شيخ له عبادة وفضل إذا كان لا يعرف ما يحدث به [1].

فمناقب مالك بن أنس ــ رحمه الله تعالى ــ لا تحصى فكما ذكرت قد ألفت فيه مؤلفات ولكن ما ذكرت يدل على إمامته وتقدمه على أهل عصره بلا ريب ويعد من كبار علماء الجرح والتعديل بل إن ابن أبي حاتم حين شرع في ذكر الأئمة الجهابذة الذين جعلهم الله علما للإسلام وقدوة في الدين ونقادا لناقلة الآثار من الطبقة الأولى بالحجاز بدأ بمالك بن أنس.

قال الذهبي في السير :هو إمام في نقد الرجال ثم ذكره فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل وعده من العلماء الذين تكلموا في كثير من الرواة .

توفي مالك بن أنس رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له المثوبة فيما قدمه لأمة محمد ﷺ سنة (١٧٩) من الهجرة.

من مؤلفاته كتابه العظيم (الموطأ) وهو كتاب قد وضع الله له القبول في الأرض تلقاه عنه خلائق لا يحصون عددا قال الشافعي: " ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابا من مؤطأ مالك بن أنس [2] .

قلت: هذا قاله الإمام الشافعي قبل أن يوجد الصحيحان لتقدم مالك عليهما وإلا فالصحيحان مقدمان على الموطأ لوجود المراسيل والمنقطعات في الموطأ.

---

(١) مقدمة الكامل (٩٢)

(٢) مقدمة التمهيد (١/٧٧)

٢ـ الأوزاعي = هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو أبو عمرو الفقيه إمام أهل الشام ولد ببعلبك سنة (٨٨) وتربى في حجر أمه يتيما فقيرا.

كان الأوزاعي إماما في الحديث إماما في السنة إماما في الفقه فاجتمع فيه من الأوصاف الحميدة ما تفرق في غيره.

قال أبوزرعة الدمشقي: كان أصله من سبأ السند وكان ينزل الأوزاع موضع مشهور بدمشق فغلب ذلك عليه [١].

قال ابن عيينة: كان الأوزاعي إماما، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي وقال أيضا: إذا رأيت الشامي يحب الأوزاعي وأبا إسحاق الفزاري فهو صاحب سنة [٢].

وقال أبو إسحاق الفزاري: لو خيرت لهذه الأمة لاخترت لها الأوزاعي[٣].

وقال العجلي: ثقة من خيار المسلمين [٤].

وقال أبو يعلى الخليلي: إمام بلا مدافعة ورعا وعلما رئي بمكة يركب ومالك بن أنس آخذ بركابه وسفيان الثوري يقوده أجاب عن ثمانين ألف مسألة من الفقه بحفظه [٥].

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/٢١٧) .

(٢) هذه الأقوال في مقدمة الجرح (١/ ١٧٩، ١٨٤، ٢٠٣)

(٣) التذكرة (١/١٧٩)

(٤) ثقاته (٢/٨٣)

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/١٩٨)

وكان الأوزاعي من الأئمة المتبوعين في الفقه وكان أهل الشام على مذهبه فترة من الزمن قال الذهبي: كان أهل الشام ثم أهل الأندلس على مذهب الأوزاعي مدة من الدهر ثم فني العارفون به [1].

قال ابن المديني: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة فذكرهم ثم صار علم هؤلاء الستة من أهل الشام إلى عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي [2].

اشتهر **الأوزاعي** بمكاتبة الخلفاء والأمراء لنصحهم وتوجيههم إلى ما فيه مصلحة الأمة مع شفاعة الأفراد عندهم وذكر ابن أبي حاتم تسعة من رسائله إلى الخلفاء .

ومن أقواله المأثورة عنه: " خمسة كان عليها الصحابة والتابعون: لزوم الجماعة واتباع السنة وعمارة المساجد والتلاوة والجهاد [3] ".

والأوزاعي وإن كان كلامه في الرواة قليلا بالنسبة لغيره ولكن ممن يعتمد قوله وخاصة في أهل الشام قال ابن أبي حاتم: وكان من العلماء الجهابذة النقاد من أهل الشام.

وكذا عده من أئمة الجرح كلٌّ من ابن عدي وابن حبان والذهبي وغيرهم.

سبب وفاته: أسند ابن أبي حاتم عن عقبة بن علقمة أنه قال: كان سبب موت الأوزاعي أنه اختضب بعد انصرافه من صلاة الصبح ودخل في حمام له في

---

(١) التذكرة (١/١٧٩)

(٢) مقدمة الجرح (١/١٨٧)

(٣) التذكرة (١/١٨٠)

منـــزله وأدخلت معه امرأته كانونا (الموقد) فيه فحم لئلا يصيبه البرد وغلقـت الباب عليه من برا (أي الخارج) فلما هاج الفحم صَفَّرَتْ نفسه وعالج البـــاب ليفتحه فامتنع عليه فألقى نفسه فوجدناه متوسداً ذراعه إلى القبلـــة [1]. وتـــوفي سنة(١٥٧).

٣ـــ شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي أبو بسطام الأزدي مولاهـــــم الواسطي نزيل البصرة ولد بالواسط وسكن البصرة من الصغر.

وقال سفيان الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث [2]. وقال ابـــن أبي حاتم: يعني فوق العلماء في زمانه [3] .

وقال أبوحاتم الرازي: كان شعبة بصيرا بالحديث جدا فهما لـــه كأنـــه خلق لهذا الشأن [4].

وقال الشافعي: لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق [5]. وقال أبـــــوداود : ليس في الدنيا أحسن حديثا من شعبة ومالك على قلته [6] وقال عبد الرحمـــــن: شعبة إمام في الحديث [7].

---

(١) تقدمة الجرح (٢٠٢/١)

(٢) العلل الصغير (٧٤٩/٥)

(٣) الجرح (١٢٦/١)

(٤) تقدمة الجرح (١٢٨/١ ، ١٢٩) ومقدمة المجروحين (٤٦/١)

(٥) مقدمة الجرح (١٩٣/١) التذكرة (١٩٣/١)

(٦) تهذيب التهذيب (٣٠١/٤)

(٧) الجرح (١٢٦/١)

وقال ابن حبان: فهو أكثرُ رحلةً من مالك في الحديث وأكثر جولانا في طلب السنن، وأكثر تفتيشا في الأقطار عن شمائل الأخبار [1].

وكان شعبة يتكلم في الرجال حِسبة و لم يكن يرى أنه كان يسعه السكوت وكلمه بعض الأئمة في أن يمسك عن أبان بن أبي عياش فقال: لا يسعني ذلك، وقال كل من حماد بن زيد وابن مهدي: كان شعبة يتكلم في هذا حسبة [2].

ولقد بلغ به الأمر في الدفاع عن حديث رسول الله ﷺ أنه كان يستعدي على بعض الرواة ممن ليس أهلا للرواية إلى السلطان **قال الإمام الشافعي:** كان شعبة يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث وإلا استعديتك عليك إلى السلطان [3].

وقال ابن حبان: شعبة أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين حتى صار علما يقتدى به ثم تبعه بعده أهل العراق حتى وصفوه بأنه أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل [4].

وقال ابن رجب: وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمةُ هذا الشأن تبع له في هذا العلم [1].

---

(١) مقدمة المجروحين(١/ ٤٦)

(٢) مقدمة الجرح (١/١٧١)

(٣) الجرح (١/١٢٧) والسير (٩/٢١٥)

(٤) الثقات (٦/٤٤٦)

فشعبة إمام أهل النقد، وعليه الاعتماد لمن جاء بعده، وإليه المنتـــهى في علم الرجال وعلل الأحاديث توفي ــ رحمه الله ــ سنة (١٦٠).

وليس لشعبة كتب وضعها في الرجال ولكن أقواله جمعت فيما بعـــد في الرجال وعلل الأحاديث فما من كتاب من كتب الرجال يخلو من قول شعبة.

٤ــ الثوري = سفيان بن سعيد بن مسروق شيخ الإسلام وسيد الحفاظ أبـــو عبد الله الثوري الفقيه الكوفي.

ولد بالكوفة سنة سبع وتسعين، وطلب العلم وهو صغير وكان أبوه من علماء الكوفة.

قال شعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة : الثوري أمير المؤمنين [٢].

وقال عبد الله بن المبارك: لا أعلم على الأرض أحدا أعلم من سفيان[٣].

وقال يحيى القطان: لا يقدم على الثوري وشعبة أحدا [٤].

وقال عبد الرحمن بن مهدي:سفيان الثوري هو إمام في الحديث إمام في السنة [٥].

وقال يحيى القطان: ليس أحد أحب إلي من شعبة ولا يعدله أحد عنـدي وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان [١].

---

[١] شرح علل الترمذي (١/٤٤٨)

(٢) مقدمة الجرح(١/١١٨) مقدمة الكامل (١/٨١)

(٣) مقدمة الكامل في الضعفاء(١/٨١)

(٤) مقدمة المجروحين(١/٤٦)

(٥) تقدمة الجرح (١/١١٨)

وكان ــ رحمه الله ــ معروفا بقوة الذاكرة قال عبد الـرزاق: سمعت الثوري يقول: ما استودعت قلبي شيئا قط فخانني [٢].

وقال أبوحاتم: هو إمام أهل العراق وأتقن أصحاب أبي إسحاق وهو أحفظ من شعبة وإذا اختلف شعبة والثوري فالثوري [٣].

وقد عده ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النقاد بالكوفة وقد ذكره ابن عدي ضمن النقاد في مقدمة الكامل وابن حبان في مقدمة المجروحين، وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل وقال في الميزان : له نقد وذوق [٤].

ومن أقواله المحفوظة : " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[٥].

وكان الثوري غلبت عليه شهوة الحديث فكان يخاف على نفسه من ذلك ويقول: وودت أن أنجو من الحديث لا علي ولا لي [٦] .

مات بالبصرة في شهر شعبان سنة (١٦١) مختفيا عن المهدي فإنه كان قوالا بالحق شديد الإنكار [٧].

---

(١) علل الترمذي الصغير (٧٤٩/٥) والمجروحين (٤٦/١)

(٢) مقدمة المجروحين(٥٠/١)

(٣) مقدمة الجرح (١ / ٦٦)

(٤) (ص ١٦٥/٢)

(٥) مقدمة الكامل (٨٤/١) .

(٦) مقدمة الكامل (٨٥/١)

(٧) التذكرة (٢٠٦/١) .

٥ ـــ **سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الفقيه الحافظ الإمام الحجة** أبو محمد الكوفي ولد سنة سبع ومائة وطلب العلم في صغره.

قال الإمام الشافعي: لولامالك وسفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز[1].

وقال الإمام أحمد: ما رأيت أعلم بالسنن منه [2]. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث يعد من حكماء أصحاب الحديث سكن مكة وكان حديثه نحوا من سبعة آلاف حديث ولم يكن له كتب [3]. وسئل الثوري عن سفيان بن عيينة فقال:ذاك أحد الأحدين[4] . وقال أبوحاتم الرازي: أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة، وكان ابن عيينة إماما [5] .

وقال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع والدين [6]. وقال اللكائي: هو مستغن عن التزكية لتثبته وإتقانه [7] .

وقال الذهبي: طلب الحديث وهو حدث بل غلام، ولقي الكبار وحمل عنهم علما جما وأتقنه وجوده ،وجمع وصنف، وعمر دهرا وازدحم الطلبة عليه، وانتهى إليه علو الإسناد ورحل إليه من البلاد وألحق الأحفاد بالأجداد [1] .

---

(١) مقدمة الجرح (١/٣٢) وتذكرة الحفاظ (١/٢٦٣)

(٢) مقدمة الجرح السابق (١/٣٣)

(٣) ثقاته (١/٤١٧)

(٤) مقدمة الكامل (١/٩٦)

(٥) مقدمة الجرح (١/٥٢)

(٦) ثقاته (٦ / ٤٠٤)

(٧) تهذيب التهذيب (٤/١٠٧)

وقد عده ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النقاد بل ذكره بعد مالك بن أنس وقدمه في الذكر على الثوري وشعبة والأوزاعي مع أهم أقدم وفاة منه توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة (١٩٨).

وله في الحديث جامع عرف باسمه (جامع سفيان الثوري) وقد أثنى عليه أبوداود في رسالته إلى أهل مكة.

٦ـ يحيى بن سعيد بن فروخ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة التميمي أبو سعيد القطان البصري.

قال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه حفظا وورعا وفهما وفضلا ودينا وعلما، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في الحديث عن الثقات وترك الضعفاء ومنه تعلم أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني وسائر أئمتنا [٢].

وقال ابن مهدي: ما رأيت أحسن أخذا للحديث ولا أحسن طلبا له من يحيى القطان [٣].

وقال ابن المديني: لم يكن ممن طلب وعني بالحديث وأقام عليه و لم يزل فيه إلا ثلاثة القطان وسفيان بن حبيب ويزيد بن زريع [٤].

---

(١) السير (٩/٤٠١)

(٢) الثقات (٧ / ٦١١)

(٣) تهذيب التهذيب (١١/١٩١)

(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ١٩١)

وقال أحمد بن حنبل: حدثني يحيى القطان وما رأيت بعيني مثله [1]. وقال أيضا: ما رأيت مثل يحيى القطان في هذا الشأن يعني في معرفة الحديث ورواته كان صاحب هذا الشأن [2].

وقال أيضا: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة [3]. **وقال عبد الرحمن بن مهدي:** لا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد القطان أبدا [4].

وقال ابن المديني: ما رأيت أحدا أنفع للإسلام وأهله من يحيى بن سعيد القطان [5].

قلت: هو من أئمة النقد الذين يعول عليهم في معرفة الرواة توثيقا وتضعيفا قال ابن رجب: هو خليفة شعبة والقائم بعده مقامه في هذا العلم وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن كأحمد ويحيى وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم [6].

ولأجل مكانته ومنزلته عند أهل العلم كانت أقواله محل عناية عند النقاد لتحديد حال الرواة من خلالها.

---

(١) العلل الصغير للترمذي (٥/٧٥١)

(٢) مقدمة الجرح (١/٢٣٣)

(٣) المصدر السابق (١/٢٤٦)

(٤) مقدمة الكامل (١/٩٨) شرح علل الترمذي (١/٤٦٥)

(٥) مقدمة الجر ح (١/٢٤٦)

(٦) شرح علل الترمذي (١/٤٦٤) .

قال الذهبي: فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان [1] .

وقال الذهبي أيضا: عبد الرحمن بن مهدي وكأنه هو ويحيى القطان قد انتدبا لنقد الرجال وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلما وفضلا، فمن جرحا لا يكاد يندمل جرحه، ومن وثقا فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقا كثيرا وضعفا آخرين [2]

وقال العجلي: لا يحدث إلا عن ثقة [3].

وقد وصف يحيى القطان بالتشدد فربما ضعف الراوي بسبب وهم في حديث أوفي حديثين، ولهذا قال الترمذي: كان يحيى القطان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه [4].

ومن أقواله المحفوظة عنه: " ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ ويكون يفهم ما يقال له، ويبصر الرجال ثم يتعاهد ذلك " [5].

توفي بعد عمر مديد وحياة حافلة بالنشاط العلمي والتقوى والزهد والورع سنة(١٩٨).

---

(١) مقدمة الميزان (١/١)

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح (ص ١٦٧)

(٣) الثقات (ص ٢/٣٥٣)

(٤) شرح علل الترمذي (١/٣٩٦)

(٥) المصدر السابق (١/٤٦٦) .

٧ــ **عبد الرحمن بن مهدي** بن حسان العنبري مولاهم الإمام الكبير العلم الشهير أبو سعيد البصري

قال علي بن المديني: لو أخذت فحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله عز وجل أني لم أر أحدا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي [١].

وقال أحمد بن حنبل: كأن عبد الرحمن خلق للحديث [٢] و مما يتميز به أنه كان حريصا على أداء الحديث بلفظه قال أحمد: كان عبد الرحمن بن مهدي يتوقى كثيرا كان يحب أن يحدث باللفظ [٣].

كان معروفا بالتثبت في الرجال والتحري فيمن يروي عنهم وكان لا يروي إلا عن ثقة قال الخطيب البغدادي: إذا قال العالم: كل من أروي عنه لكم وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث كان هذا القول تعديلا منه لكل من روى عنه وسماه وكان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي ثم أسند عن الإمام أحمد بن حنبل انه قال: إذا روى عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فروايته حجة [٤].

---

(١) العلل الصغير (٥/٧٥١) مقدمة الجرح (١/٢٥٢) والكامل (١/١٠٩)

(٢) شرح علل الترمذي (١/٤٦٩)

(٣) تاريخ بغداد (١٠/٢٤١)

(٤) الكفاية (ص ٩٢)

ومن أقواله المحفوظة عنه " لو استقبلت من أمري ما استدبرت لكتبت تفسير كل حديث إلى جنبه ولأتيت المدينة حتى انظر في كتب قوم قد سمعت منهم [1]".

ومن أقواله أيضا: " خصلتان لا يستقيم معهما حسن الظن الحكم والحديث [2]".

ومن أقواله أيضا: " لايكون إماما في الحديث من يحدث بكل ما سمع، ولا يكون إماما في العلم من يحدث عن كل أحد،ولا يكون إماما في العلم من يحدث بالشاذ من العلم[3]".

والخلاصة أن عبد الرحمن بن مهدي من كبار أئمة النقد المبرزين فيه، وهوأيضا من المعتدلين، وقد عده ضمن أئمة النقد ابن أبي حاتم وابن عدي وابن حبان والذهبي وغيرهم.

توفي رحمه الله تعالى في السنة التي توفي فيها صديقه ورفيق رحلاته يحيى القطان (١٩٨) .

---

(١) الجرح (١/٢٦٢)،

(٢) مقدمة الجرح (١/ ٢٦٢)

(٣) شرح علل الترمذي (١/٤٧٠)

٨ ـــ **يحيى بن معين** بن عون بن زياد بن بسطام أبو زكريا الغطفاني البغدادي ولد سنة (١٥٨) وكان أبو ه معين على خراج الري فمات فخلف لابنه يحيى ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم فأنفقه يحيى كلها على الحديث حتى لم يبق نعل يلبسه [١] .

وقال أحمد بن عقبة: سألت يحيى بن معين كم كتبت من الحديث يا أبازكريا قال: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث قال أحمد: وإني لأظن أن المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف [٢] .

وقال علي بن المديني: دار حديث الثقات على ستة فذكرهم ثم قال: ما شذ عن هؤلاء يصير إلى اثني عشر فذكرهم ثم قال: فصار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين [٣] مما جعل أحمد بن حنبل يقول: كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس بحديث وفي رواية فليس هو بثابت [٤].

وقال عمرو بن الناقد: ما كان في أصحابنا أحفظ للأبواب من احمد بن حنبل ولا أسرد للحديث من الشاذكوني ولا أعلم بالإسناد من يحيى بن معين ما قدر أحد يقلب عليه إسنادا قط [٥].

---

(١) مقدمة الكامل (١/١٢٥) شرح علل بن رجب (١/٤٨٩)

(٢) الكامل (١/١٢٣) شرح علل الترمذي (١/٤٨٩)

(٣) مقدمة الكامل (١/١٢٣) وبنحوه في مقدمة المجروحين مع ذكر أسماء هؤلاء (١/٥٤)

(٤) تهذيب التهذيب (١١/٢٥٠)

(٥) شرح علل الترمذي (١/٤٩٠)

وقال ابن رجب: كان يحيى بن معين يوسع القول في الجرح ولا يحابي أحدا بل يصدع به في وجه صاحبه ولهذا قال عبد الله بن أحمد الدورقي: كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة [١].

ولهذا كان الرواة من الضعفاء المتهمين في الحديث يكرهون يحيى بن معين لكثرة ما فضحهم وبين أمرهم قال محمد بن هارون الفلاس المخزومي: إذا رأيت الرجل يقع في يحيى بن معين فاعلم أنه كذاب يضع الحديث، وإنما يبغضه لما يبين أمر الكذابين [٢]. وقال العجلي: ما خلق الله أحدا كان أعرف بالحديث من يحيى بن معين ولقد كان يجتمع مع أحمد وابن المديني ونظرائهم فكان هوالذي ينتخب لهم الأحاديث ولا يتقدمه منهم أحد ولقد كان يؤتى بالأحاديث قد خلطت وتلبست فيقول هذا الحديث كذا وهذا كذا فيكون كما قال [٣].

وقال ابن حبان: كان من أهل الدين والفضل وممن رفض الدنيا في جمع السنن وكثرت عنايته بها وجمعه وحفظه إياها حتى صار علما يقتدى به في الأخبار وإماما يرجع إليه في الآثار [٤] .

(١) شرح علل الترمذي (٤٨٩/١)

(٢) مقدمة الجرح (٣١٦/١)

(٣) تاريخ بغداد (١٧٧/١٤) السير (٧٧/١١) تهذيب التهذيب (٣١٦/١) .

(٤) الثقات (٩/ ٢٦٢)

ومن أقواله المحفوظة عنه رحمه الله تعالى " لو لم نكتب الحديث خمسين وجها ما عرفناه [1] ".

ولاشتهاره بين الأئمة من معاصريه في معرفة الرجال حتى صار علما في هذا الفن قصده إليه جلة العلماء من أجل معرفة الثقات والضعفاء قال الذهبي: فمن أئمة الجرح والتعديل بعد من قدمنا يحيى بن معين قد سأله عن الرجال عباس الدوري وعثمان الدارمي وأبو حاتم وطائفة وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهاده، ومن ثم اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال كما اختلفت اجتهادات الفقهاء المجتهدين وصارت لهم في المسألة أقوال [2].

توفي في ذي القعدة غريبا بمدينة رسول الله ﷺ سنة (٢٣٣) قال أبوحاتم الرازي: توفي يحيى بن معين بمدينة رسول الله ﷺ ووضع على سرير النبي ﷺ واجتمع في جنازته خلق كثير وإذا رجل يقول: هذه جنازة يحيى بن معين الذاب عن رسول الله ﷺ الكذب والناس يبكون [3].

---

(١) التذكرة (٢/٤٣٠)

(٢) ذكر من يعتمد قولهم (١٧٢)

(٣) مقدمة الجرح (١/٣١٧)

٩ ـ **علي بن عبد الله** بن جعفر بن نجيح السعدي إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله أبو الحسن المديني ثم البصري ولد في سنة إحدى وستين ومائة.

قال ابن عيينة وهو أحد شيوخه يلومنني على حب علي والله ما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني [١]. وقال يحيى القطان: أنا أتعلم من علي أكثر مما يتعلم مني [٢].

وقال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني[٣]

وقال البخاري حين قال له محمد بن إسحاق الثقفي: ما ذا تشتهي ؟ قال: اشتهي أن أقدم العراق وعلي بن المديني حي فأجالسه [٤].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: انتهى العلم إلى أربعة إلى أحمد بن حنبل وهو أفقههم فيه وإلى علي بن المديني وهو أعلمهم به، وإلى يحيى بن معين وهو أكتبهم له وإلى أبي بكر بن أبي شيبة وهو أحفظهم له [٥] وقال أبو حاتم الرازي: كان علي بن المديني علما في الناس في معرفة الحديث والعلل وكان أحمد بن حنبل لا يسميه إنما يكنيه أبو الحسن تبجيلا له وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط [٦] .

---

(١) الكامل (١/١٢٠) المجروحين (١/٥٥) شرح علل ابن رجب (١/٤٨٤) التذكرة (٢/٤٢٨)

(٢) شرح علل الترمذي (١/٤٨٥)

(٣) شرح علل الترمذي (١/٤٨٥) التذكرة (٢/٤٢٨)

(٤) المجروحين (١/٥٦)

(٥) مقدمة الجرح (١/٣١٩)

(٦) مقدمة الجرح (١/٣١٩)

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن أحمد بن حنبل وعلي بن المديني أيهما كان أحفظ قال: كانا في الحفظ متقاربين كان أحمد أفقه وكان علي أفهم بالحديث [1].

كان علي بن المديني مكثرا من التأليف وذكر غير واحد من أهل العلم كثيرا من من مؤلفاته لأهميتها وسرد له الحاكم في معرفة علوم الحديث مجموعة منها بل قال النووي لابن المديني نحو من مائتي مصنف.

قال الذهبي : إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن بل لعله فرد زمانه في معناه [2].

وامتحن علي بن المديني في مسألة خلق القرآن، فأجاب مكرها، ثم تاب منه بعد ذلك وكان يكفر من قال بخلق القرآن وكتب عقيدته وذكرها اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة، ثم كان يقول: اتخذت أحمد بن حنبل إماما فيما بيني وبين الله عز وجل ومن يقوى على ما يقوى عليه أبو عبد الله (أحمد بن حنبل).

قال الذهبي: مناقب هذا الإمام جمة لولا ماكدرها بتعلقه بشيء من مسألة القرآن وتردده إلى أحمد بن أبي دؤاد إلاأنه تنصل وندم وكفر من يقول

---

(١) مقدمة الجرح (٣١٩/١) شرح علل بن رجب (٤٨٥/١)

(٢) الميزان (١٤١/٣)

بخلق القرآن، فالله يرحمه ويغفر له [1].وقال السبكي: والصحيح عندنا أنه إنما أجاب خشية السيف [2].

والخلاصة أن علي بن المديني وإن وقعت منه هذه الزلة وهو بشر وليس بمعصوم وخاصة أن هذه الفتنة صاحبها إكراه من أربابها، وكانوا أصحاب السلطة أنذاك و لم يكن علي بن المديني وحده فيمن استجاب لهم بل استجاب لها كثير من العلماء وكان عذرهم في ذلك أن الله أباح للمكره أن ينطق بكلمة الكفر بشرط أن يكون قلبه مطمئنا بالإيمان.

قال تعالى: { من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم }.

وتكلم فيه من أجل استجابته في تلك المحنة، ولهذا أورد العقيلي ذكره في ضعفائه فرد عليه الذهبي وبالغ في رده فقال:أما لك عقل ياعقيلي أتدري فيمن تتكلم[3].

ويكفيه فخرا أن يذكر مع كبار أئمة الحديث بل ويقدم عليهم قال ابن حبان وهو يذكر الأئمة في الدين في ذلك العصر " ... إلا أن من أودعهم في الدين وأكثرهم تفتيشا على المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين [4]. ما ت ــ رحمه الله تعالى ــ بسامرا في العراق سنة (٢٣٤) .

---

(١) التذكرة (٢/٤٢٨)

(٢) الطبقات (٢/١٤٧)

(٣) الميزان (٣/١٤٠)

(٤) مقدمة المجروحين (١/٥٤)

١٠ ــ محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني بسكون الميم الكوفي أبو عبد الرحمن الكوفي .

كان أحمد يعظمه تعظيما عجبا ويقول: أي فتى هو [١]. وقال أحمد أيضا: محمد بن عبد الله بن نمير درة العراق [٢].

وقال ابن الجنيد: ما رأيت مثل محمد بن عبد الله بن نمير بالكوفة كان رجلا قد جمع العلم والفهم والسنة والزهد وكان فقيرا [٣]. وقال النسائي: ثقة مأمون [٤]. وقال أبوحاتم: ثقة يحتج بحديثه [٥]. **وقال ابن عدي:** كان الحسن بن سفيان يقول: ابن نمير ريحانة العراق وأحد الأعلام [٦] .

وقال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين [٧] .

وقال ابن رشدين: سألت أحمد بن صالح المصري عنه فقال: تسألني عن رجل لم أر بالعراق مثله ومثل أحمد ما رأيت بالعراق مثلهما ولاأجمع منهما للعقل والدين ولكل شيء [٨].

---

(١) التذكرة (٢/٤٣٩) تهذيب التهذيب (٩/٢٥١)

(٢) مقدمة الجرح(١/٣٢٠)

(٣) مقدمة الجرح (١/٣٢١) التذكرة (٢/٤٤٠)

(٤) التذكرة (٢/٤٤٠)

(٥) تهذيب التهذيب (٩/٢٥٢)

(٦) مقدمة الكامل (١/١٢٧)

(٧) ثقاته (٩ / ٨١)

(٨) ثقات ابن شاهين برقم (١٢٢٢)

قلت: ابن نمير من الأئمة الذين يرجع إلى قولهم في معرفة الرواة وقد عده ابن أبي حاتم من العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الثالثة، وكان مرجعا في معرفة رواة الكوفيين ولذا كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نمير [1].

مات -رحمه الله- كما قال البخاري في شعبان أو في رمضان سنة (٢٣٤).

١١ ـ أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة إمام أهل السنة أبوعبد الله الشيباني المروزي ثم البغدادي أحد الأئمة الأربعة المتبوعين في المذاهب الفقهية.

خرجت به أمه وهي حامل فولدته ببغداد وبها طلب العلم ثم طاف البلاد، قال الإمام الشافعي: خرجت من العراق فما خلفت بها رجلا أفضل ولاأعلم ولاأفقه ولا أتقن من أحمد بن حنبل [2].

قال قتيبة بن سعيد وهو أحد شيوخه: أحمد بن حنبل إمام الدنيا [3].

وقال الحارث بن العباس: قلت: لأبي مسهر تعرف أحدا يحفظ على هذه الأمة أمر دينها قال: لاأعلمه إلا شابا في ناحية المشرق يعني أحمد بن حنبل[4]. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: لست أعلم في الإسلام مثله [5].

---

(١) الجرح (٣٢٠/١)

(٢) مقدمة الكامل (١١٨/١) التذكرة (٤٣٢/٢) .

(٣) مقدمة الجرح(٢٩٥/١)

(٤) مقدمة الجرح (٢٩٢/١)

(٥) تهذيب التهذيب (٦٤/١)

وقال يحيى بن معين: أراد الناس أن أكون مثل أحمد بن حنبل لاوالله ما أكون مثل أحمد أبدا [1].

وقال أبو زرعة الرازي: كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث فقيل ما يدريك؟ قال: أخذت عليه الأبواب [2].

وقال أبو حاتم الرازي: كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث وبصحيحه وسقيمه وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ فإذا قال أحمد: نعم جعله أصلا وبنى عليه [3].

قلت: كان أحمد مع إمامته في الحديث وتقدمه على غيره من أهل زمانه إماما لأهل السنة في عصره امتحن وعذب في مسألة خلق القرآن فصبر واحتسب فحفظ الله به السنة وصار علما وإماما يقتدى به قال قتيبة بن سعيد وأبو حاتم الرازي:إذا رأيتم الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة[4]

وقال ابن حبان: أغاث الله به أمة محمد، وذلك أنه ثبت في المحنة وبذل نفسه لله حتى ضرب بالسياط للقتل فعصمه الله تعالى عن الكفر وجعله علما يقتدى به ملجأ يلجأ إليه [5].

---

(١) الجرح (٣١٨/١)

(٢) تهذيب التهذيب (٦٤/١)

(٣) تقدمة الجرح(٣٠١/١)

(٤) مقدمة الجرج (٣٠٨/١)

(٥) ثقاته (٨/ ١٩)

وقال الهلال بن العلاء : " من الله على هذه الأمة بأربعة ولولاهم لهلك الناس من الله عليهم بالشافعي حتى بين المجمل من المفسر، والخاص من العام، والناسخ من المنسوخ ولولاه لهلك الناس، ومن الله عليهم بأحمد بن حنبل حتى صبر في المحنة والضرب فنظر غيره فصبر و لم يقولوا بخلق القرآن، ولولاه لهلك الناس ... فذكر البقية [1].

قلت: إن الإمام أحمد اجتمع فيه من خصال الخير من المعرفة بالحديث وعلله والفقه وفروعه والسنة وأصولها ما لم يجتمع في غيره من أهل عصره، وفضائله لا تكاد تحصى قال ابن معين: لو جلسنا بالثناء عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها [2].

وحسبك برجل يقول فيه ابن معين هذا الكلام إمام الجرح والتعديل في عصره.

وقال صالح بن أحمد: توفي أبي يوم الجمعة لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول لساعتين من النهار، واجتمع الناس في الشوارع.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبازرعة يقول: بلغني أن المتوكل أمر أن يمسح الموضع الذي وقف الناس عليه حيث صلي على أحمد فبلغ مقام ألفي ألف وخمسمائة [3]. توفي رحمه الله تعالى سنة (٢٤١).

---

(١) الكامل (١/١١٩)

(٢) تهذيب التهذيب (١/٦٤)

(٣) مقدمة الجرح (١/٣١٢)

١٢ــ ابن سعد وهو محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري نزيل بغداد كاتب الواقدي صاحب كتاب الطبقات. **وابن سعد** وإن كان مؤرخا بارعا محدثا فهما كثير العلم إلاأنه يقصر عن هؤلاء الأئمة، وإنما ذكرته هنا لكثرة كلامه في الرواة جرحا وتعديلا ونقل الأئمة عنه في كتبهم.

وإنما نزل عن درجة هؤلاء الأئمة الأعلام لكثرة روايته عن الواقدي المتهم في عدالته وكان يعتمد عليه ويستقي مادته منه كما ذكر ذلك ابن حجر غير مرة في الهدي، ولهذا تكلم فيه ابن معين.

قال الخطيب : كان من أهل العلم والفضل والفهم والعدالة صنف كابا كبيرا في طبقات الصحابة والتابعين إلى وقته فأجاد فيه وأحسن [١].

وقال الحسين بن فهم : كان كثير العلم كثير الكتب كتب الحديث والفقه والغريب [٢]. **وقال ابن أبي حاتم**: سألت أبي عن محمد بن سعد فقال: يصدق رأيته جاء إلى القواريري وسأله عن أحاديث فحدثه [٣]. **وقال ابن حجر**: كاتب الواقدي وصاحب الطبقات وأحد الحفاظ الثقات المتحرين [٤].

وابن سعد له كلام كثير في الرواة جرحا وتعديلا ونقل عنه الأئمة اعتمادا عليه لا سيما إذا وافق غيره، وأما إذا خالف فيتأنى فيمن جرحه والله أعلم توفي سنة (٢٣٠).

---

(١) تاريخ بغداد (٥ / ٣٢١)

(٢) التذكرة (٢/٤٢٥) تهذيب التهذيب (١٦١/٩)

(٣) الجرح (٧ / ٢٦٢)

(٤) تهذيب التهذيب (١٦١/٩)

١٣ ــ **محمد بن إسماعيل** بن إبراهيم بن مغيرة الجعفي **مولاهم** شيخ الإسلام وإمام الحفاظ وأمير المؤمنين أبو عبد الله صاحب الصحيح والتصانيف المعروف بالبخاري.

ولد يوم الجمعة بعد الصلاة الثالث عشرة ليلة خلت من شوال سنة (١٩٤) قال الحسن بن الحسين البزار رأيت محمد بن إسماعيل شيخا نحيف الجسم ليس بالطويل ولا بالقصير .

وقد جال البلاد طلبا لعلو الإسناد وتلقي الشيوخ يقول عن نفسه دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين والبصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين [١].

وقال البخاري: لما طعنت في ثماني عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم في أيام عبيد الله بن موسى، وحينئذ صنفت التاريخ عند قبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة وقال: كتبت عن أكثر من ألف رجل [٢].

وقال قتيبة بن سعيد وهو من كبار شيوخه: لقد رحل إليّ من شرق الأرض ومن غربها فما رحل إلى مثل محمد بن إسماعيل [٣].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان فذكره منهم [١]. وقال أيضا: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

---

(١) الهدي (ص ٤٧٨)

(٢) التذكرة (٢/٥٥٥) .

(٣) التذكرة (٢/٥٥٥) .

وقال مسلم صاحب الصحيح بعد أن بين له البخاري علة حديث: لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك [٢].

وقال الترمذي: و لم أر أحدا بالعراق ولابخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل [٣].

وقال ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظ له من البخاري [٤].**وقال الدارمي**: رأيت العلماء بالحرمين والعراقيين فما رأيت فيهم أجمع منه [٥] .

وقال علي بن حجر: " أخرجت خراسان ثلاثة: البخاري فبدأ بـه ثم قال: أبصرهم وأعلمهم بالحديث وأفقهم البخاري قال: ولاأعلم أحدا مثله [٦] .

وقال أحمد بن حمدون: رأيت البخاري ومحمد بن يحيى (الذهلي) يسأله عن الأسامي والكنى والعلل،ومحمد بن إسماعيل يمر فيه مثل السهم كأنه يقرأ "قل هو الله أحد [٧] ".

---

(١) شرح علل الترمذي (٤٩٧/١)

(٢) شرح ابن رجب (٤٩٥/١)

(٣) العلل الصغير (٧٣٨/٥)

(٤) شرح علل الترمذي (٤٩٥/١) تهذيب التهذيب (٤٣/٩)

(٥) شرح علل الترمذي (٤٩٥/١) تهذيب التهذيب (٤٣/٩)

(٦) الهدي (ص ٤٨٤)

(٧) شرح علل الترمذي (٤٩٥/١

وكان البخاري متقدما على أهل عصره في الحفظ وفقه الحديث ولا يذكر في هذا الشأن أحد إلا والبخاري مقدم عليه وقد قال عن نفسه " أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح [1] " وهو أول من وضع في الإسلام كتابا صحيحا.

وقال ابن رجب: وقد سبق الناس إلى تصنيف الصحيح والتاريخ، والناس بعده تبع له في هذين الكتابين (التاريخ والصحيح) إذ كل من صنف في هذين العلمين يحتاج إلى كتابه [2].

وقال الذهبي في التذكرة : شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، وقال ابن حجر في التقريب: جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث.

وقال البخاري: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث فقلت: لا أعرف فسروا بذلك، وصاروا إلى عمرو بن علي فقالوا : ذاكرنا محمد بن إسماعيل بحديث فلم يعرفه فقال عمرو بن علي : حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل فليس بحديث [3] .

وقد رفع الله شأن البخاري بحديث رسول الله ﷺ وأبقى لنفسه ذكرا حسنا بذلك وكتابه الصحيح لم يؤلف مثله في الإسلام وقد لقي قبولا بالإجماع من أمة محمد ﷺ .

---

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص ٦١)

(٢) شرح علله ابن رجب (٤٧٨/١)

(٣) الهدي (ص ٤٨٣)

وقال البخاري : صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة وجعلته حجة فيما بيني وبين الله، وقال عمر بن بجير البجيري: سمعت محمد بن إسماعيل يقول" صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثا حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته [1] .

وقال أيضاً : " ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لملال الطول [2] ".

وقال النسائي : "ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل" فعلق ابن حجر على قول النسائي بقوله " ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه وتوقيه وتثبته في نقد الرجال وتقدمه في ذلك على مسلم بن الحجاج [3]".

وقد اتصف **البخاري** بأوصاف قل أن تجتمع في عالم وهو كما قال الذهبي: كان رأسا في الذكاء رأسا في العلم ورأسا في الورع والعبادة [4].

سبب موته :

قال ابن رجب : وامتحن في آخر عمره بمسألة اللفظ بالقرآن فإنه قال: أفعال العباد مخلوقة فنسبه محمد بن يحيى الذهلي إلى القول بأن اللفظ بالقرآن

---

(١) هدي الساري (ص ٤٨٩)

(٢) الكامل (١/١٣١) وشروط الأئمة الخمسة (٦٣)

(٣) الهدي (ص ١١)

(٤) التذكرة (٢/٥٥٥)

مخلوق وأمره بهجره وضيقه عليه فخرج البخاري من نيسابور إلى بخارى فكتب محمد بن يحيى إلى والى بخاري في أمره فنفاه من بخارى فتوفي بقرية من قراها [1].

وسبب تكلم **محمد بن يحيى** في البخاري أنه لما ورد (أي البخاري) نيسابور قال محمد بن يحيى الذهلي: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح، فاسمعوا منه فذهب الناس إليه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى فتكلم فيه بعد ذلك[2]

وهذا كما ترى من كلام الأقران بعضهم في بعض وقد يحصل بينهم التنافر بسبب تقدم أحدهم على آخر في مجال العلم كما هو الحال هنا، فالبخاري صار أعلم من محمد بن يحيى الذهلي مع أن الذهلي كان شيخا للبخاري، وما فعله الذهلي بالبخاري إنما من باب الحسد لئلاينافسه في العلم والجاه عفا الله عنهما.

ثم إن هذه الفرية التي رمى بها البخاري لاتصح و لم يثبت عنه أنه قال: إن لفظي بالقرآن مخلوق بل ثبت عنه أنه قال:"من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب فإني لم أقل هذه المقالة إلا أني قلت أفعال العباد مخلوقة[3]".

توفي ــ رحمه الله تعالى ــ ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر لغرة شوال من سنة ست وخمسين ومائتين وعاش اثنتين وستين إلا ثلاثة عشر يوما [4].

---

(١) شرح علل الترمذي (٤٩٦/١)

(٢) تهذيب التهذيب (٤٥/٩)

(٣) شرح علل الترمذي (٤٩٦/١) والهدي (ص ٤٩٠)

(٤) مقدمة الكامل (١٣١/١)

وللبخاري مصنفات عديدة منها ما وصل إلينا ومنها ما فقد، ومن كتبه كتابه العظيم صحيح البخاري واسمه " الجامع المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه".

ومنها التواريخ الثلاثة ـ التاريخ الكبير ، والأوسط وهو المطبوع باسم الصغير، والصغير، ومنها الضعفاء الكبير والصغير، ومنها الأدب المفرد والقراء خلف الإمام وخلق أفعال العباد وكلها مطبوعة ومتداولة.

١٤ ـ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم حافظ عصره وأستاذ علم العلل أبو زرعة الرازي.

بدأ بالرحلة وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وخرج في رحلته الثانية، وغاب عن وطنه أربعة عشر سنة، وارتحل إلى الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان وكتب مالايوصف كثرة [(١)].

قال يونس بن عبد الأعلى: أبوزرعة وأبوحاتم إماما خراسان ودعالهما وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين [(٢)].

وقال محمد بن يحيى الذهلي: " لا يزال المسلمون بخير ما أبقى الله عز وجل مثل أبي زرعة، وما كان الله عز وجل ليترك الأرض إلا وفيها ومثل أبي زرعة يعلّم الناس ما جهلوه [(٣)] ".

---

(١) السير (١٥/٩)

(٢) مقدمة الجرح (٣٣٤/١)

(٣) مقدمة الجرح (٣٢٩/١) شرح علل ابن رجب (٤٩١/١)

وقال أبو حاتم الرازي: ما خلف أبو زرعة بعده مثله علما وفقها وصيانة وصدقا وهذا مما لا يرتاب فيه ولا أعلم بين المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله، ولقد كان من هذا الأمر بسبيل [1].

وقال إسحاق بن راهويه: " كل حديث لايعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل "[2].

وكان أحمد بن حنبل يعظم أبازرعة، وإذا جالسه ترك أحمد نوافله واشتغل عنها بمذاكرة أبي زرعة [3].

وقال الذهبي: كان من أفراد الدهر حفظا وذكاء ودينا وإخلاصا وعلما وعملا[4].

ومن طريف ما يذكر في سيرته أن رجلا حلف بالطلاق أن أبازرعة يحفظ مائة ألف حديث فسئل عن ذلك أبو زرعة فقال: ما حمله على ذلك فقيل له: قد جرى الآن منه ذلك، فقال له أبو زرعة: قل له يمسك امرأته أنها لم تطلق[5].

والخلاصة: يعد أبوزرعة من أئمة النقد المبرزين المعتدلين، وقد اعتنى بجمع أقواله في الرواة جرحا وتعديلا ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل.

توفي ـــ رحمه الله ـــ في آخر يوم من سنة (٢٦٤) .

---

(١) مقدمة الكامل (١/١٣٢)

(٢) مقدمة الكامل (١/١٣٢)

(٣) التذكرة (٢/٥٥٧) شرح علل الترمذي (١/٤٩٢)

(٤) التذكرة (٢/٥٥٧)

(٥) مقدمة الكامل (١/١٣٢)

١٥ ــ **محمد بن إدريس** بن المنذر بن داود بن مهران الغطفاني الحنظلي الحافظ الكبير وأحد الأعلام أبو حاتم الرازي.

قال ابنه عبد الرحمن: سمعت أبي: يقول: أو ل سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ لم أزل أحصي حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته [1].

وكان أبو حاتم وأبوزرعة الرازيان صديقين لا يفترقان وكان كل منهما يستفيد من الآخر، ويعترف فضل صاحبه **قال أبو حاتم:** " جرى بيني وبين أبي زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ فقال لي: يا أباحاتم قل من يفهم هذا ما أعز هذا إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا وربما أشك في شيء أو يتخالجني فإلي أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه[2].

بل قال أبو حاتم بعد مامات أبو زرعة: ذهب الذي كان يحسن هذا (أي علم العلل) يعني أبازرعة وما بقي بمصر ولابالعراق أحد يحسن هذا [3].

ومما يدل على براعة هذين الإمامين وإمامتهما في الحديث وعلومه أن رجلا أنكر على أبي حاتم كلامه في الأحاديث من ذكر عللها فقال أبوحاتم للرجل:" أنت تحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول:

---

(١) مقدمة الجرح(٣٥٩/١)

(٢) مقدمة الجرح (٣٥٦/١)

(٣) تقدمة الجرح(٣٥٦/١)

هذا زجاج، ويقول لمثله، هذا ياقوت فإن قيل له من أين علمت أن هذا زجـــاج وأن هذا ياقوت هل حضرت الموضع الذي صنف فيه هذا الزجاج قال:لا، قيــل له:فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا،قال:لا،قال:فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رُزقت ثم قال أبو حاتم: وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنـــا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه[1].

وكان أبوحاتم إليه المنتهى في الحفظ والتثبت وأحول الرجال ومعرفة علل الحديث وكان قرين أحمد بن حنبل والبخاري قال الذهبي: كان من بحور العلــم طاف البلاد وبرع في المتن والإسناد وجمع وصنف وجرح وعـــــدل وصحـــح وعلل[2].

قلت: يعد أبو حاتم من النقاد الذين تكلموا في أكثر الرواة وكتاب ابنــه الذي سأل أباه فيه عن الرواة من أعظم المراجع في الإسلام في معرفـــة الـــرواة جرحا وتعديلا إلا أنه مما ينبغي أن يعلم أن أباحاتم من المعروفين بالتشدد لـــــذا يقول الذهبي: " إذا وثق أبوحاتم رجلا فتمسك بقوله فإنه لا يوثـــق إلا رجـــلا صحيح الحديث وإذا لين رجلا أوقال فيه: لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قـــال فيه غيره [3] ".

---

(١) الجرح (٣٥١/١)

(٢) السير (١٣/ ٣٦٠)

(٣) السير (٥٩/٩)

وفاته :

قال ابنه عبد الرحمن: حضرتُ أبي ــ رحمه الله ــ وكان في النـــزع وأنا لا أعلم فسألته عن عقبة بن عبد الغفار يروي عن النبي ﷺ له صحبة ؟ فقال برأسه لا، فلم أقنع منه فقلت: فهمت عني له صحبة قال: هو تابعي قلت: فكان سيدَ عمله معرفةُ الحديث وناقلة الآثار، فكان في عمره يقتبس منه ذلك، فـأراد الله أن يظهر عند وفاته ما كان عليه في حياته (1) .

توفي أبو حاتم ــ رحمه الله تعالى ــ في شعبان سنة ٢٧٧ ولـه اثنتـان وثمانون سنة.

١٦ ــ **الجوزجاني** بضم الجيم الأولى نسبة إلى جوزجان مدينة بخراسـان مما يلي بلخ (2).

ولد بجوزجان ثم قدم دمشق واستقر بها إلى أن توفي، روى عن أحمد بن حنبـل وابن معين وروى عنه أبوداود والترمذي والنسائي.

ثناء أهل العلم :

كان أحمد بن حنبل يكاتبه ويكرمه إكراما شديدا وعنده عن أبي عبد الله جزءان من مسائله، وقال الخلال:جليل جدا كان أحمد بن حنبل يكاتبه ويكرمـه إكراما شديدا (3).

---

(١) مقدمة الجرح (٣٦٨/١)

(٢) الأنساب (٤٠٠/٣)

(٣) طبقات الحنابلة (٩٥/١)

وقال النسائي: ثقة وقال الدارقطني : كان من الحفاظ المصنفين والخرجين الثقات[1].

وقال ابن حبان: كان حروري المذهب و لم يكن بداعية صلبا في السنة حافظا للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره [2].

قلت: رمي الجوزجاني بالنصب وقد وصفه بذلك غير واحد من أهل العلم وقد مر قول ابن حبان كان حروري المذهب.

وقال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي، وقال الدارقطني: فيه انحراف عن علي [3].

وقال ابن حجر: ومما ينبغي أن يتوقف في قبول القول في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة، سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لايتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية [4].

---

(١) المعجم البلدان (١٨٢/٢)

(٢) الثقات (٨ / ٨١)

(٣) التذكرة (٥٤٩/٢)

(٤) لسان الميزان (١٦/١)

ومعنى النصب كما قال ابن حجر: هو الانحراف عن علي فهو ضد الشيعة المنحرفة عن عثمان والصواب موالاتهما جميعا ولاينبغي أن يُسمع قول مبتدع في مبتدع [1].

ومهما يكن من أمر فالجوزجاني كما قال الذهبي في الميزان أحد أئمة الجرح والتعديل اهـ وهو وإن كان ناصبيا إلا أنه لم يكن داعية إليه و لم يتخلف الأئمة في الرواية عنه ولكن مع ذلك يجب أن يؤخذ كلامه في الرواة ممن رمي بالتشيع على حذر. توفي رحمه الله تعالى في دمشق سنة (٢٥٩).

وله كتاب في الضعفاء وهو جزء واحد مطبوع باسم أحوال الرجال ويعرف باسم الشجرة.

١٧ ـ العجلي = أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي أبو الحسن الكوفي نشأ ببغداد، وسمع بها وبالكوفة والبصرة [2]

بدأ في طلب الحديث سنة (١٩٧) قال عباس الدوري: كنا نعده مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين [3].

وقال الخطيب البغدادي: أحمد بن عبد الله هذا أقدم في طلب الحديث وأعلى إسنادا وأجل عند أهل المغرب في القديم والحديث ورعا وزهدا من محمد بن إسماعيل البخاري وهو كثير الحديث [4].

---

(١) الهدي (ص ٣٩٠)

(٢) تاريخ بغداد (٢١٤/٤)

(٣) التذكرة (٥٦١/٢)

(٤) تاريخ بغداد (٢١٥/٤)

قلت: ما ذكره الخطيب فيه مبالغة فالعجلي وإن كان إماما إلا أنه لا يصل إلى مترلة البخاري ولا يقاربها على الإطلاق، ولو لاكتابه في الجرح لم يكن له ذكر لأنه لم يخلف غيره وهذا الإمام الذهبي وهو من أهل الاستقراء يقول:ما علمت وقع لنا شيء من حديثه وما أظنه روى شيئا سوى حكايات[1].

ومثل هذا لا يقال أجل من البخاري بل البخاري أجل منه ومن مائة من مثله.

أما كونه أقدم في طلب الحديث وأعلى إسنادا فلا غبار عليه إن وجد لأنه أكبر منه سنا فالعجلي ولد سنة (١٨٢) في حين أن البخاري ولد ١٩٤ فيمكن أنه أدرك شيوخا لم يدركهم البخاري وعليه فيكون أعلى إسنادا .

وأما كون العجلي أجل عند أهل المغرب في الحديث والقديم إن كان صحيحا لأني لم أجد من ذكر ذلك غير الخطيب فيمكن أن سبب ذلك أن العجلي دخل المغرب حين فر من محنة خلق القرآن، فعرفه أهل المغرب عن قرب، ولم يعرفوا البخاري لعدم دخوله بلاد المغرب ولم يصل إليهم صحيحه إلا متأخرا.

فالإمام العجلي وإن لم يكن مثل البخاري إلا أنه من أئمة الجرح والتعديل ذكره الذهبي فيمن يعتمد قولهم في الجرح وقال في التذكرة: له مصنف في الجرح والتعديل وهو كتاب مفيد يدل على سعة حفظه [2]. اهـ

وكتابه مطبوع باسم معرفة الثقات بترتيب السبكي والهيثمي توفي رحمه الله تعالى بطرابلس سنة (٢٦١) .

---

(١) التذكرة (٥٦١/٢)

(٢) التذكرة (٥٦٠/٢)

١٨ ـ أبو داود سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر السجستاني أحد أئمة الحديث الرحالين إلى الآفاق من أجل تحصيله.

ولد بالبصرة سنة اثنتين ومائتين ، روى عن قتيبة بن سعيد ومسدد بن مسرهد وأحمد بن حنبل وابن معين، وعنه الترمذي وابنه عبد الله بن أبي داود والنسائي.

جمع وصنف وخرج وألف وسمع الكثير عن مشايخ البلدان في الشام ومصر والجزيرة والعراق وخراسان وغير ذلك [١].

وقال ابن داسة: سمعت أباداود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمس مائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته كتاب السنن جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث [٢].

ثناء أهل العلم :

قال الحاكم أبو عبد الله : أبوداود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة [٣].

وقال محمد بن إسحاق الصاغاني: ألين لأبي داود كما ألين لداود الحديث وكذلك قال بنحوه إبراهيم الحربي.

وقال موسى بن هارون: خلق أبوداود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة (إن شاء الله) ما رأيت أفضل منه [١].

---

(١) البداية والنهاية (١١/ ٥٨)

(٢) تهذيب الكمال للمزي في ترجمة أبي داود

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/٥٩٢)

وقال ابن حبان: أبوداود: أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وحفظا ونسكا[٢]، وقال مسلمة بن قاسم : كان ثقة زاهدا علما بالحديث إمام عصره في ذلك[٣].

ثناء أهل العلم على كتابه (السنن) :

قال أبوداود نفسه عن كتابه: وقد ألفته نسقا علىماوقع عندي فإن ذُكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، ولا أعرف أحدا جمع على الاستقصاء غيري، ... وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي وفيه ... ولا أعلم شيئا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ولايضر رجلا أن لايكتب من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب شيئا [٤].

وقال أبوحامد الغزالي: يكفي المجتهدَ معرفتُها من الأحاديث النبوية [٥].

وقال الخطابي وهو شارح سننه وأخبر الناس بسنن أبي داود: لم يصنف في حكم الدين كتاب مثله، وقدرزق القبول من الناس كافة، فصارحكما بين فِرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم [٦].

---

(١) تهذيب الكمال والتذكرة (٥٣١/١)

(٢) ثقاته (٨ / ٢٨٢)

(٣) تهذيب التهذيب (١٥٢/٤)

(٤) انظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة وهي رسالة لطيفة عبارة عن ورقتين بين فيها أبواداود شرطه ومنهجه.

(٥) البداية والنهاية (٥٨/١١)

(٦) مقدمة معالم السنن (٦/١)

وقال ابن الأعرابي: لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي في كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى غيرهما إلى شيء من العلم بتة [1].

ولاشك أن في هذا مبالغة والناس يحتاجون إلى كثير من الكتب المؤلفة في حديث رسول الله ﷺ ولو قيل هذا في صحيح البخاري وهو أعظم كتاب في سنة رسول الله بإجماع الأمة لاعتبر مبالغة فكيف بما دونه من الكتب.

توفي أبوداود يوم الجمعة لأربع عشرة بقيت من شوال سنة (٢٧٥) وكان عمره ٧٣.

وله مؤلفات عديدة كلها في السنة، وأعظمها كتابه السنن ومنها المراسيل وكان جزءا في آخر السنن كما ذكر ذلك في رسالته لأهل مكة، والناسخ والمنسوخ، والقدر وفي المسائل وفي مسند مالك وفي فضائل الأنصار.

وأما جهوده في باب الجرح والتعديل فإنه لم يؤلف فيه كتابا إلا أن الآجري سأل أباداود عن كثير من رواة الحديث فأجابه أبوداود حسب ما ظهر له وهذا الكتاب طبع جزء منه.

---

(١) مقدمة المعالم للخطابي (٧/١)

١٩ ـ **الترمذي** : محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الإمام الحافظ أبوعيسى الترمذي.

ولد سنة (٢٠٩) على أرجح الأقوال بترمذ وتلقى العلم في صباه، وكان من أوائل شيوخه إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، ثم رحل إلى الآفاق يلتمس العلم من مشاهير عصره كالإمام البخاري وكان أكثر الشيوخ تأثيرا فيه، وعنه أخذ الترمذي علم العلل [(١)].

قال الحاكم : سمعت عمران بن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد بكى حتى عمي، وبقي ضريرا سنين[(٢)].

وقال الخليلي: ثقة متفق عليه له كتاب في السنن وكلام في الجرح والتعديل [(٣)].

وقال أبو سعد الإدريس: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل في الحفظ [(٤)].

وقال الترمذي: قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي[(١)].

---

(١) مقدمة شرح علل الترمذي (٤٣/١)

(٢) التذكرة (٦٣٤/٢)

(٣)الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٩٠٥/٣)

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤٥)

وقال ابن حبان: كان أبو عيسى ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر [٢].

وكان الترمذي ممن يضرب به المثل في الحفظ وقوة الذاكرة في زمنه وقد ذكروا في ذلك أشياء يطول ذكرها.

وقد اشتهر الترمذي بكتابه الجامع الذي يقول عنه " صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ثم قال: ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم [٣]. وقال فيه أيضا جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين[٤].

والترمذي وإن لم يؤلف كتابا في الجرح والتعديل إلا أنه أكثر من الكلام في الرواة في كتبه وخاصة في الكتاب الجامع فقد جرح وعدل وبين حال رواة كثير من رواة جامعه وقد عده الأئمة فيمن يعتمد قوله في الجرح ولكنه معدود في المتساهلين في تصحيح الأحاديث وتوثيق الرواة الضعفاء .

ومن مؤلفاته كتابه الجامع وكتاب الشمائل وهو في سيرة النبي ﷺ وله كتب أخرى توفي ــ رحمه الله تعالى ــ في الثالث عشر من شهر رجب سنة(١٧٩) .

---

(١) المصدر السابق (٩/ ٣٤٥)

(٢) ثقات ابن حبان (٩ / ١٥٣)

(٣) البداية والنهاية (١١/ ٧١) التذكرة (٢/٦٣٤)

(٤) انظر في مقدمة علله الصغير التي في آخر سننه (٥/٧٣٦)

٢٠ ــ دحيم وهو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القرشي أبو سعيد الدمشقي يعرف بدحيم .

كان في الفقه على مذهب الأوزاعي، قال أبو داود: حجة لم يكن بدمشق في زمانه مثله، وقال النسائي وأبو حاتم: ثقة [١].

وقال الخليلي: كان أحد حفاظ الأمة متفق عليه، ويعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم [٢].

وقال أبو حاتم الرازي: لم أر بالشام مثل دحيم ولا بالعراق مثل عمرو بن علي [٣].

وقال ابن حبان: كان من المتقنين الذين يحفظون علم بلدهم وشيوخهم وأنسابهم [٤].

وقال ابن عدي: سمعت عبدان الاهوازي يقول: سمعت الحسن بن علي بن بحر يقول: قدم دحيم بغداد سنة اثنتي عشرة فرأيت أبي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وخلف بن سالم قعودا بين يديه كالصبيان [٥].

وقال الذهبي معلقا على هذه القصة: هؤلاء أكبر منه ولكن أكرموه لكونه قادما واحترموه لحفظه [٦].

---

(١) تاريخ بغداد (٢٦٦/١٠)

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٤٥٠/١)

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٤٥٠/١)

(٤) ثقاته (٨ / ٣٨١)

(٥) مقدمة الكامل (١٢٦/١)

(٦) السير (١٣٧/٨)

ويعد دحيم من أئمة الجرح والتعديل وذكره الذهبي فيمن يعتمد قولهم في الجرح وقال: عُني بهذا الشأن، وفاق الأقران، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل [1]. وأقواله منقولة في كتب الجرح والتعديل بكثرة.

مات بفلسطين بمدينة الرملة يوم الأحد بثلاث عشرة بقين من رمضان سنة (٢٤٥) وقد جاوز خمسا وسبعين سنة.

٢١ ـ ابن خراش = عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد المروزي ثم البغدادي المعروف بابن خراش

قال الخطيب : كان أحد الرحالين في الحديث إلى الأمصار بالعراق والشام ومصر وخراسان [2] وهو أيضا ممن يوصف بالحفظ والمعرفة فقال الذهبي:الحافظ البارع الناقد [3].

وابن خراش وإن كان معروفا بالحفظ والمعرفة لكنه كان شيعيا سيء الرأي في الصحابة قال ابن عقدة: (وهو شيعي آخر) كان ابن خراش عندنا إذا كتب شيئا من باب التشيع يقول: هذا لاينفق إلا عندي وعندك [4].

---

(١) السير (١٣٧/٨)

(٢) تاريخ بغداد (٢٨٠/١٠)

(٣) التذكرة (٦٨٤/٢)

(٤) السير (١٥٠/٩)

وقال أبوزرعة محمد بن يوسف: خرّج ابن خراش مثالب الشيخين وكان رافضيا [1]. **وقال ابن عدي:** وابن خراش أحد من يُذكر بحفظ الحديث من حفاظ العراق وكان له مجلس مذاكرة لنفسه على حدة إنما ذكر بشيء من التشيع كما ذكره عبدان وأما الحديث فأرجو أنه لايتعمد الكذب [2].

واشتد نكير الذهبي عليه بالتشيع والغلو فيه مع تبحره في العلم ومعرفة الحديث فكان مما قال فيه " جهلة الرافضة لم يدروا الحديث ولاالسيرة ولاكيف ثم قال: فأما أنت أيها الحافظ البارع الذي شربتَ بولك إن صدقت في الترحلى فما عذرك عند الله مع خبرتك بالأمور، فأنت زنديق معاند للحق فلارضي الله عنك [3].

قلت: هذه شدة من الذهبي لم نعهدها منه ،والرجل وإن كان شيعيا غاليا فيه لكنه ليس بزنديق وقدكثر نقل أهل العلم أقواله في الرواة، والذهبي نفسه ذكره من جملة من يعتمد قوله في الرواة توفي سنة (٢٨٣).

---

(١) التذكرة (٦٨٥/٢)

(٢) الكامل لابن عدي (٣٢١/٤)

(٣) التذكرة (٦٨٥/٢)

٢٢ ــ أحمد بن صالح المصري أبو جعفر المعروف بابن الطبري

كان أبو ه صالح من أجناد طبرستان فولد له أحمد بمصر في سنة(١٧٠).

قال أبو نعيم الفضل بن دكين: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى يريد أحمد بن صالح [١].

وقال يعقوب الفسوي: كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات ما أحد منهم أتخذه عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر وأحمد بن حنبل بالعراق[٢].

وقال العجلي: ثقة صاحب سنة [٣].

وقال أبو زرعة الدمشقي: قدمت العراق فسألني أحمد بن حنبل من خلفت بمصر قلت: أحمد بن صالح فسُر بذكره، وذكر خيرا ودعاله الله [٤].

تكلم فيه النسائي وأساء القول فيه ثم روى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال: رأيته (أي أحمد بن صالح) كذابا يخطب في جامع مصر [٥].

وقال عبد الكريم بن النسائي عن أبيه أنه قال: ليس بثقة ولا مأمون [٦].

قلت: لم يقبل العلماء من النسائي كلامه في أحمد بن صالح قال الخليلي: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ولايقدح كلام أمثاله فيه [١].

---

(١) الكامل (١/١٨٠)

(٢) السير (١٢ / ١٦٢)

(٣) ثقاته (١/ ١٩٢)

(٤) الكامل (١/١٨١)

(٥) الكامل (١/١٨٠)

(٦) تهذيب التهذيب (١/٣٥)

وسببه كما ذكره ابن عدي أن محمد بن هارون البرقي قال: هذا الخراساني أي النسائي يتكلم في أحمد بن صالح وحضر النسائي مجلس أحمد بن صالح فطرده من مجلسه فحمله ذلك على أن يتكلم فيه [٢].

وقال العقيلي: كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه فجاءه النسائي وقد صحب قوما من أصحاب الحديث ليسوا هناك فأبى أحمد أن يأذن له فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنع بها و لم يضر ذلك ابن صالح شيئا هو إمام ثقة [٣].

وقال البخاري: ثقة صدوق مارأيت أحدا يتكلم فيه بحجة كان أحمد بن حنبل وعلي وابن معين وابن نمير يثبتون أحمد بن صالح، وكان يحيى يقول:سلوا أحمد فإنه أثبت [٤].

وأما ما نقله النسائي عن ابن معين من أنه رماه بالكذب أجاب عنه ابن حبان بقوله فإن أحمد بن صالح الذي رماه يحيى بالكذب هو أحمد بن صالح الشمومي شيخ كان بمكة يضع الحديث سأل معاوية عنه يحيى فأما هذا (أي أحمد بن صالح المصري) فهو يقارن ابن معين في الحفظ والإتقان [٥].

---

(١) الإرشاد (١/٤٢٤)

(٢) الكامل (١/١٨٣)

(٣) الهدي (ص ٣٨٦)

(٤) السير (١٢/ ١٦٢)

(٥) ثقاته (٨ / ٢٥)

وقال ابن حجر: ويقوي ما قاله ابن حبان أن يحيى بن معين لم يرد صاحب الترجمة ما تقدم عن البخاري أن يحيى بن معين ثبت أحمد بن صالح المصري صاحب الترجمة [1].

وقال الخطيب البغدادي: احتج بأحمد جميعُ الأئمة إلا النسائي ويقال: كان آفة أحمد الكبر، ونال النسائيَ منه جفاء في مجلسه فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما [2].

وقال الذهبي: الرجل حجة ثبت لا عبرة بقول من نال منه ولكنه كما قال الخطيب فذكر قول الخطيب السابق . .

وقال ابن عدي: ولو لا أني شرطت في كتابي هذا أن اذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم لكنت أُجِل أحمدَ بن صالح أن أذكره [3].

وقال ابن حبان: أحمد بن صالح في الحديث وحفظه عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أهل العراق ولكنه كان صلفا تياها (أي متكبرا) [4].

الخلاصة: أن أحمد بن صالح المصري من أئمة الحديث المتقنين ومن النقاد المعتمد قولهم في الجرح والتعديل، وإن كان فيه جفاء في تعامله مع الآخرين، وقد كثر نقل أهل العلم عنه في الرواة وهو ممن تكلم في كثير من الرواة مات رحمه الله تعالى في ذي القعدة سنة (٢٤٨) .

---

(١) تهذيب التهذيب (١/٣٦)

(٢) تاريخ بغداد (٤ / ٢٠٠)

(٣) الكامل (١/١٨٤

(٤) ثقاته (٨ / ٢٥)

٢٣ ــ النسائي أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن وأعلم الناس بعلم العلل في عصره .

سئل عن مولده فقال: يشبه أن يكون سنة (٢١٥) وبهذا جزم غير واحد من أهل العلم فكان أول رحلته ما ذكره عن نفسه بقوله رحلت إلى قتيبة بن سعيد في سنة (٢٣٠) فأقمت عنده سنة وشهرين .

رحل إلى البلاد وطاف في الأقاليم باحثا عن سنة رسول الله ﷺ بلقاء الشيوخ والأكابر قال الذهبي مجملا القول في رحلاته "جال في طلب العلم في خراسان والحجاز ومصر والعراق والجزيرة والشام والثغور ثم استوطن مصر[١]".

قال الحاكم: سمعت أبا علي الحافظ ــ الحسين بن علي ــ غير مرة يذكر أربعة من أئمة الحديث فيبدأ بأبي عبد الرحمن النسائي [٢].

وقال ابن عدي: سمعت منصور الفقيه وأحمد بن محمد الطحاوي يقولان: أبو عبدالرحمن النسائي إمام من أئمة المسلمين [٣].

وقال الدارقطني: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره [٤].

وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري: أخبرنا الإمام في الحديث بلامدافعة أبو عبد الرحمن النسائي [١].

---

(١) السير (١٢٧/١٤)

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٨٢)

(٣) الكامل (١٣٧/١)

(٤) معرفة علوم الحديث (ص ٨٣)

وقال **الدارقطني أيضا**: " ... وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعلمهم بالرجال [٢]. وقال **أبو يعلى الخليلي**: اتفقوا على حفظه وإتقانه ويعتمد قوله في الجرح والتعديل وكتابه في السنن مرضي [٣].

وقال **المزي**: أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين[٤]. وقال ابن كثير: الإمام في عصره والمقدم على أضرابه وأشكاله وفضلاء دهره [٥].

وقال الذهبي: لم يكن في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي وهو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم وأبي داود ومن أبي عيسى وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة [٦].

وقال **السبكي** : أحد أئمة الدنيا ثم قال: سمعت شيخنا أبا عبد الله الذهبي وسألته أيهما أحفظ مسلم ين الحجاج صاحب الصحيح أو النسائي؟ فقال: النسائي ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد فوافقه عليه [٧].

وقال **ابن حجر** معلقا على قول النسائي : "فما هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري " فقال: ومثل هذا من مثل النسائي غاية

---

(١) تهذيب الكمال (٣٣٣/١) طبقات الشافعية (١٥/٣)

(٢) الكمال (٣٣٨/١)

(٣) الإرشاد (٤٣٦/٣)

(٤) تهذيب الكمال (٣٢٩/١)

(٥) البداية (١٣١/١١)

(٦) السير (١٣٣/٣)

(٧) الطبقات (٨٨/٣)

في الوصف مع شدة تحريه وتوقيه وتثبته في نقد الرجال وتقدمه على أهل عصره حتى قدمه بعض من الحذاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك على إمام الأئمة ابن خزيمة صاحب الصحيح [1].

والخلاصة أن النسائي ثبتت إمامته في الحديث وتقدمه على أقرانه من أهل زمانه حتى قال الدارقطني: كان ابن الحداد كثير الحديث و لم يحدث عن أحد غير أبي عبد الرحمن النسائي فقط وقال: رضيت به حجة بيني وبين الله [2].

وما أحسن ما قاله الذهبي فيه حيث يقول: "النسائي ـــ رحمه الله ـــ من النقاد والمتبصرين المتوسعين الذين ختم بهم عهد المتقدمين بل حاز قصب السبق في أهل عصره وامتاز على أترابه وأقرانه بالاستقلال والاتساع والدقة ومازال أئمة النقد من المتأخرين يقفون عند قوله استحسانا .

ملحوظة: توصلت في خاتمة رسالتي الدكتوراة المتعلقة بدراسة الأحاديث المعلة في سننه المجتبى إلى أن النسائي أعلم أصحاب الكتب الستة بالحديث وعلومه بعد البخاري وقد مر قبل قليل ما يؤكد كلام الإمام الذهبي وابن حجر، كما توصلت إلى أن كتابه (السنن) أصح الكتب الستة بعد الصحيحين وقد ذكرت في ذلك ما يؤكد عليه من أقوال أهل العلم وأجريت مقارنة بين سننه المجتبى وبين سنن أبي داود من خلال رواة الكتابين فتبين لي أن النسائي أكثر انتقاء للرواة وأنه أقوى شرطا من أبي داود.

---

(١) هدي الساري (ص ١١)

(٢) تهذيب الكمال (٣٣٥/١)

٢٤ ــ العقيلي = محمد بن عمرو بن موسى أبوجعفر المعروف بالعقيلي الإمام صاحب كتاب الضعفاء

قال مسلمة بن القاسم : كان العقيلي جليل القدر عظيم القدر ما رأيت مثله [١].

وقال الحافظ أبو الحسن بن سهل القطان: أبو جعفر ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ [٢].

وقال ابن ناصر الدين: للعقيلي مصنفات خطيرة منها كتابه الضعفاء الكبير.

٢٥ ــ ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبوحاتم التميمي البستي

ولد ببست وهي مدينة بين سجستان وغزتين وهراة كثيرة الأنهار والبساتين [٣].

قال ابن كثير: أحد الحفاظ الكبار المصنفين المجتهدين رحل إلى البلدان وسمع الكثير من المشايخ [٤].

وقال الحاكم: أبو حاتم البستي كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال صنف فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه [١].

---

(١) التذكرة (٣/٨٣٣)

(٢) المصدر السابق (٣/٨٣٤)

(٣) المعجم البلدان (١/٤١٤)

(٤) البداية والنهاية (١١/ ٢٧٦)

وقال هو عن نفسه " ولعلنا كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسبيجاب إلى الإسكندرية، ولم نرو في كتابنا هذا إلاعن مائة وخمسين شيخا أقل أوأكثر ولعل معول كتابنا هذا يكون على نحو من عشرين شيخا ممن أدرنا السنن عليهم واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم على الشرائط التي وصفناها [٢].

وقال الخطيب: كان ابن حبان ثقة نبيلا فاضلا [٣].

وقال أبو سعد الإدريسي: كان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار عالما بالطب والنجوم وفنون الآثار [٤]. **وقال ابن الاثير** : إمام عصره له تصلنيف لم يسبق إليها [٥].

وقال الذهبي: كان من أئمة زمانه وطلب الحديث على رأس ٣٠٠ وكان عارفا بالطب والنجوم والفقه رأسا في معرفة الحديث [٦] .

وتكلم في ابن حبان بسبب قوله " النبوة العلم والعمل " فحكموا عليه بالزندقة وهجر وكتب فيه إلى الخليفة فكتب بقتله، واعتذر له الذهبي بقوله" إن لهذه العبارة محملا حسنا ولم يرد حصر المبتدأ في الخبر ومثله " الحج عرفة " فمعلوم أن الرجل لايصير حاجا بمجرد الوقوف بعرفة، وإنما ذكر مهم الحج ومهم النبوة إذ أكمل صفات النبي العلم والعمل ولايكون أحد نبيا إلاأن يكون

---

(١) الأنساب (٢٠٩/٢) والتذكرة (٩٢١/٣)

(٢) مقدمة صحيحه (١/ ٨٤)

(٣) السير (١٦ / ٩٤)

(٤) التذكرة (٩٢١/٣)

(٥) الأنساب (٢٠٩/٢)

(٦) الميزان (٥٠٦/٣)

عالما عاملا نَعم النبوة موهبة من الله تعالى لمن اصطفاه من أولى العلم والعمل لا حيلة لبشر في اكتسابها أبدا وبها يتولد العلم النافع والعمل الصالح، ولاريب أن إطلاق ما نقل عن أبي حاتم لا يسوغ وذلك نفس فلسفي [1].

قلت: وإن كان الأولى لابن حبان عدم التلفظ بمثل هذه العبارة لما فيها من احتمالات غير سائغة إلا أنه ليس لأحد تكفيره بهذه العبارة التي تحتمل أكثر من معنى بل يجب حملها على المحمل الحسن لما يعلم من ديانة هذا الإمام الذي طالما كافح عن الإسلام وأهله.

اشتهر بصحيحه وهو كتاب عظيم حوى كثيرا من صحاح سنة رسول الله ﷺ وكان ترتيبه على طريقة مخترعة وهي التقاسيم والأنواع، فلا يمكن لأحد أن يستفيد منه إلا من حفظ الكتاب حتى رتبه على الأبواب المعروفة ابنُ بلبان وسماه الإحسان بترتيب صحيح بن حبان.

وله مؤلفات عديدة تربو على ستين مؤلفا معظمها في الحديث ورجاله، وأشهر مؤلفاته في الجرح والتعديل كتابان: أحدهما في الثقات والآخر في المجروحين والمتروكين ويعد ابن حبان من المتساهلين في التوثيق والمتشددين في التجريح كما سنذكره فيما بعد.

مات أبو حاتم ليلة الجمعة الثامن من شهر شوال سنة (٣٥٤) وهو في الثمانينات من عمره، ودفن بقرب داره التي جعلها مدرسة لأصحاب الحديث، وجعل فيها خزانة كتبه.

---

(١) التذكرة (٣/٩٢٢)

٢٦ ـــ ابن عدي = عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني أبو أحمد بن عدي .

ولد يوم السبت شهر ذي القعدة سنة ٢٧٧ نشأ بجرجان وبدأ بالسماع في بلده سنة ٢٩٠ طاف البلاد في طلب الحديث واللقيا بمشايخ، هم أئمة الحديث في عصره.

وقال الذهبي: سمع بالحرمين ومصر والشام والعراق وخراسان والجبال وطال عمره وعلا إسناده [١] .

وقال الخليلي: كان عديم النظير حفظا وجلالة، ولقي الطبراني والكرابيسي والحفاظ [٢].

وقال حمزة السهمي: كان أبو أحمد بن عدي حافظا متقنا لم يكن في زمانه مثله ثم قال:سألت الدراقطني أن يصنف كتابا في ضعفاء المحدثين فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي قلت: نعم قال: فيه كفاية لا يزاد عليه [٣].

وبكتابه الكامل اشتهر وأثنى عليه العلماء وصار عمدة لمن جاء بعده وإليك بعض كلام أهل العلم في هذا الكتاب.

وقال السبكي: وكتابه الكامل طبق اسمه مسماه ووافق لفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجع المتقدمون المتأخرون [١].

---

(١) السير (٩٣/٨)

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٧٩٤/٢)

(٣) تاريخ جرجان (٢٢٦)

وقال الذهبي: ولأبي أحمد كتاب الكامل وهو أكمل الكتب وأجلها في ذلك[2]. **وقال ابن كثير** : له كتاب الكامل في الجرح والتعديل لم يسبق إلى مثله ولم يلحق في شكله [3].

وقال الذهبي: يذكر في الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شيء ولو كان من رجال الصحيحين لكنه ينصر له إذا أمكن.

وعيب على ابن عدي كثرة وقوع الخطأ اللغوي في كلامه وهو ناشيء عن عدم معرفته لقواعد اللغة العربية، ولهذا قال الذهبي: كان لايعرف العربية أما في العلل والرجال فحافظ لا يجارى [4].

وابن عدي يعد من المعتدلين في الجرح والتعديل كما أفاده الذهبي وغيره توفي رحمه الله تعالى سنة ٣٦٠ على الصحيح.

٢٧ ــ الأزدي محمد بن حسين بن أحمد بن الحسين أبو الفتح الأزدي الموصلي

ولد بالموصل ثم زار بغداد ثم رجع إلى موصل وحدث بها وسمع منه محمد بن يحيى العامري

قلت: لم أذكر الأزدي لكونه من الأئمة الذين يعتمد قولهم وإنما ذكرته لكثرة كلامه في الرواة جرحا، وله كتاب كبير في الضعفاء وهو متكلم فيه .

---

(١) طبقات الشافعية (٣/٣١٥)

(٢) الميزان (١/٢)

(٣) البداية والنهاية (١١/٣٠٢)

(٤) الميزان (١/٢) .

وقد ضعفه غير واحد من أئمة عصره قال أبو النجيب الأرموي: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح ولايعدونه شيئا (١).

وسئل البرقاني عن أبي الفتح الأزدي فأشار إلى أنه كان ضعيفا وقال: رأيته في جامع المدينة وأصحاب الحديث لايرفعون به رأسا ويتجنبونه (٢). وقال الخطيب: حديثه غرائب ومناكير (٣).

وأما ابن حجر فقد قرر ضعفه في غير موضع من كتبه وقال في التهذيب: لم يلتفت أحد إلى قول الأزدي بل الأزدي غير مرضي (٤).

وقال في هدي الساري: ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو الضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات (٥).

بل اتهمه بعض المحدثين فيما نقله الخطيب بل قال ابن عراق الكناني: متهم بالوضع (٦).

والأزدي مع ضعفه قوي النفس في الجرح يضعف الثقات بأدنى شيء قال الذهبي: أبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في

---

(١) تاريخ بغداد (٢٤٢/٢) الميزان (٣٥٣/٣)

(٢) تاريخ بغداد (٢٤٣/٢)

(٣) تاريخه (٢٤٣/٢)

(٤) تهذيب التهذيب (٩/)

(٥) (ص ٢٨٦)

(٦) تنزيه الشريعة (١٠٣/١)

المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقا لم يسبقه أحد إلي التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه [1]. ثم رجع الذهبي عن هذا وقوى أمره فقال: الحافظ العلامة وهاه جماعة بلا مستند طائل.

والخلاصة أن الأزدي قد جرح كثيرا من الرواة، فإن وافق قوله قول الأئمة فذاك وإن خالفهم أوانفرد فلاعبرة بقوله.

٢٨ ــ الدارقطني علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن المعروف بالدارقطني البغدادي.

ولد لخمس خلون من ذي القعدة سنة ٣٠٦ في دار قطن ببغداد طلب علم الحديث وهو صغير قال يوسف بن عمر القواس: كنا نمر إلى البغوي والدارقطني صبي يمشي خلفنا، بيده رغيف، وعليه كامخ، فدخلنا إلى ابن منيع ومنعناه فقعد على الباب يبكي [2].

قال الحاكم وهو تلميذه: صار الدراقطني أوحد عصره في الحفظ والورع وإماما للقراءة والنحويين، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد ... فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله. [3]

وقال عبد الغني الأزدي : ما تكلم أحد على الحديث وعلله أحسن من كلام ثلاثة على بن المديني وموسى بن هارون الحمال وعلي بن عمر الدارقطني[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/٩٦٧)

(٢) السير (١٠/٢٦٠)

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/٩٩١)

(٤) الجزء من فوائد حديث عبد الغني (٢/٥٣)

وقال السلمي: شهدت بالله أن شيخنا الدارقطني لم يخلف على أديم الأرض مثله في معرفة حديث رسول الله ﷺ وكذلك الصحابة والتابعين واتباعهم [(١)].

وقال الخطيب : كان فريد عصره وقريع دهره ونسيج وحده وإمام وقته انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرواة مع الصدق والأمانة والفقه والعدالة وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث [(٢)].

وقال الذهبي: كان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي وأيام الناس وغير ذلك [(٣)].

وكان الدارقطني موصوفا بالحفظ بشهادة علماء عصره بتقدمه على غيره ومما يذكر في هذا الباب أنه حضر في صغره مجلس إسماعيل الصفار، فجلس ينسخ جزءا كان معه، وإسماعيل يملي، فقال له بعض الحاضرين: لايصح سماعك، وأنت تنسخ، فقال الدارقطني: فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحضر، فقال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أملى حديثا؟ فقال: إنه أملى ثمانية عشر حديثا إلى الآن، والحديث الأول منها عن فلان عن فلان ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها لم يخرم منها شيئا فتعجب الناس منه [(٤)].

---

(١) السير (١٠/٢٦١)

(٢) تاريخ بغداد (١٢/٣٦)

(٣) السير (١٠/٢٥٩)

(٤) البداية (١١/٣٣٨)

والدارقطني وإن كان جل اهتمامه بالحديث وعلومه حتى صار فريد عصره ونسيج وحده لكن ذلك لم يمنعه أن يتبحر في العلوم الأخرى وقال عن نفسه : كنت أنا والكتاني نسمع الحديث فكانوا يقولون يخرج الكتاني محدث البلاد ويخرج الدارقطني مقرئ البلاد فخرجت أنا محدثا والكتاني مقرئا. المنتظم (١٨٤/٧).

بل إن الدارقطني ألف في القراءات كتابا موجزا جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب حتى قيل فيه لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب المقدمة في أول القرآت وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم ويحذون حذوه [١].

كما أنه كان عالما باختلاف العلماء ومذاهبهم **قال الخطيب:** فإن كتاب السنن الذي صنفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلامن تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام [٢].

وبجانب هذه العلوم كان له اعتناء بدراسة النحو وكتب اللغة والشعر،كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء [٣].

وللدارقطني مؤلفات عديدة جلها في الحديث وعلومه، وأعظم مؤلفاته كتابه العظيم "العلل الواردة في الأحاديث النبوية "وقد أثنى عليه العلماء

---

(١) تاريخ بغداد (٣٤/١٢)

(٢) المصدر السابق (٣٥/١٢)

(٣) المصدر السابق (٣٥/١٢)

قاطبة،وقال الذهبي: وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل لـــه فإنك تندهش ويطول تعجبك [1]

وقال ابن كثير وهو يتحدث عن الكتب المؤلفة في العلل : وقد جمـــع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهـو أجل كتاب بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن لم يسبق إليه مثله، وقد أعجـــز من يريد أن ياتي بعده ... ولكن يعوزه شيء لا بد منه وهو أن يرتـــب علـــى الأبواب ليقرب تناوله [2].

والغريب أن الدارقطني كان يملي هذا الكتاب العظيم من حفظه، وهـــذا من عجائب الدنيا فقد قال الخطيب البغدادي سألت البرقاني فقلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه فقال: نعم [3].

وله مؤلفات في الجرح والتعديل معظمها سؤالات تلاميذه له عن الـرواة فأجابه على تلك الأسئلة بمبلغ علمه منها سؤالات البرقاني له، وسؤالات الحاكم وسؤالات السلمي له وسؤالات السهمي له وكلها مطبوعة ومتداولـــة وألـــف بنفسه الضعفاء والمتروكين وهو أيضا مطبوع والدارقطني يعد في الجملـــة مـــن النقاد المعتدلين توفي ــــ رحمه الله تعالى ــــ في شهر ذي القعدة سنة (٣٨٥) .

---

(١) التذكرة (٩٩٣/٣)

(٢) اختصار علوم الحديث (ص ٥٤)

(٣)تاريخه (٥٩/٦) وأيضا (٣٧/١٢)

٢٩ ــ الحاكم = محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحافظ العلامة شيخ المحدثين في عصره أبوعبدالله المعروف بابن البيع.

ولد في يوم الاثنين ثالث شهر ربيع الأول سنة (٣٢١) بنيسابور طلب هذا الشأن في صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين روى عن أبي علي النيسابوري والدارقطني روى عنه أبو يعلى الخليلي وأبوبكر البيهقي.

قال الذهبي : ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وماوراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ صنف، وخرج وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه [١]

قال أبو حازم عمر بن أحمد العبدوبي : سمعت الحاكم أبا عبد الله إمام أهل الحديث في عصره يقول: شربت ماء زمزم، وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف [٢]

قال محمد بن طاهر: سمعت سعد بن علي الزنجاني بمكة وقلت له: أربعةٌ من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ قال: من ؟ قلت: الدراقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وابن منده بأصبهان، والحاكم بنيسابور، فسكت فألححت عليه فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثا مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفا [٣].

---

(١) السير (١٧/ ١٦٢، ١٦٥)

(٢) الطبقات للسبكي (١٥٩/٤)

(٣) التذكرة (٣/ ١٠٤٥) وطبقات السبكي (١٥٩/٤)

قلت: الحاكم مكثر من التأليف، وكان معروفا بحسن التأليف مع الإكثار منه قال الذهبي " قد شرع الحاكم في التصنيف مالعله يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج الصحيحين والتراجم والأبواب والشيوخ ثم المجموعات كمعرفة علوم الحديث ومستدرك الصحيحين وتاريخ النيسابور والمدخل إلى علم الصحيح وكتاب الإكليل وفضائل الشافعي ... الخ [1].

وقال الخطيب: كان من أهل الفضل والمعرفة والحفظ [2].

اشتهر الحاكم بكتابه المستدرك على الصحيحين وكان قصده من تأليفه أن يخرج الأحاديث التي هي على شرطهما ولم يخرجاها.

ولكن وقعت له أوهام كثيرة حيث أدخل فيها أحاديث زعم أنها على شرط الشيخين وهي في الصحيحين أوفي أحدهما كما أخرج فيه أحاديث وزعم أنها على شرطهما أوعلى شرط أحدهما، وليست على شرط واحد منهما كما أخرج أحاديث أخرى وقد صححها وهي واهية.

حتى قال أبوسعد الماليني : طالعت كتاب "المستدرك على الشيخين" الذي صنفه أبوعبد الله الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطهما[3].

فرد عليه الذهبي بقوله: " هذه مكابرة وغلو وليست رتبة أبي سعد الماليني أن يحكم بهذا بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل ... وقطعة من

---

(١) السير (١٧/ ١٧٠)

(٢) تاريخ بغداد (٤/١٦١)

(٣) السير (١٧/١٧٥)

الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها [1].

قلت: إن الذهبي لا ينكر أن يكون في المسند أحاديث كثيرة ليست على شرطهما ولاشرط واحد منهما لقوله في الميزان : إمام صدوق لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فماأدرى هل خفيت عليه فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهذه خيانة عظيمة [2] اهـ . وإنما ينكر الذهبي على أبي سعد الماليني زعمه بأنه لا يوجد في المستدرك حديث واحد على شرطهما أوعلى شرط واحد منهما .

ولكن الذهبي هو الآخر قد وقعت له أوهام كثيرة في مختصره للمستدرك حيث وافق الحاكم في كثير مما يقول الحاكم على شرط الشيخين أوأحدهما أوعلى تصحيح أحاديث هي ضعيفة جدا وهو عجيب إذ كيف يخفى هذا على مثله وهو الإمام الخبير بالرواة وعلل الأحاديث.

وقد اعتذر له الحافظ ابن حجر فيما وقع له من الأوهام في مستدركه فقال: والحاكم أجل قدرا وأعظم خطرا وأكبر ذكرا من أن يذكر في الضعفاء لكن قيل في الاعتذار عنه إنه حين تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر

(١) السير (١٧/١٧٦)

(٢) الميزان (٣/٦٠٨)

جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها ...)[1].

وتكلم في الحاكم غيرُ واحدٍ من أهل العلم بسبب ما نُسب إليه من التشيع حتى قال إسماعيل عبد الله الأنصاري عن الحاكم أبي عبد الله : " إمام في الحديث رافضي خبيث " فرد عليه الذهبي بقوله: والله يحب الإنصاف ما الرجل برافضي بل شيعي فقط [2].

وحين قال ابن طاهر : " كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة وكان منحرفا عن معاوية وآله متظاهرا بذلك ولا يعتذر منه" **قال الذهبي**:أما انحرافه عن خصوم علي فظاهر، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال فهو شيعي لارافضي، وليته لم يصنف المستدرك فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه [3].

وقال أبوموسى المديني: " إن الحاكم دخل الحمام فاغتسل وخرج وقال: آه وقبضت روحه، وهو متزر و لم يلبس قميصه بعد، ودفن بعد العصر يوم الأربعاء ثامن عشر صفر سنة (٤٠٥) [4].

---

(١) اللسان (٢٦٤/٥)

(٢) الميزان (٦٠٨/٣)

(٣) الميزان (٦٠٨/٣)

(٤) السير (١٧٣/١٧) والطبقات (١٦١/٤)

٣٠ ــ الخطيب البغدادي : أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الإمام الأوحد الحافظ الناقد صاحب التصانيف وخاتمة الحفاظ أبوبكر المعروف بالخطيب البغدادي .

ولد سنة ٣٩٢ بقرية من أعمال نهر الملك، ونشأ ببغداد، وحدث عنه أبو نصر بن ماكولا وأبو الفضل بن خيرون ارتحل إلى نيسابور وإلى الشام وإلى مكة وغير ذلك سمع خلقا وكتب الكثير وتقدم في هذا الشأن وبذ الأقران، جمع وصنف، وصحح وعلل، وجرح وعدل، وأرخ وأوضح، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق [١].

قال أبو إسحاق الشيرازي: الخطيب يشبه بالدارقطني ونظرائه في معرفة الحديث وحفظه [٢].

قال ابن ماكولا: كان أبو بكر آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظا وإتقانا وضبطا لحديث رسول الله ﷺ وتفننا في علله وأسانيده وعلما بصحيحه وغريبه وفرده ومنكره ومطروحه ولم يكن للبغداديين بعد الدارقطني مثله [٣].

وقال المؤتمن الساجي: ما أخرجت بغداد بعد الدارقطني أحفظ من أبي بكر الخطيب [٤].

---

(١) السير (١٨/ ٢٧١)

(٢) التذكرة (١١٣٨/٣)

(٣) الطبقات للسبكي (٣١/٤)

(٤) طبقات السبكي (٣١/٤) ومعجم البلدان (١٨/٤)

وكان الخطيب مكثرا من التأليف لا سيما في الحديث وعلومه ولم يؤلف في علوم الحديث مثل تأليفه قال ابن حجر " وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه [1].

قال أبو سعد السمعاني: للخطيب ستة وخمسون مصنفا التاريخ مائة جزء وستتة أجزاء وشرف أصحاب الحديث ... فذكرها .

وقال أبو منصور علي بن علي الأمين: لما رجع الخطيب من الشام كانت له ثروة من الثياب والذهب، وما كان له عقب فكتب إلى القائم بأمر الله: إن مالي يصير إلى بيت مال فأذن لي حتى أفرقه فيمن شئت، فأذن له ففرقها على المحدثين [2].

قال مكي الرميلي: مرض الخطيب في رمضان من سنة ثلاث وستين في نصفه إلى أن اشتد به الحال في أول ذي الحجة، ومات يوم سابعه وأوصى إلى أبي الفضل بن خيرون ووقف كتبه على يده، وفرق ماله في وجوه البر وشيعه القضاة والخلق [3]رحمه الله تعالى .

وأكثر المتأخرون النقل عن الخطيب أقواله في الجرح والتعديل وهذه الأقوال معظمها في كتابه " تاريخ بغداد " إذ إنه حين ترجمته للأشخاص ممن نزل بغداد أومر بها نقل فيهم ما قيل في الراوي من جرح أوتعديل، وقد يستقل

---

(١) مقدمة نزهة النظر شرح نخبة الفكر .

(٢) السير (٢٨٥/١٨) والطبقات (٣٥/٤)

(٣) التذكرة (٣/ ١١٤٤)

هو بنفسه بتعديل الرواة أوتجريحهم حسب ما ظهر له من حال الرواة، وعليه العمدة في كثير من الرواة ممن كان في القرن الرابع والخامس.

٣١ ــ ابن القطان : هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد القاضي أبوالحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتاني المغربي الفاسي المالكي المعروف بابن القطان

قال جمال الدين بن مسدي : كان من أئمة هذا الشأن وشيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المؤمنية فتمكن من الكتب وبلغ غاية الأمنية.

وقال الأبار: كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله وأشدهم عناية بالرواية رأس طلبة العلم بمراكش وله تصانيف، درس وحدث.

قلت: ابن القطان من أعيان علماء المغرب ضربت شهرته الآفاق وقصده الطلاب من أنحاء العالم لأخذ العلم عنه وقد تولى القضاء في مناطق متعددة كما قال غير واحد ممن ترجم له.

واشتهر بكتابه (بيان الوهم والإيهام) الذي وضعه على كتاب الأحكام الشرعية الكبرى لعبد الحق الإشبيلي، فتكلم في أسانيد تلك الأحاديث فجرح خلقا من الرواة ووثق آخرين، ولأهمية كلامه في الرواة نقلها عنه من جاء بعده لاسيما الحافظان الذهبي وابن حجر، وله في هذا الكتاب تحقيقات علمية تنبئ عن مقدرة علمية وإحاطة بأحوال الرواة ولكن كان فيه نوع من التعنت فانفرد بتضعيف بعض الرواة لم يسبقه أحد إلى تضعيفهم.

قال الذهبي: علقت من تأليفه (كتاب والوهم والإيهام) فوائد تدل على قوة حفظه وسلان ذهنه وبصره بالعلل لكنه تعنت في أماكن ولين هشام بن عروة وسهيل بن أبي صالح ونحوهما.**توفي** في ربيع الأول سنة (٦٢٨) رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له المثوبة [1].

٣٢ ـ الذهبي هو الإمام الحافظ الناقد المؤرخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله المعروف بالذهبي.

ولد في شهر ربيع الآخرة سنة ٦٧٣ وكان من أسرة تركمانية الأصل تنتهي بالولاء إلى بني تيم كان والده يعمل في صنعة الذهب المدقق، فبرع فيها وتميز ثم طلب العلم وعرف الذهبي بصنعة أبيه.

طلبه للعلم :

بدأ بطلب العلم حينما بلغ ١٨ من عمره، وكانت عنايته في بداية أمره بالقرآت، وتصدر في الإقراء في مدة وجيزة، ثم أقبل على الحديث بكليته، وهو دون العشرين من عمره حتى طغى على تفكيره، واستغرق كل حياته فسمع مالا يحصى كثرة من الكتب والأجزاء ولقي كثيرا.

رحلاته :

كانت الرحلة عند المحدثين سنة، ولها أهمية بالغة في نظرهم لما توفر لهم من الأسانيد العالية واللقيا بالمشايخ، وكان والده يمنعه من الرحلة فلم يجد بدا

---

(١) انظر ترجمته: السير (٣٠٦/٢٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٧) شذرات الذهب (١٢٨/٥) والرسالة المستطرفة (١٧٨)

من طاعته ولهذا فاته السماع من كثير من كبار علماء عصره فكان يتحسر على ذلك ثم لما توفي والده سافر إلى بلاد كثيرة فبدأ بالرحلة إلى أرجاء أرض الشام، فلقي من كان من شيوخها ممن كان على قيد الحياة، ثم سافر إلى البلاد المصرية ثم إلى الحج وهكذا واصل الرحلة بعد الرحلة.

وبجانب اهتمامه بالحديث وعلومه كان له أيضا اهتمام بالتاريخ لما لعلم التاريخ من صلة قوية بالحديث وعلومه، فبرز الحافظ الذهبي فيهما حتى فاق أقرانه وصار عمدة لمن جاء بعده.

وكان الذهبي شديد الصلة بأعيان علماء عصره كالمزي وابن تيمة والبرزالي فرافقهم طيلة حياتهم، والبرزالي هو الذي حببه إلى علم الحديث كما ذكره الذهبي وكان معجبا بشيخه ابن تيمية ويدل على ذلك قول الذهبي وهو يترجم له فقال: "وهو (أي ابن تيمة) أكبر من أن ينبه مثلي على نعوته فلوحلفت بين الركن والمقام لحلفت أني مارأيت بعيني مثله ولاوالله مارأى مثل نفسه في العلم ".

تولّى تدريس الحديث وعلومه في مدارس متعددة ومساحد كثيرة من أرض الشام ثم توجه إلى تأليف كتابه العظيم تاريخ الإسلام وقد انتهى منه سنة ٧١٤ وهذا الكتاب أصل لمعظم كتبه في الرجال والتاريخ.

قال ابن حجر: " مهر في فن الحديث وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفا، وجمع تاريخ الإسلام، فأربى فيه على من تقدم بتحرير أخبارالمحدثين خصوصا، واختصر منه مختصرات كثيرة، منها العبر وسير النبلاء وملخص التاريخ قدر نصفه وطبقات الحفاظ وطبقات القراء،

واختصر السنن الكبرى للبيهقي فهذبه وأجاد فيه، وله الميزان في نقد الرجـــال أجاد فيه واختصر تهذيب الكمال لشيخه المزي وخرج لنفسه المعجـــم الكبـــير والصغير " اهـــ .

وكانت كتبه محل عناية لدى طلاب العلم عبر العصور فكـــتب لهـــا البقاء قال ابن حجر : " رغب الناس في تآليفه، ورحلوا إليها بسببها وتداولوهـــا قراءة ونسخا وسماعا ".

قال السبكي: " إنه كان شيخ الجرح والتعديل ورجل الرجال وكأنمـــا جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يعبر عنها إخبار من حضرها.

وقال ابن ناصر الدين: ناقد المحدثين وإمام المعدلين والمجرحين وكان آيـــة في نقد الرجال عدة في الجرح والتعديل.

وقال السيوطي: إن المحدثين في عصره عيال في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة أحدهم الذهبي .

وقال البدر النابلسي في مشيخته: كان علامـــة زمانـــه في الرجـــال وأحوالهم حديد الفهم ثاقب الذهب وشهرته تغني عن الإطناب فيه .

قال ابن كثير: هو الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين توفي ليلة الاثنين ثالث شهر ذي القعدة بتربة أم الصالح وصلي عليه يوم الاثنـــين صـــلاة الظهر في جامع دمشق ودفن بباب الصغير وقد ختم به شيوخ الحديث وحفاظه.

مؤلفاته :

كما تقدم في قول الحافظ ابن حجر أن له مؤلفات عديدة نافعة وقـــد اعتنى بذكرها والتعريف بها الدكتور بشار عواد في كتابه " الذهبي ومنهجـــه في

كتابه تاريخ الإسلام " فذكر أكثر من (٢٠٠) كتاب، ومن أراد الوقوف على أحوال الذهبي وجهوده في الإسلام وما تركه من ثروة علمية فليراجع هذا الكتاب فقد جمع المؤلف كل ما يتعلق بالذهبي [1].

٣٣ ــ الحافظ ابن حجر [2] هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكناني العسقلاني الأصل المصري المولد والمنشأ

ولد في الثاني عشر من شعبان سنة ٧٧٣ بمصر العتيقة ونشأ يتيما إذ مات أبوه، وله من العمر أقل من أربع سنين، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل .

طلبه للعلم :

فأول ما بدأ به في طلبه للعلم كالعادة أنذاك حفظ بعض المختصرات من كل فن كالعمدة في الأحكام وألفية العراقي في المصطلح ومختصر ابن الحاجب في الأصول وملحة الإعراب للحريري .

وحين أخذ من كل فن ما فيه الكفاية أقبل على الحديث بكليته وأكب وأول ما طلب الحديث كما قال السيوطي كان في سنة ٧٩٤ فسمع الكثير ورحل ولازم شيخه أبا الفضل العراقي وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه.

---

(١) انظر ترجمته : البداية والنهاية (٢٣١/١٤) الدرر الكامنة (٤٢٦/٣) البدر الطالع (١١٠/٢) الطبقات الكبرى ٢٩٩/٣) النجوم الزاهرة (١٨٢/١٠) شذرات الذهب (١٥٣/٦) طبقات الأسنوي (٥٥٨/١) والذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام .

(٢) وهذه الترجمة الموجزة مستخلصة من ترجمتي له في مقدمة رسالتي الماجستير المتعلقة بتحقيق جزء من كتابه (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية)

وحين استوعب ما لدى مشايخ بلده في مصر من العلوم والأسانيد ارتحل إلى أطراف البلاد المصرية ثم إلى الشام والحجاز واليمن وأكثر جدا من المسموع والشيوخ فسمع العالي والنازل واجتمع له من الشيوخ ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره ثم رجع إلى مصر واستقر فيها حتى وفاته.

وأما شيوخه فهم خلق كثير فتخليدا لذكراهم واعترافا بالفضل لهم ترجم لهم الحافظ ابن حجر نفسه في كتابه المعجم المؤسس، فرتبهم على حروف المعجم ويزيد عدد شيوخه على ستمائة شيخ.

ومن أشهر شيوخه: الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي الكردي كان إليه المنتهى في الحديث في زمنه فلازمه حتى وفاته، والشيخ عمر بن رسلان بن نصير سراج الدين المعروف بالبلقيني تفقه عليه ابن حجر وهو أول من أذن له في التدريس والإفتاء ، والشيخ عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن وكان مشهورا بكثرة التصانيف، والشيخ عز الدين محمد بن شرف الدين المعروف بن جماعة، والشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي صاحب القاموس.

ومن أشهر تلاميذه: برهان الدين إبراهيم بن حسن بن أبي بكر البقاعي القاهري ثم الدمشقي، ومحمد بن عبد الرحمن بن محمد المعروف بالسخاوي، ويوسف بن الأمير الدين بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين .

ابن حجر والقضاء :

إن القضاء في عهد ابن حجر كان وظيفة عالية لا تسند إلا إلى قلة من العلماء البارزين المشهود لهم بالعلم والأمانة والورع، وفي المحرم سنة سبع

وعشرين فوض إليه القضاء بالقاهرة وما معها فباشر ذلك بعفة ونزاهة فلما كان في ذي القعدة من السنة صرف نفسه ثم في أول رجب من سنة ثمان وعشـــرين أعيد للقضاء فما زال كذلك إلى أن أقلع عن القضاء نهائيا في جمـــادى الثانيـــة ٨٥٢ وقال: لم يبق في جسدي شعرة تقبل القضاء وكان مدة قضائه تزيد علـــى إحدى وعشرين سنة.

ثناء أهل العلم عليه :

إن أعظم ما يدل على فضله ومكانته ما خلفه لنا من ثروة علمية تغنـــي عن ثناء الغير عليه فهي كالمرآة له ينظر المرء من خلالها عبر القرون إلى المنـــزلة الرفيعة التي تبوأها ابن حجر دون منافس له من أهل عصره فهو بحق قد حـــاز بلقب شيخ الإسلام حتى إنه إذا أطلق هذا اللقب في عصره انصرف إليه وهـــذا السيوطي يقول في مؤلفاته قال شيخ الإسلام ولايزيد على ذلك وهو يريد به ابن حجر، ومن أجل ما اجتمع فيه من ا لفضائل كثر ثناء أهل العلم عليه.

قال السخاوي: فأما ثناء الأئمة فاعلم أن حصر ذلك لا يُستطاع وهـــو في مجموعه كلمة إجماع.

قال العراقي ـــ وقد كتب تقريظا على لسان الميزان لابن حجـــر ـــ : تأليف الحافظ المتقن الناقد الحجة شهاب الدين، وشهد له العراقي أيضا بأنه أعلم أصحابه بالحديث وعندما سئل العراقي عند موته من تخلّف قال: ابن حجـــر ثم ابني أبوزرعة ثم نور الدين الهيثمي.

وقال ابن تغري بردي: مات و لم يخلف بعده مثله شرقا ولاغربا ولانظر هو مثل نفسه في الحديث، وقال أيضا: حافظ المشرق والمغرب أمير المؤمنين في الحديث.

وقال السخاوي: وهو حافظ العصر علامة الدهر شيخ الإسلام حامل لواء سنة سيد الأنام، وقال أيضا: لم يخلف في مجموعه بعده مثله.

وقال السيوطي: الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع.

مصنفاته :

لقد أعطى الحافظ ابن حجر التأليف قسطا وافرا من وقته و لم يقتصر على فن معين بل جال بقلمه في مجالات شتى إلا أنه اهتم بالحديث وعلومه قال السخاوي في الضوء اللامع " وزادت مصنفاته التي معظمها في فنون الحديث وفيها من فنون الأدب والفقه والأصلين وغير على مائة وخمسين تصنيفا ". هكذا ذكره السخاوي هنا، والمعلوم أن مؤلفاته أكثر من ذلك بل إن السخاوي نفسه ذكر في الجواهر والدر ما يزيد على سبعين ومائتين.

ومن أشهر مؤلفاته :

١ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري وهو أعظم مؤلفاته على الإطلاق حتى قال السيوطي: لم يصنف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله.

٢ــ تغليق التعليق وفيه وصل معلقات البخاري بسنده وهو أول مؤلفاته.

٣ـ الإصابة في تمييز الصحابة فهو أجمع كتاب ألف في الصحابة.

٤ ـ تهذيب التهذيب وهو اختصار لكتاب تهذيب الكمال للمزي.

٥ ـ تقريب التهذيب وهو اختصار من كتابه تهذيب التهذيب.

٦ـ لسان الميزان عمله على كتاب الميزان للذهبي.

٧ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية.

٨ ـ إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة.

٩ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.

١٠ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح.

وغيرها من الكتب المفيدة فما من كتاب من كتبه إلا وهو عمدة في بابه لما عرف من ابن حجر من الاتصاف بالموضوعية والإنصاف والتحرير والتحقيق والدقة في كل ما يكتبه وأختم حديثي عن مؤلفاته بكلمة لابن فهد تبرز قيمة مؤلفاته فقال: " فألف التآليف المفيدة المليحة السائرة الشاهدة له بكل فضيلة الدالة على غزارة فؤائده والمعربة عن حسن مقاصده جمع فيها فأوعى، وفاق أقرانه جنسا ونوعا التي تشنفت بسماعها الأسماع وانعقد على كمالها لسان الإجماع فرزق فيها الحظ السامي عن اللمس وسارت بها الركبان سير الشمس".

وفاته :

وبعد عمر طويل دام أكثر من تسعة وسبعين عاما وبعد حياة علمية حافلة بالنشاط قضاها ما بين التحصيل والتعليم والتأليف والقضاء وافاه الأجل المحتوم على إثر مرض بدأ به في ذي القعدة من ٨٥٢ دام به ذلك المرض أكثر

من شهر، ثم أصيب بإسهال شديد مع نزيف دم، ثم أسلم الروح إلى باريـــها في آخر شهر ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة وكان ليوم موته مشهد عظيـم لم ير من حضره من الشيوخ فضلا عمن دونهم مثله وشهد السلطان فمن عـــداه الصلاة عليه وتزاحم الأمراء والأكابر على حمل نعشه فحرز بعض الأذكياء مـــن مشى في جمازته بأنهم نحو الخمسين ألفا فدفن بتربة بني الخروبي بالقرب من قـــبر الإمام الشافعي [1].

---

(١) انظر ترجمته في المصادر التالية: الجواهر والدرر (ق ١٧٦) وابن حجر ودراسة مصنفاته (٤٢٤/١) ونظم العقبان (ص ٥٠) الضوء اللامع (٣٦/٢) وبدر الطالع (ص ٨٧) وشذرات الذهب (١٠٤/٧) ورفع الإصر عن قضاة مصر (٨٥/١) والنجوم الزاهرة (٥٣٣/١٥)

الفصل الثاني:التعريف بأهم مصادر الرواة وأبرز أمهات مراجع الجرح والتعديل

إن من المهم جداً للباحث في العلوم المتعلقة بالدراسات الإسلامية لاسيما في الحديث وعلومه أن يكون على معرفة تامة بمصادر الرواة من حيث المادة العلمية الموجودة فيها ومن حيث ترتيب تلك المادة داخل تلك الكتب حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى غرضه بأقرب وقت ممكن وبأقل جهد.

ولهذا فإننا سنتحدث في هذه الفصل عن جانبين :

أولاهما: الحديث عن المادة العلمية الموجودة مع الإشارة إلى منهج الأئمة في هذه الكتب.

الثاني: طريقة ترتيب تلك المادة العلمية في داخل هذه الكتب.

ولكني أحب في بداية الأمر أن أنبه إلى أن المصادر التي ألفت في رواة الحديث كثيرة بحيث لا يمكن حصرها بالاسم فقط فضلا عن الحديث عن منهجها أوطريقة ترتيبها لأن التأليف في الرواة جرحا وتعديلا بدأ مع بداية القرن الثالث الهجري ومازالت حركة التأليف في هذا الفن مستمرة بحمد الله إلى يومنا هذا، ولك أن تتصور الكم الهائل من الكتب المؤلفة في هذا الفن طوال هذه المدة وهي أكثر من ألف عام من تاريخ التأليف، وقد ألف فيه الملايينُ من النقاد، وقد يكون للإمام الواحد منهم أكثر من مائة كتاب في هذا الفن كالحافظ ابن حجر والسيوطي وغيرهما كثير.

وإذا كان الأمر كما ذكرته لك فلاتنتظر مني أن أحدثك عن كل كتاب أُلف في الرواة عبر القرون وإنما قصدي في هذا الفصل كما ذكرت التعريفُ ببعض المصادر المهمة والمراجع المعتمدة في باب الجرح والتعديل التي لايستغني

عنها الباحث ليكون هذا الكتاب بإذن الله جامعا لجميع العناصر المهمة التي يحتاج إليها الطالب في هذا الفن.

ثم إنني رأيت أنه من الأفضل أن أفصل الحديث عن مادة هذه المصادر ومضمونها عن الحديث عن طريقة ترتيب مادتها ذلك أن كثيرا من الكتب تتشابه المادة العلمية الموجودة فيها وتختلف طريقة ترتيبها فمن المناسب جمعها في باب واحد عند الحديث عن مضمونها ومنهجها كما أن هناك كتبا كثيرة تتشابه طريقة ترتيبها وتختلف مادتها.

أما المادة العلمية الموجودة في مصادر رواة الحديث فهي تختلف من كتاب لآخر كما وكيفا ولكن يمكن تقسيم المصادر المؤلفة في رواة الحديث إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: كتب ومصادر ألفت في عامة الرواة دون التقيد بنوع منهم كالثقات أوالضعفاء ودون التقيد برواة كتب معينة كالكتب الستة مثلا.

فهذه الكتب يقصد أصحابها عادة ذكر جميع الرواة ممن وقفوا على أحوالهم مبلغ علمهم أوذكر من يرون أن الحاجة تدعو إلى معرفتهم، وإن كان في مقدورهم ذكر غير هؤلاء من الرواة، ويمثل هذا النوع من الكتب التاريخ الكبير والأوسط والصغير كلها للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وكتب السؤالات كلها كسؤالات الدوري والدارمي وابن الجنيد وأسعد بن هشام والطبري كلها لابن معين وسؤالات عثمان ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، وسؤالات عبد الله بن أحمد، والخلال والمروزي ومسلم وأبي داود للإمام أحمد،

وسؤالات الآجري لأبي داود وسؤالات الحاكم والسلمي والسهمي للدارقطني والطبقات لابن سعد.

فهذه الكتب وإن كانت تختلف من حيث الحجم وعدد الرواة حيث أن منها ما يشتمل على آلاف الرواة كالتاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وتاريخ الدوري والطبقات لابن سعد، ومنها ما يشتمل على مئات الرواة كمعظم كتب السؤالات إلا أنها تشترك في أنها لا تتقيد بنوع واحد من الرواة فتجد فيها الثقات بجانب الضعفاء والمتقدم بجانب المتأخر ورواة الكتب الستة بجانب رواة غيرها من الكتب الأخرى.

فهذه الكتب تعتبر هي الأصول للمصادر التي ألفت في رجال الحديث لتقدم مؤلفيها وكان قصدهم في التأليف تعريف الناس بهؤلاء الرواة الذين شملتهم معرفتهم بصرف النظر عن نوعية هذا الراوي أوذاك.

وميزة هذه الكتب أنها مريحة للباحث نوعاما بحيث لا يتطلب البحث فيها معرفة سابقة بحال الراوي فأيا كان الراوي فإنه يحتمل أن يجده الباحث في هذه الكتب بخلاف الأقسام الأخرى فإنها تتطلب من الباحث أن يكون على معرفة سابقة بحال الراوي كالكتب المؤلفة في الضعفاء فالبحث فيها يتوقف على معرفته أن هذا الراوي ضعيف أومتكلم فيه على الأقل وإلا فقد تبحث عن الراوي في مصادر هي غير موضوعه له فيضيع على الباحث الوقت والجهد.

والكتب المؤلفة في عامة الرواة كثيرة كما أشرنا إليه ولهذا فإننا نقتصر في هذا القسم على التعريف بثلاثة من أمهات المراجع المؤلفة في عامة الرواة لتكون عنوانا على غيرها مما يشابها في المادة والمنهج.

١ـ **التاريخ الكبير** للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مغيرة أمير المؤمنين في الحديث المعروف بالبخاري توفي سنة (٢٥٦) هـ

تأليفه: قال الإمام البخاري: " خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة فلما حججت رجع أخي بأمي، وتخلفت في طلب الحديث فلما طعنت في ثماني عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وذلك أيام عبيد الله بن موسى، ثم قال: صنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة "[1].

وهذا يدل على اهتمام البخاري بهذا الكتاب وعنايته به ذلك أنه ألفه بعد رحلته الواسعة في الأقطار الإسلامية، وكان هذا قبل تأليف كتابه الصحيح لأن معرفة الصحيح من الحديث تتطلب معرفة دقيقة لرواة الحديث وإدراك مراتبهم.

يقول العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي محقق تاريخ الكبير " لعله أول مصنف جامع لأسماء الرواة فيكاد يكون أعجوبة من أعاجيب التأليف عمل فيه البخاري بجد وآزره في ذلك هدي من الله وعون "[2].

* **فالإمام البخاري** أول من ألف كتابا على حروف المعجم من الألف إلى الياء على هذا الترتيب المعهود، وكان من قبله إن رتب على حروف المعجم رتبها على المخارج كما فعل الخليل شيخ سيبويه وغيره، وكان في ذلك صعوبة، وطريقة البخاري طريقة عملية وسهلة، ولهذا أخذ بها معظم من جاء بعده.

---

[1] تاريخ بغداد (٧/٢) والسير (٤٠٠/١٢)

[2] مقدمة التاريخ (٦/١)

* **بلغ عدد الرواة** الذين ترجم لهم البخاري في كتابه من رجال ونساء وأصحاب الكنى (١٣٧٨٢) ترجمة وهذا يدل على خطأ الحاكم فيما نقلناه عنه في القسم الثالث من الرواة من أن عدد الرواة في التاريخ الكبير أربعون ألفا.

* **ثم إن كتاب التاريخ** مع أنه من أوائل ما ألف في رواة الحديث إلا أنه يكاد يكون مستوعبا لجميع رواة الحديث في عصره ومن قبله، فالراوي الذي لم يذكره البخاري في التاريخ الكبير فغالبا لا تجد له ذكر في بقية الكتب لاسيما المتقدمين منهم، وهذا يشهد للبخاري تقدمه على كل من ألف في الرواة بالحفظ والمعرفة ولهذا فإن معظم الأئمة الذين ألفوا في الرجال بعده يأخذون الترجمة من البخاري فيضيفون إلى كلامه ما وقفوا عليه من كلام غيره من أهل العلم، فكتابه هو العمدة ويبين لك هذا ما قاله شيخه إسحاق بن راهويه حين رأى التاريخ الكبير للبخاري فلم يتمالك أن قام فدخل به على الأمير عبد الله بن طاهر فقال: " أيها الأمير ألا أريك سحرا "[1].

وقال أبو العباس ابن سعيد: " لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغني عن كتاب التاريخ تصنيف محمد بن إسماعيل "[2].

* **إن البخاري** لا يطيل عادة في الترجمة وإنما يذكر الراوي باسمه واسم أبيه وجده ونسبته وكنيته ثم يذكر شيخا أو شيخين وكذلك التلاميذ، وقصده من ذلك تحديد طبقة الراوي لمزيد التعريف به.

---

[1] مقدمة فتح الباري (ص ٤٨٤)

[2] تاريخ بغداد (٨/٢)

* **لأجل ما عرف به البخاري** من شدة تحفظه عن الكلام في الرواة أهمل كثيرا من ألفاظ الجرح والتعديل خوفا أن يجره ذلك إلى الغيبة المحرمة وقد رُوي عنه أنه قال: ما اغتبت أحدا منذ عرفت أن الغيبة حرام، ولهذا إن تكلم في الرواة فيأتي بعبارة مهذبة كقوله " فيه نظر " وكقوله " سكتوا عنه " وقد تكلمنا فيما مضى على اصطلاح البخاري في تلك الألفاظ.

ولم يكن سكوته عن الكلام في الرواة عن عجز وقلة معرفة بهم ولكنه من باب التحفظ كيف وهو القائل " وكل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت تطويل الكتاب" [1].

* **وإن أراد بيان درجة الراوي** نقل الجرح والتعديل فيه من شيوخه كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعمرو بن الفلاس أومن تقدمهم كيحيى القطان وابن مهدي وغيرهم.

* **ومما يمتاز به التاريخ الكبير** على غيره أن المؤلف أثناء ترجمته للراوي كثيرا ما يذكر له بعض الأحاديث المعلة إشارة منه إلى أن العلة في هذا الحديث من صاحب الترجمة أو يكون صاحب الترجمة مقلا، وليس له من الأحاديث إلا حديث أو حديثان فيذكرهما لتمام تعريفه بتلك الأحاديث لأن اختبار الراوي في ضبطه وقوة حفظه يكون عن طريق مروياته ومقارنتها بماروى غيره من الثقات.

والكتاب الثاني: الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم المتوفى سنة (٣٢٧).

---

[1] تاريخ بغداد (٧/٢)

المادة العلمية فيه وبيان منهجه :

* **سبب تأليف هذا الكتاب** أن أباحاتم وأبازرعة لما حمل إليهما تـــاريخ البخاري الكبير قالا: "هذا علم لايستغنى عنه ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنـــا فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا "

وما فعلاه ليس من باب الحسد كما قد يتبادر إلى أذهان بعض النـــاس وإنما الغبطة والتنافس في باب الخير فهذا التأليف هيج ما لدى هذين الإمامين من قدرة على إنجاز عمل كهذا ولإتمام الجوانب التي أهملها البخاري كذكر ألفـــاظ الجرح والتعديل في الراوي ولهذا يقول محقق الكتاب عبد الرحمن بن يحيى المعلمي " والتحقيق أن الباعث لهما على إقعاد عبد الرحمن وأمرهما إياه بما أمراه إنما هـــو الحرص على تسديد ذلك النقص وتكميل ذاك العلم ولا أدل على ذلك من اسم الكتاب " الجرح والتعديل " [(١)] اهـــ فنفع الله بهما الأمة بسبب هذا الكتاب .

* **ومجموع ما في كتاب** الجرح والتعديل (١٨٠٤٠) ومن هنا يعـــرف أنه زاد على كتاب البخاي عددا كثيرا من الرواة يقرب من ثلـــث الكتـــاب، والسبب في ذلك أن ابن أبي حاتم قد تأخر وفاته عن البخاري فكان يزيـــد في الكتاب من لم يرد لهم ذكر في التاريخ ومعظمهم من معاصريه الذين هم بعـــد طبقة البخاري والله أعلم بالصواب.

* " **لا شك أن ابن** أبي حاتم استفاد من البخاري وحـــذا حـــذوه في الترتيب وسياق كثير من التراجم وغير ذلك " [(٢)].

---

(١) المقدمة (يا)

(٢) قاله عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في مقدمة الجرح

* **قلت**: إن ابن أبي حاتم وإن استفاد كثيرا من الإمام البخاري ونهج طريقته في تراجم الرواة إلا أن كتابه يمتاز باعتناء ألفاظ الجرح والتعديل كما سبق، فما من ترجمة من تراجمه إلا وقد بين درجتها من جرح أوتعديل إلا الأسماء التي لم يعرف من حالها شيئا ترك لها ابن أبي حاتم بياضا رجاء أن يقف من حالهم ما يرشده إلى بيان درجته وقد أشار إلى ذلك في مقدمته بقوله: " ... على أننا ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشمل الكتاب على كل من رُوى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله تعالى" [1].

* **ومما يمتاز به** كتاب الجرح والتعديل أن ابن أبي حاتم لم يكتف بقول أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين فقط بل حاول أن يذكر أشهر ما وقف عليه من أقوال أئمة النقد في الراوي أمثال أحمد بن حنبل وابن معين وابن مهدي ويحيى القطان وغيرهم و أشار إلى هذا بقوله " قصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي زرعة وأبي رحمهما الله و لم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلة معرفتهم به ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها والجواب إلى صاحبه " اهـ [2].

وعليه فكتابه عمدة في جمع أقوال الأئمة البارزين في باب النقد لا سيما أنه ينقل عمن لم يدركهم بالأسانيد الصحيحة.

---

[1] المقدمة (٣٨/٢)

[2] المقدمة (٣٨/٢)

* **من الملاحظ** على ابن أبي حاتم أنه تصرف في اختيار نصوص الأئمة فإن كان للإمام الواحد أكثر من قول في الراوي فإنه يختار منهما ما يراه صوابا كما بينه ذلك بمقدمة الكتاب حيث قال " ونظرنا في اختلاف الأئمة في المسؤولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسؤول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم "[1] وهذا فيما يظهر لي أنه تصرف غير جيد لأنه قد يظهر لغيره من الأئمة رجحان القول الثاني الذي تركه فذكر الأقوال جميعا، وإن كان فيها تعارض أولى وقد يزول هذا التناقض بالدراسة والمقارنة بحيث ينزل قول كل قول على حالة فلا ينبغي إهماله.

* **بدأ بمقدمة نفيسة** تحدث فيها عن مكانة النبي ﷺ وعن السنن ومنزلتها ومراتب الرواة في الجرح والتعديل ثم تحدث عن الصحابة ومكانتهم في الإسلام ثم عن التابعين ثم عن أتباع التابعين ثم ترجم لثمانية عشر من مشاهير النقاد من أئمة الجرح والتعديل من أتباع التابعين فبدأ بمالك بن أنس وانتهى بأبيه أبي حاتم الرازي.

* **ثم رجع في بداية** المجلد الثاني حسب تجزئة المطبوع وقبل الشروع في تراجم الرواة فذكر مقدمة ثانية تحدث فيها عن تثبيت السنة وجماع أبواب الجرح والتعديل وصفة من يقبل منه الحديث ثم بين منهجه في كتابه كما أشرنا إليه سابقا.

---

[1] المقدمة (٢/٣٨)

* الكتاب الثالث: تاريخ الدوري المروي عن ابن معين

إن مما هو معلوم أن ابن معين وإن كان من أبرز علماء عصره ومن النقاد البارزين لم يؤلف بنفسه كتابا في الجرح والتعديل وقد مر بنا في ترجمته أنه كتب بيده ستمائة ألف حديث وقال أحمد بن حنبل ولعل المحدثين كتبوا له ستمائة ألف حديث (أي أخرى) وكان يحيى بن معين ممن يرى عدم وضع الكتب كزميله أحمد بن حنبل، ولمكانته البارزة قصده الداني والقاصي للالتقاء به والاستفادة منه والأخذ من معين علمه،ولهذا كثر تلاميذه والآخذون عنه واستمرت روايتهم عنه طوال حياته ومن أبرز الروايات التي رويت عنه:

١ــ رواية ابن محرز وقد بلغ عدد التراجم فيها (١٧٠٠) ترجمة واسم الكتاب معرفة الرجال عن يحيى بن معين.

٢ــ ورواية ابن الجنيد وبلغ عدد التراجم فيها (١٠٠٠) ترجمة.

٣ ــ ورواية الدارمي وبلغ عدد التراجم فيها (٩٠٠) ترجمة.

٤ ــ ورواية هاشم بن مرثد الطبراني وهي عبارة عن ورقتين.

٥ ــ ورواية الدوري وبلغ عدد التراجم فيه (٥٤٠٠) [1].

وأهم تلك الروايات رواية الدوري وهو عباس بن محمد بن حاتم الدوري ولد عام (١٨٥وتوفي عام (٢٧١) وأهمية رواية الدوري تتمثل في أمرين:

أولاهما : أن رواية الدوري هي أكبر الروايات التي رويت عن ابن معين حجما وذلك لمرافقة الدوري لابن معين مدة طويلة من حياته.

---

[1] أفاد ذلك محقق تاريخ الدوري د/ أحمد بن محمد نور السيف .

ثانيهما: أن رواية الدوري كما سنذكره تشتمل على أمور كثيرة غير علم الجرح والتعديل ولكنها تتصل بعلم الجرح وقل أن تجد هذه العلوم في غير رواية الدوري.

بما تقدم تبين أنه ليس لابن معين في ترتيب هذه الكتب ولا في منهجها أي دور بل إن هذا كله من عمل التلميذ فهو الذي يختار المادة التي يلقيها على شيخه ويرتبها على الوجه الذي يراه.

ولعل سبب كثرة السؤالات عن ابن معين يرجع إلى أن تلاميذه حين رأوا أن شيخهم لا يرى وضع الكتب أحبوا أن يحفظوا علمه بطريقة لا تثير حساسية الشيخ وذلك عن طريق طرح أسئلة عليه في شتى علوم الحديث ثم جمعوا أجوبة تلك الأسئلة، فحفظ كل واحد منهم ماوصله من شيخه من العلوم، فلما مات ابن معين واحتاج الناس إلى علمه أخرجوا تلك العلوم للناس فحفظ الله بهم علم هذا الإمام وانتفعت الأمة بذلك.

منهج الدوري والملامح الظاهرة على روايته :

* **إن الدوري رتب** مادة تاريخه على الطبقات حسب الأمصار فبدأ بالصحابة ثم التابعين ثم المكيين ثم المدنيين ثم الكوفيين ثم البصريين ثم الخراسانيين ثم أهل واسط والسودان ثم الشاميين والمصريين وأهل الحجاز وأهل الرقة إلخ.

* **ولما كان للتلميذ دور بارز** في تصوير المسألة وتهيئة المعلومات للشيخ المسؤول عنه تجد تفاوتا بين هذه الكتب في مضمونها بحسب مقدرة التلميذ ومعرفته وكان الدوري من أبرزهم وألزمهم لابن معين فتجد يجمع في سؤاله بين المشتركين في الاسم والمتشابهين فيه فيفرق الشيخ بينهما في الحكم كان

يقول: فلان ثقة وفلان ضعيف، أو يجمعهما في الحكم كأن يقول : كلاهما ثقة حسب حال الراويين ولهذا تختلف كتب السؤالات من حيث القيمة العلمية فيها باختلاف أصحابها فمن كان منهم من أهل العلم المتمكنين فيه تأتي سؤالاته دقيقة ومفيدة.

* **تاريخ الدوري يختلف** عن بقية السؤالات عن ابن معين باشتماله على أنواع من علوم الحديث وقضايا الصحابة، ومناقب العلماء وبعض مسائل الفقه ومن ذلك على سبيل المثال أنه ذكر ما دار بينه وبين ابن معين في قضايا تتعلق بالموضوع، ثم قال " قلت ليحيى هكذا تقول في كل داعية لايكتب حديثه إن كان قدريا أورافضيا أو غير ذلك من أهل الأهواء من هو داعية؟ قال (أي ابن معين) لا يكتب عنهم إلا أن يكون ممن يظن به ذلك ولا يدعوا إليه كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو إليه " [1].

ومما يدل على دقة الدوري فيما ينقله عن ابن معين أنه يفصل بين ما أقر به وبين ما أجابه لفظا ومن ذلك أنه ذكر حوارا دار بينه وبين شيخه ابن معين حول قبول الصدقة ثم قال:" هذا الكلام قاله يحيى بن معين، وبعضه قلته أنا ليحيى فقال: نعم هذا كذا " [2].

* **وكثيراً** ما يُسأل ابن معين عن الراوي في تاريخ الدوري فلا يحكم عليه بنفسه بل ينقل الجرح والتعديل عن غيره ممن تقدمه من الأئمة كابن مهدي

---

(١) التاريخ (١٣٩/٤)

(٢) في التاريخ (٣١٩/٤)

ويحيى القطان وغيرهما ففي هذه الحالة فالدوري ينقل ذلك القول بالسند المتصل منه إلى ذلك الإمام.

* **ومما يلاحظ** أن الدوري قد ينقل أحيانا أقوالا من الجرح أوالتعديل في هذا الكتاب عن غير يحيى بن معين وهو قليل جداً[1].

* **وابن معين يعتمد** على الأصمعي اعتمادا شبه كلي في تفسير غرائب الألفاظ التي ترد في الحديث وفي كلام أهل العلم.

* **والإمام ابن معين** كان يتكلم في الرواة جرحا وتعديلا طوال عمره وكان له تلاميذ وهم من طبقات متعددة، فمنهم المتقدم ومنهم المتأخر، ولهذا كثر وجود أقوال متناقضة منقولة عن ابن معين في الراوي الواحد ولهذا أسباب أبرزها.

١ـ أنه ربما يتغير رأي الإمام في بعض رواة الحديث بحسب ما ظهر له من أدلة تخالف ما قرره في شأنه، وهذا أمرطبيعي.

٢ـ أن الإمام مهما اتصف به من مكانة علمية فهو بشر يخطئ ويصيب فقد يلتبس بعض الرواة عليه فيوثق ضعيفا أو يضعف ثقة

٣ـ أن هؤلاء التلاميذ وهم كثيرون كما تقدم قد يعتقد بعضهم أن كلام الإمام إنما هو في الراوي الفلاني وكلامه في الحقيقة في راو آخر ويدل على هذا قول الدوري سمعت يحيى بن معين يقول:"محمد بن ثوبان الذي يحدث عن

---

(١) انظر مثلا (٤/١٤٠ فقرة ٣٥٨٤

نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ في التيمم بصري وهو ضعيف قلت: أليس قلت مرة ليس به بأس؟ قال ابن معين: ما قلت هذا قط " [١].

وهذا يبين أن بعض تلاميذه قد أخطأوا عليه فنقلوا عنه ما لم يقله عن غير عمد.

وعليه فإن وجد قولان متناقضان عن ابن معين في الراوي الواحد فلا بد من البحث والتأكد هل فعلا ثبت عنه القولان وذلك بمراجعة معظم كتب السؤالات عنه فإن ثبت عنه القولان فلا يخلو الأمر من اثنين:

١ـ أن يعلم المتأخر عن المتقدم فيؤخذ المتأخر من قوليه ويعتبر ذلك منه تغير الاجتهاد في هذا الراوي.

٢ ـ وإن لم يعلم المتقدم من المتأخر فينظر في بقية أقوال أهل العلم في هذا الراوي فيؤخذ من قوليه القول الموافق لما قاله الجمهور.

ثم ختم الدوري تاريخه برسالة الإمام ليث بن سعد إلى الإمام مالك بن أنس ورسالة الإمام مالك إلى ليث بن سعد.

والخلاصة تاريخ الدوري كتاب عظيم جم الفائدة حوى كثيرا من علم الإمام يحيى بن معين في الجرح والتعديل ومسائل أخرى تتعلق بفن الحديث [٢].

---

(١) التاريخ (٤/٣١٠)

(٢) والكتاب محقق بمركز البحث العلمي بأم القرى بتحقيق د/ أحمد نور الدين سيف ولكنه قد حمل الكتاب ما لايحتمل فجعل المقدمة تساوي حجم الأصل وغالبها تكرار لنصوص الكتاب مما قلل الاستفادة منه كما ينبغي.

القسم الثاني: كتب ألفت في الثقات من الرواة فقط دون غيرهم سواء كانوا من رجال الكتب الستة أومن غيرها فإذا وجد هذا الصنف أي كونه ثقة وُضع في هذه الكتب.

ومن هذه الكتب ثقات ابن حبان ويعتبر أجمع كتاب ألف في ثقات رواة الحديث لولا ما كدره من ذكر المجاهيل وبعض الضعفاء فيه

ومنهجه في كتابه هذا كما صرح في مقدمة الكتاب مايلي:

١ــ أن جميع من يذكرهم في هذا الكتاب يحتج بخبرهم فيدخل في هذا الثقة والصدوق ومن قيل فيه لا بأس به بل ويدخل فيه المستور أيضا كما سيأتي قال ابن حبان: " فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبرُه عن خصال خمس، فإذا وُجد خبر منكر عن واحد ممن ذكرته في كتابي هذا فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خصال خمس: إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أويكون دونه رجل واهٍ لا يحتج بخبره أوالخبر مرسلا لا يلزمنا به الحجة أويكون منقطعا لا تقوم بمثله الحجة أويكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه " [1].

٢ــ أن الثقة عنده هو من لم يعرف بجرح وهو نص كلامه في مقدمة الكتاب " وكل من ذكرت في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس

---

(١) مقدمة الثقات (١/١٠)

التي ذكرها فهو عدل حتى يتبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة مـــا غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم " [1].

قلت:ولهذا نسب إليه التساهل في توثيق كثير من الرواة إلا أن ابن حجر قد نازع في بعض أقواله في نسبته التساهل إليه فقـــال: " إن كـــانت باعتبـــار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح لأنه يسميه صحيحـــا، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع ممن فوقه، وسمع منه الآخذ عنه ولا يكون هناك إرسال ولا انقطـــاع وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقـــة و لم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هـــذه حالـــه ولأجل هذا ربما اعترَض عليه في جعلهم من الثقات من لم يعرف اصطلاحه ولا اعتراض عليه فإنه لايشاحح في ذلك [2].

٣ــ أنه لا يكتفي بالنسبة للرواة المختلف فيهم بأقوال غيره، وإنما يســبر حال الراوي بما توفر لديه من الأدلة بيَّن ذلك بقوله "ربما أذكر في هذا الكتـــاب الشيخ بعد الشيخ وقد ضعفه بعض أئمتنا ووثقه بعضهم، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في (كتاب الفصل بـــين النقلـــة) أدخلتـــه في الكتاب، ومن صح عندي أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في (كتـــب

---

(١) المقدمة في الموضع السابق .

(٢) فتح المغيث (٤٣/١)

الفصل بين النقلة) لم أذكره في هذا الكتاب لكي أدخلته في كتاب الضعفاء بالعلل " [1] .

قال عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: " التحقيق أن توثيقه على درجات :

الأولى: أن يصرح به كأن يقول : كان متقنا أومستقيم الحديث أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين عرفهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة .

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لاتقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة والرابعة صالحة، والخامسة لايؤمن فيها الخلل [2] .

ومنها ثقات العجلي وهو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح المعروف بالعجلي المتوفى (٢٦١)

---

(١) مقدمة الثقات(١/١)

(٢) التنكيل (١/٤٣٧، ٤٣٨)

* **أصل كتابه سؤالات ابنه ـــ أبي مسلم صالح ـــ له و لم يسم كتابه** باسم الثقات بل و لم يكن قصده فيما يظهر أن يخصصه للثقات لدليل وجود رواة ضعفاء في الكتاب ضعفهم العجلي نفسه وهذا يتنافى مع تسمية الكتاب باسم الثقات، وأظن أن التسمية من الهيثمي والسبكي الذين توليا ترتيب الكتاب على حروف المعجم، وأظن أن الحامل لهما على تسميته بالثقات أنهما نظرا إلى الكتاب فوجدا أن أغلب الرواة بل الكل إلا النادر ثقات وثقهم العجلي فاعتبرا أن ذلك هو أصل الكتاب بحكم الأغلبية وأن وقوع بعض الضعفاء إنما كان لغرض اقتضاه المقام كأن يذكر لدفع أن يظن أنه ثقة والله أعلم بالصواب.

الملامح البارزة على منهجه :

١ ـــ إن العجلي كابن حبان متساهل في التوثيق ولهذا **قال عبد الرحمن بن يحيى المعلمي**: توثيق العجلي وجد بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أوأوسع [(١)].

وقال الألباني: " العجلي معروف بالتساهل في التوثيق كابن حبان تماما فتوثيقه مردود إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم " [(٢)].

٢ـــ إنه يعطي اهتماما للجانب العقدي فيصف الراوي بأنه صاحب سنة كما يذكر لأهل البدعة نوع بدعتهم مما يفهم منه أن البدعة لها تأثير قوي في مرويات الراوي لاسيما إن كان داعية.

---

(١) الأنوار الكاشفة (ص ٦٨)

(٢) الصحيحة (٢١٩/٢برقم ٦٣٣)

(٣) الإصابة (٤١٧/٤)

٣ـــ إنه يذكر كثيرا ممن اختلف في صحبتهم في عداد التــابعين دون أن يشير إلى ذلك الاختلاف بل إنه عد الذين ولدوا في حياة النبي ﷺ ورأوه مـــــن التابعين وهم على قول الجمهور من الصحابة قال ابن حجر معلقا على جعــــل العجلي زينب بنت أبي سلمة ـــ وكان عمرها سبع سنين عند وفاته ﷺ ورأتــــه وكانت ربيبته في ثقات التابعين قال: "ذكرها العجلي ـــ في ثقات التابعين كأنه يشترط للصحبة البلوغ "[١].

قلت: والذي يؤكد ما ذهب إليه ابن حجر من أن العجلـــــي يشـــترط للصحبة البلوغ ـــ وهو قول لبعض أهل العلم ـــ أنه (أي العجلي) عد محمود بن ربيع الأنصاري ـــ وقد عقل مجة مجها رسول الله في وجهـــــه وحديثــه في صحيح البخاري ـــ ومحمود بن لبيد الأنصاري، وعبيد الله بن عدي الخيــــار، وأباالطفيل عامر بن واثلة ويوسف بن عبد الله بن سلام عدهم كلهم في ثقـــات التابعين.

ومنها ثقات ابن شاهين وهو الإمام الحافظ أبوحفص عمر بن أحمد بن عثمان ولد في صفر (٢٩٧) وتوفي سنة (٣٨٥) وكان كثير التأليف رحمه الله تعالى.

منهجه وملامح كتابه :

١ـــ بلغ عدد الرواة الذين ترجم لهم في هذا الكتاب (١٦٦٠) ترجمة

وهذا الكتاب وإن كان مؤلفه متأخرا نسبيا إلا أنه يعتبر مرجعا هامـــا في ثقات رواة حديث رسول الله ﷺ .

٢ــ إن ابن شاهين يوجز القول في الراوي بحيث لا يتجاوز بترجمته سطرا واحدا ويذكر من نسب الراوي ما يتميز به عن غيره .

٣ــ ينقل ابن شاهين غالبا التوثيق عن غيره ممن تقدمه من الأئمة وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه بقوله " هذا كتاب ممن روى حديثا ممن انتهى إلينا ذكره عن نقاد الحديث ممن قبلت شهادته، واشتهرت عدالته وعرف ونقل مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وعثمان بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله الموصلي وأحمد بن صالح (المصري) [1] .

وهذه ميزة لكتابه إذ يوجد فيه أقوال لبعض الأئمة ممن ليس لهم كتب في الجرح والتوثيق و لم ينقل أقوالهم كعثمان بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله الموصلى فلا تجد أقوالهم في كتب الجرح والتعديل إلا النادر . ثم قال: " وأخرجت أسماء الثقات على حروف المعجم ليقرب على الناظر فيه اسم من قصده ".

٣ــ مع إيجازه القول في الراوي قد يشير إلى الاختلاف في الراوي أويكتفي بأحد القولين فيه ويكون ذلك القول الذي يذكره هو الراجح عنده دون غيره .

ولا يحضرني الآن كتاب آخر ألف في ثقات الرواة ولكن يمكن اعتبار الطبقات للنسائي ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان من هذه الكتب لأنهما

---

(١) مقدمة ثقاته صفحة (٢٥)

وإن لم يسميا كتابيهما باسم الثقات إلا أنهما لا يذكران إلا العلماء البارزين من كل الطبقات وهم أئمة في الحديث والفقه.

ويرجع سبب قلة التأليف في ثقات الرواة في نظري أن الغالبية العظمى من الرواة ــ ولله الحمد ــ ثقات فصار التأليف في الثقات كالتأليف في عامة الرواة والحكمة تقتضي تخصيص العدد القليل بالتأليف للتنبيه على أن من عداهم ثقات ولهذا كثر التأليف في الضعفاء كما سيأتي.

وهذه الكتب المؤلفة في الثقات لابد أن يعي الباحث فيها حقيقتين:

أولاهما: أنه ليس بالضرورة أن كل من ذكر في هذه الكتب المؤلفة في الثقات أنه ثقة بل غاية ما في الأمر أن هذا الراوي ثقة عند هذا المؤلف، ويمكن أن يكون ضعيفا عند غيره، وقد يتوصل في أمره بعد عرض جميع الأقوال فيه أنه ضعيف لا سيما من وثقه ابن حبان والعجلي لما عرف من تساهلهما في التوثيق كما سبق.

ثانيهما: أن هذه الكتب المؤلفة في الثقات لم تستوعب جميع الرواة الثقات و لم يدع أصحابها ذلك لأنفسهم، لدليل أنه يوجد في كل كتاب منها ما ليس في الكتاب الآخر إلاأن ابن حبان قل أن يفوته من الثقات بخلاف الكتابين الآخرين ففيهما عدد قليل بالنسبة لعدد الثقات الكثيرين.

الخلاصة : هناك رواة من الثقات ليس لهم ذكر في هذه الكتب السالفة الذكر إما لأن المؤلف ليس له معرفة بحالهم أوأنهم ليسوا في نظره ثقات أوأنهم تركوهم خشية الإطالة كما هو الحال عند ابن شاهين والعجلي. والله أعلم بالصواب.

القسم الثالث: كتب ألفت في ضعفاء الرواة وهذا النوع من الكتب كثير، فمعظم الأئمة قد ألفوا في ضعفاء الرواة، ومن هذه الكتب:الضعفاء الكبير والصغير للبخاري والضعفاء والمتروكون للنسائي، والضعفاء لأبي زرعة والضعفاء والمتروكون للدارقطني والضعفاء للأزدي والضعفاء للبزار والكامل في الضعفاء لابن عدي والضعفاء للعقيلي والضعفاء لابن الجوزي وكتاب الضعفاء والمجروحين لابن حبان والأباطيل للجوزجاني وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين والميزان للذهبي واللسان لابن حجر وهلم جراً، ومعظم هذه الكتب مطبوعة ومتداولة ومعروفة لدى الباحثين.

وإنما كثر التأليف في الضعفاء لأنهم (أي الضعفاء) قليلون إذا قورنوا بالثقات فإذا عُرفوا عُلم أن من سواهم بقي على الأصل وهو التوثيق، والاعتناء بما ينضبط من الأشياء وينحصر بالذكر مسلكٌ جيد وقاعدة معروفة ولهذا يقول النحويون المعارف ستة أوسبعة فيذكروها ثم يقولون وما سوى ذلك فهو نكرة، بل ولهذا أصل في الشرع فالرسول ﷺ حين سئل عما يلبس المحرم من الثياب أجابهم بما لا يجوز لبسه لأنه ينحصر وينضبط بخلاف ما يجوز لبسه فهو كثير.

وإذا كان الأمر كذلك فلنقتصر على تعريف الكتب التي هي عمدة في هذا الباب لكون مؤلفيها جمعوا في كتبهم أكبر عدد من الضعفاء .

ومنها الكامل في الضعفاء لابن عدي عبد الله بن عدي بـــن عبــد الله المتوفى سنة ٢٦٥ .

وإنما بدأت به لأنه كما يُفهَم من اسمه كتاب جــامع لجميــع الــرواة الضعفاء وقد بلغ عدد الرواة الذين ترجم لهم (٢٢٠٦) حسب مــا جــاء في المطبوعة وهو سبع مجلدات.

٢ـــ بدأ بمقدمة تحدث فيها عن التحذير عن الكذب على رسول الله ﷺ وما يتعلق بذلك ثم ذكر من شدد من الصحابة في الكذب على رسول الله وبـين حرصهم على سنة النبي ﷺ حفظا وفهما مع تقليل الحديث عنه ﷺ إلابما تدعـو إليه الحاجة ثم عن الأمور المكروهة في باب الرواية كالتدليس وقبـــول التلقــين وطلب الأحاديث الغريبة.

ثم ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من جرح المجروحين مــن الرواة من أئمة النقد البارزين في هذا الباب فبدأ بعمر بن الخطاب وانتـــهى إلى ذكر النقاد من أهل عصره فترجم لأكثر من سبعين إماما من أئمة السنة وحملــة الآثار عبر العصور إلى زمنه.

وقد مر في ترجمة ابن عدي أن هذا الكتاب أشاد به غير واحد من أهــل العلم وبه اشتهر ابن عدي قال السبكي"وكتابه الكامل طابق اسمه مسماه ووافـق لفظه فحواه من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون" [١].

---

(١) الطبقات (٣/٣١٥)

ولما سئل الدارقطني أن يؤلف في الضعفاء أجاب بقوله " أليس عندك كتاب ابن عدي فقال القائل: نعم قال:فيه كفاية لا يزاد عليه " [1].

ولكي ندرك قيمة هذا الكتاب أنقل لك ما قاله مؤلفه في مقدمته حيث قال: "وذاكر في كتابي هذا كلَ من ذُكر بضرب من الضعف ومن اختلف فيهم، فجرَّحه البعض وعدله البعض الآخر، ونرجح قول أحدهما مبلغ علمنا من غير محابات ولايبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلامن هو ثقة أوصدوق، وإن كان ينسب إلى هوى وهو فيه متأول "[2].

ومما نقلت يتضح قيمة هذا الكتاب العلمية ومنهجه في ذكر الرواة الضعفاء فلا يكتفي بالضعيف المتفق على ضعفه بل يذكر المختلف فيهم بل إن الذهبي يزيد الأمر وضوحا فيقول " يذكر في الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شيء ولوكان من رجال الصحيحين ولكنه ينصر له إذا أمكن " [3].

ويتلخص منهج هذا الكتاب في ثلاث نقاط رئيسة :

١ ــ استيعابه لكل من تكلم فيهم من الرواة ولو كان ثقة.

٢ــ نقل كلام أهل العلم من التجريح والتعديل بالسند في ترجمة الرواة ثم الترجيح بين هذه الأقوال إن كانت متعارضة حسب الإمكان، وعليه فكتابه يعتبر مرجعا لكثير من أقوال الأئمة ممن تقدمهم بحيث يمكن للباحث توثيق كلام ابن معين وابن المديني وأحمد بن حنبل من كتابه الكامل في كثير من الرواة.

---

(١) تاريخ جرجان (٢٢٦)

(٢) المقدمة (١/١، ٢)

(٣) الميزان (١/١)

٣ـ بعد نقل أقوال المجروحين والمعدلين في الراوي يسبر مروياته لينظر ماخالف الراوي فيها الثقات هل هي كثيرة أوقليلة ليعرف مدى ضبطه ثم يصدر حكمه على الراوي وهذه ميزة قل أن تجد من يشاركه فيها.

ملحوظة: النسخة المطبوعة بمطبعة دار الفكر وهي الوحيدة في الأسواق حاليا كثيرة الأخطاء بل هناك تراجم سقطت بكاملها، واستدرك على المطبوع الشيخ أبو الفضل الحسيني التراجم الساقطة في مجلدة صغيرة وذكر في مقدمتها " أنه لاتكاد تخلو صفحة من التصحيف والتحريف في النص سواء الأسماء أوالمتون".

ولهذا رأى قسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بجامعة الإمام تحقيق الكتاب من جديد من قبل الطلاب في مرحلة الماجستير .

ومنها الضعفاء للعقيلي وهو محمد بن عمرو المعروف بالعقيلي المتوفى سنة(٣٢٢)

١ـ بدأ بمقدمة موجزة تحدث فيها عن جواز جرح المجروحين من الرواة ونقل فيها بعض أقوال أهل العلم في هذا الموضوع كما تحدث عن الضوابط فيمن يؤخذ حديثه.

٢ـ إن كتاب العقيلي كتاب كبير قد حوى أكثر من ألفي ترجمة ولهذا سماه بعضهم بالضعفاء الكبير مع أنه ليس له كتاب في الضعفاء باسم الصغير، وإنما سموه بالكبير لكبر حجمه والله أعلم.

٣ـ إن المادة العلمية الموجودة فيه لاتختلف كثيرا عن مادة كتاب الكامل وطريقتهما متقاربة من حيث ذكر من تكلم فيهم، ونقل أقوال أهل

العلم في الراوي بالسند وذكر بعض المناكير التي وقعت له إلا أن العقيلي لايطيل بل يقتصر على حديث أوحديثين كالدليل على ضعف الراوي كما أنه يكتفي بذكر قول أوقولين من أقوال العلم، ولهذا جاء كتابه على نصف حجم كتاب الكامل لابن عدي مع أن عدد التراجم في الكتابين متقاربة.

٤ــ إن العقيلي قد أكثر من استعمال لفظة " لا يتابع عليه " إشارة منه إلى أن هذا الراوي يروي بما لا يشاركه فيه غيره ليتوصل بذلك إلى عدم قبول ما تفرد به من الروايات ولهذا رد عليه الذهبي بقوله " انظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما منهم أحد إلا وقد انفر بسنة أفيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا " [١].

قلت: ومؤاخذة الذهبي على العقيلي فيها نظر من جهتين :

الأولى: أن قياس تفرد غير الصحابة على الصحابة قياس مع الفارق .

الثانية: أن قوله " إن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا " لا يرد على العقيلي لأنه (أي العقيلي) يتحدث في هذا الكتاب عن الضعفاء فإذا كان تفرد الراوي بما لايتابع عليه عيب قد يؤدي إلى رد مروياته، وانضاف إلى ذلك كون الراوي ضعيفا أوعلى الأقل متكلما فلا شك أن تفرده والحالة هذه ــ يجب التنبيه عليه ولكن يبقى كلام الذهبي في محله إذا كان العقيلي يعتمد في تضعيفه للرواة على مجرد التفرد ليس لأمر آخر و لم يتبين لي ذلك والله أعلم.

---

(١) قواعد علوم الحديث بتحقيق أبي غدة (٢٧٨)

ومنها كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان صاحب كتاب الثقات .

١ ــ ألف كتابه هذا بعد كتابه الثقات وشرط على نفسه في هذا الكتاب أن لايكتفي بنسبة الضعف إلى الراوي كما فعل معظم المتقدمين عليه، وإنما يذكر تضعيفه ثم يبين سبب ذلك فقال في المقدمة : " وإني ذاكر ضعفاء المحدثين وأضداد العدول من الماضين ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح وصح عندي فيهم الجرح وأذكر السبب الذي من أجله جرح، والعلة التي بها قدح لـيرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج"

٢ــ لايطيل في الغالب ترجمة الراوي وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه بقوله "وأقصد في ذلك ترك الإمعان والتطويل وألزم الإشارة إلى نفس التحصيل "

٣ ــ ثم قدم بين يدي كتابه بمقدمة نفيسة مطولة تحدث فيها عن السنن والحث على نشرها والتغليظ في الكذب على الرسول ﷺ ثم تحدث عن أئمة الحديث البارزين وذكر شيئا من مناقبهم من عصر الصحابة إلى زمنه ثم ذكر الأدلة الدالة على جواز جرح المجروحين من الرواة صونا للشريعة ثم تعرض لتقسيم الرواة الضعفاء إلى عشرين قسما ثم تحدث عن الطائفة المنصورة وبين أن أحق الناس بها هم المحدثون.

ثم ذكر أنواعا من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها وأنها ستة أجناس فذكر منها حكم رواية من كان يخطئ من الرواة في الحديث والثقات

الذين كانوا أكثروا الراوية عن الضعفاء وعن المدلسين وعدم احتجاج روايتـــهم إلا فيما صرحوا فيه بالسماع.

٤ــ وأما منهجه في هذا الكتاب فقد بينه بقوله في مقدمة الكتاب " إنمــا نملي أسامي من ضعف من المحدثين، وتكلم فيه الأئمة المرضيون، ونذكــــر مـــا نعرف من أنسابهم وأسبابهم ونذكر عند كل شيخ منهم من حديثه ما يستدل به على وهنه في روايته تلك ".

ثم ذكر أنه رتب مادة الكتاب على حروف العجـــم ليكـــون أدعـــى للمتعلم إلى حفظه وأنشط للمبتدأ في وعيه، وأسهل عند البغية لمن أراده.

٥ ــ إن ابن حبان معروف منه تشدده في الجرح كما أنه متســـاهل في التوثيق قال ابن حجر : " ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه " [١] .

وقال الذهبي في الميزان " في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفـــي " وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته، وفي ترجمة " محمد بن الفضل السدوسي عارم " ... فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم و لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثا منكرا فأين ما زعم "

٦ــ وقد يحكم على الراوي بمجرد بعض الأوهام في رايته بأنه يـــــروي الموضوعات عن الثقات و يقلب الأخبار إلى غير ذلك من الألفاظ الجاهزة لديــه فعلى سبيل المثال " الحارث بن عمير المكي وثقه حماد بن زيـــد وابـــن معـــين

---

(١) هدي الساري .

والنسائي وأبوزرعة والدارقطني وأخرج له الشيخان لكن ابن حبان بسبب حديث واحد قال في حقه " كان ممن يروي عن الأثبات الموضوعات ثم ذكر له حديثا قال ابن حجر: " والذي يظهر لي أن العلة ممن دون الحارث "[1] .

وكتابه هو العمدة لابن الجوزي في حكمه على كثير من الأحاديث بالوضع ولهذا نسب إليه شيء من التساهل في حكمه على الأحاديث بالوضع وانتقد عليه من أجل ذلك.

ومنها ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان المعروف بالذهبي المتوفى سنة ٧٤٨.

وكتابه هذا من أجمع الكتب للضعفاء وكل من تكلم فيهم من الرواة من التابعين ومن بعدهم ذلك أن مؤلفه نظر في الكتب المؤلفة قبله في الرواة وأخذ من كل ما زاد على الآخر فجمع جميع ذلك في هذا الكتاب، وقد ترجم في هذا الكتاب لأكثر من عشرة آلاف من الضعفاء والمتكلم فيهم، ولهذا جاء كتابه من أجمع الكتب لكل من تكلم فيهم.

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة لسان الميزان: " ثم ألف الحفاظ في أسماء المجروحين كتبا كثيرة، كل منهم على مبلغ علمه ومقدار ما وصل إليه اجتهاده ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك كتاب الميزان الذي ألفه الحافظ الذهبي ...".

---

(١) تهذيب التهذيب (١٣٣/٢)

ومنهجه يتضح من مقدمة كتابه وإليك هذه النقاط :

١ــ شرط على نفسه أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه ولو بغير حق يقول في مقدمته " وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين وبأقل تجريح فلولا أن ابن عدي أوغيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته ... ".

٢ــ يذكر كل من ورد اسمه في كتاب من كتب الضعفاء ممن سبقه ولو كان ذكره على سبيل الوهم أوالخطأ بين ذلك بقوله " ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين خوفا من أن يتعقب علي لا أني ذكرته لضعف فيه عندي ".

إلا أنه استثنى الصحابة التي وردت أسماؤهم في كتب من تقدمه بسبب تلك الأحاديث التي رويت عنهم لا للكلام فيهم فقال: " إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الصحابة فإني أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم ".

٣ــ كما ذكر أنه لايذكر في كتابه من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدا لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري ثم قال: فإن ذكرت أحدا منهم فأذكره على الإنصاف.

قلت: ولما كان كتابه شاملا لكل من تكلم فيهم وفيهم بعض الأئمة وعدد غير قليل من الثقات اضطر أن يؤلف كتابا آخر في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب الرد دفاعا عنهم وبيانا للقول الراجح في أمرهم.

٤ــ يذكر في كتابه المجاهيل والمستورين ممن لم يعرف فيهم جرح ولا تعديل وكذا من فيهم لين، ومن باب أولى من كان أشد منهم ضعفا كالمتروكين والمتهمين والوضاعين والكذابين .

٥ ــ لا يذكر من قيل فيه محله الصدق أو لابأس به أوصالح أويكتب حديثه أوهو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق . ومعنى ذلك أنه لا يذكر من قيل فيه ثقة أو صدوق من باب أولى بشرط أن لايوجد من تكلم فيهم بجرح وأن لا يكون له ذكر في كتاب من كتب الضعفاء وإلا ذكره في هذا الكتاب.

والذهبي قد أطال النفس في هذا الكتاب، وحرر العبارات، وجمع بين الأقوال المتناقضة ما وسعه ذلك ونقد كل الأقوال التي لاتستند إلى دليل، وتعقب من تقدمه بذكر ما وقع لهم من أوهام لقصد بيان الصواب وإصابة الحق دون محاباة فصار كتابه عمدة لمن جاء بعده لا يتجاوزونه.

ومنها لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي المعروف بابن حجر المتوفى سنة(٨٥٢).

وهذا الكتاب كما يدل عليه اسمه عمل مؤلفه على كتاب الميزان وعلى طريقته سلك إلا أن هناك جوانب يختلفان فيها وهي:

١ــ أن ابن حجر في كتاب اللسان حذف كل الرواة الذين لهم رواية في الكتب الستة لكون تراجمهم استوفيت في تهذيب الكمال قال ابن حجر: وكان لي من ذلك فائدتان:

أحدهما: الاختصار والاقتصار فإن الزمان قصير والعمر يسير.

والأخرى: أن رجال التهذيب إما أئمة موثقون، وإما ثقات مقبولـــون، وإما قوم ساء حفظهم و لم يطرحوا، وإما قوم تركوا وجرحوا، فإن كان القصـد بذكرهم أن يعلم أنه متكلم فيهم في الجملة فتراجمهم مستوفاة في التهذيب.

٢ــ ثم إن ابن حجر ليعوض عن المحذوف سرد أسماء من حذفـــهم في آخر الكتاب يقول : " جمعت أسماءهم أعني من ذكر منهم في الميزان وسردتها في فصل أم الكتاب ".

٣ ــ أنه أضاف إلى اللسان ما استدركه العراقي على الذهبي من كتابـه ذيل الميزان .

٤ ــ زاد ابن حجر في اللسان زيادات كثيرة مما فات الذهبي في الميزان، وهذه الزيادات نوعان :

النوع الأول: زيادات مستقلة وهي التراجم التي زادها ابن حجر وليـس لها ذكر في الميزان إنما ذكرها ابن حجر إما لكون الراوي ضعيفا أوله ذكـــر في كتب الضعفاء مما هو على شرط الذهبي وهذه الزيادات ميزها عــــن الأصــل بكتابة حرف (ز) في أول الترجمة.

النوع الثاني: زيادات ذكرها عقب التراجم وهي إضافات على ما ذكره الذهبي في ترجمة الراوي من زيادة ألفاظ الجرح والتعديل أوتعقيب على كـــلام الذهبي، وهذه الزيادة ميزها الحافظ عن الأصل بقوله (انتهى) فيكون ما بعدها من كلام الحافظ ابن حجر وهذه الزيادات بنوعيها كثيرة ولهذا جـــاء حجـــم اللسان مساويا لحجم أصله الميزان مع أن ابن حجر حذف منه ما يقارب ثلـــث

رواة الميزان لكونهم من رجال الكتب الستة فيدل هذا على كثرة الزيادة التي زادها ابن حجر على الذهبي.

القسم الرابع: كتب ألفت في ورواة كتب خاصة كرجال صحيح البخاري المسمى بالهداية والإرشاد للكلاباذي المتوفى سنة (٣٩٨) والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي المتوفي سنة (٤٧٤) والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر المقدسي المتوفى سنة(٥٠٧) .

ومنها كتب ألفت في رواة الحديث في منطقة أوبلدة كتاريخ بغداد للخطيب البغدادي المتوفى سنة(٤٦٣)وتاريخ دمشق لابن عساكر المتوفى سنة (٥٧١) وتاريخ جرجان للسهمي وتاريخ موصل للأزدي المتوفى سنة (٣٣٤) والتدوين في أخبار قزوين للقزويني المتوفى سنة (٦٢٣) وطبقات أصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني وغيرها.

ومن هذه الكتب أيضا كتب ألفت في رواة يجمعهم وصف خاص كالمختلطين والمدلسين وكذا كتب ألفت في التفريق بين الرواة المشتركين في الأسماء أو المتشابهين فيها كرفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، والمؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد المتوفى (٤٠٩) وللدارقطني وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر وكذا كتب الأنساب والكنى .

وأبرز **هذه الكتب** وأكثرها تداولا، وأعمها نفعا هي الكتب التي ألفت في رواة الكتب الستة، فهذه الكتب كما أنها أصول لكتب الحديث والعمدة لماسواها، وعليها مدار أحاديث الأحكام، فكذلك رواة هذه الكتب هم الغالبية العظمى في رواية حديث رسول الله ﷺ وعليهم تدور الطرق والروايات ثم إنهم وإن كانوا من رجال الكتب الستة لكن في الحقيقة هم رواة بقية الكتب فرواة مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة ومسند أحمد مثلا هم رواة الكتب الستة إلاما ندر، فكون الراوي له رواية في أحد الكتب الستة لا يعني أبدا أنه ليس له رواية في باقي الكتب، بل وقد يكون رواياته خارج الكتب الستة أكثر من رواياته في الكتب الستة بل وقد يكون له حديث واحد في أحد الكتب الستة فيكون بسبب ذلك من رواة الكتب الستة .

ولهذا اشتهرت الكتب الستة من بين كتب السنة وحرص طلاب العلم قديما وحديثا على تحصيلها وعظم الانتفاع بها وألف العلماء في علومها المختلفة لتوضيح معالمها وتبيين مقاصدها فتنوعت خدمتهم لهذه الكتب فلا يحصى كم شارح لها ومترجم لرجالها ومستخرج عليها ومؤلف في أطرافها.

ومن أجل هذا أردت أن أعرف بالكتب التي ألفت في رواة هذه الكتب ولما كانت الكتب التي ألفت في رواتها كثيرة أحببت أن اقتصر في هذا القسم على تعريف أشهر هذه الكتب وهي تهذيب الكمال للمزي وتذهيب التهذيب والكاشف كلاهما للذهبي وتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب كلاهما لابن حجر .

وأما تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجاج يوسف بن زكـــي المعــروف بالمزي المتوفى سنة (٧٤٢).

فهذا الكتاب كما يدل عليه اسمه اختصار لكتاب الكمال لعبد الغني بــن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة(٥٠٧) ولكن أعرض الناس عـــن كتــاب الكمال والاستفادة منه لأسباب منها:

١ ـــ أن صاحب كتاب الكمال وقعت له أوهام كثيرة فأدخل عددا من الرواة وهم ليسوا من رجال الكتب الستة كما أهمل ذكر رواة هم من رجـــال الكتب الستة زاد عددهم على ألف وسبعمائة رجل كما ذكر ذلك المـــزي في مقدمة تهذيب الكمال ولهذا قال ابن حجر في مقدمة تهذيب التهذيب " فـــالمزي هو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه وألف بين لفظه ومعناه ".

٢ ـــ أن صاحب الكمال رتبه على الطبقات مما زاد صعوبة الاســتفادة منه في حين أن المزي رتب تهذيب الكمال على حروف المعجم ترتيبا دقيقا.

وكتاب المزي "تهذيب الكمال " هو كتاب غزير المادة كثير الفـــائدة لم يصنف في الإسلام مثله وقد تحدثت عنه فيما مضى عن بعض جوانبه ولا بـــأس بإعادة بعض ذلك لأهميته فموضوع الكتاب كما سبق هو رواة الكتب الســـتة وملحقاتها.

والمقصود بملحقاتها هي بعض الكتب الأخرى من غير الكتب الســـتة التي ألفها أصحاب الكتب الستة، وهذه الكتب هي الأدب المفرد وجزء رفـــع اليدين وخلق أفعال العباد وجزء القراءة خلف الإمام كلها للإمـــام البخـــاري، ومقدمة صحيح الإمام مسلم والمراسيل والقدر والناسخ والمنســـوخ والتفـــرد

وفضائل الأنصار والمسائل كلها لأبي داود السجستاني، والشمائل للإمام الترمذي وعمل اليوم والليلة وخصائص على للإمام النسائي.

منهجه وبيان طريقته :

١ــ يعرف الراوي الذي يترجم له بذكر كل ما يتعلق به من اسم ونسب وكنية ولقب وبلد ومواليه إن وجد.

٢ ــ إذا انتهى من ذلك ذكر جميع من وقف له من شيوخه مرتبا إياهم على حروف المعجم مبينا أحيانا إن كان سماعه من ذلك الشيخ صحيحا أولا، معلما على كل اسم من شيوخ الراوي برمز يحدد به من خلاله كيفية رواية ذلك الراوي عن هذا الشيخ في الكتب الستة.

فعلى سبيل المثال هذا حبيب بن الشهيد حين ترجم له وضع عليه حرف " ع " ثم ذكر من شيوخه بكر بن عبد الله المزني ووضع عليه حرف " م " والحسن البصري ووضع عليه " خ، ت، س " ويقصد بوضع حرف " ع " فوق حبيب الشهيد أن روايته في الكتب الستة أي روى له أصحاب الكتب الستة. ووضع حرف " م " فوق بكر بن عبد الله المزني يقصد به أن رواية حبيب الشهيد عن بكر بن عبد الله المزني عند مسلم فقط من بين الكتب الستة. ووضع حرف " خ ، ت ، س " فوق الحسن البصري يعني أن رواية حبيب الشهيد عن الحسن البصري عند البخاري والترمذي والنسائي فقط أي لا توجد رواية حبيب الشهيد عن الحسن البصري عند مسلم و أبي داود وابن ماجه ولكن توجد روايات حبيب الشهيد عن غير الحسن البصري عند هؤلاء.

وإذا انتهى من ذكر الشيوخ على هذه الطريقة شرع في ذكـــر تلاميـــذ صاحب الترجمة على نفس طريقة الشيوخ.

٣ـــ إذا انتهى من ذكر الشيوخ والتلاميذ يشرع في ذكر ما قيل فيه مـــن جرح وتعديل مع التنبيه على الفوائد الحديثية الأخرى أثناء ترجمة الراوي، وقـــد يسند له بعض مروياته في آخر ترجمته بسنده إلى النبي ﷺ ويفعل ذلك فيما وقـــع للمزي بعلو من رواياته.

فميزة كتاب المزي التي لايشاركه فيها كتاب آخر هي ذكره لشـــيوخ الراوي والتلاميذ محاولا استيعابهم، ومن خلاله يمكن تحديد الأسماء التي تـــرد في الكتب الستة مهملة عن طريق النظر في ترجمة شيخه أوتلميذه، وقد نفع الله بـــه الأمة، ولايدرك قيمة هذا الكتاب إلا الباحثون في الحديث حيث لاغني عنـــه لأي باحث في الحديث عند ما يريد دراسة الأسانيد

وأما كتاب تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر فهو أيضا كتاب لاتقـــل أهميته عن كتاب تهذيب الكمال، وإنما قدمته على غيره مـــن التـــهذيبات وإن كانت أقدم منه لأنه يأتي من حيث الأهمية بعد كتاب تهذيب الكمال ولهذا صار أكثر تداولا بين الطلاب وعليه الاعتماد لمن جاء بعده.

وموضوع تهذيب التهذيب هو موضوع تهذيب الكمال لأنه اختصار له ولكن اختصاره ليس كما يتبادر إلى الذهن من أن كل ما في تهذيب التـــهذيب هو في تهذيب الكمال بل اختصاره على النحو التالي.

١ ـــ إن ابن حجر حذف معظم الشيوخ وتلاميذ المترجم له معللا بـــأن ذلك غير مستطاع لأحد لكثرتهم، والمزي وإن حاول استيعابهم لكن لم يستطع،

فهناك كثير من الشيوخ والتلاميذ فاته، ولهذا اكتفى ابن حجر بذكر عدد من المشاهير من الشيوخ والتلاميذ دون ترتيبهم على حروف المعجم.

٢ــ حذفه لهذين العنصرين خفف كثيرا من حجم الكتاب على قدر نصفه لكن الحافظ ابن حجر زاد في مقابل ذلك كثيرا من ألفاظ التوثيق والتجريح استقصاها من كتب الأئمة لأن الهدف من التأليف في الرواة هو معرفة درجة الرواة من حيث الثقة أوالضعف وهذا لا يتأتى إلا بجمع جميع ما قيل فيه من أقوال في الراوي إن كان مختلفا فيه وهذه هي الميزة الكبرى في هذا الكتاب.

ويفصل بين قوله وبين قول المزي بكلمة " قلت " فتجد ما زاد ابن حجر على المزي في كل ترجمة أكثر مما ذكره المزي من ألفاظ التوثيق والتجريح.

بل هناك رواة لم يذكر فيهم المزي جرحا ولاتعديلا لكونه لم يعثر في حقهم على ما يبين أمرهم ولكن ابن حجر وقف لكثير منهم ما يبين درجتهم من التوثيق والتضعيف لتتبعه ذلك من كتب الجرح والتعديل كما أفاد ذلك في مقدمة تهذيبه.

وأما كتاب تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي فلايمكن لي الحديث عنه لكونه غير مطبوع و لم أقف حتى على المخطوط ولكن مما ظهر لي من كلام ابن حجر في مقدمة تهذيبه أن المؤلف لم يضف فيه على أصله معلومات جديدة قال ابن حجر " ثم رأيت للذهبي كتابا سماه تذهيب التهذيب أطال فيه العبارة و لم يعد ما في التهذيب (الكمال) غالبا، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين أومناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح الذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح "اهـ .

ومن خلال ما ذكره ابن حجر يفهم أن كتاب الذهبي لم يكن يختلف كثيرا عن تهذيب الكمال غير الأشياء القليلة من ذكر بعض الوفيات أومنقبة لصاحب الترجمة.

وأما **كتاب الكاشف** في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي **وتقريب التهذيب** لابن حجر فهما كتابان قيمان مفيدان على صغر حجمهما ويتفقان في النقاط التالية.

١ ــ أن كلا منهما يذكر نسب الراوي من اسم ولقب ونسبة إلا أن الذهبي لا يطيل بل يكتفي من ذلك بما يتميز به الراوي من غيره بحيث لا يتجاوز ذكر جده في حين أن ابن حجر يستقصي في ذكر نسبه ونسبته وكنيته ولقبه وبلده مع الإشارة إلى الخلاف إن وجد كل ذلك بسطر أو سطرين.

٢ــ ومما يشتركان فيه أيضا أن كلا من الحافظين يعطي للراوي حكما محددا من توثيق أو تجريح وهو خلاصة ما ترجح عندهما من أقوال العلم في الراوي، وهذا مفيد جدا بل هو أكبر فائدة وقعت لهما في هذين الكتابين لأن كثيرا من الرواة وقع الخلاف بين أهل العلم فيهم في التوثيق والتجريح أووقع الخلاف بين درجات التوثيق فأحدهم مثلا يقول ثقة والآخر صدوق و التجريح كذلك درجات.

فحكمهما على الراوي خير معين للباحث في تحديد درجة الراوي وخاصة الرواة الذين يكثر فيهم الخلاف بين أهل العلم فالاعتماد في الأزمان الأخيرة عليهما في كثير من الرواة ممن كثر الاختلاف فيهم لاسيما إذا اتفقا على حكم واحد في الراوي.

ملحوظة: ليس شرطا أن يتوصل الباحث في بحثه إلى قول أحدهما في كل مرة بل يجوز أن يختار قولا آخر إذا استعرض أقوال أهل الأئمة فيه وتبين له رجحان القول الآخر في هذا الراوي.

٣ـ ذكر تاريخ وفيات الرواة لما لها من أهمية إلا أن الذهبي قد أخل بهذا الجانب في كثير من الرواة فقد أهمل ذكر وفيات أعلام عُلم بتاريخ وفاتهم بخلاف ابن حجر فإنه ذكر لجميع الرواة تاريخ وفاته إن علم ومن لم يُعلم تاريخ وفاتهم حددهم بالطبقة التي هو منها.

وهناك جوانب يختلفان فيها :

أولاها: أن الذهبي اقتصر على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون غيرها من الملحقات التي تحدثنا عنها عند الحديث عن كتاب تهذيب الكمال للمزي وكذلك حذف من ذكر من الرواة للتمييز ممن ليس لهم رواية في الكتب الستة تخفيفا لحجم الكتاب ولأن هذه الكتب (أي الملحقات) ليس لها من المكانة والأهمية ما للكتب الستة وإنما أدخلت معها لأن مؤلفيها هم مؤلفوا الكتب الستة بخلاف ابن حجر فإنه ذكر جميع ذلك إبقاء لأصل مادة الكتاب الأصلي وإتماما للفائدة .

ثانيها: أن الذهبي في الكاشف يذكر شيخين وتلميذين للمترجم لهم كتعريف للراوي بطبقته بخلاف ابن حجر فإنه لم يذكر شيئا من ذلك إلا في ترجمة بعض المجاهيل.

ثالثها: أن الحافظ ابن حجر حرصا منه على إتمام الفائدة ضبط الأسماء بتشكيلها بالحروف ليتميز المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق ويتبين المتشابه من غيره ويصنع ذلك بالأسماء التي يصعب نطقها لغرابتها أولقلة استعمالها، وكتابه في هذا الباب فريد يعد من الكتب المتخصصة في هذا الباب.

رابعها: أن الذهبي قد يذكر الراوي ولايعطي حكما محددا من توثيق أوتضعيف فتارة يسكت عنه بالكلية وتارة ينقل فيه قولا لأحد العلماء وقد يكون ذلك اختيارا منه لهذا القول بخلاف ابن حجر فإنه يحكم على كل الرواة الذين ذكرهم في التقريب ويبين درجتهم من توثيق وتضعيف وغيرهما وهو خلاصة ما ترجح له من أقوال أهل العلم.

وأما ترتيب المادة العلمية داخل هذه الكتب

هناك ثلاث طرق رئيسة لترتيب المادة العلمية داخل هذه الكتب

الطريقة الأولى: الترتيب على الطبقات

الطريقة الثانية: الترتيب على حروف المعجم

الطريقة الثالثة: ذكر الرواة كيفما اتفقت دون اعتبار لطريقة معينة

الطريقة الأولى: وهي ترتيب الرواة على الطبقات

والطبقة قوم متقاربون في السن مشتركون في التلقي والأخذ غالبا، فترتيب الرواة على الطبقة تعني من حيث الجملة ذكر الرواة المتعاصرين الآخذين عن شيوخ معينين عند ترجمتهم في موضع واحد مع مراعاة تقديم أقدمهم في الطبقة الواحدة.

وفائدة ترتيب الرواة على الطبقات

قال السخاوي: " طبقات الرواة من المهمات، وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين كالمتفقين في اسم أوكنية أو نحو ذلك وإمكان الاطلاع على تبيين التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة "[1].

ومن فوائد كتب الطبقات أنها تعطي تصورا متكاملا عن ملامح وسمات كل عصر لأن ذكر العلماء الذين تعاصروا بمختلف تخصصاتهم في مكان واحد مع ذكر أماكن تجمعاتهم وطريقة طلبهم للعلم وبيان مؤلفاتهم، كل ذلك يساعد على فهم ذلك العصر من حيث الحركة العلمية.

---

(١) فتح المغيث (٣٨٧/٣)

ولما لم تحدد الطبقة بزمن محدد في اللغة ولافي الاصطلاح اختلف المرتبون للرواة على الطبقات، فاستعملها بعضهم بمعنى الجيل فجعل الصحابة كلهم طبقة واحدة والتابعين طبقة واحدة وأتباع التابعين طبقة واحدة وهذا ما فعلـــه ابـــن حبان في كتابه الثقات وفي كتابه مشاهير علماء الأمصار ولعل مستنده في ذلــك حديث رسول الله ﷺ " خير الناس قرني ثم الذين يلونه ثم الذيـــن يلونـــه "[1] فالجمهور فسروا القرن بالجيل، فالصحابة كلهم قرن، والتابعون كلهم قـــرن، و أتباع التابعين قرن.

ووجهة نظر ابن حبان مع اعتماده على الحديث السابق لاتتنافى مع مـــا تقدم من تعريف الطبقة لأن الصحابة متقاربون في السن وإن كان بعضهم أقـــدم من بعض، ومشتركون في الأخذ عن رسول الله ﷺ أوعلى الأقل في رؤيته، وقل مثل ذلك في التابعين وأتباعهم.

في حين أن ابن سعد قسم الصحابة في طبقاته الكبرى إلى ثلاث طبقات فجعل السابقين إلى الإسلام إلى غزوة بدر طبقة واحدة، وجعل أهل أحد ومـــا بعدها إلى فتح مكة طبقة واحدة، وجعل من دخل في الإسلام بعد فتح مكـــة طبقة واحدة، ثم فعل في التابعين ما فعل بالصحابة إلا أن ابن ســـعد لم يجعـــل الطبقة هي الأساس الوحيد في ترتيب الرواة بل هناك اعتبارات أخرى كالنســـب لاسيما في الصحابة وكالأفضلية وأيضا المدن وخاصة في التابعين ومن بعدهم بل إن الناظر في كتابه لايقدر أن يفرق بين التابعين وتبع التابعين لأنه لم يجعل لذلك

---

(١) رواه البخاري في صحيحه .

علامة يتميزون بها ولمراعاته لجميع ذلك تكررت ترجمة الراوي الواحد في أكثر من موضع في كتابه.

وأما خليفة بن خياط فإنه جعل الصحابة طبقة واحدة لم ينظر إلى أي شيء آخر إلا أنه قسم الطبقة الواحدة من الصحابة على المدن، والطبقة عنده تقوم على النسب على حسب قربهم من النبي ﷺ ، وأما التابعون وأتباع التابعين فقسمهم إلى طبقات متعددة لكن لم يكن ذلك على أساس واضح.

مادة كتابه تشتمل على ذكر صاحب الترجمة ونسبه من جهتين من جهة أبيه فيذكر أباه وجده ومن جهة أمه يذكر أمه ونسبها وقبيلتها ثم يذكر تاريخ وفاته إن وجد ، ولا يعول على ذكر التوثيق ولا التجريح ولايذكر من مشايخه ولامن تلاميذه أحدا كما لايذكر من مروياته إلا بما يتعلق بذات الراوي من مناقبه [1].

وأما الطبقات للإمام مسلم فإنه رتبها على المدن فبدأ بأهل المدينة ثم أهل مكة وما جاورها ثم أهل الكوفة ثم البصرة ثم أهل الشام ثم مصر ثم اليمن ثم من سكن الرقة ومن سكن اليمامة ثم ساكني بلدان شتى ثم النساء على نفس الترتيب في الرجال.

وكتابه مخصص للصحابة والتابعين فقط و لم يذكر من أتباع التابعين أحدا.

---

(١) طبقات خليفة مطبوع بدار الفكر تحقيق د/ سهيل زكار وأيضا طبع بتحقبق د/ أكرم ضياء العمري.

ومنهجه أنه يعنون بذكر الطبقة وبلدها ثم يسرد أسماء أصحابها مقتصـرا على ذكر اسم الراوي واسم أبيه وقد يذكر جده أحيانا مـع كنيتـه بحيـث لايتجاوز بالترجمة على نصف سطر ولايذكر تاريخ وفاته ولاما قيل فيـه مـن جرح وتعديل .

ومن الكتب التي رتبت على الطبقات وإن لم تحمل اسم الطبقة كتـاب التاريخ الأوسط (المطبوع باسم الصغير) للإمام البخاري فإنه ـ رحمـه الله ـ رتب مادة هذا الكتاب على الطبقات واستعمل الطبقة بزمن محدد وهو عشـر سنوات إلا أنه في بداية كتابه ذكر شيئا من سيرة رسول الله ﷺ وأهله من بناتـه وأزواجه ثم قال: ذكر من مات في خلافة أبي بكر وعمر، ومن مات في خلافـة عثمان، ومن مات في خلافة على رضي الله عنهم أجمعين.

ثم بدأ بالترتيب على الوفيات فقال: من مات في سنة أربعين إلى خمسين ثم بعد أن ذكرهم قال: من مات في الخمسين إلى الستين وهكذا استمر إلى نهاية الكتاب ثم بعد المائتين رتبهم على خمس سنين ثم بعد المائتين وخمسين على سـنة واحدة فيقول من مات في سنة إحدى وخمسين حتى انتهى به الأمر بمن مات في سنة خمس وخمسين ومائتين فتوفي هو ـ رحمه الله تعالى ـ في السنة السادسـة والخمسين ومائتين .

ثم كاد نظام الطبقات يختفي كلية من الوجود لعدم وضوح الطبقة مـن حيث الزمن لكونه كان يخضع لاجتهادات المؤلفين مما أوجد صعوبة في تكويـن تصور محدد عنها مماقلل الاستفادة منها من جهة وتداخل المعلومات فيها مـن جهة ثانية إلاأنه مع ذلك كانت تظهر بين وقت وآخر كتب رتبت مادتها علـى

الطبقات كطبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني إلى أن أتى حافظ عصره وإمام زمانه أبوعبد الله الذهبي المؤرخ المحدث فأحيا نظام الطبقات من جديد فرتبه كبته الأربعة وهي تاريخ الإسلام أكبر كتبه وهو مادة كتبه في الرواة وسير أعلام النبلاء وتذكرة الحفاظ ومعرفة القراء على الطبقات إلاأن الذهبي وإن رتب التراجم في هذه الكتب على الطبقات إلاأنه لم يحدد الطبقة بزمن محدد قال بشار عواد" فقد قسم الذهبي كتابه تذكرة الحفاظ على إحدى وعشرين طبقة وقسم معرفة القراء على سبع عشرة طبقة بينما جعل سير أعلام النبلاء في أربعين طبقة تقريبا مع أن الكتب الثلاثة المذكورة تناولت نظاما زمنيا واحدا يمتد من الصحابة إلى عصره الذي عاش فيه [١]".

بل إن بين كل طبقة وأخرى في الكتاب الواحد تباينا كبيرا فتجد طبقة ما تستغرق من الزمن ثمانين سنة في حين أن الطبقة التي تليها قد تستغرق خمسين سنة.

والسبب في ذلك يرجع إلى كثرة التراجم وقلتها فإن قلت التراجم طالت مدة الطبقة عنده لقلة المترجمين فيها، وإن كثرت التراجم فيها يضطر إلى تقصير زمن الطبقة لتوزيع التراجم الكثيرة على طبقات متعددة.

ولكنه جعل الطبقة تساوي عشر سنوات في كتابه " تاريخ الإسلام " والتزم بذلك في هذا الكتاب .

---

(١) مقدمة سير أعلام النبلاء (١/١٠٠)

والخلاصة أن الذهبي قد اهتم من بين المتأخرين بموضوع الطبقات ورتب أغلب كتبه في التراجم على الطبقات وذلك لما في نظام الطبقات من تسلسل الأحداث حسب وقوعها زمنيا ولتجانس المعلومات وتشابها في الطبقة الواحدة.

وأما الطريقة الثانية وهي ترتيب تراجم الرواة على حروف المعجم.

اخترع هذه الطريقة أي (ا ، ب، ت، ث ، ج إلخ) الإمام البخاري ولم يسبقه إليها أحد كما سبق الناس أيضا وضع الصحيح في حديث رسول الله ﷺ وكان بعض من قبله كالخليل بن أحمد الفراهيدي رتبه كتابه " العين " على الحروف حسب المخارج.

وأما الكتب المرتبة على حروف المعجم فهي على نوعين:

النوع الأول: الكتب التي رتبت على حروف المعجم من حيث الجملة يراعي أصحابها في ترتيبها الحرف الأول من الاسم فقط وهذه هي السمة الغالبة عند المتقدمين كالبخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وابن عدي في الكامل في الضعفاء والعقيلي في الضعفاء الكبير والدارمي في التاريخ وابن حبان في الثقات والمجرحين والمتروكين والخطيب في تاريخ بغداد وابن عساكر تاريخ دمشق .

فعلى سبيل المثال نشير إلى طريقة البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وابن عدي في الكامل ليقاس عليها غيرها مما تقدم من الكتب التي رتبت على هذه الطريقة وهي كثيرة.

أولا: التاريخ الكبير للإمام البخاري

١ ـــ فكما قلنا سابقا إن التاريخ الكبير هو أول كتاب رتبت مادتـــه على حروف المعجم على النمط المعهود يقول البخاري في مقدمة كتاب التاريخ الكبير " هذه الأسامي وضعت على " ا، ب، ت، ث، " إلا أنه قدم المحمدين في أول الكتاب وذكر سبب ذلك بقوله " وإنما بدئ بمحمد من بين حـــروف (أ، ب، ت، ث) لحال النبي ﷺ لأن اسمه محمد" فذكر مـــــن المحمديـــن (٨٧١) حسب ترقيم المطبوع ولكثرة المحمدين رتبهم على حسب حروف آبائهم وقـــد بين ذلك في مقدمة الكتاب بقوله " ثم هؤلاء المحمدون علـــى (ا، ب، ت ، ث) على أسماء آبائهم لأنها كثرت إلا نحو من عشرة أسماء ".

٢ ـــ ثم بعد المحمدين ثناهم بمن سمي بإبراهيم ثم بمن سمي بإسماعيل ثم بمن سمي بإسحاق ثم بمن سمي بأيوب، ثم بمن سمي بأشعث، ثم بمن سمي بإياس ثم بمـــن سمي بأبان ثم أزهر إلخ.

نلاحظ أن الأسماء السابقة لم يراع الترتيب إلا في الحـــــرف الأول وإلا لكان حق "أبان" أول الأسماء ثم إبراهيم ثم أزهـــر ثم إســـحاق ثم إسمـــاعيل ثم أشعث، ثم إياس ثم أيوب".

٣ـــ إن البخاري يرتب الأسماء على حروف آبائهم إن كثر المشـــتركون في الاسم كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق فيقول مثلا: من اسمه إبراهيم ويبتـــــدئ اسم أبيه بالألف.

٤ـــ يذكر في نهاية كل حرف المهملين الذين لم ينسبوا إلى آبائهم فيقول " باب من أفناء الناس ممن لا يعرف بأبيه ".

٥ـــ لما انتهى من الحروق كلها ـــ وكان آخرها حرف الياء وبالتحديد من سمي بـــ" ياسين" ـــ ابتدأ من نسب إلى آبائهم فقال" من لايعرف له اسم ويعرفون بآبائهم .

٦ ـــ إن البخاري لم يفرد النساء عن الرجال بل خلط بينهما فذكرهن حسب الحروف.

ملحوظة: إتماما للفائدة ألحق " كتاب الكنى " للبخاري بآخر الكتاب الذي ألفه البخاري استقلالا، و لم يكن من ضمن كتاب التاريخ الكبير كما أفاد ذلك ابن حجر وغيره، وإلى هذا توصل محقق الكتاب العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

ثانيا: الجرح والتعديل

١ـــ فأما ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فقد قال: " وخرجت الأسامي كلها على حروف المعجم وتأليفها وخرجنا ما كثر منها في الحرف الواحد على المعجم أيضا في أسماء آبائهم ليسهل على الطالب إصابة ما يريد منها ويتجه لموضع الحاجة إليها إن شاء الله".

٢ ـــ ترتيب ابن أبي حاتم لا يختلف عن ترتيب البخاري فقد حذا حذو البخاري في ترتيب الأسماء على حروف المعجم إلا أنه بدأ بأحمد بدل محمد و في حرف الميم قدم المحمدين على غيرهم ممن يبتدئ اسمه بحرف الميم فقال في بداية التراجم : " باب من روي عنه العلم ممن يسمى أحمد وابتدأ اسم أبيه على الألف.

ثم ثناه بإبراهيم ثم إسماعيل ثم إسحاق ثم أيـــوب ثم إدريـــس ثم آدم ثم أشعث ثم إياس ثم أسامة إلخ.

٣ـــ يذكر في نهاية كل حرف المهملين غير المنسوبين كما فعل البخاري فيقول مثلا في نهاية من سمى بإبراهيم " باب تسمية إبراهيم الذين لا ينسبون ".

٤ـــ يعقد بابا للأسماء المفردة التي لا يحصل فيها الاشتراك في نهاية كـــل حرف .

٥ ـــ بعد الانتهاء من الأسماء شرع في تسمية من روي عنه العلم ممـــن عرفوا بأسماء آبائهم دون أن تذكر أسماؤهم فرتبهم على حروف آبائهم.

٦ـــ ثم من عرف بالكنى من الرجال فرتبهم على حروف المعجم بعـــد الكنية ثم ذكر من عرف من النساء بالكنى.

ثالثا : الكامل لابن عدي

فطريقة ابن عدي في ترتيب الأسماء أشبه بطريقة ابن أبي حاتم حيث بـدأ بمن اسمه أحمد ثم إبراهيم ثم إسماعيل ثم أيوب ثم إدريس وهكـــذا ... ثم قـــدم المحمدين على غيرهم ممن ابتداء اسمه بالميم وحين انتهى من الحروف كلها عقـد بابا بـــ "من غلبت عليه الكنية و لم يسم " ثم ختم الكتاب بمن نسب إلى قبيلـة أونسب إلى مولى و لم يذكر باسم ولا كنية.

وقد يقول قائل : لما لا يرتب هؤلاء العلماء التراجم على الحروف ترتيبا دقيقا يشمل جميع الحروف ليس الحرف الأول فقط؟

قلت: ووجهتهم في ذلك فيما يظهر لي أنه كان من قبلهم من العلماء إما أن يذكر الأسماء كيفما اتفقت أوعلى الطبقات، ومعلوم أن الاستفادة من هذه الكتب على الطريقتين كان فيها صعوبة كما سبق أن أشرنا إليه فرأوا أن يرتبوا التراجم على الحروف تسهيلا لوصول الغرض منها، ولاشك أن ذلك قد خفف تلك الصعوبة التي كانت موجودة في كتب من كان قبلهم إلى حد كبير فبدلا من أن يبحث الباحث "الترجمة " في الكتاب كله أوفي جميع أهل طبقته مع صعوبة تحديد طبقته عند كثير من الباحثين صار ذلك ينحصر في اسم واحد فمثلا إذا أردت البحث عن الحسن البصري كان عليك أن تنظر في الكتاب كله لتتأكد هل مذكور أم لا، وقد يكون الكتاب كبيرا أوفي طبقة التابعين وهم ألوف من الرواة فلك أن تتخيل كم يكون حجم تلك الصعوبة.

أما هذه الكتب المرتبة على الحروف فما عليك إلاأن تبحثه (أي الحسن البصري) ضمن من سمي بالحسن وهم بالكثير عشرات فيسهل الوصول إليه في دقائق محدودة .

ثم استفاد من طريقتهم من جاء بعدهم فطوروها بحيث رتبوا التراجم على الحروف ترتيبا دقيقا كما سيأتي في النوع الثاني.

النوع الثاني: الكتب التي رتبت على حروف المعجم ترتيبا دقيقا جدا حيث راعى أصحابها في الترتيب الحرف الأول والثاني والثالث فإن استويا في الحرف الأول نظر في الحرف الثاني وإن استويا في الحرف الأول والثاني نظر في الحرف الثالث فإن استويا في الاسم الأول نظر في الاسم الثاني مثل الأول وإن

استويا في السم الأول والثاني نظر في الاسم الثالث (الجد) وهكذا حتى يصل الأمر إلى الكنية والنسب.

وعلى هذا فقل أن يوجد راويان يشتركان في جميع ذلك كله، ومن هذه الكتب على هذه الطريقة.

كتاب تهذيب الكمال للإمام المزي وجميع تهذيباته كتذهيب التهذيب والكاشف للذهبي والخلاصة للخزرجي وتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب لابن حجر .

ولا يحضرني في هذه الساعة من سبق المزي إلى هذا الترتيب الدقيق وهذه الكتب هي مريحة للباحث.

ولهذا أرى أن توثيق المعلومة من هذه الكتب يكتفى بذكر أسمائها عن ذكر الجزء والصفحة لأن وصول المعلومة من خلال تلك الطريقة أسهل من استعمال الجزء والصفحة وخاصة عند اختلاف الطبعات

فعلى سبيل المثال هناك من رواة الكتب الستة إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش الأسدي وإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عبيد التيمي، فهذان الراويان حين تساويا في الاسم الأول والثاني والثالث نظر في الاسم الرابع فقدم إبراهيم الذي جده الرابع "جحش" على إبراهيم الذي جده الرابع "عبيد الله" لأن حرف الجيم يأتي في حروف المعجم من حيث الترتيب قبل العين وهكذا في جميع الأسماء حتى يصل الأمر من أجل مراعاة الترتيب إلى الكنى والنسبة وهذا كما ترى دقة متناهية في الترتيب.

وأما القسم الثالث: فهي الكتب التي وضعت فيها الرواة كيفما اتفقت ومعظم هذه الكتب هي كتب السؤالات فالتلميذ يسأل شيخه عن مجموعة من الرواة التي هو بحاجة إلى معرفة أحوالهم ثم يضعهم في مؤلفه على حسب ورود الأسئلة دون ترتيب معين.

وقد يستغرب المرء في هذا العصر كيف خفيت على أولئك أن يرتبوا هذه الكتب على الحروف أو على الطبقات وقد كان ذلك النظام معهودا ومتبعا.

الجواب أن هذه الكتب التي رتبت على هذه الطريقة ليست في الغالب كبيرة الحجم ثم إن الذي يصغر من حجمها أنهم كانوا يكتبون في الورقة الواحدة عشرات من التراجم فيخرج الكتاب كله عبارة عن صفحات معدودة فلا يصعب البحث فيه.

ثم إن العلماء في ذلك العصر كانوا يأخذون هذه الكتب تلقيا ويكتبونها من أجل الحفظ ثم لا يحتاجون إليها مرة ثانية للنظر فيها بل يستظهرون المعلومة فيها عن ظهر قلب فلا تقس حالهم على حالنا، فإن أحدنا قد تمر عليه في اليوم الواحد الترجمة مرات ومع ذلك لابد أن ينظر كل مرة في ذلك المرجع بعينه للتأكد وهذا من قلة البركة في العلم

ملحوظة : إن الصعوبة التي في هذه الكتب قد تم تجاوزها ــ ولله الحمد ــ في هذا العصر بما انتشر وعرف من الفهارس المتنوعة في آخر تلك الكتب تدلك على موضع الترجمة بكل يسر وسهولة.

تنبيه : إن هذه الفهارس مع أنها يسرت السبل للوصول إلى المعلومة من هذه الكتب ولكن في المقابل هناك خطورة وهي أن بعض واضعي هذه الفهارس غير دقيقين فتسقط بعض التراجم من فهارسهم، وبالتالي فإن الباحث إذا لم يجد اسم الراوي في فهرسة الكتاب يجزم بعدم وجود هذه الترجمة في الكتاب ظنا منه أن الفهرسة شاملة لكل ما فيه من التراجم وهذا فيه من الخطورة ما فيه.

هناك نوع من الفهارس تكلف فيها أصحابها وهي عديمة الفائدة وهي التي توضع أرقام متعددة للترجمة الواحدة حسب تكررها في الكتاب مع عدم تمييز موضع ترجمته عن بقيتها بالنجمة أوبالأقواس.

الخاتمة

أولا: أحمد الله سبحانه وتعالى الذي يسر لي إتمام هذا الكتاب على الوجه الذي أردت وأرجو منه سبحانه كما يسر لي إتمامه أن يتقبله من عنده إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ثانيا: إن هذا الفن (أعني دراسة الأسانيد) لا يزال في طوره الأول من حيث التأليف وإن كانت قواعده وتطبيقاته معروفة ومعمولة لدى أئمة الحديث قديما وحديثا ومسائله وقواعده منثورة في كتب مصطلح الحديث وكتب الراجال، ولم يفرد بالتأليف فيه إلافي هذا العصر، ونظرا لحاجة الطلاب إلى جمع تلك القواعد والمسائل في مكان واحد ليسهل على الطلاب معرفتها والرجوع إليها كان هذا التأليف.

ثالثا: حرصت في جمعي لمادة هذا الكتاب أن تكون شاملة لجميع العناصر اللازمة لمعرفة دراسة الأسانيد تقعيدا وتطبيقا، وسيجد الباحث بإذن الله بغيته في هذا الكتاب من تقعيد تلك القواعد وضرب الأمثلة عليها كما سيقف على أقوال أئمة الحديث مجموعة في كل مسألة وهي التي استخلصت منها تلك القواعد.

رابعا: يجب على طلاب العلم والباحثين في الحديث أن لايتعجلوا في الحكم على الأحاديث تصحيحا أوتضعيفا بمجرد معرفة بعض القواعد من هذا العلم بل عليه أن يحاول قدر استطاعته أن يتجنب ذلك وخاصة في بداية طلبه، فإن كان ولابد فلينقل بعد تخريج الحديث ودراسة إسناده قول أحد الأئمة على الحديث يدعم به ما توصل إليه ولاينفرد بالحكم على الحديث إلافي الحالات النادرة وحتى في هذه الحالات ينبغي أن يكون حكمه على الإسناد لا على الحديث وفرق بين الحالتين فكم من حديث يظهر لنا ضعفه لضعف إسناده الذي بين أيدينا، ويكون متنه صحيحا لوجود أسانيد أخرى، وكم من حديث صح إسناده ظاهرا، ويكون متنه ضعيفا لوجود علة خفيت علينا.

خامسا: إن علم الحديث ــ ودراسة الأسانيد جزء منه ــ عظيم النفع جم الفوائد تحتاج إليه جميع العلوم ولكنه صعب المنال كثير التشعب يتطلب من الشخص كثرة المطالعة وإدمان النظر فيه حتى يفتح له، وعندئذ يكون له علم الحديث كالطعام والشراب لايصبر عنه يجد فيه لذة لايعادلها شيء لأن الباحث فيه يعايش تلك الأجيال المفضلة من صحابة رسول الله ومن تبعهم من رواة

حديث رسول الله ﷺ يتتبع حركتهم ويسجل أخبارهم ويراقب تحركاتهم في المدن والأمصار حرصا على سنة رسول الله ﷺ من أن يدخل فيها ما ليس منها لا شك أنه بتتبعه سيرة هؤلاء الأعلام خير القرون يتأثر بهم وبهديهم ناهيك عما ينتهي إليه سلسلة هؤلاء الرواة من ألفاظ رسول الله ﷺ وما فيها من عذوبة اللفظ وجمال السبك وما يشع منها من نور النبوة وكمال الهدي، ولهذا صار المحدثون عبر العصور هم أسعد الناس أخذا بسنة رسول الله ﷺ وهم حماة عقيدة أهل السنة والجماعة المدافعون عن حياضها الواقفون وجه المبتدعة بجميع أصنافهم حتى قال أحمد بن حنبل في قوله ﷺ " لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم" قال : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم .

فينبغي لطالبه أن يخلص النية فيه وأن يعمل بما تعلم منه بحسن الاقتداء برسول الله والاقتفاء بهديه وأن يعود نفسه على مطالعة الكتب والصبر عليها حتى يكون له ذلك سجية دون ذلك لن يحصل على شيء لا سيما ونحن في عصر قلت أوانحصرت فيه الحلقات لتدريس العلم بجميع فنونه في المساجد وكان ذلك قديما يوفر لطالب العلم جهدا كثيرا في تحصيل العلم فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا علما نافعا وعملا متقبلا إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب في ليلة الثلاثاء التاسع من شهر ربيع الآخر سنة إحدى وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم .

فهـــرس الموضـــوعـــات

المراجـــع والمصـــادر

أحوال الرجال للجوزجاني

اختصار علوم الحديث لابن كثير

الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي

إرواء الغليل للألباني

الاستبصار في نقد الأخبار لعبد الرحمن المعلمي

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني

الاعتصام للشاطبي

الاقتراح لابن دقيق العيد

الأم للإمام الشافعي

الأنساب للسمعاني

الباعث الحثيث لأحمد شاكر

البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر

البداية والنهاية لابن كثير

بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني (فوائد وقواعد) جمع إسلام محمود

تاج العروس للزبيدي

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي

تاريخ جرجان للأصبهاني

تاريخ الدارمي

تاريخ الدوري

التاريخ الكبير للإمام البخاري

تدريب الراوي للسيوطي

التدليس في الحديث للدكتور مسفر الدميني

تذكرة الحفاظ للذهبي

التصحيفات للعسكري

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر

التعليق المغني على سنن الدراقطني

التقريب للنووي

تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني

التقييد والإيضاح للعراقي

تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني

التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني

التمهيد لابن عبد البر

تنقيح الأنظار لابن الوزير

توضيح الأفكار للصنعاني

ثقات ابن حبان

ثقات ابن شاهين

ثقات العجلي

الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي

جامع البيان في تفسير آي القرآن لابن جرير الطبري

جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي

الجرح والتعديل لجمال الدين القاسمي

ديوان الضعفاء للذهبي

ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي
الرجال الذين تكلم فيهم المنذري في الترغيب جمع ماجد أبي الليل
رسالة أبي داود إلى أهل مكة
رسالة في الجرح والتعديل للمنذري
الرسالة للإمام الشافعي
رفع الأعلام عن أئمة الأعلام لابن تيمية
الرفع والتكميل في قواعد الجرح والتعديل للكنوي
رياض الصالحين للنووي
سؤالات الحاكم للدارقطني
سؤالات عثمان أبي شيبة لعلي المديني
السلسلة الصحيحة للألباني
سنن أبي داود السجستاني
سنن الترمذي
السنن الكبرى للنسائي
سن الدارمي
السنن الكبرى للبيهقي
سن ابن ماجه
سنن الدرقطني
سير أعلام النبلاء للذهبي
شرح ألفية العراقي للعراقي
شرح صحيح مسلم للنووي
شرح علل الترمذي الصغير لابن رجب الحنبلي
شروط الأئمة للحازمي

صحيح البخاري

صحيح مسلم

صحيح ابن خزيمة

صحيح ابن حبان

صحيح ابن الجارود

الضعفاء للعقيلي

الضعفاء والمتركون للنسائي

الضعفاء والمتروكون للدرقطني

طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي

طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي

علل الأحاديث لابن أبي حاتم

علل الترمذي الصغير

العلل الكبير للترمذي

العلل الورادة في الأحاديث للدارقطني

علم رجال الحديث للدكتور تقي الدين الظاهري

علوم الحديث لابن الصلاح

فتح الباري لابن حجر العسقلاني

فتح المغيث للسخاوي

الفوائد والقواعد من كلام المعلمي

الفوائد والقواعد الحديثية من منهاج السنة لابن تيمية جمع علي العمران

قاعدة الجرح والتعديل لتاج الدين السبكي

قاموس المحيط للفيروز أبادي

القراءة خلف الإمام للبخاري

القراءة خلف الإمام للبيهقي
قواعد التحديث
الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة للذهبي
الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي
كتاب التمييز لمسلم بن الحجاج
الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي
الكواكب الدراري لابن الكيال
المجتبى (السنن الصغرى) للإمام النسائي
المجروحون لابن حبان
مجموع الفتاوي لابن تيمية
مذكرة الشيخ أحمد بن عبد الكريم معبد
المدخل إلى الإكليل للحاكم
مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم
المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري
مسند الإمام أحمد
مسند الطيالسي
مسند الحميدي
مصنف ابن أبي شيبة
مصنف عبد الرزاق
معالم السنن شرح سنن أبي داود للخطابي
معاني الآثار للطحاوي
المعجم الأوسط للطبراني
معجم البلدان لياقوت الحموي

المعجم الوسيط لمجموعة من العلماء
معرفة السنن والآثار للبيهقي
معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبي
معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني
معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري
المعرفة والتاريخ للفسوي
المغني في الضعفاء للذهبي
مقدمة صحيح مسلم
الملل والنحل لابن النحل
منهاج السنة لابن تيمية
منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد العاني
الموطأ للإمام مالك
الموقظة في مصطلح الحديث للذهبي
الميزان في نقد الرجال للذهبي
نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر
نصب الراية للزيعلي
النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني
نيل الأوطار للشوكاني
هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني
الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبة